محمد الخامس
واليهود المغاربة

روبير أصراف

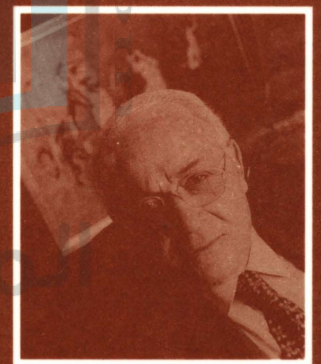
CRJM

يسلط هذا الكتاب الأضواء الكاشفة على الروابط الحميمة التي توثقت مع تقادم العهد، وتطاول الزمن، بين ملوك المغرب من جهة، وبين أفراد الطائفة اليهودية التي تعيش بهذا البلد من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، وفر ملوك الدولة العلوية لرعاياهم اليهود، وباستمرار، ما يلزم من العناية والرعاية، حتى في أحلك الظروف. و يورد المؤلف، على سبيل المثال، ما قام به جلالة المغفور له محمد الخامس لتحصين المواطنين اليهود برفضه لتطبيق سياسة فيشي العنصرية بالمغرب. وقد زاد ذلك من إكباره في أعينهم، و إعظامه في نفوسهم ؛ الأمر الذي جعل صدورهم تنطوي على محبة لا يوازيها إلا التقديس !

كما يصف روبير أصراف في مؤلفه هذا تطور اليهودية المغربية التي انقسمت إلى فريقين، خلال عقد الستينات، فانحاز الفريق الأول إلى التيار الذي ناصر الهجرة، بينما نادى الفريق الثاني بالإندماج في المغرب المستقل. و لم يغفل هذا الوصف رحلات المغادرة التي افرغت المغرب من القسم الأكبر من سكانه اليهود، و ذلك بعيد وفاة المغفور له محمد الخامس سنة **1961**.





- ولد روبير أصراف بالرباط سنة 1936
- تقلد عدة مناصب هامة في سلك الوظيفة العمومية، عين بعدها على رأس مجموعة "امنيوم نورافريكان" بالقطاع الخاص.
- ساهم سنة 1976 في تأسيس منظمة "هوية و حوار" التي تسعى إلى العمل من أجل إقرار السلام بالشرق الأوسط.
- أنشأ أخيرا المركز الدولي للبحث في كل ما يتعلق باحوال اليهود المغاربة، والذي توجد مقراته بكل من باريس والرباط والقدس.

ربير أصراف

محمد الخامس
ويهود المغرب

CRJM

تمت ترجمة هذا الكتاب بمعونة الأستاذين :
علي الصقلي ومحمد ڭلزيم

الطبعة الأولى دجنبر 1997
© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

تقديم للترجمة العربية

منذ نعومة أظفاري ، وأنا شديد الاهتمام بمادة التاريخ أيا كان ، وبالأخص تاريخ الدول والشعوب ، وما اختلف عليهما من سلام وحرب ، وسكون واضطراب ، وما تقلبا فيه من خمول وانحسار ، ونمو وازدهار .

ولعل مرد ذلك إلى اعتقادي أنني ، وأنا أقرأ التاريخ ، أعيش حيوات شتى ، لا أستطيع تحديد أعمارها ، وأتقمص نماذج بشرية في مختلف أطوارها .

وقد شب معي هذا الولوع ، وصاحبني أثناء فترات دراستي ، ثم بعدها، خلال تقلبي في شتى الوظائف والمهام ؛ الشيء الذي جعلني دائما وباستمرار أفرد حيزا ملحوظا من وقتي لمادة التاريخ قد لا أفرده لمادة أخرى ، إن لم أقل لكل المواد ! .

وطبيعي أن يستتبع ذلك تفكيرا عميقا أخذ مع الأيام يتنامى مع تقدمي في العمر ، وذلك في أن أسهم بدوري في هذا المجال الذي أحببته ، وملت إليه كل الميل .

وطبيعي كذلك أن ينصب اهتمامي ، أولا بأول ، على وطني الذي أقتات من ترابه ، وأستظل بسمائه ، محاولا إلقاء المزيد من الأضواء على ما لم يحظ ، في نظري ، بالعناية والاهتمام الكافيين لسبب أو لآخر ، بالرغم عما قد يتراءى للبعض من أنه أخذ حقه الكامل من الأقلام المنقبة الكاشفة ، والأبحاث المحللة الواصفة ، وأعني بذلك تاريخ أبناء جلدتي من اليهود المغاربة الذين أسعدهم الحظ بالوجود فوق هذه الأرض الطيبة منذ أزيد من عشرين قرنا ، والذين أسهموا بدورهم في بناء صرح الحضارة المغربية إسهاما لا يستطيع أي كان أن ينكره ، أو يجحد فعاليته .

وغني عن القول التأكيد على أن أي مؤرخ منصف لأهم الأحداث التاريخية ببلادنا لا يسعه إلا أن يدمج اليهود في عمله سلبا أو إيجابا ، مدحا أو قدحا ، إذا أراد أن يكون عمله عملا محترما متكاملا ، يعطي لكل ذي حق حقه. ولا يقصر الاهتمام بأحد على حساب الآخر .

وقد ألتمس العذر لبعض الذين أعوزتهم الوثائق الكاشفة عن الحقائق ، والناطقة بالدقائق والرقائق ، فغضوا الطرف عن الخوض في مجال التاريخ اليهودي بالمغرب ، وخاصة ما أسداه اليهود المغاربة من خير إلى وطنهم هذا ، وما ساهموا به من مساهمات كانت بمثابة جزء من القاعدة التي بنيت عليها أمجاده التاريخية ، وتوثقت على أساسها علاقاته الخارجية .

كان همي الأول ، وأنا أعقد العزم على الكتابة ، والإدلاء بدلوي في تدوين تاريخ مختصر ، ومركز في ذات الوقت ، لليهود المغاربة قديما وحديثا ، أن أجد كل الجد في البحث عن الوثائق التي تعتبر حجر الزاوية في كل كتابة تاريخية ، والذي يعد كل عمل بدونها ضربا من القول العاري عن الحجة ، الضعيف من الأساس ، وأحمد الله على أنني وفقت لجمع المادة الكافية منها تقريبا لإنجاز ما أنا بصدده . ولو أن هذا العمل اقتضى مني السنوات الطوال , والبحث في الخزائن الخاصة والعامة ، سواء داخل المغرب أو خارجه ، مستعينا ببعض الزملاء الذين لم يبخلوا علي بمعونتهم رغم الصعوبات التي أناخت عليهم، هم أيضا ، بكلكلها . وتطلبت منهم ، بذل الجهد الجهيد ، وشق الطريق البعيد .

والحق أن الذي زادني قوة وتشجيعا على الكتابة في الموضوع ما شاهدته بعيني ، وسمعته بأذني ، وعشته بكل مشاعري ، وأنا يومئذ طري العود، أيام محنة اليهود ، خلال الحرب العالمية الثانية ، وما كان للدور التاريخي العظيم الذي قام به جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه ،

لصد عدوان حكومة فيشي ضد رعاياه اليهود الذين كان ، رحمه الله ، لا يفتأ مرددا في كل وقت وحين ، متى دعت المناسبة ، إلى أنهم أبناؤه ، وأنه ، وهم بهذه الحال ، لا يسمح لأي كان بأن يمسهم بأذى ، أو يصيبهم بسوء ، وذلك ما جعل اليهود المغاربة ، حيثما كانوا ، وأنى وجدوا ، يعتبرونه المنقذ الذي لولاه لأصابهم الذي أصاب إخوانهم الأوروبيين إهانة وإذلالا ، بل سحقا ومحقا!

ولي الشرف أن أقول : ان كتابي محمدا الخامس واليهود المغاربة الذي أعتز اليوم بتقديمه في صيغته العربية إلى كافة إخواني المغاربة ، يمتاز عن غيره مما ألف في هذا الباب بكونه تتبع مسلسل حياة عاهلنا العظيم محمد الخامس مع رعاياه اليهود وعهده المليء بالأحداث الجسام ، مرحلة مرحلة ، مؤيدا الحديث عن كل مرحلة بما يلزم من وثائق ، مشيرا في اقتضاب إلى ما كان لجلالة الحسن الثاني أيده الله يومئذ من أثر ملموس في صنع التاريخ ، واتخاذ المواقف الحاسمة وذلك بالرغم من صغر سنه . وهذا وذاك ما حدا بي إلى ترجمة كتابي إلى لغة الضاد ، حتى يعلم الذين لم يعايشوا الملك المجاهد محمد الخامس خاصة ، ولم يلموا بجانب من جوانب عظمته ، وأعني به علاقته مع رعاياه اليهود ، ما أسداه ، رحمه الله ، إلى هؤلاء من أيادي بيضاء طيلة عهده الزاهر ، كان من شأنها أن تبقي على حياتهم أولا ، وكرامتهم ثانيا .

وكل رجائي أن ينال كتابي ما هو أهل له من رضى سيدنا المنصور بالله الذي أعتبر رضاه خير مكافأة لي على عملي ، لا سيما وهو أعلم الناس بالموضوع جملة وتفصيلا ، والأكثر إطلاعا على ما لوالده ، قدس الله روحه ، من أفضال على رعاياه اليهود .

ويسعدني أن أقول : إن هذا الرضى قد تأكد لي سلفا من خلال إطلاع سيدنا المنصور بالله على مخطوط الكتاب الذي كان قدم إلى جنابه الشريف من قبل السيد عبد الوهاب ابن منصور مؤرخ المملكة الذي كنت سلمته إياه لهذه

الغاية خلال شهر أكتوبر 1996 ، والكتاب ، فيما أكده لي هذا الأخـير ، لـم يـثر في نفس جلالته حفظه الله ، بعد اطلاعه عليه ، أي ملاحظة خاصة .

الرباط في 3 /12 / 1997 ربير أصـــراف

كلمة شكر

يسعدني أن أوجه أجزل الشكر إلى كافة المديرين المسؤولين عن الوثائق والمستندات، سواء بالمغرب أو فرنسا أو إسرائيل ؛ وعلى الأخص السيد فرانس رونوار مدير قسم المستندات والوثائق بوزارة الخارجية ، من أجل تفضله بالإذن الاستثنائي لي للاشترشاد والإطلاع على ملفات خاصة بمديرية الشؤون الداخلية للحماية ، والمتعلقة بقضايا اليهود .

كما أزجل الشكر للسيد برونوكار، محافظ الموروث الوطني ، والمكلف بالوثائق الديبلوماسية بنانط ، وذلك من أجل تلطفه وفعاليته وحسن استقباله .

وكذلك للسيد ألان ارلاند براند نبيرك مدير الوثائق الفرنسية من مصلحة التشريع بالمفوضية العامة لشؤون اليهود بالمغرب ، لإطلاعي على ملف شارل نوغيس .

كما أوجه أحر عبارات الشكر إلى محافظ الوثائق الصهيونية بالقدس ، على وضعه رهن إشارتنا وثائق المكاتب الخاصة بالأفارقة الشماليين ، وفرنسيي المهرجان اليهودي العالمي قبل ترتيبها .

كذلك إلى السيد ربير عطال من خزانة معهد ابن زفي ، من أجل حسن توجيهه إيانا نحو المراجع العامة .

وعلي ، أخيرا ، أن أشير إلى العون الكافي ، والمجهود الخاص الذي لم يبخل علي به صديقي جوزيف طوليدانو ، الذي بفضله استفدت من توثيق ، هو أيضا ، كامل تام ، فله خالص شكري .



المقدمة

يتميز هذا الكتاب بكونه يزاوج ما بين السرد لوقائع التاريخ وعوارضه ، وبين تدوين محصلة أحداث عاشها الكاتب أو عايشها حيث كشف عن جذورها وبواعثها . فبعد أن أزال الصدأ عن حقب طواها الزمن الغابر، إذ تعود إلى تاريخ اليهود بالمغرب قبل ألفي سنة، انتقل في إطار نهجه المختط، إلى رسم صورة شاملة، متوهجة لملحمة رائعة، بطلها أحد عظماء ملوك هذا القرن ؛ إنه محمد الخامس عاهل المغرب الذي أحبه اليهود المغاربة حبا حاذى التقديس ، حبا لم تنل من جلاله وجماله ، كل الأزمات المتلاحقة التي واكبت محاربة الاستعمار، أو تلك التي نشبت عقب هجرة الطائفة اليهودية المغربية، وتشتتها في مختلف بقاع المعمور، منذ أواخر الأربعينات.

وترجع بداية قصة هيام اليهود المغاربة بالملك محمد الخامس، وكما يذكرنا بذلك المؤلف إلى الفترة المظلمة التي كان لها أسوأ الأثر على فرنسا ، وانتهت بتنصيب حكومة فيشي. هذه الحكومة الآثمة التي أعلنت ، بعد تنصيبها، مباشرة عن نيتها في تطبيق القوانين والتشريعات المعادية لليهود ، في كل من المغرب والجزائر وتونس، وهي مبادرة تضافرت على الأخذ بها حكومة المارشال بيتان ونذير الشؤم فيها ، مفوضها العام في الشؤون اليهودية . ويتعلق الأمر بصفة أدق بتطبيق القوانين الخاصة باليهود، اعتمادا على القراءات المختلفة لهذه النصوص ، ابتداء من طرد الأعضاء اليهود في جميع الغرف التجارية، إلى إبعادهم عن الممارسة في مختلف القطاعات المهنية كالصحافة، والتأمينات، والسينما، وتجارة الجملة، في الحبوب والبهائم خاصة، وتنحيتهم من جميع المهن الحرة عن طريق وضع لوائح قسرية دقيقة، تتجاهلهم أو تتجاوزهم.

أما السلطان محمد بن يوسف الذي كان مغلول اليدين، بسبب القيود الواردة في معاهدة الحماية، والتي لم تترك له سوى مجال جد ضيق من حرية التصرف ، فقد اضطر إلى وضع خاتمه على تلك النصوص ذات الطابع العنصري، التي قدمها له الجنرال نوغيس . وحالة الإكراه هذه، تذكرنا بأختها لسنة 1930 حين تعرض السلطان لضغط المقيم العام لوسيان سان ، حين جاء يطلب منه في لهجة، كلها وقاحة وبذاءة ، التوقيع على الظهير البربري، تلكم الوثيقة التي فاقت في خطورتها قوانين التعامل مع اليهود، حيث تعدتها إلى التشكيك في إسلام البرابرة.

وهكذا لم يكن المواطنون اليهود في حاجة إلى كبير عناء ، ليدركوا مدى وعورة الظروف التي أرغمت الملك محمد بن يوسف ، على القيام بما دعي إلى فعله، من قبل المقيم العام.

ولما كانت الطائفة اليهودية المغربية تعرف الرجل حق المعرفة ، وتقدر عواطفه نحوها حق قدرها، فإن زياراتها لقصره، تكررت مرارا متعددة خلال سنتي 1941 و 1942، في ظل ظروف لا ينسج مثلها إلا الخيال، سجلها ربير أصرف بدقة متناهية. وقد كان محمد بن يوسف يردد في كل مناسبة يلتقي فيها برعاياه اليهود، أنه يكن لهم كامل الود، ويعتبرهم مواطنين مغاربة مثلهم، مثل المواطنين المسلمين، ويزيد من طمأنتهم حين يعدهم بدرء كل سوء يتقصدهم، أو يترصد ممتلكاتهم.

وقد سر وجهاء الطائفة اليهودية الذين وفدوا على القصر ، يوم 18 نونبر 1943 ، لتقديم التهاني والتبريكات بمناسبة عيد العرش، لحفاوة الاستقبال السلطاني ، وزاد من فرحهم ما قاله في حقهم حيث خاطبهم بقوله :

" إنكم كسائر المواطنين المسلمين، رعايانا في هدا البلد الأمين، لذا أوجبت علينا مواطنتكم هذه محبة بالغة، وقيدتنا بأمانة السهر على أمنكم لتزدادوا

احتراما وتوقيرا. فلكم عند المسلمين أخوة وصداقة، تواصلت على مدى الزمان. اسألوا شيوخكم وعجائزكم فستعلمون أن من أشهر ما علم عن جدنا المولى الحسن المعظم، أنه كان صديقا لرعاياه اليهود، حيث أعطى في الكثير من الأحايين، الدليل على اهتمامه بأحوالهم وصدق رعايته لهم . من أجل ذلك أحبوه، ووفوه قدره من التقدير والاعتبار. ولتتأكدوا أننا سندرج على ما درج عليه جدنا، ونسير على هديه في هذا النهج الواضح، حتى تظلوا أنتم وإخوانكم محل عناية يتصل بقاؤها على مدى الأيام، وهدفا لرعاية يزيد نماؤها على مر الشهور والأعوام".

هذا التصريح ، الذي يعبر في وضوح ، عما يكنه العاهل الكريم ، من خالص الرعاية للطائفة اليهودية، نفذ إلى أعماق هؤلاء المهنئين الذين سعدوا به، ونقلوه إلى جميع المواطنين اليهود حتى صار حديث الساعة في الملاحات بالمغرب.

وهكذا، تأكد اليهود من رعاية السلطان لهم. ومن كثرة ما لهجت بذكره الألسن ، أصبح بطل أسطورة نسجتها الخيالات الشعبية، جريا على العادة التي تمليها التقاليد اليهودية المغربية ، في مثل هذه الحالات.

إنه ملك طيب وعادل، تبوأ نفس المقام الذي تبوأه الإسكندر الأكبر وسيروس ، وبعض عظماء العالم القليلين، الذين وفوا لرعاياهم اليهود حقهم من العطف والتسامح، ولن تستطيع الأحداث أن تنال من صدق عناية محمد الخامس برعاياه اليهود المغاربة، بما في ذلك الفترات العصيبة التي اجتازها المغرب أيام المطالبة بالاستقلال، وكذا خلال السنوات التي تلتها ، حين أمسك العاهل بزمام الحكم ، أي في أواسط الخمسينات، وإلى أن وافته المنية في سنة 1961.

كانت الطائفة اليهودية إذ ذاك، وهي في معترك التحول، منقسمة إلى فريقين : أولهما ينادي بالهجرة وتوقيف دوران عجلة الألفي سنة من التاريخ لفترة مؤقتة،

بينما ينادي الفريق الثاني بالاندماج في المغرب المستقل، والمشاركة بنشاط في كل عمليات البناء إلى جانب المواطنين المسلمين.

وربير أصراف، الذي ولد بالرباط سنة 1936، وسط عائلة محلية عريقة، كان من الممثلين المرموقين لهذا التيار الأخير. فبعد أن أنهى دراسته الثانوية قبيل عهد الاستقلال، سلك نفس السبيل التي سلكها كل الشباب اليهود من جيله، حيث قرر ، وبشكل طبيعي، أن يسافر إلى باريس قصد دراسة العلوم السياسية. وخلافا لما دأب عليه أغلب أصدقائه، فقد اختار أن يعود إلى المغرب، بعد نهاية فترة الدراسة، حيث كان ينتظره تعيين في منصب ملحق بديوان كاتب الدولة في الداخلية سنة 1959، الشيء الذي أتاح له فرصة المشاركة في تحضير عمليات الانتخابات البلدية الأولى بالاقتراع المباشر، وذلك سنة 1960.
وحصل تغيير حكومي خلال شهر مايو 1960، فعين ربير أصراف إثره ملحقا بديوان وزير الفلاحة، والذي لم يكن سوى السيد حسن الزموري ، رئيسه السابق بوزارة الداخلية ، وذلك في الحكومة التي تولى رئاستها جلالة محمد الخامس، والتي أناب عنه في تسييرها سمو ولي عهده الأمير مولاي الحسن ، الرجل القوي في الحكومة، رابطا أواصر الصداقة مع كل أفرادها، باستثناء سمو الأمير، وخاصة مع السيد احمد رضا اجديرة، الذي ضمه، فيما بعد ، إلى طاقمه بالديوان الملكي، حيث كلفه بعدة مهام سياسية خلال الأشهر القليلة التي تلت تعيينه، إذ ساهم ربير أصراف في إعادة إصدار الجريدة الأسبوعية "ليفار" (المنار). وقد ظل ضمن فريق محرريها الرئيسيين، إن لم يكن على رأسه ، حتى سنة 1966.

وبحكم صداقاته المتعددة والمتنوعة، في أوساط الوجهاء والأعيان بصفة خاصة، استطاع ربير أصراف أن يتابع، عن كثب، تشييد الهيكلة الجديدة للطوائف اليهودية المغربية . كما عايش، من جانب آخر، فترات المخاض

العسير ، والتي أدت بعد أحداث مؤلمة، إلى تقنين الهجرة غير المباشرة نحو إسرائيل وبعض الدول الأخرى. ولم يكن يخفى عنه شيء مما يروج من أحداث رغم إبتعاده عن مسرحها، حرصا منه على عدم التدخل البين في مسار المفاوضات التي كانت تجريها الحكومة مع بعض المؤسسات اليهودية ، بخصوص الموضوع السابق الذكر.

وبموازاة ذلك، بدأ مسلسل إدماج المواطنين اليهود في الحياة اليومية للبلاد، يأخذ حجما أكبر وأضخم، بحيث أضحت أهم دواليب الدولة لا تخلو من موظفين يهود ، كالوزارات، والبرلمان الذي كان يضم يهودا من بين أعضائه ، كما انتسب الكثير من هؤلاء إلى سلك القضاء، والى غيره من الأسلاك، حيث فتحت الباب على مصراعيها للموظفين والتقنيين اليهود.

وقد شاهدت السنوات الأولى للاستقلال ، ازدهارا ملحوظا لكل المشاريع اليهودية، تعليمية كانت أم اجتماعية أم مهنية ، ذلك أنه في سنة 1958، تمدرس ما يزيد عن 95% من الأطفال اليهود بالمؤسسات التعليمية التابعة للرابطة الإسرائيلية العالمية، كما خضع 90 % من هؤلاء التلاميذ لمراقبة طبية منتظمة من قبل "منظمة الطفولة والرعاية الصحية"، كما أحدث سلك للتعليم المهني خاص بالشباب اليهود الذين يرغبون في متابعة هذا النوع من التكوين؛ هذا في الوقت الذي لم تكن توجد فيه أي مؤسسة من هذا الصنف بالنسبة للشباب المسلم. وقد أدى هذه الوضع إلى إثارة حركة المعارضة الإسلامية، حيث تبلور هذا الانزعاج في صحف حزب الاستقلال التي انطلقت منذ 1958 في شن حملة تنادي بتأميم المؤسسات الاجتماعية اليهودية، أو على الأقل، مغربتها لفتحها في وجه المواطنين المسلمين.

وهكذا، تم تأميم ما يناهز ثلث مؤسسات الرابطة الإسرائيلية العالمية، ابتداء من أكتوبر 1960، وأصبحت تحمل اسم "اتحاد"، ويسهر على تسيير

شؤونها طاقم من المواطنين المغاربة المسلمين فقط، بينما ظل باقي المؤسسات تحت تصرف الرابطة اليهودية بالدار البيضاء. واضطرت مدارس الرابطة، ذات المناهج الفرنسية ، إلى إضافة المزيد من دروس اللغة العربية ضمن برامجها التعليمية، الشيء الذي قد يبدو عاديا، لولا مزامنته لولوج المغرب حظيرة الجامعة العربية من جهة، وتوقف المبادلات البريدية بين المغرب وإسرائيل ، حيث أتت سياسة التعريب المفاجئة هذه ، لتعلن بزوغ عهد جديد . ومن جهة أخرى بروز سياسة جديدة تجاه اليهود.

ومما زاد الطين بلة ، وزاد من قلق اليهود، تظافر الأحداث المتتالية، والتي تمثلت في الزيارة التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدار البيضاء سنة 1961، والتي تزامنت مع غرق سفينة " بسيز " التي كانت تنقل على متنها أربعة وأربعين يهوديا مغربيا، من بينهم أربعة وعشرون طفلا. وقد كانت السفينة متوجهة إلى إسرائيل عبر جبل طارق. وخلال الشهر الموالي، وبالضبط في 28 فبراير 1961 ، نعى الأمير مولاي الحسن والده الملك محمد الخامس للشعب المغربي ، واستلم زمام الحكم .

وقد وصف ربير اصراف، في الصفحات الأخيرة من مؤلفه، الرجة التي أحدثتها وفاة محمد الخامس في نفوس جميع اليهود المغاربة، حيث امتزج حزنهم العارم بمزيد من القلق. ولكن سرعان ما انقشعت غيوم هذه الشكوك ، حين أدرك اليهود أن العاهل الجديد الحسن الثاني، سار على نفس النهج الذي سار عليه المرحوم والده. وصار يحلو لليهود، وهم يلهجون بذكر مناقب المغفور له محمد الخامس، أن ينقلوا أن العاهل الراحل أوصى ابنه ووارث سره، وهو على فراش الموت، بالسهر على سلامة رعاياه اليهود.

وبحكم احتكاك ربير اصراف بالسيد اجديرة، كلف بوصفه رئيسا لديوان وزير الداخلية، ومكلفا بمهمة بالديوان الملكي، بمسؤولية صعبة، حيث وكل إليه

تنظيم الاستفتاء حول دستور 1962 . وقد تلتها مهمة تنظيم أول انتخابات تشريعية في عهد جلالة الحسن الثاني، كما كلف بعد ذلك بقليل، بالسهر على تنظيم إدارة " لتعاون الموطني" التي ابتكر فكرتها جلالة الملك الحسن الثاني.

وقد صاحب ربير اصراق السيد احمد رضا اجديرة إلى وزارة الخارجية، حيث عين نائبا لمدير ديوانه ، وكلف بمباشرة ملف الحدود في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، وكذا بملف العلاقات مع مجموعة الدول الأوروبية . وقد ترك هو أيضا ، الوظيفة العمومية بعد تقديم السيد اجديرة استقالته خلال شهر غشت 1964، وانتقل إلى العمل كمستشار قانوني لرئيس مجلس المستشارين ، إلى أن تم حل البرلمان من قبل جلالة الملك خلال أكتوبر 1966. استمرت في هذه الأثناء، هجرة اليهود، وبوتيرة أعلى بكثير مما سبق، حيث وصلت نسبها درجة لم تصلها قط من قبل . فمن سنة 61 إلى 1964 غادر المغرب ما يزيد عن 80.000 يهودي أي بنسبة 50 % من الساكنة اليهودية . وقد زادت هذه النسبة تضخما مرة أخرى ، غداة حرب الستة أيام التي شكلت مناسبة لشن حملة عدائية ضد اليهود من طرف الصحافة المغربية . وبهذه الكيفية، انتقلت أعداد السكان اليهود بالمغرب خلال فترة 1967-1971 من 60.000 إلى 35.000 نسمة . ولم يفتأ هذا العدد يتناقص عبر السنوات التي تلت الحدث.

وهنا يبرز شيء محير، يؤدي إلى التساؤل حول الدوافع التي دعت اليهود المغاربة إلى مغادرة وطنهم بسرعة مذهلة، غير مبالين بما ستؤول إليه الروابط التي شدتهم إلى هذا البلد، خصوصا إذا ما أدخل في الاعتبار المواقف الثابتة لملوك المغرب المتعاقبين، فيما يخص رعاية الطائفة اليهودية والحفاظ على مصالحها، واستبدل ما روج من تبريرات واهية تدعي صلة هذه العملية بمؤامرة صهيونية.

والواقع أنه ينبغي حصر الأسباب في عاملين اثنين : فمن جهة، هناك الأسباب الظرفية أو الطارئة، كتأثير حدث معين، وما جاراه من ردود فعل شخصية مرتبطة بالاديلودجية، أو بالدين، أو بدواع ذاتية ، ومن جهة أخرى هناك العوامل التي صنعتها تدرجات الحقب التاريخية الطويلة، والتي ازدادت تعقيدا في ظل التغيرات الجذرية التي طالت المجالات الاجتماعية والثقافية والفكرية، فأنتجت مع بداية القرن ، ما يمكن أن نسميه الوجه الجديد لليهودية المغربية.

وبغض النظر عن كل التقلبات التي أحدثها الوجود الاستعماري بالساحة، وعن ظهور مرجعيات جديدة، وعن الوسائل الجديدة المستعملة لإثبات الهوية الثقافية والدينية والوطنية، فإننا نضيف إلى هذه المؤثرات عامل تقوية الأواصر مع الطوائف اليهودية الأخرى بمختلف بقاع العالم، وعامل السرعة الفائقة التي تلتقط، وتلتهم بها الأخبار والأفكار والموضة ...الخ، وما يتخلل هذا كله من عوامل الإحساس بالخوف الذي ينهش جسم اليهودية في مختلف أنحاء العالم.

يضاف إلى كل هذا ، ذلك العامل الأخير الذي يتمثل في الاختلال الذي وقع في التوازنات السوسيو اقتصادية، التي كانت، فيما مضى، تؤمن دوام جانب من التكاملية التي أحكمت علاقات اليهود بالمسلمين.

والى كل هذا وذاك، ينبغي أن نضيف عاملا أساسيا يتشخص في إقامة دولة إسرائيل في قلب العالم العربي المسلم، وهو أمر أثار في نفوس الجميع شعورا متفاوتا في درجة الاهتمام به ، سواء لدى الصهاينة أو المعادين لها ، رجال دين كانوا أم لا أدربيين، وطنيين أم شيوعيين.

وهكذا إذن بدأت صورة العالم تتجمع لدى يهود المغرب ، بعد أن كانت مجزأة متباينة الأطراف، وأمست تتضح اكثر فأكثر خصوصا في هذا الظرف الدقيق الذي يجتازه وطنهم ، حيث دخل مرحلة جديدة من تاريخه. وسيخضع كل

تحرك لهم إلى قياس يأخذ بعين الاعتبار هذه النظرة الجديدة للعالم، عوضا عن الرجوع إلى تجارب الماضي، أو الالتجاء إلى تلك المرآة المتناثرة أشلاؤها ، والتي تعكس صورة اليهودية المغربية. وهذا ما يوضح جوانب محيرة عديدة من ماضيهم القريب، ليس أقلها اندفاعا وجرأة، حدث انسلاخهم من وطنيتهم بسرعة فائقة ، بعد أن ظلوا ينتظرون ألفي سنة، مسلحين بصبر لا مثيل له.

ومن غريب المفارقات ، أن يقبل المغرب على لعب دور سياسي ريادي عل مستوى منطقة الشرق الوسط، في وقت تقلصت فيه طائفته اليهودية إلى أصغر حجم لها، ذلك أن المملكة المغربية بقيادة عاهلها، ساهمت بكيفية حاسمة في استتباب السلام بين المسلمين واليهود، بجنوب البحر الأبيض المتوسط، سواء خلال فترة التحضير التي سبقت زيارة الرئيس السادات لإسرائيل سنة 1977، أو خلال بداية المفاوضات الأولية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد ابتدأ بروز دور المغرب على مسرح أحداث الشرق الأوسط مباشرة بعد حرب كيبور 1973، وبالضبط خلال القمة العربية التي انعقدت بالرباط في سنة 1974، والتي أعلن خلالها عن إفراد منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني. وما هي إلا فترة بعد ذلك، حتى برز مشكل الصحراء (سنة 1975) الذي أتاح لليهود المغاربة مناسبة للإدلاء بدولهم في النضال من أجل هذه القضية الوطنية، فعملوا على استمالة الطائفة اليهودية الأمريكية إلى وجهة النظر المغربية.

واكتشفت الدوائر المغربية ، بالمزيد من الاهتمام، وجود العديد من الجمعيات الدولية التي أسسها اليهود المغاربة ، والتي تحولت إلى صلة وصل بين المغرب ومجمع اللوبيات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، خدمة للقضية الوطنية.

وقد انضمت الجمعية الجديدة المسماة "هوية وحوار" ، والتي أسست سنة 1976 بباريس ، من قبل مثقفين يهود من اصل مغربي، أقول : انضمت بطبيعة الحال إلى الحركة الوطنية المغربية، مساهمة منها في إذكاء النشاط التطوعي لتنمية العلاقات العربية اليهودية.

ويعد ربير أصراف، الذي انتقل إلى القطاع الحر ابتداء من سنة 1966، ليشتغل ضمن فريق الأمير مولاي علي ودافيد عمار في شركات مختلفة، شكلت ابتداء من سنة 1980 مجموعة "أومنيوم نور أفريكان"، أقول : يعد ربير اصراف أحد أهم المؤسسين لهذه الجمعية إلى جانب اندري أزولاي ، وروني أوحنا، وغبرييل اكسيل سوسان ، وروني كوريات ، وجوزيف أفلالو ، واندري إللوز ؛ وقد حاولت هذه الجمعية تجاوز الأنشطة الاجتماعية والدينية إلى الاهتمام بالقضايا ذات الصبغة السياسية، ومنها على العموم المساهمة في بناء السلام بين العرب واليهود، والتشجيع على بعث علاقات جديدة بين اليهود المغاربة بالخارج وبين وطنهم بكيفية خاصة.

"هذه العلاقات، كما يقول ربير أصراف في إحدى الوثائق الرسمية الأولى لجمعية" هوية وحوار"، ينبغي إحكام ربطها ، دون إغفال إمكانية الموازنة بين ما يعد ضروريا للحفاظ على هويتنا اليهودية وتأكيدها وكذا، لتضامننا الفعال مع إسرائيل من جهة، وبين ما يعد لازما لربط الأواصر مع المغرب والمغاربة المسلمين، وضمان استمرارها عن طريق الحوار الدائم، المفعم بالثقة من جهة أخرى " .

ومن خلال النجاح الذي حققته أنشطة هذه الجمعية، وخاصة ندوتها الدولية التي شارك فيها لأول مرة باحثون مسلمون وإسرائيليون جنبا إلى جنب ، ساهم ربير أصراف وأصدقاؤه في وضع اللبنات الأولى التي سبقت تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، وذلك بالمشاركة في تهيئ زيارات لشخصيات

إسرائيلية من أصل مغربي إلى الرباط . وكان ذلك بمناسبة دعوة منتخبين إسرائيليين من أصل مغربي رسميا إلى المشاركة في مؤتمر الطوائف اليهودية المغربية، والذي انعقد في جو من الأبهة بالرباط في شهر مايو 1984، إثر مبادرة من دافيد عمار وربير أصراف وسيرج برديكو. وقد افتتح المؤتمر دافيد عمار بخطاب كان للهجته الأثر الظاهر في المناقشات التي دارت فيما بعد ؛ ومن بعض ما جاء فيه :

"إننا نريد أن نظهر للعالم أجمع ، أن تعلقنا وإخلاصنا للمغرب ، أمر حقيقي ، وان تضامننا مع اليهودية العالمية ومع إخواننا بإسرائيل ، لم يشب هذا الشعور بأية شائبة" .

وكدليل على مدى اهتمام السلطة بهذه التظاهرة غير العادية بكل المعايير، فقد ترأس سمو ولي العهد الأمير سيدي محمد، مرفقا بجميع أعضاء الحكومة، الجلسة الختامية لهذا المؤتمر. وبعد أشهر قليلة، أي في أكتوبر 1985، تابعنا مراحل تأسيس التجمع العالمي ليهود المغرب ، الذي نظمه ربير اصراف بمونريال ، حيث انتخب أمينا عاما له . وقد شكل هذا التجمع، فيما بعد أداة اتصال بين المغرب والمنظمات اليهودية العالمية من جهة، والدولة الإسرائيلية من جهة ثانية.

وكان من أول المنجزات التي قام بها الأعضاء الإسرائيليون المنتمون لهذه التجمع، تدشين ساحة محمد الخامس بمدينة عسقلون الساحلية، خلال شتنبر 1986 . وقد سبق هذا الحدث لقاء بين الملك الحسن الثاني وشيمون بيريز ؛ لقاء حصل بناء على مبادرة من الملك نفسه ، وكل أمر تحقيقها إلى أحمد رضا أجديرة الذي استعان فيما يخص التنظيم، بالسيدين رافي إيديرى وربير أصراف. وإذا كان هذا اللقاء لم يأت بالنتائج التي كانت منتظرة، فإنه على كل حال أسهم في إقبار كل الأوصاف المقيتة التي كانت ترمى بها لقاءات رجال الدولة العرب

والإسرائيليين.

يعتبرالسيد ربير أصراف الذي لعب ومازال يلعب دورا هاما في تنشيط المجال الاقتصادي المغربي، حيث اشتغل مديرا عاما ثم مديرا منتدبا لمجموعة "أمنيوم نور افريكان"، والذي نذر وقته لتتبع كل التطورات الحاصلة في العلاقات العربية الإسرائيلية، والمغربية الإسرائيلية عن كثب، أقول : يعتبر هذا الرجل أن من آكد واجباته التمسك بفروض التذكير، سواء تجاه تاريخ بني جلدته، أو تجاه تاريخ الدولة العلوية الشريفة .

وبفضل هذه الصفة المزدوجة، التمس، هو وسرج برديكو من جلالة الملك الحسن الثاني سنة 1993 السماح بنقل رفات الأشخاص الاثنين والعشرين الذين ما توا غرقا في " باخرة بسيز "، والذين دفنوا آنذاك بمدينة الحسيمة. كما أن ربير أصراف شارك كعضو فعال في المجموعة التي أسست جناحا بالمدرسة الميمونية بمونريال أطلق عليه جناح محمد الخامس، تخليدا لذكرى هذا الملك العظيم.

وفي سنة 1995، شارك في تأسيس المركز الدولي للبحث في تاريخ اليهود بالمغرب، والذي له مقرات بكل من الرباط وباريس والقدس. وأخيرا، تم إطلاق اسمه على كرسي لدراسة تاريخ المغرب وسكانه اليهود، بالجامعة العبرية بالقدس وذلك خلال سنة 1996.وتاريخ المغرب وارتباط سكانه اليهود بهذا التاريخ هو الموضوع الذي كرس له ربير اصراف كل ما أوتي من عزم وطاقة، حيث اشتغل به منذ أزيد من أربعين سنة خلت، ويقدم لنا اليوم خلاصته في هذا المؤلف.

وبالإضافة إلى كون هذا الكتاب أخذ صفة البحث الذي ارتكز على التعمق في التنقيب والتحري، وأفرغ في قالب تركيبي واضح، وصيغ حسب أجود القواعد المتعارف عليها، فإنه ينبغي أن يعد عربون عرفان بالجميل لملك ولشعب، وبالتالي عربون عرفان وممنونية لماض معيش بصيغة الحاضر.

ميشيل ابطبول

الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس

المدير العلمي للمركزالدولي للبحث في تاريخ اليهود بالمغرب.



البَابُ الأول

الأُسْـرَةُ العَلَوِيّةُ وَاليَهود

تعد سنة 1664م البداية الحقيقية لحكم الدولة العلوية ، إذ في هذه السنة بالذات استتب الأمر للمولى الرشيد ؛ واستحكمت بيعته ، هذه البيعة التي التزمها اليهود قلبا وقالبا ، منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا ؛ حيث ارتبط هؤلاء بالعرش ، وبمن توالوا عليه من أمراء المؤمنين ، بأواصر قوية ، ألفت بين السلاطين وبينهم ، وارتقت بعلاقاتها إلى أعلى درجات التوافق والانسجام التي أدت إلى بلوغ أحسن الأغراض . ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا السلطان المولى اليزيد الذي كان الاستبداد والطغيان مستحوذين على قلبه ، حيث استوطنت نفسه عداوة منصوبة لليهود .

وإذا كان البلاء قد انصب على طوائف اليهود ما شاء له أن ينصب ، فإن ما أصابهم من نكبات ومحن لم يكن بسبب السلاطين ، وإذا كان قد سبق حدوث شيء من ذلك ، فقد حصل من جراء ظلم واستبداد السلطات المحلية ، وباحتدام الفتن التي كان يحدثها تمرد بعض القبائل ، أو فقط ، بسبب الشطط الذي تحدثه الدهماء حين ينتابهم الشك في الوضع السياسي ، أو تتملكهم الريبة في مصير الخلافة ، فيندفعون إلى التمرد وشق عصا الطاعة .

لم تكن الاضطهادات التي كان اليهود ضحية لها قدرا محتوما ، بل كانت نتيجة منطقية لهشاشة السلطة المركزية ، التي عانى منها المسلمون واليهود على السواء أشد المعاناة ، حيث ذاقوا طعم التعاسة والبؤس ، ولبسوا ثوب المهانة والإذلال . وقد استطاعت الطائفة اليهودية بحكم أقليتها أن تحول صورة هذه الوضعية إلى مظهر مأساوي ، من شأنه أن يستجلب العطف

والرأفة. وفي أواسط القرن التاسع عشر ، وحتى مطلع القرن العشرين ، نجد هذه الطائفة وقد تهيأت لاستساغة التأثيرات النابع أصلها من العرب ، خصوصا ما تعلق منها بالنهج التمديني الذي اختطته فرنسا .

كان المغرب ، في بداية عهد العلويين ، منطويا على نفسه ، قابعا في "وسيطيته "، يرفض سلفا كل ما تأتي به الأفكار أو التقنيات الواردة من وراء البحار ـ ولم تكن قد داهمته بعد التيارات المعادية لليهود ، أو انتشرت به آثار أية سياسة عنصرية . ويرجع سبب ما تعرض له اليهود من اضطهادات ومذابح، خلال ثلاثة قرون متلاحقة ، إلى عوامل فاعلة ، شملت الناس ، بحيث لم تقتصر على اليهود وحدهم .

يحيلنا كل هذا إلى ضعف الدولة المتوارث ، والذي ازداد ظهورا إخلال فترات انتقال الحكم التي غالبا ما كانت تشكل المناسبة السانحة لنشوب حروب أهلية ، ترعب السكان اليهود على الخصوص .

لم يكن للدولة المغربية آنذاك حدود مضبوطة ـ وقد انقسم المغرب ، فيما بعد ، إلى قسمين " بلاد المخزن " و " بلاد السيبة "

أما القسم الأول فكان معربا ، يصرف الجبايات ، ويمد السلطات بالعساكر ، وتحتل مساحته ثلث البلاد الذي يحوي المدن والسهول . وأما القسم الثاني فكان بربريا ، منفلتا من قبضة السلطان ، يشكل اتساعه ثلثي البلاد اللذين يشملان الجبال والمناطق الصحراوية .

وقد تعرض اليهود كسائر الناس في هذه الحقبة ، إلى هجمات وغزوات القبائل المتنطعة . وكان المخزن ، إذ ذاك ، وهو مجموع الهيئة الإدارية التابعة للسلطان ، هزيل بالبنية ، حيث نجد هيكلا يترأسه وزير ، ويضم ستة كتاب ، كما يشم، على المستوى المحلي ، اثني عشر باشا وعشرين من القواد ، وكثيرا

ما كان هذا الجهاز يرتشي وتنتفي عنه كل كفاية . لا هم له إلا جمع الفديات التي كان يلزم بها الخاضعين لإمرته بما في ذلك اليهود .

كانت الخزينة ترزح تحت وطأة العجز الدائم ، وهي التي ترتكز أساسا على الموارد الجمركية . غير أن االدولة كانت تستنكف من المتاجرة مع الخارج، باعتبارها عاملا مناقضا لتعاليم الإسلام !

أما الجيش ، جيش القرن السابع عشر ، فقد طغت عليه سمات التخلف والبدائية ، وأعوزته العدة وأوهنته قلة الاستعداد ، فبات عاجزا عن إسكات المنشقين ، وإيقاف الزاحفين الأجانب ، ناهيك عن حماية المواطنين .

ومن السهل أن يتخيل المرء العواقب الوخيمة التي يمكن أن يخلفها هذا الوضع على الاقتصاد الوطني . ومن جراء ذلك ، ظل المغرب ، وحتى بداية القرن العشرين ، بلادا ضاربة في التخلف ، لا طرق بها ولا ميناء ، ولا أثر بها لأية صناعة . أما الطباعة فلم تظهر إلا في سنة 1865 م كما هو الشأن بالنسبة إلى المحركات التجارية التي ظلت مجهولة هنا إلى بداية الحماية .

يضاف إلى ذلك ما يعانيه الاقتصاد من تمزق وتفتت ، وهو ، للعلم ، لا يتجاوز حدود الزاد الضيقة ، من جراء اعتداءات اللصوص الذين كانوا يتربصون الدوائر بالناس في الطرقات . ولم تكن غير بعض الأسواق التقليدية ، والمراكز التجارية ، كمراكش وفاس لضمان رواج جد محدود للمبادلات التجارية .

ورغم بداية الفلاحة ، فقد كانت تدر أحيانا فائضا في الحبوب يخصص للتصدير . لكنها كانت غالبا ما تتعرض دوريا للكوارث الطبيعية الثلاث ، الجفاف والرياح الشرقية المحرقة ، والجراد التي كانت تنسف الزروع والضروع نسفا يؤدي بالناس إلى معاناة الجوع ، فتقوم الفتن ، وتسود المحن . فلا تنجو من جحيمها طائفة دون أخرى ، مهما اختلفت عقائد الناس .

ولم يزدن العقد إلا بالصناعة اليدوية ، التي كانت محلية أساسا ، والتي كانت دقائقها الفنية تشع جمالا وروعة .

أما مجال التجارة الخارجية مع أوربا ، فقد كان التبادل في غالبيته [80 %] مع إنجلترا واقتصر على مواد تقليدية أساسا ـ بحيث لم يزد مبلغ التبادل بين صادر ومستورد أربعة ملايين فرنك ذهبية سنة 1830م وهي قيمة جد متواضعة . إذا ما قورنت بالأرباح التي حققتها القوافل التي كانت تعبر الصحراء جيئة وذهابا ؛ حيث سجلت بالصويرة حركة رواج قوامها عشرون ألف جمل سنويا . وكانت مدينة مراكش المركز الأساس لهذه التجارة . وفي مستهل القرن العشرين ، ظل المغرب منطويا على نفسه ، يئن تحت حطام اقتصاد متهاون ، وفي ظل حكم يشكو العجز والإخفاق ، وعاش ما يزيد على مائة ألف يهودي ، وسط ما ينيف على أربعة ملايين من السكان ، وكانوا ، أي اليهود ، يعيشون تحت نظام الذمة ، وبالتالي يعدون من محيي الملك بوصفهم هذا .

وضعية الذمي القانونية

يقنن التشريع الإسلامي ، بكيفية دقيقة ، وضع الأقليات الدينية التي توحد الله ، عز وجل ، بأرض السلام ، سواء أكانت يهودية أم مسيحية ، ويعتبر مصدر هذا التشريع ما ورد في نصوص القرآن الكريم .

فالفكر السياسي في الإسلام يميز ما بين المعترفين بانتهاء الرسالة النبوية لمحمد وبين من يرفضون ذلك . وإذا كانت الشريعة الإسلامية لا تترك أي مجال للتعايش مع المشركين في أراضي الإسلام ، إذ لا خيار لهؤلاء سوى اعتناق الإسلام ، أو الرضوخ لحد السيف ، فإنه يسمح أهل الكتاب من يهود ومسيحيين بالبقاء على دينهم ، ومباشرة شعائرهم ، شريطة احترام عدد من الالتزامات والقيود . ويرجع تاريخ هذا التشريع إلى عهد عمر بن الخطاب ثاني

خلفاء الرسول محمد ، فهو الذي وضع أسسه فسمي " بميثاق عمر " . ويتعلق الأمر بميثاق ينظم العلاقات بين السلطان وأهل الذمة ، ويحدد حقوق وواجبات كل من الطرفين . وينص هذا الميثاق في المجمل على أن السلطان مكلف شرعا بحماية حياة ومتاع اليهود [وهم بيت القصيد] مقابل إقرارهم بتفرد الدين الإسلامي بالسيادة وأدائهم للجزية . وقد تم تفصيل الميثاق وتبويبه في القرن الحادي عشر من قبل المارودي أحد جهابذة التشريع .

ينقسم الميثاق إلى ستة ' أحكام يعتبر نصفها الأول كابحا ، لما يتوعد خارقها من التهديد بالموت ، ومصادرة المتاع .

وتهدف هذه المجموعة من الشروط والإلتزامات إلى حماية الدين الإسلامي من عمليات الاستلاب والتدجيل . والمحذورات الستة هي : تحريف نصوص القرآن ، أو ازدراؤها ، والتكلم عن الإسلام أو عن النبي بألفاظ أو عبارات نابية ومجرحة ، الارتباط مع امرأة مسلمة بعلاقات جنسية ، والسعي إلى تضليل مسلم ، وصرفه عن معتقده ، وحمل السلاح وشد أزر غير المسلم ضد المؤمنين .

أما الأحكام الستة الباقية ، فإن الزيغ عن وصاياها لا يحمل نسبيا خطورة سابقتها ، ولا تعرض عدم مراعاتها إلا لعقوبات غير صارمة أو لغرامات طفيفة . وغاية هذه الأحكام تكمن في وضع المؤمنين في مأمن من التأثيرات العابثة ، وإبراز دونية الذميين . من هنا ، فرض على الذميين تأدية الجزية ، وارتداء ألبسة مميزة ، وخفض طول جدران المساكن والمعابد إلى مستوى تظل معه بنايات المسلمين أعلى منها ، والامتناع عن إقامة الشعائر الدينية إلا في مكانها ، وعدم تناول الخمور علنا ، ودفن الميت دون رفع الصوت بعويل أو ابتهال ، وأخيرا التخلي عن امتلاك وركوب مطايا نبيلة مثل الخيول . وفي مقابل هذه المجموعة من الالتزامات والمحذورات ، يسمح للذميين

بالاستفادة من استقلالية ذاتية للطائفة ، في الجانبين الديني والقضائ ، ولم يبد اليهود أي تأفف حيال هذا الوضع القانوني ، الذي وإن كان مذلا ، فإنه كان يضمن لهم ، برغم ذلك ، حرية ممارسة الشعائر الدينية ، ويسمح بحماية حياتهم وممتلكاتهم ، علما بأن خضوع اليهود لسلطات البلد الذي يقيمون فوق أرضه ، أصبح طبيعة ثانية لهم ، منذ سقوط معبد سليمان وبداية الشتات . ألم يجعل التلمود ذاته من الخضوع لسلطة الملك فرضا دينيا حيث نجد في إحدى " وصاياه شريعة السلطان هي أسمى الشرائع " ؟ "

ومن قبل العبث في تناول الأحداث التاريخية أن نحاول اليوم تقييم وضعية الذمي تقييما أخلاقيا ، اعتبارا لكون وضعه القانوني كان الإطار الوحيد الممكن الذي يحدد علاقاته داخل المجتمع الإسلامي في القرون الوسطى ، حيث لم يكن هناك وجود لمفهوم المواطنة ، كما كان الشأن أيضا بأوروبا . وقد ساعدهم ذلك على الوقوع في شباك أبشع المغريات ، ألا وهو الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه ، اقتصاديا واجتماعيا ، ولم لا نقول وحتى الانصهار فيه ثقافيا ؟

لم يحرم عليهم إلا نشاط واحد ، الاشتغال بالسياسة ، ولم يكن ذلك ليؤثر في أنفسهم أو يصدمهم . إلا أن الإجراءات المهنية اللاصقة بهذا التشريع التنظيمي ، الرامي إلى عزل الطائفة اليهودية عن المسلمين ، كانت تتدرج في الصرامة والقسوة بحسب الظروف التي تعكسها مزاجية السلاطين المتوالين ، ونزوات المخزن . ولتزداد هذه الوضعية وضوحا ، ينبغي مقاربة تاريخ اليهود على عهد العلويين ، بعد تذكير خاطف بأوضاعهم خلال عهود الدول السابقة .

اليهود قبل عهد الدولة العلوية

يرجع وجود اليهود في المغرب إلى أقدم العهود ، ذلك أن العبرانيين الأوائل وصلوا إلى موانئ المغرب في سياق البحارة الفينيقيين ، زمان الملك

سليمان . وتؤكد بعض الآثار الخطية العبرانية التي عثر عليها بشالة أو وليلي ، وجود طوائف يهودية عاشت تحت الحكم الروماني فيما كان يسمى آنذاك " بموريطانيا الطنجية " والغريب في الأمر هو أن هؤلاء المعمرين العبريين الأوائل انكبوا ، على غير عادتهم ، على إرشاد القائل البربرية المحلية إلى اليهودية وما تزال الذاكرة الجماعية . تحتفظ بحكايات متداولة عن وجود دويلات يهودية ، مستقلة بمنطقة سوس ودرعة بالجنوب . ومن أجل وضع حد لانتشار حركة التبشير هذه ، قامت الإمبراطورية الرومانية ، التي إتخذت المسيحية دينا للدولة ، بتقليص حرية ممارسة الشعائر بالنسبة لليهود . ولم ينفك القيد إلا بمجيء الوندال الذين كانوا أكثر تسامحا ، حيث سمحوا لليهود بالاستمرار في العيش بين ظهرانيهم والسعي لتحقيق الرخاء والازدهار .

وعلى العكس من ذلك ، فإن بزنطة التي استلمت مشعل روما بالمغرب، أنزلت العقاب بالطائفة اليهودية ، بسبب مساندة هؤلاء للوندال . فقام الإمبراطور " جوستونيان " [565 -527] لمحاربة كل ما يروج من الأفكار اليهودية ، فأغلق المدارس والبيع ـ غير أن هذه المحاولات البيزنطية لتمسيح البرابرة ومحق دابر الآثار اليهودية لم يكتب لها النجاح في النهاية . وبالمقابل ، توصلت بزنطة إلى عزل اليهود المغاربة عن إخوانهم في الشرق .

ولم تفك هذه العزلة سوى بالفتح العربي ؛ لقد وصل الفاتحون الأولون سنة 683 م قادمين من الجزيرة العربية ، وبدأ انتشار الإسلام في ربوع المغرب . عشرين سنة بعد ذلك . وبهذا وضع الفتح العربي حدا نهائيا لعمليات التبشير باليهودية في أوساط القبائل البربرية . وبقطع النظر عما يحكى من أساطير عن مقاومة الوجود الغربي من قبل ملكة مزعومة تسمى الكاهنة ، فإن اليهود استقبلوا أسياد العرب الجدد بما يليق . فتبنوا اللغة العربية التي تحولت إلى لغة تواصل بينهم وبين إخوانهم في الشرق .

وجاء المولى إدريس الأول [788 - 792] وهو سليل مباشر للنبي محمد ليعمم نشر الدعوة الإسلامية ، ويتمم توحيد وتأليف القبائل ، فحقق بذلك قيام أول دولة إسلامية بالمغرب . وإليه يرجع الفضل في وضع اللمسات الأخيرة للتشريع الخاص بحماية أهل الذمة ، والذي ظل عبر القرون الآتية القانون الذي يحدد الوضعية الاجتماعية لليهود بالمملكة الشريفة .

ولم يتوان اليهود تجاه الدعوة التي وجهها إليهم خليفته المولى إدريس الثاني ، بل استجابوا إليها بحزم وعزم ، ليساهموا في تأسيس ازدهار مدينة فاس العاصمة الجديدة للمملكة ، تلكم المدينة التي صارت مركزا بالغ الأهمية للثقافة اليهودية في أواخر عهد الدولة الإدريسية ، إلى حد استراق الأنوار من بابل ومدارسها الدينية الكبرى " يشيقوط " .

ففي فاس ، وبفضل مؤثرات عربية قوية ، تم وضع الأسس الأولية للنحو والشعر العربي ، على يد الحبر " إسحاق الفاسي " [1013 - 1103م].

ولم يهاجر العلامة الشهير في شؤون التلمود ، والمفتي المتمكن الحبر إسحاق الفاسي إلى إسبانيا إلا بعد أن طعن في السن ، وقضى سنوات طوالا في التدريس بالمغرب حيث كتب به مؤلفه العظيم " تلمود قطان " ، كما حرر به أكبر قسم من كتاب شروحاته للشرائع المسمى " رسبونسة " .

وقد ظلت هذه الآثار مرجعا ودليلا للأجيال المقبلة ، إذ تعد بمجموعها إحدى الركائز الثلاث لـ " الحالاخا " [نصوص الشريعة اليهودية] التي تضم علاوة عنها توراة ميشني وهي نصوص قانونية للميموني الذي أقام بفاس سنة 1160 م ، وكذا مجموعة ، الأحكام الشرعية لعاشر بن يحيل . وعندما أرغم الموحدون بعض الحاخامات الأجلاء على الهجرة إلى إسبانيا ، كانت فاس آيلة إلى التراجع والتقهقر ، تاركة موقعها المتميز للأندلس - على أن الأمر لم يحدث

شرخا ولا قطيعة بين القطرين نظرا لأن زمام الحكم فيهما كان بيد نفس الأسرة المغربية .

كانت أكبر محنة عاناها اليهود بأرض الإسلام ، هي تلك الصدمات الكبرى التي لحقتهم على يد الموحدين ، بعد تسلمهم الحكم من المرابطين [1147 - 1269] ، حيث قاموا ، بمجرد ما إقتعدوا سدة الحكم ، بحركة واسعة لحمل غير المسلمين على اعتناق الدين الإسلام ، مطاردين اليهود من كلتا ضفتي البوغاز ، غير تاركين لهم سوى خيار واحد ، إما الإسلام أو السيف! لهذا السبب لم يعد يرى لليهود أثر خلال هذا العهد إلا في المناطق البربرية ، حيث استنكفوا من تعلم واستعمال اللغة العربية الفصحى كلغة ثقافية .

أما في عهد المرينين ، فقد بدأت الطوائف اليهودية تستعيد معنويتها شيئا فشيئا . لكن دون أن يعود عهد فاس الذهبي الذي افتتنت الحياة اليهودية ببريقه، وقد بزغ بصيص أمل لم يعمر طويلا ، بعد مقتل السلطان المريني أبي سعيد ، على يد أبنائه سنة 1420 م . وقد استغل بنو وطاس ، الذين كانوا قوادا بالقصر ، فرصة هذا الاغتيال لينادوا بعبد الحق ملكا ، وهو ابن السلطان المتوفى ، وكان لم يتم بعد عامه الأول ! والحقيقة هي أن الوطاسيين تستروا بالوصاية ليتيسر لهم الحكم ، والاستيلاء على مقاليده .

وتمظهرت المقاومة التي عاكست غايات الأسياد الحقيقين في شكل إحتيالات استهدفت اليهود . وهكذا وفي إطار هذا الصعيد ، كان لحدث اكتشاف جثة المولى إدريس الثاني باقية على أصلها ، وخالية من أي تعفن ، الأثر الأكبر في نفوس العامة ، الشيء الذي جعلهم يتكلمون عن معجزة ، أدّى ثمن ظهورها اليهود ، بحكم مجاورة سكناهم لحيطان الضريح ، وفي ذلك تدنيس عظيم للضريح ! كان هذا الحدث هو السبب في إنشاء أول ملاح [الحي الخاص باليهود] في تاريخ المغرب ، ففي سنة 1438 م وفي إطار الفصل بين معتنقي

الديانتين الإسلامية واليهودية ، وضمان أمنهما وأمانهما ، أمر الوصي على العرش ببناء حي خاص لليهود ، قرب قصره بفاس الجديد ، لكن هذه المؤسسة الجديدة لم تلبث أن أبانت عن فشلها في الحفاظ عن أمن ساكنتها . وكدليل على ذلك ما وقع بملاح فاس سنة 1465 م من تقتيل جماعي إثر اغتيال السلطان عبد الحق ، ووزيره الأعظم اليهودي هرون بطاش ، الذي قلد هذا المنصب ضدا على القوانين المتبعة بخصوص الذميين ، والقاضية بتحريم ممارسة هؤلاء للوظائف العمومية . وتكررت مأساة فاس في مدن أخرى ، معلنة بذلك أحلك الحقب في تاريخ اليهود المغاربة !

واستقر الحكم في يد الوطاسي محمد الشيخ [1472 - 1505 م] ، بعد سلسلة من الاضطرابات ، حيث تم له تأسيس دولة لم تحظ بمبايعة جميع سكان البلاد . وقد عرف اليهود ، خلال حكمه ، حدثا أساسيا في تاريخهم ؛ إنه الطرد الذي تعرضوا له من إسبانيا، سنة 1492 م ، والذي واجهه محمد الشيخ بفتح بوابة المملكة في وجه " هؤلاء المبعدين الجدد " [الميكو راسيم] ، الذين تمركزوا في البداية بمدينة فاس ، ثم تفرقوا في المدن الكبرى حيث استطاعوا ، بعد حين قصير من الزمن ، أن يمسكوا بالقيادة الدينية والدنيوية للطوائف اليهودية التي صارت تعيش بداية نهضة حقيقية إلا أن مدى هذه النهضة ظل محدودا ، لضيق المحيط الذي تبلور فيه . وقد كان من آثار كارثة 1492 م أن وضعت في عزلة ، ولمدة مديدة ، المغرب بمن فيه اليهود ، فدخل في حقبة انحطاط متواصلة ، كان من أثرها إبعاد اليهود المغاربة عن كل التيارات الثقافية، والمبادلات العلمية ، التي أصبحت أوروبا ملتقى لها ، في حين تمركزت قوة التجارة العالمية بضفاف المحيط الأطلسي بكيفية نهائية ، عوض البحر الأبيض المتوسط .

وقد وضع الوافدون الجدد من اليهود كل مواهبهم وقدراتهم في مجال الدبلوماسية والاقتصاد ، في خدمة سلاطين الدولة الجديدة ، دولة السعديين ، التي ما إن وصلت للسلطة حتى أعلنت الجهاد ضد الإسبان والبرتغال ، الذين سبق أن أقاموا مواقع للتجارة بالشواطئ المغربية ، ساعية ، في نفس الوقت ، إلى تطوير علاقة تجارية مع أوروبا ومع هولندا خاصة . وتم ذلك على يد أكبر وأحذق التجار اليهود ، الذين كان أكثرهم شهرة أفراد عائلة " بالاش "

أصبحت مراكش في سنة 1557 م عاصمة المملكة . كما أصبحت ثاني مدينة مغربية تتوفر على " ملاح " بعد مدينة فاس .

وفي 1578 م ، أي بعد حوالي قرن من طرد اليهود من إسبانيا [1492 م] ، عرف المغرب واليهود ثاني حدث تاريخي هام ومصيري . إنه معركة الملوك الثلاثة ـ وقد وضع انتصار السلطان عبد المالك حدا نهائيا للمشروع الجنوني للملك البرتغالي " دون سباستيان " الرامي إلى اكتساح وتنصير المغرب ، وكذلك إبادة اليهود الذين يرفضون اعتناق المسيحية . وتعبيرا من اليهود عن امتناعهم قرروا الاحتفاء بهذا الحدث العظيم ، بيوم سموه بعيد " بوريم " المسيحيين ، تخليدا لذكرى انتصار الإسلام على المسيحية . ولم يبدأ المسلمون الاحتفال بتخليد هذه الذكرى إلا بعد خمسة قرون ، وتحت اسم معركة " وادي المخازن " وذلك بمبادرة من الزعيم علال الفاسي .

إلا أن هذا الانتصار الساحق خضع لمفارقات الزمن المباغتة ، إذ توقف التوسع العثماني في ذات الوقت الذي مني فيه البرتغاليون والإسبان بهزيمتهم الشنعاء ، الشيء الذي ساهم في ضرب طوق من العزلة على المغرب وعلى يهوده ، حيث فصل عن الشرق العربي العثماني ، فعرف فترة انحطاط استمرت إلى حين تولي العلويين الحكم ، علما بأن الملوك السعديين استمروا ، وإلى آخر عهدهم ، في الاستعانة بخدمات الدبلوماسيين والتجار اليهود .

وهكذا تحددت شيئا فشيئا معالم الطوائف اليهودية ، منذ عهد المرينيين إلى عهد السعديين ، مرورا بفترة الوطاسيين . حيث أضحت ظروف حياتهم تماثل ظروف حياة كل المغاربة ، إذ ابتكرت ، في ظل هذه الوضعية ، جماعة من التجار " الدبلوماسين " ما اصطلح عليه بالوظيفة الاقتصادية ، وهذه الوظيفة التي ظلت قائمة بوجودهم ، انطلاقا من تلك الحقبة وإلى عهد العلويين ، فرضوا، من خلالها ، أنفسهم كوسطاء لا محيد عنهم في مجال ترويج الأموال ، وتثمين الممتلكات داخل هذا المجتمع المجزء ، والمنعزل عن العالم الخارجي . وإليهم يرجع فضل تأمين الحد الأدنى من ضروريات الطبقات الاقتصادية .

وفي القرنين الخامس والسادس عشر ، احتل هؤلاء التجار اليهود مركز الوسيط بين ممثلي المواقع المهمة البرتغالية والإسبانية من جهة ، والمخزن من جهة أخرى ، إذ فاوض أشهرهم صمويل بالاش ، باسم المغرب ، هولندا المسيحية ، بسبيل وضع عقد للسلام والتبادل التجاري ، متقلدا بذلك ، وبصفة عفوية ، مهام وزير الشؤون الخارجية ، بينما احتكر يهود آخرون ، كمعيمران ، وبنعطار وطوليدانوا مجالات الاتجار مع فرنسا وإنجلترا وهولندا في عهد المولى إسماعيل الذي عاصر لويس الرابع عشر ، متقلدين بذلك دورمستشار الظل في السياسة الخارجية .

بداية حكم الدولة العلوية

سجلت نهاية القرن الثالث عشر ميلاد الأسرة العلوية في ربوع مدينة تافيلالت الخضراء ، الواقعة بين سفوح جبال الأطلس المتوسط والحدود الشمالية للصحراء ـ وقد ألهمت هذه المنطقة الجميلة ، الغنية بطبيعتها الخلابة ، أروع القصائد الشعرية للحاخام دافيد صاسين ، أشهر شعراء العبرية بالمغرب ، الذي لم يعرف عنه أنه تغنى بغير القدس ، والذي أفرد لهذه المنطقة بعض الصفحات الجميلة من كتاباته هذه المنطقة التي كانت مقر نشاط تجاري تباشره طائفة من

التجار اليهود المغامرين الجريئين ، انطلاقا من سجلماسة العاصمة نحو إفريقيا السوداء ودول البحر الأبيض المتوسط ! اجتاحت تافيلالت ، في نهاية القرن الثالث عشر ، موجة جفاف قاسية ، أتت على ما حققته هذه المدينة من ازدهار ، خلال الأحقاب الماضية ، وللاستنجاد ضد هذه البلوى . أرسل سكانها المسلمون بعثة إلى الحجاز ، بالجزيرة العربية ، ليلتمسوا من ، أحد قادة الأشراف المنحدرين مباشرة من الحسن سبط النبي ، إيفاد مرشد روحي إلى المغرب ، يدرأ ببركته عن البلاد ما يتهددها من كوارث .

وقد وقع الاختيار على الحسن ، أصغر أبناء الشريف ، المشهور بسماحته وأريحيته الهاشمية ، والذي أجاب أباه عن سؤاله عن أصلح الطرق لمحاربة شر الأعداء قائلا " من فعل معي الشر أفعل معه الخير " فقيل له " فيعود ذلك بالشر " فرد قائلا : " فأعود له بالخير إلى أن يغلب خيري شره "

وهكذا بسط الحسن الداخل فضله ورعايته على تافيلالت ، التي تكاثر بها أفراد عائلته حيث تصاهر مع العائلات المحلية ، حتى انتهى ذلك إلى تكوين أسرة كبيرة ، أقامت علاقات ودية مع الطائفة اليهودية العريقة القاطنة بالمنطقة .

وفي سنة 1603م ، توفى أكبر السلاطين السعديين شهرة ألا وهو أحمد المنصور الذي بلغت إمبراطوريته حدود إفريقيا السوداء ، وبهذه الوفاة ، ابتدأت وكما هي العادة ، فترة اهتزاز الاستقرار وانعدام الأمن ، الأمر والذي أدى إلى انقسام المغرب إلى إمارات صغيرة . وكان لتافيلالت أن تعرف نفس المصير ، كما قدر لليهود أن يتحملوا أقسى الأضرار ، كما نقل لنا ذلك الحاخام شوول سيريرو سنة 1623 م في كتابه " وقائع مدينة فاس " .

" ... أما الخبر السيء الآخر ، فيتعلق بالنكبات التي ضربت مدينة تافيلالت ، والتي ثار بها المدعو سيدي بوزكري ، فوجد اليهود أنفسهم في وضعية المحاصرين . وتفاحش الغلاء حيث بلغ ثمن الحمار أوقيتين . وقد توفي

من جراء هذا الوضع عدد كبير من اليهود ، ومن لم يمت جوعا ، سقط صريعا وهو يحاول التخلص هربا . وأسرت النساء ، وتم بيعهن كإماء للمسلمين ، ودمرت المساكن ، وهدمت البيع ، وديست كل الحرمات . وحتى النكيد [رئيس الطائفة اليهودية والمسؤول عن أمنها] صلب حيا وظل كذلك حتى مات ! "

كان هم يهود تافيلالت الأكبر هو الانفلات من وقع الانكسار الذي أحدثه مسلسل انحطاط الدولة السعدية من جهة ، وما تلاه من جهة ثانية ، من تهديدات الزاوية الدلائية . أمام هذه الوضعية ، وكل أهل تافيلالت أمرهم إلى رئيس القبيلة علي بن يوسف . الذي عمل على استتباب الأمن والنظام في كل المنطقة، وأرسى قواعد حكمه بها .

وقد خلفه بعد وفاته ، ابنه محمد الشيخ [1636 - 1664م] الذي ما إن استشعر في نفسه القدرة على نجدة سكان فاس حتى هب لتخليهم ، ويضيف كتاب " وقائع مدينة فاس في هذا المضمار " .

" في شهر حيشبان عام 5399 [أكتوبر 1638م] وصل محمد الشيخ فاس على رأس جيش لم ير له مثيل من حيث القدرة والعتاد ، وكان يصحبه تجار يهود يحملون البضائع والسلع . كان هذا الرجل شجاعا متقيدا بالوعود ، نابذا للربح الحرام ، صديقا للضعفاء والمساكين ، محبا للعدل ومتعلقا به . " عير أنه فوجئ أيما مفاجأة بشدة بأس أعدائه ، فاضطر إلى التراجع ، تاركا بذلك الطائفة اليهودية بفاس ، تواجه وحدها ، ودون نصير ، همجية محمد الحاج زعيم الزاوية الدلائية . ويضيف صاحب " وقائع فاس " .

" ... وبسبب ما اقترفناه من أوزار ، أمر المقيم على الزاوية الذي عينه محمد الشيخ بإغلاق جميع البيع ، والختم على أبوابها بالشمع ، وذلك خلال عام 5406 [1646 م] كما اكتسح معبدنا من طرف العدو يوم 14 أيلول ، الذي عاث فيه فسادا ثم حطمه ."

وقد ثأر محمد الشيخ من أعدائه ، بعد سنوات على مرور تلك الأحداث. وقد نودي به ملكا بفاس سنة 1650 م . ومن بين الذين استقبلهم السلطان الجديد، علية الطائفة اليهودية بفاس ، وعلى رأسهم النكيد إسحاق السرفاتي . لكن الهزائم التي مني بها بشرق المغرب أمام الأتراك ، أرغمته على الرجوع إلى تافيلالت ، مسقط رأسه ، الذي مات به سنة 1664م ـ وكان على خلفه وأخيه المولى الرشيد الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة العلوية ، إتمام أعماله ومشاريعه .

المولى الرشيد مؤسس الدولة العلوية

لم تعتز أسرة حاكمة بعلاقاتها الممتازة مع اليهود كما فعلت الأسرة العلوية ـ ومع ذلك ، فإن هذه العلاقات قد شابتها ما تحكيه أسطورة من صنف خرافات ألف ليلة وليلة ؛ إذ تربط بين تاريخ إنشاء الدولة العلوية وحادث اغتيال هرون ابن مشعل ، حاكم المنطقة السكنية اليهودية بمدينة تازة ، والمتحكم في المعبر إلى الجزائر .

تصور لنا الأسطورة ، الطاغية الجشع ابن مشعل وهو يعذب المسلمين، وينزل بهم كل ضروب الإهانة والاحتقار ، إلى حد إلزامهم بتقديم هدية بمناسبة عيد الحصاد اليهودي تتمثل في عذراء مسلمة تضاف إلى حريمه الوافر العدد .

ويعد أكبر إنجاز قام به المولى الرشيد [1664 - 1672] ـمؤسس الدولة العلوية ، هو تخليص تازة من هذا الطاغية اليهودي . ويحكي أن خيال المولى الرشيد ابتدع خطة ذكية للوصول إلى ذلك ، حيث زعم أنه أي المولى الرشيد نفسه تقمص شخصية الفتاة التي كانت ستهدى إلى هرون بمناسبة العيد ، كما سبق ـ وكان العاهل قد أخفى أربعين من أعوانه بالصناديق المخصصة للهدايا .وبمجرد الوصول إلى بيت الطاغية ، برز الأعوان ، وهم طلبة زاوية الشيخ الواطي الموجودة بمدخل تازة ، ليقتلوا هرون ، ويستولوا على ثرواته ،

التي استثمرت ، بعد ، في تجهيز الجيش ، واسترجاع مدينة فاس ـ هكذا حددت الأسطوري بزوغ عهد الدولة العلوية ... ويخلد طلبة جامعة القرويين هذا الحدث، إذ يحتفلون به كل سنة تحت اسم " عيد سلطان الطلبة " والحقيقة أنه ليس هناك من مؤرخ جاد يحمل هذه الحكاية محمل الجد . فاختلاقها ، وضمان استرسال روجانها عبر الأجيال ، عمل لا يخلو من نية في الغدر والكيد ـ ذلك أن المحفز على قتل هرون ابن مشعل لم يكن مبعثه القضاء على طاغية بقدر ما كان الاستيلاء على أمواله ، وبالتالي ، ليس هناك من علاقة بين الحدث وبين أي شعور بمعاداة اليهود ؛ والدليل على ذلك ، أن اليهود لم يحتفظوا بأي أثر لهذا الحدث ؛ بل بالعكس ، نجد صاحب كتاب " وقائع مدينة فاس " يقدم لنا المولى الرشيد " كشخصية تكن لبني إسرائيل حبا جما " والدليل على ذلك أنه قضى أول ليله له بفاس ببيت رئيس الطائفة اليهودية بملاح فاس " جودا مانسانو " لتتم له ، في الغد ، السيطرة على مجموع المدينة .

بلغت علاقة المولى الرشيد مع اليهود حدود الجودة بل تعدتها إلى بلوغ درجة أسطورية ! حيث أصبح يطلق عليه " صديق اليهود " . وحين هدم سنة 1668م معقل الدلائيين ألد أعدائه ، الى على نفسه أن يتعامل بنبل مع اليهود . كما ينقل لنا ذلك صاحب كتاب " وقائع فاس "

وبعد ذلك دخل السلطان المولى الرشيد إلى مقر الزاوية الدلائية ، حيث كان يقيم الداعية المولى الحاج . فوقع عراك كبير ، أسر بعده هذا الأخير ، الذي لقي ، بعد ذلك صروف الذل والمهانة . وقد أقسم المولى الرشيد ألا يغادر معقل الدلائيين إلا بعد أن تهد أركانه . فهدمه برا بقسمه ، ثم طرة جموع البرابرة الذين كانوا يناصرون المولى الحاج . أما اليهود فقد أمهلهم ثلاثة أيام ، يغادرون المنطقة بعدها مرفقين بعوائلهم ومحملين بأمتعتهم ... ويذكر في هذا الباب أن السواد الأعظم من هؤلاء كانوا من الأثرياء الذين تزخر منازلهم بالأموال

والتحف الثمينة ، وكذا المواد الغذائية من حبوب وخمور وزيوت وسمن . وقد غادروا تاركين كل شيء إلا قدر ما استطاع أن يحمل كل واحد منهم من المال والذهب . وهكذا انتقل كل ساكنة الزاوية [ألف وثلاثمائة رب عائلة] إلى مدينة فاس " .

كان عمر المولى الرشيد أربعا وثلاثين سنة حين تولى الحكم ، بعد أخيه الأكبر سيدي محمد ، وقد سار على نهج أخيه في المعارك ، حيث اهتدى باستراتيجيته ، إلى أن استولى على فاس من الباب الشرقي للمدينة ، عبر تازة ، وكان جريئا مقداما مثل أخيه ، علاوة على ما كان له من حس سياسي دقيق . وقد أنهى فتوحاته للمغرب بالاستيلاء على مراكش سنة 1669 م ، وبعد ذلك بثلاث سنوات ، أي في التاسع من أبريل سنة 1672 م ، لقي مصرعه المأساوي، خلال مهرجان الفروسية المقام بحدائق النخيل ، وعمره لم يتجاوز اثنتين وأربعين سنة .

أحس اليهود بحزن شديد لموت السلطان المولى الرشي، وبكوه بكاء مريرا . وكيف لا وهو الذي ضمن أمنهم ، ويشر لهم سبل الاغتناء والازدهار ؟ وجاءت ظروف موته [اصطدام رأسه بجذع شجرة أثناء سقوط فرسه] لتحيى في ذاكرتهم نهاية أبسالمون ابن الملك داوود ـوكان لا شيء يروع اليهود قدر ما يروعهم فترات انتقال السلطة التي عادة ما تتزامن مع ما يحل بهم من مصائب . لكن سرعان ما تبددت مخاوفهم بحلول خلافة المولى إسماعيل ، الذي تم اعتلاءه العرش بسرعة كبيرة ، ودون حدوث أية اضطرابات . ولم يكن دهاء اليهود ولا مالهم ببعيدين عن تأمين هذا الحدث !

<u>المولى إسماعيل صداقة : مشوبة بالريبة</u>

سارع المولى إسماعيل ، أخ المولى الرشيد من الأب ، وخليفته بمكناس إلى اعتلاء العرش قبل أن تمتد إليه يد الطامعين ، مباشرة بعد انقضاء أسبوع

واحد على موت أخيه .ويرجع فضل نجاحه في هـذه المبـادرة الجريئـة إلـى أحد الثقات من رجالاته ، والذي لم يكن سوى اليهودي الثري يوسف معيمـران الـذي الذي أتاه بخبر الوفاة قبل وصول البريد الرسمي . ذلـك أن يوسـف تلقـى الخبر عن طريق رسـول سـري بعثـه إليـه أخـوه ميمـون الـذي كـان يقطـن بمراكش . وسارع المولى إسماعيل إلى اقتراض ما يلزم من المـال مـن صديقـه اليهـودي ، مجهزا به جيشه وتوجه به غازيا مدينة فاس التي بويع بها سلطانا يوم 16 أبريل 1672م.

وبالرغم عن السنين الأربع عشرة التي قضاها فـي إخضـاع معارضيـه إلى حكمه ، فانه يمكن القول بأن مدة حكمه وهي خمس وخمسون سنة ، أي إلـى حدود 1700م [وهي أطول مدة عمرهـا حكـم فـي تـاريخ المسـلمين] ، شـكلت عهد أمن وازدهار لم يعرف المغرب مثيله من قبل ، وقد أصيب من جـراء ذلـك بداء العظمة ، هذا الداء الذي اقتاداة إلى تخريب البلاد ، وهـو يسـعى للاسـتجابة للملحات الاقتصادية التي لم يكبح جماحها ما استجمعه من مال كـان اليهـود أحـد مصـادره

وبرجوعنـا إلـى سـنة 1672م ، نجـد أن جـوا مـن الصـفـاء والـود طبـع علاقات المولى إسماعيل باليهود المغاربة . فقد أشار المؤرخون الذيـن تعرضـوا لهذه الفترة إلى الصرامة التي كان يتمسك بها السلطان حين يتعلق الأمـر بحمايـة اليهود .

" يظل اليهودي يقظا وهو يمشي بالطريق ، وذلك حتى لا يتعـرض فـي غفلة منـه إلـى أي سـوء ، فـإن توجـس خيفـة ، كفـاه التوسـل بذكـر اسم المولـى إسماعيل لتحصل المعجزة ، ذلك أن الأيدي التي ترفـع لـلأذى تشـل عنـد مجـرد ذكر اسمه ، وهذا يبين مدى خشية المعتدين ملكهم ".

كان المولى إسماعيل حريصا على أمن وسلامة جميع رعاياه ، دون تمييز ، ومهما كلفه ذلك ، حيث يروي لنا صاحب " وقائع مدينة فاس " كيف أنزل أقسمى العقوبات بابنه لأسباب تأتي في الفقرة التالية " لقد توصلنا بخبر مفاده أن أحد أبناء السلطان ويدعى عبد الله ، اختطف بنتا عذراء لأحد أعيان دوار أشراكة حيث كان يوجد . وقد وكل إلى أخيه المولى المتوكل أمر القبض عليه والإتيان به إلى مكناس ـ وقد صادف ، وهو في طريقه ، قافلة لليهود ، فهجم عليها ، وسلبها كل ما كانت محملة به ، ولم يتركها إلا بعد أن أخذ معه كل شيء ، بما في ذلك ملابس أصحابها حيث تركهم عراة .

اثر الحادث ، اشتكى قائد اشراكة إلى المولى إسماعيل سوء فعل ابنه . فما كان من السلطان إلا أن أرسل في طلب ابنه . ولدى وصوله ، علقت قفة مليئة بالرصاص في عنقه ، وأخرى مليئة بالحديد في رجله ، ثم ألقي به في الساقية ، حيث مات فورا ! ."

كان المولى إسماعيل لا يتردد أبدا في إنزال العقوبات والجزاءات ، حتى ولو أدى الأمر إلى أن يقتص بنفسه . فالمؤرخون المسيحيون يضربون المثل بقساوته وحدته ، مؤكدين أنه قتل وبيده ما يزيد على ستة وثلاثين ألفا من الرعايا المسلمين والأسرى المسيحيين ! أما المؤرخون المغاربة المسلمون ، وكذا يهود تلك الحقبة ، فقد فضلوا تجاهل هذا الجانب من شخصيته ، مكتفين بالإشارة فقط إلى صرامته وانتصاره للقضايا العادلة .

لقد أحاطته الطوائف اليهودية بعطف كبير ، خصوصا خلال الفترة الأولى من عهده ، وللاستدلال على ذلك ، نسوق فيما يلي ما كتبه الحبر صمويل ابن دنان سنة 1699 م ، بعدما علم أن السلطان قد نجا بأعجوبة من براثن لبؤة:

لقد أقام الرعايا المسلمون واليهود احتفالات كبرى ، تخليدا لهذا الحدث العظيم حيث أقيمت الولائم ، ونصبت الموائد في كل ناحية من نواحي البلاد ،

وأعرب الحاخامات ورؤساء الطوائف اليهودية علنا عن فرحهم ، وذلك بإغلاق متاجرهم ، وارتداء أحسن ملابسهم . وزينت نوافذ وسطوح الملاح بالزرابي والستائر الحريرية ، ونصبت أربعة مضارب ، قصدها الكل بمن فيهم من المسلمين الذين قصدوا الملاح للتسلية وشرب " الماحيا " [الشراب المفضل عند اليهود] . كما دخل اليهود قصر السلطان، ومنازل الشرفاء والقواد ، وزاروا ردهات الجوامع والمدارس دون أن ينزعوا أحذيتهم ، فلم يواخذهم أحد على ذلك ـ كما قام اليهود باقتحام متاجر المشركين بالمدينة القديمة بفاس ، واستحوذوا على ما فيها ، دون أن يتعرضوا لأي انتقاد ! ..."

وبالنسبة لليهود ، فقد حرص المولى إسماعيل وهو المسلم المتحمس لدينه ، على احترام النصوص الشرعية المتعلقة بالذميين . إذ لم يتوان في تطبيقها حرفيا بما يجب من الصرامة والعدل .

وقد لعب المستشارون اليهود دورا هاما داخل البلاط الملكي ، لكنهم أبعدوا عن ممارسة المهام الرسمية . وقد حاول السلطان ، وبالكثير من اللباقة ، إقناعهم باعتناق الإسلام ، كما فعلها ، بعد ذلك ، مع الملك جاك الثاني عاهل إنجلترا ولويس الرابع عشر ملك فرنسا . وبالرغم من هذه الاندفاعات التبشيرية، فقد ظل الرجل محتفظا بما يدعوا إليه الدين الإسلامي من إبداء السماح مع أهل الكتاب وفي هذا المجال ، يقول مؤرخه الرسمي :

" كلنا أبناء آدم ، ولا فرق بيننا إلا في الدين ـ فمن منطلق هذه الاخوة ، وخضوعا لتعاليم ديني ، فإني أنبهكم ، من باب الإحسان إليكم ، أن الدين الحقيقي هو دين محمد وأن لا سبيل إلى الخلاص إلا به ، إني أعلمك بهذا حتى أبرئ ذمتي ، فلا يكونن لكم عليّ حق يوم القيامة ."

تألق المولى إسماعيل بما حباه الله به من بنية قوية رهيبة ، حيث ارتقى بفضلها إلى مصاف قواد الحرب الأبطال ، ولكنه رغم ذلك ، كان دائما

يدعو إلى التساهل والرأفة بالضعفاء وضمنهم رعيته من أهل الذمة . فلم يعاملهم قط باحتقار أو إذلال . وقد وظف ذلك سياسيا لتحقيق رغبته في تدعيم الحكم وتمركزه . لقد أقسم بإيمانه أن يخضع لسلطانه جميع القوى الموجودة بالبلاد ، بما في ذلك القوى البربرية ، المعتادة على خلق النزاعات بخصوص ملكية الأراضي ؛ وما شكلها من القوى الأخرى الوسيطة . وفي هذا المجال ، أمكنه الاعتماد على إخلاص اليهود الذين كانوا يدينون بولائهم له شخصيا .

أما طموحه الجامح في امتلاك قوة قاهرة ورادعة ، فقد حققه ، بتأسيس جيش نظامي احترافي ، قواده وعساكره متحررون من كل تبعية قبلية ، أو جهوية ، أو اجتماعية . وقد تكون هذا الجيش من العبيد السود ، وسمي ب " الحرس الأسود " وكان عددهم يبلغ مائة وخمسين ألف شخص ، يدينون كلهم بالولاء للملك ، وله وحده لا غيره . لكن مشروعا كهذا يتطلب تجهيزات ومعدات يلزم استيرادها من الخارج . ولم يكن سوى اليهود الذين كانوا مؤهلين لهذا النوع من الخدمة ، نظرا لتمرسهم في مجال التجارة مع الخارج ، وشيوع علاقاتهم العائلية داخل الموانئ الأوروبية الكبرى ، وتحكمهم في اللغات الأجنبية، وعدم تشكيلهم لأي خطر سياسي .

لقد اختار المولى إسماعيل أحسن أعوانه ووسطائه للاتجار مع الخارج، من بين أفراد هذه البيئة النخبوية اليهودية . فكلفهم بتأمين المؤونة للجيش ، وبعث المتاجرين اليهود لمختلف الجهات . وهكذا حصل هؤلاء ، ومعهم بعض التجار الفرنسيين على ترخيصات ذات طابع امتيازي ، استوردوا بموجبها المدافع والبنادق التي كان الملك في حاجة إليها ، لاستعمالها عند الحاجة في عملية جمع الضرائب ، وللدفاع عن حدود البلاد ضد هجومات الإسبان والإنجليز والأتراك فيما بعد .

وينتمي أغلب أولئك التجار إلى عـائلات مكناسية مشـهورة مثل عائلـة طوليدانو [التي لم يكن أفرادها حاخامات عاديين فقط] وهـي المتخصصـة فـي المتاجرة مع هولندا ، وعائلـة معيمران فـي المتـاجرة مـع فرنسـا ، وموشـي بـن عطار الذي كان رجل المفاوضات التجارية مع إنجلترا وجبل طارق ـ ولقد جنت هذه العائلات أرباحا طائلة من وراء تسخير مواهبها في خدمة دبلوماسية العائلـة الملكية ، التي لعبوا فيها دور مستشار الظل ، لكون المولى إسماعيل اعتاد تسيير دفة الحكم بمفرده ، ودون الاستعانة بوزراء . وفي هذا الإطـار ، وجـه الأخـوان طوليدانو ، يوسف وحاييم ، عدة مـرات إلـى لنـدن ولاهـاي فـي بعثـات استقبلوا خلالها كسفراء شبه رسميين . ورغم ذلك ، فإن أغلـب المؤرخيـن تجـاهلوا دور هؤلاء التجار الدبلوماسيين الذين لاحق لهم في شغل المناصب الرسـمية مـا دامـوا ذميين .

وللتأكيد من مدى تأثيرهم في شتى مجالات الحياة في تلك الفترة ، يمكن الرجوع إلى تقارير الدبلوماسيين الأجانب الذين كانوا على صلـة بهم ـ ونسـوق نموذجا من تقرير بعثه سـفير هولنـدا إلـى حكومتـه ، يوضـح فيـه دور معيمـران داخل البلاط الملكي بالمغرب ، حيث يقول في تلطف وإطراء :

" إن خظوة معيمران لدى الملك لا تعادلها سوى الحظوة التي كان ينعـم بها العظيم كولبير في فرنسا ."

وهناك حالة أخرى ، ظلت فريدة ، لكونها شكلت خرقا للتشريع الخاص بالذميين ، إنها حالة موشي بن عطار الـذي أمضـى سـنة 1721م ميثـاق السـلام والتبادل التجاري مع إنجلـترا . والـذي أظهـر فـي التفـاوض بشـأنه براعـة فائقـة استطاع بها تجاوز الظروف الصعبة آنذاك .

وتتجلى أهمية احتكار اليهود لمبادلات المغرب التجاريـة مـع الخـارج ، كاستيراد الأسلحة والأقمشة ، وتصدير الشمع وملح البارود والذهب وريش النعام

... أقول تتجلى هذه الأهمية في إقفال الموانئ المغربية أيام السبت . وفي هذا الصدد ، نجد شهادة في الموضوع ضمن كتاب " العلاقات ، لإخوان الرحمة " هؤلاء كانوا مكلفين بشراء الأسرى المسيحيين ، وهي تجارة درت أرباحا مهمة على السلطان ووسطائه اليهود . ويفيد هذه الشهادة ما يلي :

" أما ما كان من أمر الأرباح التي يحصل عليها التجار المسيحيون في اتجارهم مع هذا القطر المتوحش ، فإنها ، وإن كانت مهمة ، فهي لا ترقى إلى ما يحصل عليه الملك ورعاياه من المسلمين واليهود ، لقد استأثر هذا العنصر الأخير بالنصيب الأوفر من تجارة هذه البلاد ، حيث يمارسونها بأنفسهم مباشرة، أو تحت غطاء الأسماء المستعارة أحيانا أخرى ، لئلا يظهر الحجم الحقيقي لثرواتهم ، وحتى يتملصوا من تسديد المستحقات الضريبية ، كما اشتد نفوذهم إلى حد جعل المسلمين والمسيحيين يبادرون إلى مشاركتهم إحتفاءاتهم بأعياد الفصح ,أيام السبت ."

إن هذا الازدهار المقرون بالأمن اللذين نعمت بهما الطوائف اليهودية بفاس ومكناس مثلا ، خلال هذه الفترة ، وضعاها في مأمن من أخطار التقلبات المناخية ، كتلك التي نتجت عن جفاف 1679 - 1680م ، حيث وصفها أحد المؤرخين بقوله :

" لم يتضرر في الواقع أحد من القحط ، بحكم الثروات التي يتوفر عليها ملاح فاس . فقد كانت دور اليهود مليئة بالمواد والمؤن على اختلاف أصنافها ، بما فيها الحبوب ، كما كانت المتاجر تغص بالسلع ، شأنها في ذلك شأن مخابئ الحبوب . وبذلك لم يمسس الناس هناك سوء المجاعة الذي عم المدن الأخرى ."

هذا ولقد لعب التجار اليهود دورا هاما في بناء مدينة مكناس ، العاصمة الجديدة ، والتي ازدانت بقصورها الفخمة ـ وقد شكل هذا التشييد ، تنفيذا للمشروع الثاني للسلطان بعد تأسيس الجيش الاحترافي .

شكل ازدهار مدينة مكناس , عاملا أساسيا في استجلاب عدد وفير من اليهود الذين تقاطروا عليها من سائر أنحاء المغرب ، مما جعل المدينة تعجز عن استيعاب هذه الحشود الوافدة عليها ، وأمام هذا المشكل ، قرر المولى إسماعيل تخصيص مكان معين داخل المدينة ، يقام فيه ثالث ملاح بالمغرب ، بعد ملاحي فاس ومراكش . وفعلا بني الملاح ، وكان أجمل حي بالمدينة بشهادة الدبلوماسيين الأوروبيين الذين قطنوا به ، أثناء مباشرة مهامهم بالمغرب . ولم يكن للمخزن ولا للأحباس حق فيه ، كما أنه لم يكن مجاورا للقصر السلطاني ، وذلك بإشارة من المولى إسماعيل ، الذي كان يعرف أنه لا شيء يخشى منه على اليهود خلال حكمه .

لقد خلقت فترة الرفاه الاقتصادي والآمن القائم هذه ، مناخا مواتيا لإعادة الاهتمام بالدراسات التشريعية . ولذلك نشأ في عهد المولى إسماعيل جيل من الحاخامات تميزوا بمواهبهم ، فذاع صيتهم في الآفاق . ومن هؤلاء يهود ابن عطار [1655 - 1733] الملقب بالحاخام الكبير ، ويعقوب ابنصور [1673 - 1753] ، وموشي طوليدانو [1643 - 1723 م] ، وموشي برديكو المتوفى سنة 1731 ، وحاييم بن عطار [1696 - 1743 م].

حلول الكوارث بعد عهد الرخاء

انتهت ، واحسرتاه ، أيام النعيم التي عاشتها الجالية اليهودية زهاء ثلاثة عقود ، حين اندفع المولى إسماعيل في إذكاء نار حرب باهظة التكاليف ، وغير ذات جدوى ، ضد أتراك الجزائر . وقد شكلت هده المغامرة ، بالإضافة إلى ما أقدم عليه من بناء المآثر الكبرى ، إرهاقا لخزينة الدولة الشريفة . من أجل ذلك، نزلت الضرائب كالصاعقة ، أول ما نزلت ، على الجالية اليهودية ، لأسباب بديهية ، منها أن هذه الجالية كانت بالغة الثراء ، محصورة التمركز ، يتيسر ابتزازها لأبسط الذرائع ـ وعن ذلك يقول كتاب " وقائع مدينة فاس "

" سجلت سنة 5461 ع 1701 م . بداية لتناسل النكبات التي أصابتنا خلال عهد المولى إسماعيل ، ففي شهر نيسان ، وصل خبر المعركة التي أضرم نارها ضد الأتراك على ضفاف نهر الشدوية . وفي الثالث عشر من نفس الشهر ، فرض على رعاياه اليهود مساهمة في مجهود الحرب تقدر بمائة قنطار من الفضة ، الشيء الذي زرع القلق والاضطراب في النفوس ، ودفع الجالية اليهودية إلى تقديم هدايا إلى السلطان ، عسى أن يقلص المساهمة المطلوبة إلى النصف أو الثلث أو الربع ، غير أن المحاولة باءت بالفشل ، وقد قيل : إن الملك أقسم بتطليق زوجته إن هو تنازل عن حرف من كلامه ، وأن على اليهود أن يؤدوا ما فرض عليهم من مبالغ بالتمام والكمال ."

فما كان من هؤلاء ألا أن انصاعوا للأمر . لكن جشع المحصلين ، وضمنهم غير المكلفين ، كان يزداد حينا بعد حين . وقد سجل كتاب " وقائع فاس " سلسلة المآسي المتعاقبة خلال هذه الفترة ، إذ يروي أنه :

" في الثامن عشر من شهر كسليف 1703 ، وصلنا خبر تولية السلطان لابنه المولى عبد الحفيظ خليفة على فاس الجديد ... وما كان صباح اليوم الموالي حتى تحول الملاح إلى مرتع لخدامه وأعوانه ، يرتكبون في أرجائه أنواع النهب والسلب ، دون أن يستطيع أحد منعهم من ذلك ! لقد حولوا حياتنا إلى جحيم ، حيث تعاظمت تجاوزاتهم إلى حد لم نعد نستطيع معه الخروج إلى الشارع ، بل حتى المكوث بديارنا ، إذ ما لبثنا أن فررنا ، عبر السطوح ، بمعية أبنائنا وأمتعتنا ، لنختفي ، بعد ذلك ، داخل مجاري المياه أو الكهوف ... وخلال نفس الأسبوع ، وشي بأحد الشبان ، يدعى ميمون سبيب ، وكان قوي البنية ، حديث العهد بالزواج ، إذ لم يكن مضى شهر على دخوله بزوجته ، فاقتيد أمام المولى عبد الحفيظ الذي أمر بإحراقه حيا ، ثم أرسل غداة ذلك اليوم أحد أعوانه

ليطالبنا بقنطار من النقود الذهبية ، كفدية عن الجثة !. ومهما قلت : فلن أنمكن من إحصاء ما أدته الجالية اليهودية بفاس من ضرائب مرهقة ."

ولما أرسل اليهود بعثة إلى مكناس ، قصد التشكي للسلطان المولى إسماعيل من مظالم ابنه ، فوجئت بطلقات نارية تستهدفها ، تم ذلك بأمر من السلطان . شأن ذلك ، شأن الغرامة الإضافية التي فرضت على البعثة حينها . غير أن " نجيد " الجماعة اليهودية البالغ النفوذ ، إبراهام ميمران ، استطاع بتدخله أن يستجلب إعفاءهم من هذه الغرامة ، مقابل إمداد الجيش بالخيام . وهو الوعد الذي لم يوف به ، نظرا لتقلب الأحوال . ذلك أن ميمران نفسه ، ورغم مهمته كمستشار للسلطان ، لم يستطع وضع حد للاعتداءات التي كان الحرس الأسود يقومون بها ضد يهود مكناس الذين نعموا بالطمأنينة حتى ذلك الحين ـ وقد جاء خبر ذلك في مخطوط ذكره الحاخام يوسف مساس :

" حدثت في العشرين من شهر كسليف 1704 ، ضجة كبرى داخل المدينة ، حين أقدم خدام السلطان على إخضاع كل الدور والمنازل إلى التفتيش الدقيق ، الذي لم ينته إلا بعد أن وضع هؤلاء الخدام يدهم على ما وجدوه من مال وقطع ثمينة ، وأواني نحاسية وفضية وذهبية ، متطاولين حتى على الشموع " حانوكة " [عيد تشعل فيه الشموع احتفاء بانتصار المكابئة] .

لقد سلبوا كل ما كان عند اليهود ، واستباحوا أعراضهم ، فاعتدوا على الفتيان وصغار النساء ، وذهب الأمر إلى حد تلطيخ مخزون الخمر المخصص للتبريك . وظللنا واجمين في أماكننا ، لا نقوى حتى على التماس الرأفة ، لكون السيوف كانت ترصد حناجرنا . وقد انتهى الأمر بإشباعنا شتما وتهزيئا لحظة انصرافهم .

اتسمت السنوات الأخيرة لحكم المولى إسماعيل بفظاعة كوارثها ، إذ أن الجفاف ، هو الآخر ، جاء ليضاعف من امتصاص المزيد من المال ، عن

طريق الضرائب التي أصبحت لا تطاق ـ وقد عانت فاس ، العاصمة الروحية لليهود المغاربة ، الضائقة والخصاصة سنة 1724 ، أي ثلاث سنوات قبل موت المولى إسماعيل ـ وفي هذا المجال ، يقول شاهد عيان :

" لن يكفيني ورق العالم كله إذا أردت أن أصور ما أصابنا من مصائب بفاس ! فمواقعنا كانت مليئة بالمعابد ، وأماكن الدرس والتحصيل ، التي كانت تأوي ثلة من العلماء ، نذروا حياتهم لدراسة التلمود وتعاليمه . إنهم اليوم في شتات ، متفرقون في ربوع المملكة ، أرغمتهم الظروف على شحذ قطعة خبز ، صارت المعابد خلاء ، حيث لم يتجاوز عدد القائمين على أداء شعائر القداس ، عشرة أشخاص . إننا نؤدي صلواتنا في الظلام ، لكون الجالية لم تعد تقوى حتى على أداء مصاريف مصباح واحد !كما أن أزقة الملاح ظلت خالية ، والدور مهجورة

اعتقد اليهود بأنهم تضرروا أكثر من غيرهم ، وأنهم نالوا القسط الأوفر من النكبات الضريبية التي تهاطلت على البلاد والعباد . لكن المسلمين هم أيضا أوتوا نصيبهم من تلكم الطامة وفي هذا المقتطف من الرسالة التحذيرية التي وجهها العالم الديني الحسن اليوسي إلى السلطان سنة 1684م ، دليل على ذلك :

" على سيدنا أن يأمر بإجراء بحث في موضوع الجباية لأن الضرائب التي فرضتها الحكومة على الرعايا أثارت لديهم شعورا بالظلم . ذلك أن هذه الضرائب أتت على لحمهم واستنزفت دمهم ، وقضمت عظامهم ، وامتصت أدمغتهم . لقد جردت العباد من كل متاعهم ، وأتت على شعورهم الديني . سلبوا متاع الدنيا ، وحرضوا على الثورة ضد الديانة ."

صدقت القولة الواردة في التلمود " إذا عمت المصيبة ففي ذلك نصف المواساة " إنها قولة صائبة ولكنها لم تتحقق على أرض الواقع ، إذ أن أحداث المدينة لم تضمد بعد أحداث الملاح . إن المؤرخ ليسجل أن الأحداث المأساوية

التي عرفتها المرحلة الثانية من حكم المولى إسماعيل ، لم تكن ناتجة عن معاداته للسامية ، بقدر ما كانت صادرة عن تعطشه البالغ للمال . وموارد البلاد لم تكن تسمح له بتأسيس الدولة المتمركزة التي حلم بها ، وقد شكلت هذه الحقيقة لدى المسلمين ذريعة لتحميل عواقب الفشل للجالية اليهودية ، باعتبار الدور الذي كان يلعبه مستشارو الملك اليهود . ومهما يكن فقد أصبحت الدولة المتمركزة تبدو كجهاز طفيلي ، يقول عبدالله العروي ، وأن فقرها المتفاقم يحتم عليها الرجوع إلى نظام اللا تمركز – إن الرجوع إلى نقطة الانطلاق أمر كان في مصلحة الجميع عدا اليهود ، لكون ضعف الحكم المركزي كانت له انعكاسات خطيرة على جماعاتهم . فالعقود الثلاثة الموالية لوفاة المولى إسماعيل تعد من أحلك الحقبات في تاريخ اليهود المغاربة .

ثلاثون سنة من المآســـــــي

كان لموت السلطان الأثر الكبير في تفجير القوى المعادية لتمركز الدولة ولأنظمة الجبايات . ثم إن انعدام وجود قواعد ضابطة لعملية الخلافة أدى إلى حدوث صراعات دامية بين أبناء الملك السبعة امتدت على مدى ثلاثين سنة؛ فقد تعاقبوا كلهم على الحكم ، الواحد تلو الآخر واعتمد بقاء كل واحد في الحكم على نزوات الحرس الأسود وعلى مزايدات المطالبين بالجلوس على العرش . وأضحت مفخرة الإمبراطورية نقمة عليها لكن ، مع ذلك ، لم توضع مشروعية حكم الدولة العلوية قيد التردد وإعادة النظر .

وهكذا أصبحت وضعية الجالية اليهودية هشة ، ومعرضة أكثر من غيرها للإساءة والاعتداء ، حيث أضحت الهدف الطبيعي لحملات التقتيل التي كان الحرس الأسود يقوم بها عند كل مناسبة ينتقل فيها الملك بين الاخوة المتعاقبين على الملك .

وحيث إن المصيبة لا تأتي عادة بمفردها ، فإن البلاد عانت من مجموعة من الكوارث الطبيعية منه فترات الجفاف المتلاحقة التي تعطي مظهرا جهنميا للأزمة القائمة ، الشيء الذي أدى بالمبادلات التجارية إلى درجة الاندثار ، وإلى جعل الآباء ، خصوصا بفاس ، لا يتورعون عن القيام بأعمال يستحيل قبولها في الظروف العادية ، ألا وهي دفع الأبناء إلى اعتناق الإسلام للنجاة من قسوة المجاعة . وفي هذا الصدد يقول أحد سكان فاس ما يلي :

" سأروي ما عانينا من المصائب المتتابعة التي قصمت ظهرنا . ففي أيامنا هذه من عامنا هذا [1737م] لم يعد هناك وجود لسلطة ، إذ صار كل يتصرف حسب هواه ؛ فالمشركون انصرفوا إلى النهب والسرقة ، قدر ما حلا لهم ، وطفح الكيل ، حين حول سخط الله السماء إلى فضاء يابس ، والأرض إلى تراب عابس . غاب المطر ، وراحت قطرات الندى . أليس ذلك من جراء ما اقترفناه من ذنوب ؟ ... حلت المجاعة ، وتفشت إلى حد تنكر كل واحد لأهله وأقربائه . فترى المرء لا يعير أي اهتمام لأبنائه أو إخوانه وهم يلفظون أنفاسهم جوعا ! وترى مثيله يقول لأبنائه وهو يخاشنهم :" اغربوا كي أستريح منكم ، تبرأوا من ديانتكم وتحولوا إلى مسلمين ! " .

ولم تكن وضعية المسلمين بأحسن من وضعية اليهود ، ولذلك حملوا هؤلاء مسؤولية ما حل بهم من دمار ، معتقدين أن ما حدث مرتبط بتهاونهم في أداء شعائرهم الدينية ؛ وبالتالي فالذنب ذنب اليهود ، لا لكونهم يهودا أكثر من اللازم، بل على العكس لضعف هذا الشعور عندهم .

ويسجل الحاخام إلياهو مانسانو في " مذكرته لأبناء إسرائيل " الأضرار التي لحقت باليهود بفعل جماعة من المسلمين سنة 1737م حيث يقول :

" هناك في المقام الأول قضية الماحيا " ، فقبل كانت تخصص لبيعها أمكنة معلومة تسمى " دار التبرنا " أما الآن ، فلا نكاد نجد بيتا يخلو من هذا

السم القاتل. والمسؤولية في الجريمة تقع على الجميع إذ ستتولد عنها جرائم أخرى .

وفي المقام الثاني ، تأتي اليمين الكاذبة ، والعهود الواهية . ففيما مضى، كان المضطر إلى أداء اليمين في المحاكم غير اليهودية يفعل ذلك دون أن يجعل الله عرضة لأيمانه ، أما اليوم فقد أصبح تداول اليمين الكاذبة أمرا شائعا .

أما في المقام الثالث ، فإننا نجد أن اليهود تهاونوا في أداء صلواتهم . فالمشركون يذكرون أن اليهود كانوا يستيقظون مع حلول الفجر ليتطهروا ويذهبوا للعبادة جميعا . أما الآن ، فإن الناس يتركون بيوتهم صباحا ليعودوا إليها مساء ، دون أن يتذكروا في زحمة المشاغل أداء فريضة شكر للخالق .

تشهد هذه المؤاخذات بالحميمية الشاخصة في العلاقات بين المسلمين واليهود ، بعيدا عن أي نزوع إلى معاداة السامية . ويستدل على ذلك ، بفترات الهدنة التي تخللت هذه الحقبة المضطربة ؛ إذ أن السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم فيما بعد ، استعان كثيرهم بشخصيات يهودية ، تم إيفادهم ضمن بعثات تجارية أو دبلوماسية . مثال ذلك ،" العيزر بن كيكي " الذي بعثه محمد الذهبي [1728 - 1727م] سفيرا إلى هولندا ، كما أن المولى عبد الله ، الذي أبعد عن العرش خمس مرات خلال الفترة ما بين [1729 - 1757 م] اتخذ من بين أقرب المستشارين إليه ، " نجيد " الجالية اليهودية بمكناس شمويل ليفي بن يولي ، والوزير المترجم سمويل سمبال الذي وقع بإمضائه سنة على أول عقد للسلام والتجارة مع الدنمارك . وقد احتل ، بعد ذلك ، مناصب أرقى على عهد محمد بن عبد الله [1790 - 1757م] هذا السلطان الذي صنع من يهود البلاط دولبا أساسيا في جهاز السياسة المغربية .

سيدي محمد بن عبد الله ويهود البـلاط

أدرك سيدي محمد بن عبد اللـه أن البلاد قد أصابها ما أصابها من ضجر وقنوط من جراء حالـة الفوضـى والنهب والسلب والتقتيل التي رزحت تحت عبئها مدة ثلاثين سنة ، فأخذ على عاتقه أمر استتباب الأمن ، ونشر جو الطمأنينة بين المواطنين ، آخذا بعكس ما ذهب إليه المولى إسماعيل بمغالاته ، ومن ذلك أنه حيث على ممارسة اللا تمركز ، ودعا إلى التسيير الذاتي للجماعات ، وإلى إلغاء إحترافية الجيش ، وتخفيف وطأة الضرائب بشكل مشهود. كما أنه ، وبفضل التجربة التي اكتسبها في مجال المبادلات التجارية الدولية ، وباحتكاكه بيهود آسفي وأكادير ، حين كان خليفة على هذه المدينة ، استطاع أن يعيد تنظيم المكوس ، التي تحولت إلى أهم موارد الحزينة ، والتي بقيت كذلك إلى بداية القرن العشرين .

ويتميز سيدي محمد بن عبد الله بتدينه وورعه ، وبذهنية خالية من كل شوائب التعصب ، كما جمع بين خصائل رجل الثقافة ورجل الدولة الصارم . لذا تيسرت للمغرب في عهده سبل الازدهار والنماء .

كان من أكبر الأصدقاء لليهود ، فرغم ما ينسب له من جشع ، فإنه اكتفى بإلزامهم دفع الضريبة ، الجزية ، المفروضة على الذميين . كما أحاط نفسه بمجموعة من المستشارين اليهود ، كانوا يرافقونه في حله وترحاله . وهذه حالة لم يسبق لها مثيل في ظل الملوك السابقين .

وبفضل هذا الموقع القوي والمرموق ، لم يكونوا يعيرون أي اهتمام لما تفرضه عليهم وضعيتهم كذميين من تحفظ وتواضع ، بل تصرفوا كأسياد ذوي جاه وعظمة غذتهما عودتهم من جديد إلى البلاط . فهذا رافييل موشي البار ، الحاخام الأكبر لصفرو يؤيد هذا الوصف حيث نقرأ في كتابه " شرح التاريخ العالمي " :

" كانت عربتـه الفـاخرة [عربـة السلطان] دائمـا مسبوقة بعشـرة مـن أقربائه من بينهم المستشارون اليهـود ، يمتطـون جيـادهم ، وهـم مزينـون بـأبهى الحلل وأجود المجوهرات ."

أمضى سيدي محمد بن عبد الله عدة مواثيق صداقة وتبادل تجاري مـع العديد من الدول ؛ ويعتبر المؤسس ليمناء مدينة الصويرة ، حيث ركز به تجارة المغرب الخارجية ، سعيا وراء تنمية وأحكـام مراقبتـه . لكـن القناصلـة والتجـار المسيحيين لم يظهروا حماسة تجاه دعوتهم إلى الإقامـة بهـذا الميـنـاء . مـن أجـل هذا، وبناء على مقترحات مستشاره المقرب سمويل سمبال ، طلب السـلطان مـن كل العائلات اليهودية المعروفة في جميع المدن إيفاد ممثل لها للإقامة بالصويرة، وقد سجل سمبال هذا نفسه ، لائحة من عشرة أفراد ، شـكلوا المرشـحين الأوائـل لشغل منصب تجار السلطان اليهود ، والـذي منحـوا ، بموجـب ذلـك ، امتيـازات استثنائية سياسية وتجارية : دفعات لتكوين رأس المال ، وتوكيلهم لإدارة بعـض أموال الخزينة ، واحتكار تصدير بعض المواد كالشمع ، والتبغ ، وريش النعام ، واللـوز ، والجلد ، والصـوف ، والزيـوت والصمـغ وأحيانـا البغـال والأبقـار والحبوب . وقد انضم إلى هذا الفريق الخاضع للمخزن وحده ، كل من كوركوس ودلمار وأفلالـو وليفـي بـن يولـي " ... هـؤلاء الذيـن انضـم إليهـم ، فيمـا بعـد ، الرأسماليون اليهود الأوائل بالمغرب " أفرياط وكيداليا " اللذان أسسا ثروة ضخمة من خلال الاستيراد والتصدير من وإلـى إنجلـترا ، هـذه التـي عـادت لتحتـل مـن جديد موقع الشريك التجاري الأول للمغرب .

ولم يخب الظن فـي تجـار السلطان الأوائـل ، ذلـك أن الطفـرة الجديـدة للمجال التجاري أدت إلى تنامي مداخل المكوس ، وبالتالي إلـى تخفيـف الضغـط على خزينة الدولة . لكن حصل ما لم يكن في الحسبان ، ذلـك أن سـيدي محمـد بن عبد الله ، وعلى غرار ما فعل المولـى إسـماعيل ، بـادر إلـى تغيـير صريـح

لنظرته إلى اليهود ، خصوصا في السنوات الأخيرة من حياته . فبعد موت مستشاره سمويل سنة 1782م ، تراجع سيدي محمد بن عبد الله عن الامتيازات التي منحت " لتجار السلطان " بعد تدخل التجار المسيحيين الذين ضاقوا ذرعا بمنافسة اليهود ، وتأثير المغامرين اليهوديين القادمين من تونس إيلي ليفي ويعقوب عطال اللذين كانا يتميزان غيظا وحسدا لما كان لإخوانهم في الدين بالمغرب من سلطة .

وفي سنة 1789م ، أي سنة قبل وفاة سيدي محمد بن عبد الله ، أمر تجار السلطان بتحويل كل الاعتمادات التي كلفوا بترويجها لحساب المخزن ، إلى التجار المسيحيين بالصويرة ، بالإضافة إلى السلع المحسوبة ضمن ملكيته . فلم يغير هذا التراجع الأحوال في شيء ، وتعددت الاعتداءات الدموية لخلفه المولى اليزيد فاقتضى ذلك التوجه الذي أصبح أمرا لا رجعة في، إلا وهو انتقال مركز الثقل الاقتصادي بالمغرب ، وبكيفية نهائية ، من المدن الإمبراطورية الداخلية إلى المدن المتوفرة على ميناء ، مثل الصويرة على وجه التخصيص ، حيث كل مداخيل الدولة تعتمد بالأساس ، على ما يؤدى من واجبات المكوس ، وبالتالي ، ما يتحصل من العمليات التجارية التي يجربها اليهود ، هؤلاء الذين سعوا إلى طرق أبواب الانفتاح والعصرنة ، واضعين بذلك ملامح دورهم الأساسي الذي لا يتغير بتغير مواقف السلطان نحوهم .

ثلاث سلاطين وثلاث سياسات

تعاقب على الحكم خلال الفترة الممتدة من [1790 إلى 1859م] ثلاثة سلاطين ذوي طباع جد مختلفة ، فالمولى اليزيد سفاك ، والمولى سليمان ورع ، والمولى عبد الرحمن شديد ، وهي حقبة اتسمت بعدم الاستقرار بالنسبة لليهود .

عين سيدي محمد بن عبد الله ولده المولى اليزيد الذي كان أعز أبنائه إليه خليفة له ، وذلك رغم حماقاته وشطحاته المتكررة ، ورغم تحذير مستشاريه

اليهود من عواقب هذا التعيين كوريث للعرش ، وهو التعيين الذي عدوه مشؤوما بالنسبة للطائفة اليهودية بأجمعها ، حيث زاد هذا التنبيه من عداء المولى اليزيد لليهود الذين لقوا عزاءهم في قصر عهده ، ولو كان عهد تنكيل لا مثيل له .

فبمجرد ما اعتلى العرش ، أقسم على أن يحقق ما فشل في تحقيقه هامان ببابل قرونا من قبل ! وذلك بالقضاء على جميع اليهود الموجودين بالمملكة . إلا أن موته مبكرا حال دون تحقيق مشروعه الشنيع . ومهما يكن ، فإن مخططا كهذا . وجد أحيانا رجالا ذوي عزيمة ، سعوا إلى تعطيله ، لكونه منافيا لروح الإسلام وتعاليمه . ولا أدل على ذلك ، مما وقع في تطوان حيث كان المولى اليزيد قد قرر تطبيق مخطط إبادة لا هوادة فيها . وفي هذا الصدد ، ينقل لنا مؤلف حوليات مدينة فاس ، وصفا لتلك المرحلة :

" حين جاءت الطائفة اليهودية بتطوان لمقابلة السلطان ، وهي محملة بالهدايا ، فوجئت به يأمر بقطع دابر جميع يهود المملكة ، مخصصا جائزة قدرها عشرة مثاقيل لكل من أتى يحمل رأس يهودي ! كما أمر بحبس كل يهود تطوان . لكن لطف الله ألهم أحد القضاة ، فركع أمامه ، وأثار انتباهه إلى أنه ليس من عدل الإسلام في شيء أن يقتل كل هؤلاء اليهود ، مضيفا أن الاجدر ، في هذه الحالة ، هو أن يجردوا من جميع ممتلكاتهم ؛ ففي ذلك صورة أخرى لموتهم " وجد السلطان منتهى الحكمة في نصيحة القاضي ، فأمر في حينه بتجريد جميع ممتلكات الطائفة اليهودية بتطوان والقصر الكبير والعرائش والرباط ومكناس ، وبالقضاء على كل مستشاري أبيه. عندها أطلق العنان لقبيلة الأوداية كي تسطو على كل ما وقعت عليه يدها في ملاح مكناس , فلم تسلم النساء من الاغتصاب ، ولا البيوت من السرقة ، حيث دام ذلك في أرجاء المغرب كله لمدة أسابيع عديدة . ولما علم بأن يهود وجدة ينقضون " ميثاق عمر"، وذلك بارتيادهم لألبسة المسلمين ، أمر بقطع إحدى أذني كل اليهود ليتم

تمييزهم عن غيرهم ، كما أمر بمنعهم من ارتداء ملابس ذات لـون أخضـر .أمـا الطائفة اليهودية التي تضررت أكثر من غيرها من سـادية هـذا السلطان ، فهـي طائفة فاس ، إذ بعد أن أمر اليهود بمغادرة دورهم ، واستبدل باسم الملاح اسم " الكبير " تخليدا لهذه الذكرى ، أسكن به ثلاثة آلف محارب مـن جيش الأودايـة ، قدموا من مكناس مرفقين بعائلاتهم . وهدمت المقبرة اليهودية ، حيـث اسـتعملت أحجار القبور لبناء مسجد بوسط البقعة التي كان بها الملاح .

وبنفى اليهود إلى البوادي ، مجردين من كل زاد ومتاع ، وجدوا أنفسهم عرضة لتقلبـات الطقس ، ولـلإذلال والتحقير مـن لـدن جيرانهم الجـدد ، الذيـن وجدوا لأول مرة رغبة أكيدة في الامتثال للأوامر السلطانية ! دامت هـذه المحنـة مـدة اثنيـن وعشـرين شـهرا ، مـا كـان ليخفـف مـن ضغطهـا إلا وجـود بعـض المسلمين الذين تسلحوا بشجاعتهم ، فأخفوا بعض أصدقائهم اليهود ، وسـاعدوهم على وضع ما بقي من ممتلكاتهم في حفظ وأمان .

كما أن والي فاس سارع إلى نجدتهم حين علم أن أكواخهم تحـترق ، فبادر إلى حمايتهم بوضع حد بينهم وبين الفعل الآثم للنهابين . كما بادرت مرارا أم السلطان إلى التدخل لصالحهم .

وفي نفس السياق ، لم ينس المولى اليزيد تدمير ملاح مدينـة مراكش . التي أتاها سنة 1792 ليرجعها إلى حظيرة سلطته ، وليقتـص مـن أخيـه المولـى هشـام الـذي أعلـن نفسـه ملكـا عليهـا. لقد أزهقت أرواح العديـد مـن الأعيـان المسلمين بحد السيف ، بعد أن تمت دعوتهم إلـى الجـامع الأكـبر بذريعـة إعـادة تقديم فروض البيعة . أما مدينة الصويرة ، التي ظلت ، بقدر قادر ، بمنـأى عـن المآسـي التـي أصـابت المـدن الأخـرى ، فقـد كـادت تتعـرض للـنزوات المميتـة للسلطان ، الذي سبق أن أمر بإعدام ستين من الأعيـان مـن بيـن أغنيـاء التجـار اليهود والمسيحيين ، لولا أن رصاصة أحد الرماة أردتـه قتيـلا ، قـرب الأسـوار

بمراكش ، وذلك أثناء هجمة مضادة قام بها جيش أخيه . وبذلك أتى الخلاص ، وتنفس الصعداء كل الناس . على اختلاف الأديان والطبقات، وألغي العديد من الإجراءات ذات الطابع المعادي ، حتى قبل تعيين أخيه المولى سليمان خليفة له.

تنعت الحوليات اليهودية السلطان الجديد بـ " حاكم عادل بين أمم العالم" كما جاء ذلك مثلا في " تصديق أوموت هاعلام " [وهو لقب يطلق عادة على غير اليهود من ذوي أهلية وكفاية في تدبير شؤون الحكم] لأنه أعاد العمل بالتقاليد العلوية القاضية بسيادة التسامح وإضفاء العناية على اليهود . وألغى كل الإجراءات الجائرة التي اعتمدها من سبقه ، تزكية للنفس ، ودرء لكل تعصب . بل ذهب إلى اتخاذ قرارات ثورية تقضي بالسماح لليهود الذين أسلموا بالارتداد ، وضمان سلامتهم ، حتى لا يقعوا تحت طائلة اي اضطهاد . كما سمح لهم بارتياد الألبسة ذات اللون الأخضر من جديد ، وقد أجاب بعض أحد القضاة حين واخذه في نفس الموضوع :" ما عساك تقول فيما فعلت ؟ إني لم إأزد عن كوني تمثلت بأبي غفر الله له ورحمه .

أما ما يخص فاس ، فقد أسرع المولى سليمان بإرجاع ملكية الملاح إلى اليهود ، ثم اتجه في عزم وثبات لتحطيم ما بني لغير الله ، بل إرضاء للنزوات، وإذكاء لروح العصبية ، ألا وهو المسجد الذي شيد بوسط الملاح . وهذا العمل الشجاع ، المنعدم مثيله في تاريخ الإسلام ، أثار انبهار اليهود أنفسهم ، وكما رواه الحاخام يهودا بن عبيد بن عطار حيث يقول :

" لقد حرر القاضي رسما يتضمن فتوى تقضي بمنع استعمال هذا المسجد ، لأنه شيد بمال محصل من بيع " الماحيا " وعلى أرض حيزت بطريقة غير شرعية ... ومهما قلت فلن ، أوفي حق هذا الصرح المعماري الهائل الذي زادت من بهائه ، زخارفه المنقوشة على الرخام الأحمر والأخضر ...»

أما المشركون فقد انزعجوا ايما انزعاج لهذا الخبر ؛ فقد كان حنقهم جليا ، حتى وان غلفوه بمظاهر الإرتياح ..."

وانطلاقا من حذر المولى سليمان المتجذر من الأجانب ، فقد أعاد يهود الصويرة إلى مناصبهم ، وأرجع لهم كل ما سبق من امتيازات مالية وتجارية ، دون أن يعبأ بما قد يحصل للنصارى من أضرار جراء ذلك . ولكونه كان يتبنى نظرية التفرقة في مجال الإسكان ، فقد أمر بتجميع الأهالي اليهود ، وإسكانهم بالملاحات التي عمم بناءها ، وذلك بمدن تطوان والرباط والصويرة ، ما عدا أهالي طنجة وآسفي الذين تم تجميعهم بشكل رضي عنه الحاخامات رضى تاما . ومجمل القول ، فإن المولى سليمان الذي كان شديد الحذر من أوروبا ، ترك وراءه صيتا طيبا . وكما يشهد على ذلك مؤرخ الحقبة يهودا بن عطار حيث يقول :

" ... ومع أن العادة لا تقضي بأداء الصلوات ترحما على الملوك ، عملا بما هو مطلوب في كتب الشعائر ، فإننا كنا نصلي في المعبد ترحما على روحه ' [أي المولى سليمان] أيام السبت والأعياد ، لأنه استحق رضى رب الملك ".

أما خلفه ، وابن أخيه المولى عبد الرحمن [1822 - 1859م] فقد كان ذا وعي أكبر من سابقه ، مشحونا بنفس حمولته العاطفية تجاه اليهود . غير أن حصيلة منجزاته ظلت لا تفي بالمطلوب ، ومرد ذلك إلى احتلال الجزائر من طرف فرنسا ، وما أنضاف إلى الوضع من اضطرابات .

بدأ حكم المولى عبد الرحمن بداية غير مرضية ، إن لم نقل سيئة ، ذلك أن اجتياح الجفاف وانعدام الأمن تسببا في إزهاق عدد من أرواح اليهود . فهذه طائفتنا بفاس ومكناس قد هلكتا عن آخرهما بسبب مجاعة 1825 -

1826م . وهذه قافلة من خمسة عشر يهوديا تباد عن آخرها ، وهي في طريقها من اكوراي التي هجرها اليهود إلى مدينة مكناس .

وبعد مرور ست سنوات على هذا الظرف ، أدت الطائفة اليهودية بفاس بدمها ، ومن جديد ، ضريبة عجز السلطان عن ضمان الأمن والاستقرار ؛ إذ لم يتوان في إعطاء الأوامر سنة 1832م لقصف الملاح بالمدافع حيث اختبأ به بعض أفراد قبيلة الأوداية الثائرة . غير أن الخسائر البشرية ، لحسن الحظ ، لم تكن مرتفعة بالشكل المتوقع ـ ولتخليد هذا الحدث الشبيه بالمعجزة ، أنشأ الحاخامات قداسا أطلقوا عليه " بوريم دالكور ".

لكن القدر استمسك بفاس ليفرغ فيها جام شؤمه ؛ وقصة استشهاد " لاله سليكة سنة 1834م ترجع بذاكرة الطائفة اليهودية إلى الظروف الحالكة التي عاشتها في ظل الحساسية والتعصب . وتتلخص القصة في أن أحد أعيان مدينة طنجة تاه غراما بشابة يهودية فاتنة ، وتدعى " سليكة هاتشويل " كان طلب يدها فأبت الزواج منه ، فثارت ثائرته وحاك خدعة ماكرة للانتقام منها ، حيث زعم أنها ارتدت بعدما أسلمت ، وحكم الردة في الإسلام الإعدام .

وعلم المولى عبد الرحمن بالخبر ، ودفعته طيبوبته إلى الاهتمام بالقضية ، سعيا وراء إيجاد حل مناسب لها . فقد نظم محاكمة بفاس لإرضاء العلماء المسلمين ، كما ألح على الحاخامات في العمل من أجل إقناع الشابة بالتظاهر بالإسلام ـ لكن هذه الأخيرة رفضت هذا الحل رفضا باتا ، لتظل وفية لتقواها ومذعنة لعنادها . فكان قدرها المحتوم أن جز رأسها في الساحة العمومية، وسنها لم تتجاوز خمس عشر سنة !. وما كان أشد أثر هذا المصير الفظيع ! لقد أثار سخط الناس في المغرب وأوروبا. وكان من شأن منحى هذه القضية أن دل على عواطف المولى عبد الرحمن غير الواضحة أحيانا [شأنه في ذلك شأن العديد من المسلمين قبله وبعده] تجاه اليهود ، فهم وإن تم تقبلهم ،

والتعامل معهم بالحسنى ، فإن عليهم أن يلزموا حدود ذميتهم ، ويتحملوا ما يلحق بهم من إهانات . ولإعطاء صورة على ذلك ، نورد الرد الخطي للسلطان على تدخل القنصل الفرنسي لصالح اليهود سنة 1841م :

" لقد حصل اليهود في بلدنا الميسور على ضمانات مطمئنة مقابل تمسكهم باحترام ما تفرضه شريعتنا من نصوص شرطية ملزمة للمشمولين بحمايتنا . فإن راعوا هذه الشروط فإن شريعتنا تحرم علينا هدر دمائهم ، وتحتم علينا الحفاظ على متاعهم ، أما إذا أخلوا بأحد شروطها، فإنها تجيز آنذاك إراقة دمائهم والاستيلاء على ممتلكاتهم ... كما أن ديننا الحنيف يجيز ما قد يحاطون به من مظاهر الإذلال والتحقير ، فمجرد رفع الصوت على مسلم يعد خرقا لعهد الحماية. فإن كنتم تعتبرونهم قرناءكم تساوون بينكم وبينهم في كل شيء ، ومستحسنون ذلك ببلدكم، فإن الأمر غير شائع ببلدنا "

لم تكن الهزيمة الشنعاء التي حصدها المغرب أمام فرنسا في معركة إسلي سنة 1844م والدعم الذي قدمته الإمبراطورية الشريفة لثورة عبد القادر الجزائر غريبة عن التأثير غير المباشر فيما عرفه اليهود بعد ذلك ، إذ بفعل معجزة ، نجت طائفة اليهود بطنجة من القصف الانتقامي الذي تعرضت له المدينة من طرف البحرية الفرنسية سنة 1844م . كما شاهدت السنة ذاتها نهب تجار يهود من طرف بعض القبائل التي استغلت قيام الأميرال دوجوانفيل بقصف مدينة الصويرة للقيام بفعلتهم هذه . وقد بادر المولى عبد الرحمن إلى تعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم ، مظهرا بذلك أن الميز الديني لليهود لا يحول دون معاملتهم بإنصاف . وهذه الازدواجية في حذر السلطان المولى عبد الرحمان تلمس كثيرا في تعامله مع اليهود ، فقد كان يتهمهم بالتذرع بزيارة الأرض المقدسة للسفر إلى الجزائر ، قصد إمداد الفرنسيين بأسرار عن الموانئ المغربية. لكنه حين تأكدت له براءتهم لم يكتف فقط بالسماح لهم بالسفر ، بل

أمر سنة 1858م بإعفائهم من أداء ضريبة مغادرة التراب الوطني ، إعفاء لم يكن يستفيد منه إلا الحجاج المسلمون . وتشكل ازدواجية مشاعر المولى عبد الرحمن تجاه اليهود نموذجا تشخيصيا لمشاعر كل السلاطين في تلك الحقبة ، لا مساس له بأية معاداة لليهود واليهودية ، ظاهرة كانت أم باطنة .

وعلى أي فقد انقلبت قضية اليهود على عهد المولى عبد الرحمن بخيرها وشرها إلى عنصر أساسي ، أحكم ربطه باستراتيجية خنق المغرب من قبل القوى الأوروبية ، جريا وراء إرضاخه إلى الدوران في فلكها . ومن المعلوم ، أنه ، إثر هزيمة المغرب في الموقعة المذكورة، عين السلطان نائبا له بطنجة [بدرجة سفير] وليس بفاس ، كما تقتضيه الأعراف الدبلوماسية ، ليقوم بتمثيله تجاه الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين بالمغرب .

كما أن المغرب اضطر بموجب المعاهدة التجارية التي فرضتها عليه بريطانيا في دجنبر من سنة 1856م ، إلى إعادة تحرير التجارة ، وإلى إلغاء " النظام الإمبراطوري " الذي كان يمنح امتيازات في مجال التبادلات التجارية ، على شكل ترخيصات ، ومزايا ، تباع لوسطاء وأعوان السلطان . وبهذا الخصوص ، يعتبر المؤرخ جان لوي مييج " هذه المعاهدة كعنصر من العناصر الفاعلة في تفتيت المغرب العتيق ".

أما سيدي محمد الذي خلف والده المولى عبد الرحمن سنة 1859م ، فقد اضطر إلى رهن مداخيل المكوس لاقتراض مبالغ مالية من الإنجليز لغرض تأديتها كفدية للإسبان الذين هزموا المغرب سنة 1860م ، واستولوا على تطوان واحتجزوها كرهن وبتوقف الاستفادة من مداخل المكوس ، وبتأثير الجفاف والكوليرا وثورات بعض القبائل استفحل حال الخزينة مما أرغم السلطان سيدي محمد على التخلي عن أي مشروع للإصلاح .

تتابع مسلسل تدويل القضية اليهودية بعد أن بزغ في عهد المولى عبد الرحمن ، حيث تضخم حجمه في عهد ابنه المولى محمد الرابع [1859 - 1873م] فلم تتوان القوى الأوروبية العظمى لاستغلال الظروف الصعبة التي كان يعيشها اليهود لتحقيق مصالحهم الخاصة . وقد عمدت من جانبها ، وبصفة دورية ، المنظمات اليهودية ذات الطابع الدولي كلجنة النواب في لندن والرابطة الإسرائيلية بباريز ، إلى إستعمال نفوذها لدى حكوماتها ، كي تقنعها بالتدخل لدى السلطان لصالح اليهود المغاربة . وتعدى نشاطها هذا المدى حيث اهتمت الأولى بالقضايا ذات الطابع الإنساني ، بينما تجاوزت الثانية إطارها الدبلوماسي إلى خلق شبكة من المدارس اليهودية بالإمبراطورية الشرقية الشريفة ، كان أول إنجاز لها المدرسة الفرنسية للرابطة بتطوان ، والتي انطلق العمل فيها سنة 1862م ، بعد أن كانت تحت سيطرة الإسبان شهورا قليلة قبل ذلك ، وبينما بادرت أقلية من اليهود ، القاطنين بالمدن الساحلية ، خاصة ، إلى الاحتماء بالقناصلة الأجانب ، ظلت الأغلبية الساحقة تبني آمالها على قيام السلطان بتدخل فاعل للقضاء على تعسف السلطات المحلية . هذا وقد بدأ تدويل القضية اليهودية، بعد أن أخذت منحى مأساويا ، بسبب ما يعرف بحادث آسفي . ذلك أن إسبانيا التي أصابتها الخيبة من جراء عدم حصولها على أي مقابل لانتصارها العسكري في معارك 1860م ، بدأت تتخذ كل الذرائع لإذلال المغرب ويهوده . وهكذا أعدم يهوديان من مدينة آسفي ، بناء على اتهام واحد بقتل مواطن إسباني. لقد أثارت هذه القضية ضجة كبيرة في أوروبا وبعثت شعورا بالاضطراب والقلق بسبب ما قد تؤول إليه وضعية اليهود بالمغرب من تدهور واستفحال . إلى حد جعل المحسن الإنجليزي اليهودي ، السيرموزيس مونتفيو، البالغ من العمر ثمانين سنة ، يقوم بزيارة لمراكش ، لمقابلة السلطان سيدي محمد . وقد

حالف النجاح هذه المهمة التي كانت برعاية إنجلترا ، الشريك التجاري للمغرب والضامن لاستقلاله ، إذ استقبل الملك محمد الرابع اللورد العجوز بحفاوة كبرى، ثم أصدر عقب ذلك ، ظهيرا مؤرخا بخامس فبراير 1864م يضمن تصريحا علنيا . ينبغي التذكير به مطولا ، نظرا لما جاء فيه من مشاعر النبل ، ومن تنميق في التعبير عنها .

" بسم الله الرحمن الرحيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . نأمر ، بموجبه، كل خدامنا ، من عمال وقضاة وغيرهم من المكلفين ، أن يعاملوا بما يجب من العناية المتواصلة كل الإسرائيليين الذي يوجدون تحت أمانتنا الشريفة تطبيقا لتعاليم ديننا الحنيف ، وأن يتعاملوا معهم بما تحتمه فروض العدل والإنصاف ، اعتبارا لكون كل رعايانا سواسية ، لا ينبغي أن يتعرض أيهم إلى تعسف أو اجحاف أو أي تهجم مهما كان ذلك ... كما أنه يجب عدم تعنيفهم فيما يطلب منهم القيام به من خدمات ، على أن يسدد لهم ما يجب كاملا مقابل خدماتهم. وإذا قدر وحدث أن تعرض الإسرائيليون لأي إجحاف أو مظلمة ، فإننا بعنون الله وقدرته ، سنواجه ذلك بإنزال العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي ". واعتمادا على تناسل أحداث ذات طابع عدائي مهين استهدف لها اليهود ، فقد اعتبر بعض المؤرخين أن هذا النص كان غير ذي فائدة ، بل كان نذير شؤم على الأصح . ويستدلون على ذلك بأن اليهود ظلوا يعتبرون من طرف الحكام والشعب على السواء عنصرا يسهل تدخل قوى أجنبية في قضايا البلاد . والأرجح ، في الحالة هذه ، أن ينظر بروية إلى تدرج الأمور. صحيح أن نص هذا الظهير لا يقر بكيفية صريحة مساواة اليهود بالمسلمين ، ولا يضع هذا الإجراء ضمن سياسة شاملة ومتكاملة ، عكس ما وقع بتونس وتركيا سنوات قليلة قبل ذلك ، ولكنه تحول إلى نص قانوني إيجابي ، مكرس دوليا في بعض إجرائه ، يعتد به ، من قبل مهضومي الحق من اليهود .

ولعمري إنها الخطوة الأولى . غير أن اليهود الميسورين ذوي النفوذ لم يرتاحوا للتباطؤ فيما صارت إليه الأمور ، حيث دفعتهم قلقة صبرهم إلى الارتماء في أحضان الحماية الأجنبية كي يسلموا من تعسف السلطات المحلية ، وذلك دون أن يتخلوا عن روابطهم بالسلطان .

أما المولى الحسن الأول [1873 - 1894م] فقد أعجب اليهود به وانجذبوا ، على الأرجح ، إلى شخصيته أكثر من اعجابهم بعمله ، فقد كان بالإضافة وسامته وهيبته ، وبساطته وتودده ، ينعم بذكاء كبير ، وتقدير أكبر للواجبات ، كما أن ثقافته وتقواه جعلتا اليهود يعدونه من الأقربين إليهم " وهو ولاء نادر في صورته هذه . ويقول في شأنه الحاخام " شلومو كوهين " مؤرخ الطائفة اليهودية بفاس :

لقد كان المولى الحسن الأول ملكا تقيا رحيما ، ساهرا على أن تعم العدالة وتصان حقوق الناس ، نصارى كانوا أم يهودا . فكان عهده عهد سلام ونماء .

ومع ذلك ، فإنه ينبغي أن يقوم محصول ولاية هذا السلطان دون التملص من التركيز على الفوارق . فهو لم يتفرد عن باقي السلاطين في اتخاذ قرارات استثنائية ، أو إجراءات هامة كان يعرف كيف يجابه الأحداث ، غير أنه لم يوفق في حل أي مشكل من المشاكل التي ترزح تحت عبئها البلاد . ولقد بادر إثر اعتلائه العرش ، إلى اعتماد الظهير المسلم إلى " موزيس مونتفيور " معيدا ، في كل سنة ، التأكيد على ضرورة معاملة اليهود بما يليق من الإنصاف، ومتوعدا كل من خالف ذلك وبالمقابل ، كانت فرائص اليهود ترتعد خوفا على الملك كلما خرج إلى " الحركة الهجومية " ضد القبائل البربرية المتمردة وقد ورد في مذكرات الحاخام " حاييم طوليدانو " نص تصويري لذلك يقول :

" في ثامن أيار 1879م ، قاد المولى الحسن الأول حملة ضد قبائل كروان. وفي يوم السبت صباحا ، انطلق السلطان على رأس جيشه ، مارا بباب الملاح . فخرج الأحبار ومن تبعهم من طائفة اليهود لاستقباله والسلام عليه ، فطلب منهم أن يصلوا من أجل أن يعود منتصرا . فسارعنا حينها إلى إقامة الصلوات في المعابد ، حتى قبل أن نتناول أي طعام ، كما رتلنا أدعيتنا في خشوع بلغ حد البكاء . بينما توجه نساؤنا إلى المقابر للتضرع إلى الخالق بطلب الرحمة . وقد استجاب الخالق الباقي لصلواتنا ، وأمدّ السلطان وجيشه بما لزم من العون ، فهزموا الأعداء شر هزيمة ...

ولما كان الرجوع عند المساء ، مر السلطان على رأس موكبه ، بباب الملاح فخرج أفراد الطائفة اليهودية لاستقباله وتحيته بالهتاف بدعوات الخير وزغاريد الفرح ؛ الشيء الذي انشرح له صدر السلطان، فعم المدينة كلها جو عارم من الفرح ، بل لم يخلد السكان إلى النوم ، حيث قضوا ليلتهم كاملة يشاطر بعضهم البعض الأفراح والمسرات ، شكرا وامتنانا للخالق الباقي. كما تقرر أن يكون يوم الغد يوم عيد بالنسبة للطائفة اليهودية ، وقد ذهب الأحبار والوجهاء إلى القصر الملكي واستقبلوا من قبل السلطان ببالغ الحفاوة ."

بادر المولى الحسن الذي كان يتملكه نزوع إلى الانفتاح والرغبة في تحقيق التقدم والإصلاح إلى سلوك سبيل الحيطة والتبصر للوصول إلى الغرض المطلوب ، وذلك لئلا يثير اضطرابا في الذات المغربية المعروفة بمحافظتها في مجال التقاليد ، وحتى لا يتسبب أيضا في إحداث تقلبات اجتماعية . وكان ، كأسلافه ، يعرف أنه يمكنه الاعتماد على النخبة اليهودية للسير بمشروعه التحديثي بخطى معتدلة ؛ وهكذا عمل ايسو واكوركوس " رئيس الطائفة اليهودية بمراكش مثل أبيه كمستشار نافذ النصح ، وكمؤتمن على أموال السلطان ،

ولم يكن للمولى الحسن الأول ، أن يرضى إقبال رعاياه اليهود على الاحتماء بالقناصلة والقوى الأجنبية ، ولذلك فإن التجاوزات الصارخة التي نتجت عن نظام الاحتماء هذا مع مرور الزمن ، تحولتا إلى عراقيل جسيمة في طريق تحقيق إصلاح متأن . ومن أجل وضع حد لطغيان هذه المعضلة الكبيرة ، بادر السلطان إلى الدعوة لعقد مؤتمر بمدريد سنة 1880م ، وذلك بتأييد من إنجلترا، التي كانت تعد الحامي الأكبر لاستقلال المغرب .

لقد كان نظام الحماية القنصلية يتيح للرعايا المغاربة الذين استطاعوا الحصول عليها ، أن يصبحوا في مأمن من طائلة العدالة ، متلافين تأدية الحقوق الضريبية ـ ورغم أن هذا النظام لم يكن بطبيعة الحال ، مخصصا لليهود وحدهم فإن هؤلاء كانوا من الكثرة في الحصول عليه ، بحيث كان إلغاؤه المراد من طرف السلطان ، بدون إحداث إصلاح شامل لوضعية اليهود ... كان هذا الإلغاء قد يعد عملا عدائيا سافرا بالنسبة إلى اليهود . لذلك ناضلت الرابطة الإسرائيلية العالمية في الكواليس ، ضد أي قرار لإلغاء نظام الحماية . والغريب في الأمر ، أن هذا النظام لم يمسسه أي إلغاء، بل أمسى يحظى بتزكيزية دولية . والأدهى من ذلك ، أنه اعترف لليهود المغاربة بحق التمتع بنفس ما يتمتع به المسلمون من معاملة في الخارج ؛ الشيء الذي يعتبر بمثابة ثورة حقيقية . وهذه أول مرة تغيب فيها عبارتا التمييز ما بين " الرعايا المغاربة " والرعايا اليهود " نص قانوني دولي . أما فيما يخص وضعية اليهود نظرا لقانون العرف ، والذي يعتبر قانونا أرقى من القانون الداخلي ، فإن اليهود يعتبرون ، انطلاقا من هذا التاريخ، رعايا مغاربة لهم ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين كذلك وبالمقابل ، حصل السلطان من القوى الأجنبية على تنازل هام يقضي بوضع حد للتجنيس ، وبذلك تم الاعتراف بمبدأ " الولاء الدائم " الذي يقضي بعدم فقدان الجنسية المغربية .

والجدير بالملاحظة ، هو أن القضية اليهودية لـم تتطـرق إلـى مقاربتهـا إلا بكيفيـة غير مباشـرة ، ليلـة نهايـة المؤتمـر ، بنـاء علـى مقـترح مـن الوفـد النمساوي الذي تقدم به باسم الباشا ، والذي يهدف تضمين مبدأ الحرية الدينية في التوصيات الختامية للمؤتمر . وقد استطاعت الرابطة الإسرائيلية أن تحصل على اعتراف برغبتها في إقرار نفس هـذه الحريـات بالنسبة لليهـود ، غيـر أن وزيـر الخارجية الممثل للسلطان انزعـج لهـذه الرغبـة ، واعتبرهـا غير ذات جـدوى ، وفي غير محلها، لأن اليهود المغاربة تمتعوا بهذه الحرية على الدوام .

وكان مـن نتـائج ذلـك ، أنـه رفـض أن يرفـع هـذا المقـترح إلـى أنظـار السلطان ، في نفس الوقت الذي كان يتوصـل فيـه برسـالة شـخصية ، ذات قيمـة ظرفية ، حيث تلي نصها على العموم . وفيما يلي بعض نتف منها :

" بلغ إلى علمنـا أن بعـض رعايانـا اليهـود تشـكوا مـرارا إلـى إخوانهـم الفاطنين بأوروبا وإلى ممثلي الدول بطنجة ، من جراء ما يلحقهم من غبـن حيـن يطالبون القضـاء بضمان حقوقهم المترتبة عن تعويض عن قتل أو سـرقة .. الـخ وتقتضي إرادتنا الشريفة أن يحظوا بحقوقهم دون أي تدخل من القوى الأجنبيـة ، أو من ممثليها ، بحكم أنهم من رعايانا لهم ما للمسلمين من الحقوق ، والشريعة السمحاء تفرض علينا حق حمايتهم من أي تجاوز . لذلك نأمرك [والخطـاب هنـا موجه لوزير الخارجية] بتقبل كل شكاية صادرة عن أي يهودي يتظلم بواسطتها من أحد عمالنا ، الذي قد يبخسه حقه ، وأن تراجعنا إذا لم تستطع إلى الإنصـاف سبيلا "

لا يملك الإنسان نفسه من الحيرة التي قد تثيرها منه هذه الوثيقة ، التـي تساوي بين كل رعايا السلطان دون أي ميز في الديـن ، لتضـع فـي الوقت ذاتـه طائفة منهم ، وهم اليهود ، تحت وصاية وزارة الخارجيـة ! وإذا كـان لذلـك من

مرد فهو إلى حسن النية التي خانها حسن التعبي، وإلى تلكم الازدواجية الملازمة لمشاعر السلاطين تجاه اليهود .

ويمكن أن تخلص ، في نهاية القول ، إلى أنه في عهدي السلطانين الصالحين محمد الرابع والحسن الأول شهدت الوضعية القانونية لليهود تحسنا ملموسا على قلته ـ ما كان ليحصل لولا لجوؤهم إلى طريقة التدويل ، التي أيدت شكوك الناس في تعامل اليهود مع القوى الأجنبية المتلهفة إلى تمزيق المغرب ، والذي أدى ، بالتالي ، إلى تعليق دراسة قضية اليهود برمتها إلى ما بعد استتباب الحماية .

هذا وإن تعاقب فترات الازدهار التجاري ، من جهة ، وفترات الكوارث الطبيعية من جهة أخرى حال دون إقدام الملوك المغاربة على منهجة أي إصلاح ، كما سلبتهم كل ما كان لديهم من وسائل لوضع نهاية للتدخل الأجنبي ، وعند موت المولى الحسن الأول ، وجد المغرب نفسه فعلا مهددا في استقلاله ، وفي حريته .

السبيل المؤدية إلى عهد الحمايـــة

مع اعتلاء المولى عبد العزيز [1894 - 1808م] العرش ، دخلت الأزمة المغربية في مرحلتها النهائية . إذ أدى استفحال مشاكل البلاد إلى حد أبعدت فيه القضية اليهودية عن الأضواء . أما السلطان الشاب فقد كان يكن ، هو الآخر ، عطفا على الطائفة اليهودية التي كانت تقاسمه تطلعه إلى مسايرة العالم العصري ، غير أنه لم يعر هذه الرغبة في التغيير ما تستحقه من اهتمام وعناية ، لكونه أحاط نفسه بحاشية من الوسطاء الأجانب الذين لم يكن لهم أي وازع أخلاقي ، إذ استغلوا ولعه الكبير باللعب الآلية المثيرة ، وروائع مخترعات التقنية الغربية ، حتى اطمأن لهم ، فاغتنموها فرصة لينصحوه بقبول معاهدة الجزيرة الخضراء 1906م ففعل ، ووضع بذلك المغرب تحت الوصاية الدولية .

انطلاقا من هذا التاريخ ، ومن كون المغرب أصبح شبه محمية دولية ، فقد تخلى لفرنسا على مسؤولية شرطة الموانئ ، والأشغال العمومية ، وتدبير الشؤون النقدية . علما بأن إفلاس الدولة أدى إلى استلاب هذا الشعب استقلاله الشديد الحرص عليه . أصبح المولى عبد العزيز ، عاجزا عن ضبط الأمن في البلاد ، وغدا وضع اليهود الأمني جد مهدد ؛ إذ يشكلون دائما ضحايا فترات الفوضى المتعاقبة ... فكانت ثورات بوحمارة شرقا ، والريسوني شمالا ، وماء العينين جنوبا ، التي أثرت بصدماتها على الطوائف اليهودية بدبدو ، وتازة وسطات ومراكش .

وفي سنة 1903م ، كان ملاح مكناس هدفا لهجوم عنيف ، استطاع ساكنته رده بقوة السلاح . كما أن قصف مدينة الدار البيضاء في غشت 1907 تلته المذابح المريعة ، والسطو على الملاح ، الشيء الذي أدى بساكنته إلى الهجرة إلى طنجة ، وجبل طارق ، وإسبانيا . وفي خضم هذه الأحداث ، تم عزل السلطان المولى عبد العزيز الذي لم تعد له أية سلطة على البلاد والعباد ، وعوض بأخيه المولى عبد الحفيظ [1908 - 1912م] هذا الحدث تلقته الطائفة اليهودية بكثير من التخوف . ذلك أن هناك خلافا متأججا بين دعاة التجديد وجماعة السلفيين ، وأن السلطان الجديد ، المشهور بتعصبه لدينه يعد من المناصرين المخلصين لهذه الجماعة الأخيرة . فهو يهتف به بعبارة " سلطان الجهاد " . كما كان لا يخفي عداءه للطائفة اليهودية المهووسة بالإصلاح والمتأثرة بالنفوذ الأوروبي . غير أن حرصه على الظهور بمظهر لائق أمام القوى الأوروبية ، جعله يكظم شكوكه ، متحينا الفرص لإبراز حسن نيته تجاه اليهود . وبهذا الصدد لم ير النور مشروع الدستور ، الذي صيغ في جو طغت عليه مؤثرات ثورة الشباب التركي ، والذي نص على المساواة بين جميع المواطنين المغاربة دون تمييز في الدين ، وذلك لأول مرة في تاريخ المغرب .

ولكنه سرعان ما ظهر أن المولى عبد الحفيظ لم يستطع الإيفاء بما وعد به المغاربة من نص لمعاهدة الجزيرة وتحرير الأراضي المحتلة . ولم يكن لهذا السلطان الذي كان يعاني من عسر مالي خانق ، إلا أن يقبل الشروط المهينة التي فرضتها عليه القوى الأجنبية ، كي تساعده على الاقتراض من الأبناك الأوروبية . والأدهى من ذلك هو أن الانتفاضات بدأت تأخذ حجما أكبر ، حيث جرت إلى مذابح راح ضحيتها بعض الأوروبيين وإلى استقدام مجموعة من الفيالق الفرنسية . وفي سنة 1911م كان ملاحا فاس ومكناس هدفين لهجوم جديد . ولم تسلم فاس من الحصار الذي ضربته عليها بعض القبائل المنتفضة ، إلا بتدخل الجيش الفرنسي تحت قيادة الجنرال موانيي الذي وصل إليها يوم 21 ماي 1911م ، ودفاع المدينة يومها يوشك أن ينهار . هناك استقبل اليهود العساكر الفرنسية كأبطال للتحرير . وبعد فترة قصيرة ، تكرر نفس الأمر بمكناس .

ساهم حل أزمة الخلاف التي وقعت بين ألمانيا وفرنسا بأكادير في إنزال آخر العراقيل أمام استعمار المغرب من طرف فرنسا .

ففي يوم 30 مارس 1912م وبقلب مفعم بالغيظ ، وقع المولى عبد الحفيظ على عقد فاس المؤسس للحماية ، وذلك بعد أسبوع كامل من المفاوضات المريرة . وما أبشع هزأ القدر حين يغالب فيغلب ! ويكون الصريع رجلا مثل المولى عبد الحفيظ المعروف بشدة معاداته لأية سطوة أجنبية . وما إن شاع الخبر حتى سادت البلاد موجة من الغضب الشديد . فثار الجنود المغاربة ضد مدربيهم الفرنسيين . وانقلب الأمر إلى شتى هجومات شرسة على ساكنة فاس اليهودية ، حيث تعرضت للنهب والتقتيل ـ فظل الملاح ولمدة ثلاث أيام 17 و 18 و 19 أبريل 1912م ، خاضعا لهمجية المتسلطين القتلة ، حيث لم يتدخل أحد لوضع حد للمأساة ، فلم ينج إلا من بادر إلى الهروب مبكرا ، أو اختبأ حتى

كان الفرج في تدخل السلطان الذي تأثر لنتائج هذه الأحداث ، ففتح باب قصره للاجئين إليه ، وآواهم في ردهات القصر ، وحتى في حديقة الحيوانات ! وقدم لهم الزاد الذي كان قد حضر كمؤونة لسفر طويل . وهكذا تم انعتاق الطائفة اليهودية التي تنيف على خمسة عشر ألف نفر من إبادة لا مثيل لها بتاتا في تاريخ المغرب .

أما القوات الفرنسية المرابطة في أقصى جهتي الملاح فلم تعر أي اهتمام لحال اليهود أثناء هذه المحنة ، بل استمرت في الدفاع عن مواقعها . ولم تحكم السيطرة التامة على المدينة إلا بعد القيام بعمليات قمعية ساحقة . وقد أدى تأخرهم في التدخل لنجدة اليهود إلى أن ينظر إليهم من طرف هؤلاء بعين الريبة والتشكك

وبمجرد انتهاء الحادث أي في 20 غشت 1912م قام المولى عبد الحفيظ بتأسيس " لجنة للإنقاذ وللنظر في الشؤون الصحية " خاصة بملاح فاس ، كي تسهر على القيام بإصلاح ما خلفته الطامة التي حلت بالساكنة اليهودية . وينتمي إلى هذه اللجنة التي تتكون من أربعة عشر عضوا كل من الحبرين الساميين الشيخ اليهود [رئيس الطائفة] وكذا مدير مدرسة الرابطة الإسرائيلية والذي أصبح من خاصة أصدقاء السلطان . وما إن بدأت اللجنة أشغال البناء والترميم حتى كانت المدينة تتعرض في نهاية شهر مايو لهجمة جديدة من طرف القبائل المنتفضة ، كسرت شوكتها هذه المرة بفضل التدخل المكثف للجيش الفرنسي .

وقد كان للإرادة الحسنة التي أبان عنها الجنرال ليوطي ، حين أمر بتعويض الطائفة عن الخسائر التي لحقت بها ، وسلمها نصيبها من سلطة التسيير في المدينة ... أقول : كان لهذه الإرادة الأثر الحميد في استعادة فرنسا لبعض هيبتها حيث صارت تعتبر بفضل ذلك حامية لليهود المغاربة ، لكنها ،

حماية غير مقنعة ، لا يعول عليها في كل الأحوال ـ ومن جهة أخرى ، أدرك اليهود أن المولى عبد الحفيظ لم يعد في استطاعته الإيفاء بأحد التزامات عقد البيعة الذي يربطهم به، ألا وهو : تأمين حياتهم ، وحماية متاعهم ، كما أنهم لم يفتأوا يتأكدون من أن السلطة الحقيقية قد بارحت القصر ، واستقرت في الإقامة العامة لممثل فرنسا بالمغرب .

وبالرغم من أن اليهود اختاروا أن يغدوا تحت وصاية الإقامة العامة ، فإن وجهاءهم ظلوا يحملون كل عواطف المحبة للعرش العلوي ، كما هو الشأن بالنسبة لجميع أفراد الطائفة .

السلطان المولى يوسف وبداية الحماية

اصطدم المقيم العام الأول لفرنسا بالمغرب ، الجنرال ليوطي ، المشتعل حماسا لبناء المغرب العصري ، بمواقف السلطان المولى عبد الحفيظ الذي يعاني من وقع الهزيمة ، وفقدان الاعتبار ، إلى حد الشذوذ . فلم يرد تدشين عهد الحماية بخلع السلطان ، بل أمضى حوالي ثلاثة أشهر في إقناعه بالتنازل عن العرش مقابل تعويض مالي مهم . وتم ذلك يوم 12 غشت 1914 حيث عين أخوه من الأب المولى يوسف خلفا له . وبالمناسبة فإن هذا الأخير هو الوحيد من أبناء المولى الحسن الذي لم يدخل في صراع مع اخوته طمعا في الملك .

وإذا كان لكل زمان سلطان يناسبه فالجنرال ليوطي الذي وضع على رأس أولوياته تهدئة المغرب بإخماد الثورات ، والسعي وراء بناء أسس الازدهار ، لم يكن في حاجة إلى سلطان يماثله ، بل إلى سلطان يجاريه . والمولى يوسف ليس من فصيلة الملوك المحاربين . فهو، بالإضافة إلى تقواه ، رجل مسالم ، متحفظ ، مستقيم لين في معاملته ، معتز بكرامته ، لا تغويه طموحات مغالية وبالتالي ، فإنه ، بهذه الصفات ، يشكل الشريك الأمثل لمقيم عام متعلق بالمثل العليا ، تواق إلى مساعدة المغرب لاستعادة مكانه بين الأمم ،

تحت وصاية فرنسية ذات مردودية طبعا . فمنذ البداية ، بادر الجنرال ليوطي ، الذي كان ملكا ذا شعور متجذر بالملكية أكبر المعجبين بالحضارة الإسلامية ، وضمنها الحضارة المغربية . أقول : سارع إلى إرجاع الهيبة التي كانت للبلاط الملكي ، وهو عمل قدره السلطان وقابله بالامتنان ، وبادله بالوفاء .

استقر السلطان الجديد بالرباط ، العاصمة الجديدة للمملكة ، مسلما ، في سماح ، بأمر تقليص مدى سلطته . وقد حصل الانسجام بينه وبين المقيم العام ، حيث ربطتهما أواصر صداقة عميقة . وقد اقتصر تدخله على دعم الإنجازات المدهشة التي كانت تشيد إذ ذاك لعصرنة البلاد . وبالمقابل ، كان ليوطي ، من جهته ، يسعى دائما إلى ألا يتركه قابعا داخل قصره ، بل كان يحثه على الظهور أمام الجمهور في المناسبات ، وعلى السفر ، للتعرف على الناس والتعريف بشخصه .

شكلت حملات " التهدئة " التي كان الجيش الفرنسي يقوم بها للقضاء على ثورات قبائل لم تضع السلاح بعد ، عنصر ربح لفائدة السلطان الذي ازدادت هالته وهيبته بعدم إقحام نفسه في ذلك .

كان المولى يوسف ملكا ، ولكنه كان لا يحكم وقد انقلب هذا البلد إلى ورش كبير ، أضحى كالمغناطيس يجذب الرجال قدر ما يستجلب من رؤوس الأموال التي كانت تصل تباعا من كل أنحاء أوروبا ، وخصوصا من فرنسا ، وكان من نتائج ذلك أن ترعرعت بنية المغرب رغم السنوات الأربع للحرب العالمية الأولى .

ومنذ بداية عهد الحماية ، ودون اللجوء إلى تصريحات مهرجة ، أو حركات استعراضية ، ودون الاستعانة بقوانين أو نصوص تشريعية ، عرفت وضعية اليهود تغييرات عميقة ، إذ تقرر حذف الجزية وغيرها من الضرائب الاستثنائية والتعسفية . وسقطت إلزامية كل الممارسات التمييزية المتعلقة

بالمسكن والملبس ، في كل المناطق بما فيها مدينة فاس المشهورة بتعصبها الديني الثابت وبفضل ذلك ، فتح منفذ للمرور فيما بين الملاح وحيي بونافع وبوطويل اللذين ابتدأ اليهود بالاستقرار بهما ، اعتبارا لونهم أصبحوا على قدم المساواة مع المسلمين وذلك بمناسبة زيارة السلطان لفاس يوم 12 دجنبر 1920م ، ويروي كتاب " حوليات مدينة فاس " في الموضوع :

" وصل جلالة السلطان المولى يوسف ، نصره الله ، في زيارة إلى مدينة فاس يوم فاتح تيبت عام 5681 . فوكل إلى السكان تمويل مأدبتي الغداء والعشاء في منتجع القاضي فرجي. وقد ارتفعت التكاليف إلى مقدار ستين ألفا من الفرنكات تقرر أداؤها مناصفة من طرف المسلمين واليهود على السواء . وقد أدى الجانب اليهودي ما لا يزيد على خمسة آلاف فرنك ، نظرا للإعفاء الذي تقرر بالنسبة لحاملي جنسية أجنبية ."

وللتذكير ، فإن عملية إعادة النظر في الهيكلة الإدارية للمغرب جاءت نتيجة لإتفاق مشترك بين القصر والإقامة العامة ، كان سببه موضوع الطائفة اليهودية ـ ومع هذا ، فان كان قد سبق ووضع حد للتمييز المرتبط بحالة اليهود كذميين ، فإن وضعيتهم القانونية لم تشملها تغييرات جذرية . إذ بعد خيبتهم في نيل الجنسية الفرنسية ، وإبعادهم عن الحياة الرسمية ، ظل اليهود يعيشون في وضع ملتبس ، مرجعيتهم الوحيدة فيه ، هي أنهم مواطنون يستمدون الرعاية من حماية السلطان الشخصية . وحيث أنهم ذميون ، فلا يصح لهم شغل مناصب السلطة في إطار المخزن ، كما لا يمكنهم شغل وظائف في إدارة الحماية لكونهم مغاربة . وبهذه الكيفية استطاعت فرنسا التملص من تجنيد المتطوعين اليهود خلال الحرب العالمية الأولى.

للم تتحقق لليهود كل الظروف الساخنة بخلق هوية خارج الإطار الديني البحت . ذلك أن الجنرال ليوطي الذي كان من همومه الحفاظ على علاقة الوفاق

بين المسلمين ، عارض دائما وبحزم إنشاء أي حركة صهيونية بالمغرب ،معوضا ذلك بمباشرة اصلاحات للقانون المتعلق بوضعية اليهود . ومنها صدور ظهيرين بتاريخ 22 مايو 1918م خاصين بإنشاء لجن للطوائف اليهودية في كل مدينة وكذا بتحديث الجوانب المسطرية بالمحاكم الشرعية اليهودية . فالظهير الأول ينص على أن تستند رئاسة هذه اللجان للأعيان ، الذين تتم تسميتهم من قبل الصدر الأعظم، بناء على اقتراح هؤلاء الوجهاء ؛ وتنحصر اختصاصاتها في مد المساعدة للمعوزين ، والنظر في شؤون العبادة . وتبقى المحاكم الشرعية وحيدة الاختصاص في مجال الأحوال الشخصية . أما الظهير الثاني فينص على إنشاء محكمة عليا للاستئناف ، محافظة بذلك لليهود على الاستقلالية القضائية التي مارسوها في أرض الإسلام منذ أقدم العصور .

بجانب هذا ، كان ليوطي تحت تأثير انشغالات ضاغطة . ومنها أنه في 1922م وحرب الريف على أشدها ، ألح على باريس حتى أرسلت عدة فرق لسحق ثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي والتي خارت الجيوش الإسبانية في إيقاف زحفها . وقد وضعت هذه القوات الفرنسية تحت قيادة المارشال بيتان ، الذي ما إن وصل إلى المغرب حتى سارع إلى انتقاد كل التخطيطات الموضوعة من قبل الجنرال ليوطي ، وذلك ما أدى إلى تنحيته عن القيادة العسكرية . وكان من شأن هذا الحدث أن أهاب بالرجل المتعب ، الذي تعرض للإهانة ، وذاب حسرة وألما من جراء جحود باريس ، إلى طلب إعفائه من مهامه وتعويضه . وقبل رحيله ، قام بتوديع السلطان في حفل مؤثر ، ثم غادر المغرب يوم 10 أكتوبر 1925 . وبذلك تكون قد طويت الصفحة الأولى والأخيرة لمرحلة استعمارية ميزها طابع التحضر .

أما المقيم العام الجديد ، تيودور ستيك الذي يمكن أن ينعت بالفيلسوف الهادئ والمتحفظ ، فقد كان مشغولا فقط بالمصالح الآنية لفرنسا . فعلاقاته مع

السلطان المولى يوسف سليمة ، إن لم نقل جيدة ، ولكنها عارية عن ذلك البعد العاطفي التي طبع به المقيم السابق علاقاته مع السلطان . ولم يمتد العمر بالمولى يوسف إلا سنتين بعد رحيل الجنرال ليوطي ، حيث توفي فجأة سنة 1927 إثر زيارة لمدينة فاس ، عن سن تناهز الثامنة والأربعين . وقد تركت وفاته هذه المخزن والإقامة العامة في حيص بيص ، نظرا لعنصر المفاجأة ، إذ لم يمكن أحد قد فكر مسبقا في موضوع الخلافة .

والواقع أن العاهل المغربي سبق أن عبر ضمنيا عن اختياره التفضيلي لأبنه الأكبر المولى إدريس ، حين عينه خليفة له بمناطق الجنوب ، وهذا هو الطريق التقليدي إلى اعتلاء العرش . إذ لم يكن هناك أي نص تشريعي يحتم الالتزام بهذه الرغبة ، علما بأن حق البكر في الخلافة لا وجود له في القانون المغرب . وهذا بالذات ما حاول مساعدو تيودور ستيك ، المفوض العام أوربان بلان ، والمستشار القانوني ميشو بيلير أن يوضحاه للمقيم العام ، معربين له عن إقتراح يقضي بتنصيب سلطان تكون له قابلية الانسياق لإدارة الإقامة العامة ، وهذا متأت ، مادام القانون يخلو من أي شرط ملزم في الموضوع عدا ما يتصل بانتماء السلطان إلى الأسرة العلوية.

وكان من البديهي أن يقصى المولى إدريس في الوهلة الأولى لجموحه وانطلاقه . كما ينطبق نفس الحكم على أخيه المولى الحسن ، الذي كان يشبه بانفعاله المتواصل " عمه المهول المولى عبد الحفيظ أكثر مما كان يشبه والده المسالم " . تأسيسا على ذلك ، ابتدأ المقيم العام ستيك في البحث عن شخص لا طمع له في الحكم . ودون الإشارة ، أو الرجوع إلى ما سبق طرحه من طرف ستيك بخصوص المولى يوسف . فإن المقيم العام الحالي لا يكن نفس الاحترام والتقدير للمغرب وملكه ، الذي كان يكنه لهما سابقه ، إنه يريد حصر دور الملك في أبهة الرسميات ، ليفتح الطريق أمام تسيير مباشر من طرف إدارة الحماية

التي من همها أن تكون فعالة ذات مردودية بالنسبة لفرنسا لا غير ، وهكذا وقع الاختيار على وارث لم يكن في الحسبان، لصغر سنه ، وقلة تجربته ، إنه سيدي محمد ، أصغر أبناء السلطان المولى يوسف . وقد تم تنصيبه ملكا حسب الأعراف والتقاليد المعمول بهما في هذه الحالة ، حيث أقر علماء فاس كلهم هذا الاختيار وبايعوه ملكا على المغرب .وليس غريبا على سيدي محمد الذي اختير من أجل قلة تجربته ، أن تكون له اليد الطولى في إقبار الحماية ، وأن تكون له الشجاعة الفائقة للدفاع عن القضايا العادلة ، من ضمنها تبنيه الدفاع عن رعاياه اليهود ضد نظام فيشي .

الطائفة اليهودية في مطلع القرن العشرين

خلال الفترة ما بين 1900 و 1902م ، كان عدد اليهود يناهز مائة إلى مائة وخمسة عشر ألف نسمة من ساكنة تعدادها أربعة ملايين نسبة . ولا يظهر هذا الإحصاء الأهمية الاقتصادية لهذه الطائفة التي كانت ذات اعتبار ، حيث إن جزء كبير منها [70 %] كان يقطن المدن الكبرى مشكلين من 10 إلى 30 % من سكانها . ولا تختلف بنيتها الاجتماعية عن بنية المسلمين ، إذ نجد على رأس الهرم شريحة صغيرة من ذوي الحظ في الانتماء إلى الأسر الكبرى أو في العلم أو المال ؛ ومنهم تكونت طبقة كبار التجار ، وطبقة مسيري الطائفة الذين كانوا ذوي صلة بالقصر حيث كانوا يسمون " بيهود البلاط " .

ونجد مباشرة ، وراء هذه الفئة ، طبقة متوسطة تتألق من الأشخاص الميسورين ؛ منهم التاجر ، والجوهري ، والصانع الماهر ، والحاخام ... الخ كما نجد أن هناك اتصالا اجتماعيا يربط بين هذه الفئة وسابقتها . أما القاعدة ، فإنها كمثيلتها لدى المسلمين ، تتكون من السواد الأعظم من الناس ، وكانت تعيش حياة البؤس ، وتعاني من سوء التغذية والملبس ، ومن تفشي مرض الزهري ، ومن ظلم سلطات المخزن ، واستغلال بعض الأثرياء اليهود . كما هو

الشأن في أوروبا ، فقد لعب اليهود ، أثرياء كانوا أم فقراء ، دور الفاعل في مجال رواج المال والمتاع . وقد أهلتهم هذه المهام إلى أخذ مواقعهم داخل المحاور الاقتصادية الداخلية والخارجية أما في مراكش ، التي كانت تعد الملتقى التجاري الكبير بالمغرب ، فكانت تجارة القوافل كلها تقريبا بين أيدي أربعة آلاف يهودي من نفس المدينة . في حين كانت الموانئ الكبرى ، تغص بالأوروبيين ، الذين كان يستعصي عليهم التعامل مباشرة مع المسلمين ، إذ كان يربكهم مشكل اللغة والصرف ، من جهة ، علاوة على شراسة رجال الجمارك . من جهة أخرى ، فكان من حظ اليهود الذين يتكلمون العربية ، ويجيدون ممارسة التجارة أن يظفروا بدور الوسطاء الذين لا غنى عن اللجوء إليهم عند كل صفقة ، بل أكثر من ذلك ، كانوا يتوفرون على شبكة من المراسلين ، من الأقرباء والأصدقاء ، مستقرين بجبل طارق ومرسيليا وليفورن أو جينوة ، بالإضافة إلى ما كانت تحويه طبعا الملاحات من مساعدين بالداخل ، أو غيرها من المجموعات اليهودية المتناثرة على طريق القوافل الكبرى ، وكان الملوك أنفسهم يلجأون إلى خدماتهم أحيانا . وأحسن سماسرة المولى عبد الرحمن كانوا بالصويرة وتطوان ، كما أن قنصلية المغرب بجبل طارق كان يسهر على تسييرها يهودي مغربي ، وذلك لأهميتها ، من حيث إنها الواصل الاستراتيجي بالضرورة للمبادلات بين المغرب وأوروبا . تضاف إلى هذا كله أنشطة القرض مقابل الرهن ، التي كان يختص بها اليهود وحدهم دون غيرهم ، إذ كانوا يجوبون البوادي مقدمين القروض لتمويل العمليات الفلاحية . غير أنهم في بعض الأحايين ، خصوصا في فترات الجفاف كما كان الشأن في سنوات 1869 و 1878 و 1884 يتحولون إلى أكباش فداء سائغة للقبائل المصابة بالمجاعة ، أو للفلاحين المفلسين . أما النشاط التقليدي الثالث لليهود ، فهو الصناعة التقليدية. لقد كانوا يمارسون أكثر المهن مما ورثوه أبا عن جد ، عبر تاريخ بعيد

يمتد إلى الحقبة الأندلسية : فمنهم الخياط ، والقياطيني الماهر والصائغ المجيد كما كانوا أيضا باعة متجولين داخل المدن ، أو عارضين في الأسواق داخل المناطق البربرية ، يستجمعون البضائع والسلع المحلية ويتوجهون بها إلى الموانئ للتصدير ، حيث يتسلمون المواد والسلع المستوردة ، ويوزعونها عبر المداشر . ويعد هؤلاء قطب الرحى بالنسبة لترويج البضائع في إطار اقتصادي يتسم بالهزال ، ولا يمارسه سوى صغار الملاكين والعمال الفلاحين الذين يجوبون الطرقات ، دون خوف من قطاع الطرق ، حيث إنهم كونوا شبكة من الحراس لضمان حمايتهم .

أما العرقلة الكبرى التي وقفت حائلا دون تطوير البورجوازية اليهودية، فلم تكن سوى " المخزن " الذي كان يسعى دوما إلى أن تأخذ الأمور ، بالسبة لليهود ، صفة العرضية حتى لا ترسخ وتستقر وتصبح مأثورا يغني الموروث العائلي . من أجل ذلك ، كان اليهود يرون في نظام الحماية أنجح وسيلة لضمان سلامتهم ضد محاولات النهب والاغتصاب .

وما إن سمح للدول الأجنبية بتعيين مساعدين قنصليين على اثنين الأقل للإقامة في كل من الموانئ المغربية ، حيث كانت نسبة كبيرة من اليهود ، مقارنة بالمسلمين ، قد تم توظيفها كمترجمين وكتاب وسعاة للقناصل وللتجار الأجانب . وبذلك أصبح هؤلاء من المحميين ، الفالتين من أداء الضرائب ، غير الخاضعين للقضاء المغربي - مما ساهم في وقوع العديد من التجاوزات، حيث إن هؤلاء اليهود [وكذا المسلمون في بعض الحالات] اتخذوا شركاء وهميين بأسماء أجنبية ، أو مغاربة لهم وضعية المحمي ، لغرض إبعاد ممتلكاتهم عن مراقبه الجبائيين وأعوان المخزن . وقد عد المغاربة الحائزون على حماية صورية بعشرة آلاف ، خلال نهاية القرن التاسع عشر! . كما أن بعض اليهود كانوا مساعدين قنصليين لدول متعددة في وقت واحد ! كما كان لتحرير بعض

الأغنياء الجدد من الخوف والظلم والاستبداد [الصياغ ، الصراف ، كوركوس كوريات ، أكوكا ...الخ] أثر كبير في السير قدما إلى الأمام . فعائلة كوركوس بمراكش سخرت رجالها لخدمة السلاطين كمؤتمنين على المال وسعاة للأعمال . كما أضافت هذه البورجوازية الجديدة إلى اختصاصاتها المضاربة العقارية ، داخل المدن الكبرى ، حيث كانت السبب الرئيسي في بناء ثروات عديدة. ويقال كمثال على ذلك ، أن ثلاثة أرباع طنجة كانت في ملكية أشخاص يهود ! وإذا كانت سنوات 1880م قد شهدت صعود بورجوازية يهودية في مجال الأعمال ، فقد رأت ، في الوقت نفسه ، بروز الأثرياء المسلمين أيضا ؛ فباشوات المدن الساحلية، وقواد الشاوية كانوا مرتبطين بمصالح مع التجار والمضاربين الفاسيين ، ومنهم عوائل التازي وكسوس وبنجلون [وهم شركاء ظرفيون لليهود] الذين أوفدوا أبناءهم وأبناء إخوانهم ممثلين لهم قصد التمركز بمنشستر وجبل طارق ومرسيليا .

وبهذه الكيفية ، أدى التغلغل الأوربي إلى جر شريحة من المجتمع اليهودي وإقحامها في دوامة العصرنة .

ومن مضاعفات ذلك ، إقدام بعض اليهود الميسورين على ارتداء البذلة العصرية ابتداء من سنة 1890م أما يهود الدار البيضاء فقد صاروا يستعملون صابونا لحلاقة الذقن من صنع إنجليزي ، وفرشاة فرنسية لتنظيف الأسنان . أما بعضهم فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حتى إنهم إبتدأوا يطالبون علنيا بتخليصهم من صفة الذمي ، على غرار ما وقع بتونس إبان الوصاية .

هذه الجرأة ، بالإضافة لنزوعهم إلى الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها وضعية " المحمي " أدت بالمسلمين إلى التشكيك في نواياهم ، وتقربهم من المؤسسات الاستعمارية .

الحاجة إلى الإنعتـــاق

لم يثر هذا الإنفتاح المفروض على المغرب تجاه المؤثرات الأوروبية أدنى نقاش على المستوى الفكري . بخصوص الهوية ، ولا حتى بـالتقييم الجديد لعلاقة اليهود بمحيطهم الإسلامي، بل دفع باليهود إلى تبني القيم الثقافية لفرنسا وتبني لغتها ، دون سابق تفكير أحيانا .

وفي غياب وجود لغة مشتركة ، انعدم التواصل بين المثقفين وعلماء الدين من المسلمين واليهود ، عكس ما كان عليه الحال إبان العصور الذهبية الأندلسية . فقد تحولت اللغة العربية إلى لغة أجنبية بالنسبة لليهود ، منذ عهد الموحدين في القرن الثاني عشر الذين قرروا ألا يستحق الذميون تعلم اللغة التي نزل بها القرآن لأنها بذلك مقدسة ، وهم غير خليقين بها . وهكذا ظلت اللغة الدارجة ,[المحلية] هي لغة التخاطب المشتركة في الحياة اليومية ، داخل الملاحات والمدن العتيقة . فأين نحن من عهد الميموني الذي كتب كل مؤلفاته باللغة العربية ؟ في حين أن كل الأحبار والفقهاء اليهود المغاربة اليوم لا يستعملون إلا اللغة العبرية في كتاباتهم . وتأتي كتاباتهم هذه المحررة بالعبرية ، في إطار مسلسل " أسئلة وأجوبة " ، لتتطرق بالخصوص إلى موضوع " الحلخا" في حدود إطاره المغلق [انبعاث التقاليد الدينية] ، بعيدا عن كل علم دخيل كما يقال ، كالفلسفة ، والرياضيات والتنجيم .

لقد أدى الجهل التام بما يجرى من أحداث فكرية تهز الغرب والشرق معا إلى حصول نوع من القطيعة بين المسلمين وطائفة اليهود ، وانطلاقا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أخذت الرابطة الإسرائيلية العالمية تشجع اليهود ، وفي نطاق واسع ، على الأخذ بمبادئ القيم الأوروبية ومنها الحرية والمساواة مستعملة في ذلك الأفكار الرئيسية التي سبق أن استعملتها حركة اليهود الألمانيين [حسقلة الثقافة] .

كما شجعتهم على أن يتحرروا ماديا وفكريا للخروج من ظلام الجهل والأخذ بناصية العلم .

لم تثر الرابطة النقاش حول التقاليد والدين اليهوديين بكيفية مباشرة ، فشعارها معروف: " كن يهوديا في بيتك ، ومجرد إنسان خارجه " . ولكنها صارت تؤكد على الصبغة الكونية التي تتصف بها الثقافة اللائكية أكثر مما كانت تلح على التعمق في الرسالة الدينية اليهودية . فليس هناك وجود لأي كونية إلا في تصريح حقوق الإنسان ، وفي اللغة الفرنسية . هذه هي القاعدة الإيديولوجية التي انطلقت منها بالمغرب ابتداء من سنة 1862م لإحداث شبكة من المدارس ، رغما عن التوجهات المعارضة للحاخامات الأصوليين . ولما اعتلى سيدي محمد بن يوسف العرش ، كانت هذه الشبكة قد زادت نماء عددا وعدة بفضل الدعم الاستثماري لإدارة الحماية .

لم تكن هذه المدارس تقبل غير الأطفال اليهود في صفوفها ، [نظرا لندرة بعض الإمكانات] ، وقد تعرضت لهجمات تقريعية تأتيها من كل صوب ؛ من طرف الصهاينة الذين يأخذون عليها " قوميتها " المبتورة ، ونظرا لأنها لم تقرر تعليم اللغة العبرية الحديثة ، من طرف دعاة الانصهار الذين يتهمونها بالانعزالية ، ومن قبل الحاخامات الذين يجدونها قليلة الاهتمام بشؤون الدين ، بل ومنفرة من كل ما يتصل بالمعتقدات الدينية اليهودية ، وأخيرا من طرف المسلمين الذين لا يجدون فيها المغربة بالقدر الكافي ، لكونها أقصت تعليم اللغة العربية من برامجها ، ودأبت على منع تلامذتها من التكلم بها ، جريا وراء تشجيع استعمال اللغة الفرنسية . غير أن هذا الأمر لا يجب أن ينسينا أن الغالبية الكبرى لليهود كانت في بداية القرن لا تزال منجذبة إلى الدراسات الفقهية التقليدية ، وإلى التطبيق الحرفي لتعاليم التوراة . وبالمناسبة ، فالطباعة العبرانية بدأت تحقق تقدما ملحوظا

وفي إطار الحيرة الناجمة عن الازدواجية التي أخذت تصطبغ بها وضعية اليهود الملتبسة ، والتي تتأرجح بين رغبة في التحرر والتطور وبين الوفاء لشخص السلطان ، برز نهج جديد : الصهيونية . ولم يترجم هذا التنازع إلى صراع إلا في عهد محمد الخامس .

تجلت العزلة الثقافية بالنسبية في صيغتها المجتمعية داخل المدن ، في انزواء اليهود في الملاحات التي كانت قد أقيمت لأسباب مادية لا علاقة لها معتقد الديني ، حيث لا وجود في الإسلام ولا في اليهودية لأي شرع ينادي بفصل مساكن الطرفين . ولهذا السبب ، لم يتم أمر تعميم الملاحات من قبل إلا ببطء ولم يتحول التعميم إلى أمر إجباري سار بالنسبة لجميع ربوع المملكة ، عدا في مناءي آسفي وطنجة ، إلا في عهد السلطان المولى سليمان [1792 - 1822م] المعروف يميله إلى معاملة اليهود بالحسنى .

ومع مرور الزمن ، خلص اليهود إلى أن هذا الميز فيه من الفائدة ما يجعل الملاح فضاء يمارسون فيه ، بكل حرية ، مسؤوليتهم الاجتماعية ، وطقوسهم الدينية ، كما ينعمون بين حيطانه بالأمن والأمان .

وتنامى عدد السكان وتضخم ، بفعل تزايد الولادات والهجرة القروية ، فأصبح من الضروري توسيع الملاحات وإحداث بنايات خارج أسوارها . لكن الترخيص بالبناء خارج الأسوار كان يعني إيذانا بالبدء في الإنجاز ، ولم يكن يستطع اليهود السكنى فيما اختاروه من المنازل داخل المدينة العتيقة ، أو في المدينة العصرية وهكذا هجرت العائلات الميسورة بفاس والرباط والدار البيضاء أحيانا الملاح لتستقر بالأحياء الجديدة التي شيدها الفرنسيون ، إلا في مكناس حيث اختار اليهود سنة 1925م تشييد ملاح جديد يشمل جميع وسائل الراحة طبعا وهذا أمر غريب حقا . أما الدار البيضاء المغربية بما حققته من أسباب النماء ، فقد استقطبت العديد من يهود الداخل الذين تكوموا داخل دور

الملاح إلى حد حول ظروفه الإيوائية إلى كارثة موصوفة ــ وقد ظل على هذه الحال لمدة من الزمن غير يسيرة .

ساعد هذا النوع من النظام الملاح على الفوز باستقلالية في ممارسة الشعائر الدينية وما يرتبط بهذا الوضع من إجراءات وممارسات قضائية ، وضريبية وإدارية . ورغما عن أنه لا وجود لقواعد محددة وثابتة ، فإن تنظيم الطوائف اليهودية لم يكن يختلف إلا قليلا من مدينة إلى أخرى ، فأهمل النموذج المحدد بمقتضى قواعد " تكانوت " [مجموعة من الأحكام القضائية المستمدة من الاجتهاد] الآتي من إسبانيا ، وقد استورده " الميكو رانسيم " أي المطرودون عند نزوحهم إلى المغرب .

ونجد " النكيد " على رأس كل طائفة ، يتولى السهر على العلاقات مع السلطات ـ فهو مسؤول أمامها ، فيما يتعلق بأداء ضريبة الجزية ، وكل الجبايات ذات الطابع الاستثنائي وهو الذي يحدد ، دون قيد ، مقادير مساهمة كل فرد من الطائفة فيها . والنكيد يأخذ رسميا هذا الصفة بالاقتراع ، لكنه عمليا يعين من طرف المخزن . ونظرا لذلك ، فإن التسمية في موقع النكيد تخضع لرشاوى وممارسات أخرى منافية للأخلاق . لذا فإن عددا من الطوائف ، ضمنها طائفة فاس ، قررت ، انطلاقا من القرن الثامن عشر ، إلغاء هذه الوظيفة . وكيفما كان الحال ، فإن الأماكن التي أبقت عليها ، أفرغتها من محتواها ، علما بأن السلطات المحلية اعتادت أن تتعامل مع " شيخ اليهود " الذي يعد المسؤول الأول عن الجانب الأمني . ونجد بجانب " النكيد " أو شيخ اليهود ، مديرية جماعية تتألف من سبعة " طوفي حاتير " أي من الأعيان ، والذين عينوا ، هم بدورهم ، من قبل جمعية الوجهاء " المعماد " الذين ينحدرون من عائلات تكون بيوتهم بيوت علم أو جاه . وبالإضافة لمسؤولياتهم في المجال الضريبي ، كانوا يتحملون مسؤولية السهر على شؤون الممتلكات ، ويديرون الأعمال الخيرية ، والقضايا

al-maktabeh مكتبة المهتدين

الدينية أي أنهم كانوا يعنون بالحياة اليومية للطائفة ، ونجد هذه المديرية ، أو هذه اللجنة ، تلعب دورا تنظيميا في المجالين الديني والاجتماعي للطائفة ، لكونها هي التي تصدر " السكانوت " [الأحكام القضائية والتشريعية] ، كما نجدها هي المسؤولة عن تعيين رئيس المحكمة الشرعية وقضاتها ، وعددهم من ثلاثة إلى خمسة . غير أنه ، ويا للأسف ، يبادر أعضاؤها إلى استعمالها لدعم نفوذهم لدى المسؤولين في المخزن

وحين يتم تعيين القضاة ، وهم من الأحبار ، " الديانيم " ، فأنه تترك لهم مطلق الحرية في اتخاذ قراراتهم ، وإصدار أحكامهم ، محكمين في ذلك قواعد "حلخا " فقط . فالمحكمة الشرعية هي الوحيدة ذات الاختصاص في مجال الأحوال الشخصية ، أما على أرض الواقع ، فإنه ينظر كذلك في كل النزاعات التي تحدث بين اليهود ، مدنية كانت أم تجارية .

أما اللجوء إلى المحاكم الإسلامية ، في قضايا تجارية ، فإنه يعد مقبولا مبدئيا ، لكنه ، مع ذلك يظل مذموما " للحرم " الذي يتوعد به المقاضي اليهودي، وهي عقوبة قاسية جدا تقصى صاحبها من الطائفة، وتجعله منبوذا إلى الأبد . أما فيما يخص الباقي ، الجنائي أو كل الخلافات التي يكون فيها طرف مسلم ، فإن الاختصاص يرجع إلى محاكم القاضي أو محاكم الباشا وحدها دون غيرها . وهذا أيضا ، لابد فيه عمليا مما ليس منه بد : إنها الرشوة !

قامت الإقامة العامة بعد ست سنين من التردد بإصلاحات طفيفة في المجال التنظيمي للطائفة ، تجلت في الإبقاء على مبدئية الاستقلالية من الممارسات الدينية والاجتماعية الواردة في ظهير 22 مايو 1918م ووضعها تحت مراقبة أكثر صرامة . وبناء على ذلك ، تم تعويض المؤسسات القديمة في كل مدينة ، بلجن لا تملك مقومات الشخصية المعنوية ، ولا تزيد اختصاصاتها

عن حدود الأعمال الخيرية ، وشوون العبادات. كما أن انتخاب الرئيس، والمصادقة على الميزانية توضع رهن أنظار الباشا لغرض القبول .

وفي المجال القضائي ، لم يعد يباشر انتخاب القضاة الأحبار ، بل صاروا يخضعون لنظام التسمية، كما وقع حصر نطاق اختصاصهم في النظر في قضايا الأحوال الشخصية وحدها، دون سواها . ونجد أنه ، عدا تحديث المسطرة القضائية ، فإن أهم إنجاز هو إحداث محكمة شرعية عليا ، وهي مؤسسة لاستئناف الأحكام ، وكان عين على رأسها ، كرئيس أول ، الحاخام الأكبر لمدينة سلا " رافاييل أنكووا "وهو صهر أستاذه الحبر الأكبر وسلفه " ابزخار أصراف " وفي 23 يونيه 1919م ، خلقت الإقامة العامة منصب مراقب المؤسسات الإسرائيلية ليشرف على مجمل هذه الهيئات ، وربطته بإدارة الشؤون الأهلية التابعة لنظام الحماية . وهكذا ، وبتسترها وراء وصاية المخزن ، استطاعت سلطات الحماية أن تضع الطوائف اليهودية تحت مراقبتها المباشرة ، كما يتضح ذلك من خلال شخصية أول مراقب تم تعيينه ، والذي لم يكن سوى يحيى زكوري، ترجمان قنصلية فرنسا بالدار البيضاء ، الموشح بوسام " جوقة الشرف " اعتبارا لسلوكه الجيد خلال عملية إنزال القوات الفرنسية سنة 1907م، والذي صار يحمل الجنسية الفرنسية ، وقد احتفظ هذا الشخص ، علاوة على ذلك ، بمنصب رئيس لجنة الطائفة اليهودية بالدار البيضاء ، جامعا بين وظيفتي المراقب والمراقب .

وأقل ما يقال عن هذا الإصلاح إنه قلص من مدى استقلالية الطائفة ومنحها ، في الوقت ذاته ، مؤسسات تشكو قلة ديمقراطيتها . كما يلاحظ ، وباستغراب ، أن هذا البناء الكبير يفتقر إلى هيئة وطنية [لئلا أقول سلطة وطنية] ولتفعيل المراقبة بشكل أنجح ، يتظاهر بتجاهل اليهود الذين لا مصالح جماعية لهم يدافعون عنها .

ومن أغرب غرائب المفارقات أنه دشن العمل بنظام الإدارة المباشرة بقرار من الجنرال ليوطي الذي كان يزداد كراهية لليهود كلما تعلق الأمر بتطبيق هذا النظام في المغرب كله . وحتى تتضح سمته المفتقرة إلى الديمقراطية ، تنبغي الإشارة إلى أن ليوطي كان قد كلف " ناحوم شولتز " وهو يهودي فرنسي ، بوضع دراسة لهذا الإصلاح , خرقا للمساطر العادية التي تلتزم الحوار في مثل هذا الحال

لقد قدمت هذه الإجراءات الجديدة على أنها التفاتة حسنة من الإقامة العامة تجاه اليهود المفروض عليهم أن يعبروا ، في كل المناسبات ، عن امتنانهم لفرنسا ضدا على ما تكلفه لهم وضعيتهم كرعايا للسلطان . ومن جراء ذلك ، انقطع حبل الاتصال بين السلطان واليهود ، ونقوض التعاون بينهما . ورغم أنهم نبذوا طريق القصر ليسلكوا سبيل الإقامة العام' ، فإنهم ظلوا محتفظين بعواطفهم التي يكنونها نحو السلطان ، حتى إن المسؤولين عن الطوائف بدأوا يتعودون على استعمال العابير " ملتوية " مراعاة لحساسيات حاميهم الشرعي الذي هو السلطان ، والمقيم العام الذي هو الحاكم الفعلي . وعمليا ابتدأ الحوار بين السلطان والطوائف اليهودية يمر عبر قنوات الإقامة العامة .

كان هم الجنرال ليوطي أن يحفظ المغرب من الزوابع العنيفة التي هزت الشرق العربي ، فعارض الاعتراف بالحركة الصهيونية بالمغرب ، مدعيا أن هذا القرار عائد إلى إرادة السلطان ـ وكلنا يعلم أن السلطان المولى يوسف لم يتخذ أي موقف علني بخصوص هذه القضية ـ وفي نفس الإطار ، أجاب المقيم العام عن تساؤل ملح لحكومة باريس سنة 1924 م، قائلا :

" ... وجدير بنا أن تسجل أن السلطان والمخزن ومجمل الطبقة المتنورة من السكان المسلمين ، وهي الفئات التي نعتمد على انضمامها إلى سياستنا ، لا تنظر بعين الرضا إلى النشاط الصهيوني "

وسنة بعد ذلك ، نجد خلف ليوطي تيودور ستيك الذي لا يقاسم سلفه هلعه من الصهيونية ، يتبجح هو الآخر ، باحترام سلطة السلطان :

" إن السلطان يرفض رفضا باتا قبول تفشي أي دعاية تستهدف تقليل عدد رعاياه اليهود ، كما يرى من الضروري أن ينصرف هؤلاء إلى عملهم دون هرج أو فتنة ، وأن يجنب الشعب المغربي كافة عواقب دعاية قد تبعث ، من جديد ، ذلكم التعصب الذي عانى منه اليهود لزمن غير قليل " .

وقد تبين أن التعامل مع صيغ الحماية بالأمانة والصدق جعل مردوده يواتي ما كانت تهفو إليه نخبة الطائفة اليهودية ، حتى تتمكن من ولوج عالم العصرنة ، مع عدم التفريط في انتمائها الأصلي كرعية من رعايا السلطان ، وبالنظر إلى ما كان يضفيه السلطان على المنجزات الفرنسية من اعتبار ، كان من الصعب رمي رعاياه اليهود الكثيري العدد بالغدر والخيانة .

وقد أنبهر هؤلاء بأضواء الغرب الساطعة ، فراحوا ينسلخون شيئا فشيئا عن المجتمع المغربي ، الذي لعبوا في كنفه ، ولمدة طويلة ، أدوار الوسيط الذي لا يعوض .

وتختلف النظرة إلى الحماية بين الطائفتين ، فالمسلمون يرون في حدوثها حلول أفظع الكوارث الوطنية ، بينما يعتبرها اليهود وسيلة تؤدي إلى سبيل التطور والارتقاء . وابتداء من هذا الظرف ، خلت كل من الطائفتين إلى سبيلها ، فاختلفت الوجهات وتناقضت التوجهات . وجاء الحدث عقب صدور القوانين العنصرية لحكومة فيشي ؛ حدث اعتلاء محمد بن يوسف عرش المغرب سنة 1927م [محمد الخامس فيما بعد] لقد تسلم زمام الحكم سنة 1927 في ظروف واكبها صدور القوانين العنصرية لحكومة فيشي . ودون الإكترات بذلك، وبغض النظر عما سبق ذكره من انقسامات الرأي داخل الطائفتين ، فإن هذا

الملك عرف كيف يصل الحاضر بالماضي ، بفضل مهارته ، عملا بالتقاليد التي دأب عليها أجداده ساعيا بذلك إلى التعرف على رعاياه اليهود بكيفية أدق .



الباب الثاني

محمد الخامس

إذا كانت حياة محمد الخامس مبعث حيرة بالنسبة لبعض الناس، فإنها كانت بالمقابل أخاذة ، تملأ الجميع حبا وشغفا بها . لم يكن له ، وهو طفل صغير قابع بين حيطان قصور فاس.أو مكناس ، أن يملك من العلم إلا ما قد تيسر ، علما بأنه اغترف من معينه ، بعد ذاك على يد المعلم الودود السيد المعمري ، وعدد من رفقائه بمدرسة القصر ، لكنه كان مشبعا بالروح الإسلامية التي يطغى عليها التقليد .

وحين اقتحم ميدان السياسة على علم من الإقامة العامة ، فاجأ الكل بإقدامه على الانضمام التام إلى صف الحلفاء سنة 1936 ، رافضا تطبيق القوانين العنصرية لحكومة فيشي على اليهود الذين كان يعتبرهم ، قطعا ، رعاياه .

إن الرجل لم يكن مهيأ ليكون ذا اهتمامات بقضايا اليهود ؛ فلم يكن ذا علاقة برجال الأعمال اليهود ، كما لم يكن له أصدقاء ولا مستشارون يهود ، وكل ما كان يعلمه عن هؤلاء ، أدركه عن طريق بعض الصناع بالقصر .. وقد اندهش حين علم ، وبكيفية عفوية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أن التراتيل عند المسلمين واليهود تحمل نفس النغمات الموروثة عن العهد الأندلسي .

لم تكن معاداة محمد الخامس للعنصرية مكتسبة ، بل كانت طبعا فيه . وقد ارتقى ، بفضل دفاعه عن اليهود ، مصاف الأبطال ، مثل ملك الدانمارك وهلندا .

فمواقفه تجاه اليهود تعكس كنه شخصيته السياسية ، ودليل ذلك يكمن في نوعية هذه المسيرة التي ابتدأت سنة 1927 إذ كان يومئذ سلطانا لا يكاد يعرفه رعاياه ، والتي انتهت بوفاته سنة 1961 وهو يرفل في حلل العز ، وفي سؤدد لم يبلغه ملك قبله في تاريخ المغرب ! وهو " العادل المنصف بين العادلين المنصفين " في تاريخ اليهودية العالمية .

ينقسم تاريخ محمد الخامس إلى خمس حقب حقبة الطفولة المهمشة وتتراوح بين 1910 سنة الولادة إلى سنة 1927، تاريخ اعتلائه العرش ، ثم حقبة ولوج عالم السياسة ، والتدرب على استعمال أدواتها تحت مظلة الإقامة العامة وهي حقبة انتهت سنة 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية ، ثم الحقبة الثالثة ، والتي تهمنا بصفة خاصة ، فهي فترة الحرب [1939 ـ 1943] والتي أخذ محمد الخامس خلالها حجمه الدولي . ثم بعدها الحقبة الرابعة ، فترة النضال من أجل استرجاع الاستقلال ، والتي انتهت سنة 1955 وتأتي الحقبة الخامسة والأخيرة ـ وهذه تنتهي بوفاته ، بعد أن أسس القواعد الأولى لبناء المغرب الحديث .

الطفولة المهمشة

ولد محمد الخامس سنة 1910 بفاس ، ولم يكن لهذا الحدث أثر غير عادي، إذ هو الابن الثالث للمولى يوسف ، شقيق السلطان إذ ذاك ، المولى عبد الحفيظ ، وبالتالي ، فان درجته هي درجة ثالث أبناء أخ الملك ، وقد تزامنت فترة ولادته مع فترة المخاض التي كان يعيشها المغرب في أفق فقدانه لاستقلاله، وتحت ضغط القصف اليومي لجيش الاحتلال الفرنسي .

لم يكن المولى يوسف يضمر محبة أكثر من المحبة العادية لهذا الطفل الشاحب اللون إذ استولى عليه حبه لشقيقيه ، الأكبرين منه سنا ، واللذين كانا يحاكيانه قوة وسمرة ويظهر أن نساء القصر بفاس هن اللواتي تكفلن به ، عند انتقال البلاط إلى الرباط .

هذا وقد ربط الرضيع صلته باليهود وهو بالمهد ؛ ذلك أن ثدي أمه أصيب بشح ، وصادف ذلك وجود مرضعة بالقصر ، لم تكن سوى الياقوت ساسون زوجة أحد خياطي البلاط ، فأرضعته ، وعبر لبنها ، ارتشف الرضيع حبا كبيرا للطائفة التي تنتمي إليها المرضعة كما تقول إحدى الأساطير .

كان عمر سيدي محمد لا يتجاوز سنتين حين اعتلى والده المولى يوسف الوديع ، الطيب العرش حلفا لأخيه المولى عبد الحفيظ ، هذا الذي أبعده المستعمر لصلابة مزاجه ؛ وبذلك انتقل الأمير الصغير من درجة الابن الثالث لأخ العاهل ، إلى درجة الابن الثالث للسلطان ولم يكن ذلك ليغير شيئا في حياته ولا أحد كان يستطلع الغيب ، ويتوقع مستقبل الفتى الصغير الذي ظل يتردد على القصرين المتروكين بفاس ومكناس حيث عرف فيهما ظروف الخصاصة والاحتياج ، أما معارفه ، يومئذ ، فقد كانوا من بين أبناء خدم القصر ، مسلمين ويهود ، ورغم كونه كان متحفظا ، فقد كان يقضي حيزا كبيرا من وقته في الأزقة ، يشارك الناس همومهم وقد تأثر كثيرا ، أيام انتفاضة الريف ، لما سمعه من انتقاد لاذع بسبب المزاعم آلتي كانت تمس سمعة أبيه في هذا الباب .

ومراعاة لوضعه ، واحتراما لموقعه ، تم تكليف رجل بسيط بتعليمه والسهر على تربيته ، ولم يكن هذا الرجل سوى السيد محمد المعمري ، البربري الجزائري الأصل . وقد طلب من هذا المعلم الذي كان مفتونا بفرنسا ، وممارسا، غير متهاون ، لفرائضه الدينية . . . طلب منه أن يلقن الأمير الصغير دروسا في اللغتين العربية والفرنسية بالإضافة إلى المبادئ الأولية

للحساب . وفي إطار هذا النحو من التعليم الذي يعد بدائيا ، أخذ حفظ القرآن الكريم الحيز الأكبر من مواد تعليمه . وبذلك اكتسب محمد الخامس أيمانا عميقا وورعا علمه الخضوع لمشيئة الله ، كما اكتسب ، بالإضافة إلى ذلك ، قوة في النفس ، وقد تراءت له أنوار العالم الحديث في مناسبتين اثنتين ، الأولى في سنة 1924 حين استقدمه أبوه إلى الرباط ، وقدمه للجنرال ليوطي ، والثانية سنة 1926 حين دعي لزيارة فرنسا زيارة تاريخية ، لكن سرعان ما انطفأت هذه الأنوار ، وأعيد ، حينا ، إلى قصر مكناس الذي عاش فيه ردحا من الزمن.

وحتى يخفف عنه من لوعة الفرقة والابتعاد ، بادر أبوه إلى تزويجه أثناء شهر نونبر 1926 بإحدى قريباته وعمره لا يتجاوز إذ ذلك ست عشرة سنة . تبادل الزوجان حبا ينبض رقة وحنانا ، وكل منهما ما زال في سن الطفولة تقريبا . وقد أدى هذا الحال ببعض خدام السلطان إلى نصب فخاخ التآمر على الأمير وزوجته فهذا التهامي اعبابو حاجب القصر يشي بسيدي محمد إلى أخيه الأكبر مولاي إدريس ، متهما إياه ، بالاستيلاء على بعض الزرابي وبيعها وكذا بيع بعض النفائس المختلفة ؛ الآمر الذي جعل رد فعل السلطان المولى يوسف يكون قاسيا ؛ إذ فرق بينه وبين زوجته ، وحاصره ، هو ، بقصر مكناس حيث ذاق آلام الفرقة وجحيم الظلم .

وفي خضم هذه الحالة التي تشبه إلى حد كبير حالة سجين باغته خبر وفاة أبيه المولى يوسف وسنه لا تتعدى سبع عشرة سنة .

أجل ، لقد كان الفتى آنئذ مؤمنا تقيا ، متحفظا هادئا، اقتنى من تجارب الدنيا ما أهله لمعرفة كنه الفقر .

بهذا ، وبنبله وشهامته ودقة حسه صار مترصدا لكل ظلم حل بالناس ، وقد أعطت هذه العناية المتزايدة بالمواطنين وقضاياهم لعهده نكهة الشعبية النقية. وهذا لا يعني بتاتا أن الرجل كان ضعيفا في طبعه أو ساذجا في تصرفه . لقد

تعلم كيف وأنى يدفن أسراره ، ويناور في انتظار الفرج . آلم تعلمه التجارب منذ الطفولة حيث ذاق الحرمان ضعف القوة والحول ؟ فلم ينس أن نساء العائلة في حدودها التقليدية ، شكلن عزاءه الوحيد في عزلته ، خلال طفولته البائسة . وهذا ما يفسر حرصه واهتمامه بأحوالهن ، ولقد بادلنه ذلك ، من جهتهن ، بوفائهن وإخلاصهن .

كانت الوفاة المفاجئة للمولى يوسف بمثابة صدمة قوية للجميع ، كان اليهود جد قلقين لما كانوا يعرفونه من عواقب هذه الفترات الانتقالية حيث كانت غالبا ما تعرضهم للويل وسوء المصير . فالسلطان الهالك منحهم شعورا بالاستقرار ، وثقة في مستقبل المغرب ، البلد الذي ربط مصيره بمصير فرنسا . لكن لاشيء يدوم فقد شاع الخبر وذاع ، وسمع أن إدريس والحسن ، كبيري أبناء السلطان قد أزيحا من قائمة المترشحين للملك ، ليصبح بذلك سيدي محمد ملكا للمغرب . وهكذا استقبل سيدي محمد في ذهول وشرود ، بقصر مدينة مكناس ، وفد العلماء والوجهاء الذين جاؤوا يحملون إليه نبأ تنصيبه ملكا وإماما للمؤمنين !

وفي الحقيقة ، يرجع الفضل في اعتلاء محمد الخامس لعرش أسلافه إلى المقيم العام تيودور ستيك الذي عوض ليوطي سنة 1925 والذي دشن مرحلة ثانية يطبعها العزم المعلن لممارسة الإدارة المباشرة لشؤون البلاد ، تبعا للمرحلة الأولى التي لم تتعد حدود التطبيق الحرفي لبنود معاهدة الحماية . وتأسيسا على هذا الاعتبار ، كان ينظر إلى إدريس والحسن على انهما عنصران خطيران ، بينما كان أخصائيو الإقامة ، وضمنهم " أورسان بلان "، مساندا برأي ماكر للفقيه المعمري ، أن سيدي محمد شاب مرن سهل المراس والتوجيه .

وفي يوم من أيام الخريف العابسة ، [18 نونبر 1927] استقبل الجمهور المغربي ملكه الجديد ، سيدي محمد بن يوسف بمشور القصر بالرباط .

وجرت قصة صداقة العاهل مع اليهود أيام الطفولة ، على كل لسان ، وفي كل ملاح ،كما تناولت الألسن المديح الذي خصهم به في مناسبات سابقة ـ وتأتي صورة أخرى لتملأ قلوب اليهود محبة لهذا الملك ، حين جاء هؤلاء إلى المشور ليهتفوا بحياته ، وهو يومها شاب شاحب اللون ، يغلب عليه الهدوء والخجل ويلف جسمه النحيف جلباب أبيض رحب المنكبين ، ويمتطي جوادا من نفس اللون وقد رفعت مظلة خضراء فوق شخصه .

ويتذكر جاك دحان الذي عين ، فيما بعد ، أمينا عاما لمجلس الطوائف الإسرائيلية في أحد كتبه أيام كان طفلا صغيرا ، بمدرسة الرابطة الإسرائيلية بالرباط يوم عطلت فيه المدارس حدادا على وفاة المولى يوسف .

" رغم أنه كان يوم عطلة ، فانه يوم حزين . مكفهر كالجو . زاد من اكفهراره خبر وفاة المولى يوسف . الذي وفا بسرعة متناهية ، وخلف في النفوس آثار الفزع والذهول ... أتذكر أن حبرنا كان يخطو خطوات تحت السقفية بساحة المدرسة ، وكانت في يده " عصبة " [عصب الثور يستعمل محل القضيب] يحركها مرة تلو أخرى ، ثم يقف ليحملق في السماء والذهن غارق في التفكير ـ فيم كان يفكر ؟ سؤال أجابني عنه أبي حين شرح لي ما يحدث من ظروف صعبة تقع عادة عند الإعلان عن تنصيب ملك جديد ؛ فهذه الفترات الانتقالية وما يتخللها من عراك على السلطة وإن كانت لا تدوم طويلا ـ تهول اليهود ، واليوم ، هاهم يعيشون نفس الشعور بالفزع وقد فقدوا حاميهم التقليدي فقد أتاهم عهد المولى يوسف بما كانوا يحلمون به من استقرار وهدوء . وما يرجونه اليوم هو أن يأخذ المغرب طريقه ، وبكيفية لا رجعة فيها ، نحو التحديث ، وأن يمر انتقال الحكم في هدوء وسكينة .

وحين ذاع خبر تربع سيدي محمد على عرش أسلافه الكرام ، عم الناس نوع من الاستغراب ، لكنه كان ممزوجا بشيء من الود تجاه هذا العاهل

الجديد . كان يحلو للناس القول بأنــه عاشـر شـبابا مـن اليهـود . فـان كـانت هـذه الأقوال تهز نخوة الساكنة اليهودية ، فإنها ، في ذات الوقت، تترجم الأمـل فـي أن يعيد جلالة الملك محمد الخـامس بريـق العلاقـات التقليديـة التـي كـانت قائمـة بينهم وبين جده المنعم المولى الحسن " .

وتحقق ذلك ، ولم تخب هـذه الآمـــال .

سنـــوات التدريـــــب

لم يتم استقدام السلطان الجديـد مـن ظلمـات قصـور مكنـاس وفـاس إلا ليوضع في قفص بالرباط ، ولـو أنـه مـن ذهـب ! لذلـك شـغل بـالخيول الفحلـة ، والقصـور الجميلة ، وترك أمر تسيير المغرب " النافع " للفرنسيين .كـان ليوطـي ملكيا حتى النخاع ، كما كان يعد نفسه " أول خدام سيدنا " حسب تعبير المـؤرخ شـارل أنـدرى جوليـان . ورغـم ذلـك فقـد وضـع ، بشـكل ممنهـج ، طوقـا حـول السـلطان يحـول بينــه وكـل المؤثـرات الخارجيــة . أمـا الذيـن خلفـوه عــبر الفترة[1926 - 1936]مثل تيودور سـتيك ، ولوسـيان سـان وهنري بـانصو ومارسيل بيروتون فقد فضلوا نهج الإدارة المباشرة التي تتنافى تماما مع ما اتفق عليه في صكوك الحماية .

وبعد هؤلاء ، تسلم مقاليد الإقامة العامة رجل يملك كل حظـوظ عطـف محمـد الخـامس ؛ إنـه الجنـرال نوغيـس الـذي عينـه الرئيـس ليـون بلـوم ســنة 1936 والمتوج بهالة مـاض مشـرف بـالمغرب ، قضـاه تحـت إمـرة الجنـرال ليوطـي ، إذ سرعان ما توثقت أواصر الصداقة بين محمـد بـن يوسـف والجنـرال نوغيس . فلم تزدها امتحانات الدهر إلاّ قوة وصلابـة ، لكونـهـا كـانت نابعـة مـن حميمية فكرية وعاطفية ـ ولذلك صـادف " جان لاكوتور " الصـواب حينمـا نعـت عهد نوغيس ، وحتى انهزام فرنسا سنة 1940 بالعهد الذهبي للحماية .

إبتدأ السلطان سنواته الأولى في الحكم بمعانـاة حياة العزلـة السياسـية . لقد كان موفور الاحترام ، لكنه كان مبعدا عن شؤون المجتمع ، بحيث كان عليه أن يعتمـد علـى قدراتـه الذاتيـة مـن إرادة وذكــاء لاسـتكمال تكوينــه الشــخصي ولاستقاء الأخبار ، والمساعد الوحيد الذي تمكن الملك الشـاب مـن انتقائـه لنفسـه هو السيد المعمري ، معلمه المحبوب الذي عينه رئيس الديـوان الملكـي وفرضـه على الصدر الأعظم " المقري " [الوزير الأول] . والسيد المعمـري مـن أصـل جزائري . بدأ حياته الإداريـة فـي عهـد المولـى الحسـن ، جـد سـيدي محمـد بـن يوسف وقد دام في هذا المنصب ما يزيد على خمسة وعشرين عاما ؛ هـذا الأمـد الطويل الذي سمح لـه بمقابلـة نـابليون الثـالث ، وملـك إسـبانيا ألفونـس الثـامن ، والرئيس الفرنسـي تيير والمارشـال مـاك مـاهون والمستشـار بسـمارك ... ولـم يتقـاعد إلا أواخـر الخمسـينات وباسـتئذان مـن محمـد الخـامس الـذي أعـاده إلـى صحبته ، بعد عودته من المنفى .

كان الرجل من صنف الكواسر ، مناورا شـديد التلهـف علـى السـلطة . ولم يكن هذا العميل للإقامة العامة يظهر كبير محبة لسيدي محمـد . ورغـم مـا كان يوحي به وصفه مستشارا للحكومـة الشـريفة ، فقـد كـان فرنسـي الجنسـية ، وبهذا الوصف كان يمثل وزارة الخارجيـة الفرنسـية ، ويقـوم بـدور الوسـيط مـع الإقامة العامة ، وينحصر دوره بالأساس في لعـب كـرة المضـرب مـع السـلطان سيدي مجمد ، الـذي لا يمكنـه اسـتقبال الـزوار الرسـميين الأجـانب المصـحوبين بوكيلهم الفرنسي ، إلا بحضـور المستشار المعمري ولم يتحرر مـن هـذا القيـد إلا في سنة 1951 .

أمـا المهمـة الأساسية للسلطان سيدي محمد فهـي تنحصـر فـي توقيـع الظمائر المقدمة إليه ، والتي لا تأخذ قوتها القانونية إلا بوضـع الطـابع الشـريف عليها . ولا أحد يكلف نفسـه عنـاء توضـيح محتـوى هـذه النصـوص للسـلطان .

فكيف بالمقري أن يفعل ؟ . كما أنه ليس هناك ما يحتم على السلطان التوقيع على هذه النصوص .

لكن ، وبعد أن تمرس السلطان سيدي محمد بالعمل السياسي ، بدأ يرفض وضع الطابع الشريف على ما يقدم إليه ؛ الأمر الذي نتجت عنه أزمة مؤسساتية حادة .

وفي كل الأحوال ، فإن القدر البسيط من السلطة السياسية المتروك له ، استولى عليه " المقري " بل والمخزن أيضا ، ووضع بكيفية غير قانونية ، تحت سلطتي مستشار الحكومة الشريفة والإقامة العامة . ولم يكن سوى قواد الأطلس الكبير الموالين لفرنسا من حافظوا على نوع من الاستقلالية .

كان محمد الخامس إذن يقضي معظم أوقاته في مزاولة النشاط الذي سمح له بمزاولته بكامل الحرية ؛ ألا وهو تسيير شؤون قصره وإدارة ممتلكاته . وقد كان ناجحا في هذا المجال . مع تشجيع الإقامة العامة له على ذلك بكونها جعلت رهن إشارته خدمة فرنسيين كالسائس والميكانيكي والطباخ والمدرب الرياضي ، والذين وكلت إليهم مهام تدريبه على الحياة العصرية .

خلال سنة 1926 تزوج سيدي محمد للمرة الثانية ، بعد أن لم يكتب له الإنجابي من زواجه الأول ، حيث رزق مولودا ذكرا يوم 9 يوليوز 1929 أطلق عليه اسم الحسن تيمنا باسم جده ، وكان ذلك خير فال للطائفة اليهودية التي ظلت تحتفظ بأطيب الذكريات للملك الجد .

بدأ سيدي محمد يهتم بالعلوم ، وبما يروج من أخبار الدنيا ليجمع بين الحسنيين ؛ الورع والالتزام بالتقاليد من جهة ، والتطلع المتزايد إلى معرفة العالم الحديث من جهة أخرى . وهذا الجانب في شخصيته زاد في تقريب الطائفة اليهودية منه ، وكسب توددها له .

ولأول مرة ، خلال سنة 1928 توجه إلى فرنسا في زيارة رسمية ولم تفته زيارة الجنرال ليوطي ، كما لم يفته أن يظهر بمظهر المرونة والانقياد ، دون أن يكون ذلك من طبعه الأصيل . وليس معنى كونه كان حين يصمت فبفعل الخوف ، بل إنما بواقع الحذر . لقد كان من عادته أن ينصت ويحفظ ويجتهد ما استطاع ، بطريقته الخاصة ليجمع شتات سلطته الموزعة بين الوزراء، والقواد والإقامة العامة ومستشار الحكومة الشريفة .

وإذا كان جنوحه إلى الصمت والانقياد لم يكن إلا جنوحا في الظاهر فحسب ، فذلك كان طبعه حتى في المجال الوطني حين يخاطب الجمهور ؛ فقد كان يخاطبه في صيغ تتوخى الحذر واللياقة .

وأول مظهر من مظاهر دهائه السياسي هو بدء تحالفاته مع باشا مراكش القوي " الكلاوي " ليكسر بذلك وإلى حد ما ، شوكة الصدر الأعظم المقري . وما إن تقوت شكيمته ، وأحس أن سلطته بالرباط قد أصبحت من القوة بالقدر الكافي حتى انقلب ضد هذا الإقطاعي الكبير ، الجاني على وحدة البلاد ، وقد انتهت المبارزة الشديدة بينهما بعزل محمد بن يوسف عن العرش سنة 1953 .

وإذا كان السلطان قد وقع الظهير البربري يوم 16 ماي 1930 الذي قدم إليه من طرف المقري فذلك لأن هذا الأخير لم يوضح له مضمونه ، وبذلك كان ضحية لهذا المخادع الأفاق . وطبيعي ألا يزن شاب في سن العشرين مدى خطورة ظهير يطرح القبائل البربرية خارج دائرة الملزمين بتطبيق الشريعة الإسلامية ، والتقيد بقضاء المخزن ، ليضعها في دائرة الملزمين بمقتضيات التشريع الفرنسي . ويعتبر المؤرخون هذا الظهير بمثابة صك ولادة للوطنية المغربية .

وجاءت سنة 1934 ليتم أول اتصال بين الملك والوطنيين ، كما حصل بنفس السنة الاصطدام الأول والكبير مع فرنسا ، إذ في نفس هذه السنة ، تم القبض على أحد الشبان من خريجي القرويين ، ومن تلامذة الفقيه العلامة محمد بن العربي العلوي ، إنه علال الفاسي ، الذي نفي إلى خارج البلاد بتهمة الشغب [الوطنية] وقبل رحيله إلى منفاه استقبله الملك سيدي محمد وخاطبه مشيرا إلى توقيعه للظهير البربري ، " لن نفرط في أي من حقوق وطننا " . وسنرجع إلى الحديث عن هذا الموضوع . لكن العهد الذي قطعه الملك على نفسه ظل شاخصا بحمولاته في أذهان هؤلاء الآلاف من المواطنين الذين خرجوا بفاس في شهر مايو 1934 ، في حشود عارمة ، ليستقبلوا السلطان ، وهم يهتفون " عاش الملك " . هذه الزيارة ، والتي كان يراد لها أن تكون زيارة لإبراز مظاهر الأبهة، تركت الأثر العميق في نفس سيدي محمد حيث هتف به بلفظ الملك ، وهو أحدث من لفظ السلطان ، أقول إن هذه الزيارة أدت به إلى إدراك الدور الذي أنيط به في مجال الوطنية ، انه حمل المشعل . كما ستشهد هذه السنة كذلك ميلاد أول حزب مغربي ، كتلة العمل الوطني الحرب الذي قدم للملك وللإقامة العامة في فاتح دجنبر لائحة المطالبة بالإصلاحات والتي من ضمنها إلغاء نظام الإدارة المباشرة ، والرجوع إلى التطبيق الحرفي لعقد الحماية روحا ونصا . وقد طرق هذا المطلب الأذن الصاغية لهذا الرجل الذي أصبح هاجسه الأول استرجاع سيادة المغرب . وقد اعتبر الملك عدم إعطاء هذا المشروع أي حظ من الاهتمام من قبل السلطات الفرنسية ، بمثابة تحد مباشر موجه ضد شخصه ـ وهكذا وفي خضم الأزمة الاقتصادية الجاثمة انطلقت فترة طويلة من الهيجان الشعبي كانت قمتها الاضطرابات الدموية لسنة 1937 المشئومة . وقمع السلطات المحتلة للوطنيين ، ومبادرتها إلى حل كتلة العمل الوطني ونفي علال الفاسي إلى الكابون الذي لم يرجع منه إلا سنة 1946 .

التزم الملك بتحفظه إزاء الأحداث منحى خطيرا ، وهو تحفظ تكتيكي فرض عليه ألا يحتج على الاعتقالات ، ولا على حل المنظمات السياسية ، ومنع صدور جرائدها . أما الجنرال نوغيس فقد حاول ، من جانبه ، مواكبة حركات القمع ببعض الالتفاتات تجاه السكان ، وكذا بالكثير من التودد والمجاملة تجاه شخص الملك . وقد ساهم ذلك في إرجاع الأمن في أطراف البلاد ، وفي تهدئة الخواطر ، مع استثناء واحد ، وهو ما حدث لليهود بمكناس خلال أحداث 1937 والتي شهدت اعتداءات المتظاهرين المسلمين على مواطنيهم اليهود الأبرياء ، وهم في هيجان تظاهرهم ضد الاحتلال الفرنسي . وقد زاد من فزع اليهود ما كان من أخبار من أوربا حول مصير إخوانهم في الدين .

على إيقاع الحرب العالمية

كان الملك الشاب لا يملك ، بعد، تجربة سياسية ، متمكنة ، حين أعلنت فرنسا الحرب على ألمانيا في 1939 . ومع ذلك ، فإنه أعطى الدليل على امتلاكه لحدس سياسي متطور ، وعلى تعلقه المتين بما تفرضه الواجبات الأخلاقية ؛ فقد أمر بالدعاء بالنصر لفرنسا ضمن الخطب في الجوامع . ولم يكن هناك أي شيء ليزحزحه عن مسايرة هذا الحدس حتى بعد انهزام فرنسا سنة 1940 كما أنه لاشيء كان يلزمه بالمبادرة إلى الدفاع عن اليهود بعد ذلك بأشهر قليلة ،تراه وقد اجتمع ثقته بالنفس ، يجيب الجنرال نوغيس الذي طلب منه تطبيق قوانين فيشي : " إن اليهود المغاربة جزء من رعاياي ، ومن واجبي أن أحميهم ضد أي اعتداء ." كان لهذا الرد السريع الوقع النافذ في قلوب اليهود المغاربة ، والذين احتفظوا بحب له يقرب من العبادة ، توارثوه جيل بعد جيل في المغرب وفي العالم أجمع !

ولما اكتسب الملك الشعبية المعروفة ، وتأكد من صواب أحكامه ، وأحس بقوة دالّته على أعضاء الحركة الوطنية ، خلع نفسه من دائرة النفوذ

السياسي للجنرال نوغيس الذي كان له في كل خطوة عثرة ! وابتداء من هذه الفترة أصبحت الغلبة للملك في الترادفية التي كانت تجمعه بالمقيم العام . لم لكن ذلك بالأمر الهين لأنه كان عليه أن يسبح ضد تيار جارف ، فمن جهة ، اختار صديقه الجنرال نوغيس معسكر فيشي المتواطئ مع الألمان ، ومن جهة أخرى لم يكن انهزام المستعمر [فرنسا] مبعث فرح للرأي العام المغربي . أو على الأقل للجانب الأكبر منه . وقد ربط علال الفاسي تأييده للديكوليين بوعد منهم باستقلال المغرب ، وفي نفس الصدد ، نذكر أن أحمد بلافريج سافر إلى برلين للتعرف على نوايا الألمان ، أما في الشمال ، فقد اختار عبد الخالق الطريس ومحمد المكي الناصري أن يقفا إلى جانب ألمانيا النازية .ولم يكن دعم محمد الخامس لفرنسا والحلفاء دعما خلقيا أو سياسيا فقط . بل كان دعم المقاومين . فابتداء من 1940 عين فرقا من الجنود المغاربة للذهاب إلى فرنسا متسترة في أزياء الشرطة ، وأودع أرتال العتاد الحربي في المخابئ ، حيث نجد في الوقت المناسب ، أي سنة 1943 الآلاف من جنود " السبايس والكوم والتيرايور [وهم الخيالة والمشاة والقناصة] على أتم استعداد لعبور البحر الأبيض المتوسط ، والالتحاق بالجنرال جوان وعساكره المشاركين في الحملة الإيطالية . ويعتبر ما أبداه المغرب في مونتي كسينو من قبل الأساطير المروية عن الحرب العالمية الثانية !

وبعد نزول القوات الأمريكية في نونبر 1942، بالدار البيضاء ، أعطى مؤتمر آنفا المناسبة المواتية لظهور سيدي محمد الخامس على المسرح الدولي . فلقد كانت له لقاءات متعددة من ضمنها لقاء فردي مع الرئيس الأمريكي روز فيلت الذي شجعه على المطالبة بالاستقلال ووعده بتخصيص مساعدات أمريكية للمغرب . وبالرغم من التأثر بشخصية هذا المحاور ، رفض الملك باسم الأخلاق النبيلة ، أن يستغل الظرف لصالحه ، وفرنسا في أشد

المحن أما أول لقاء له مع ديغول ، فقد تـم خـلال صيـف 1943 . ونسـوق فيمـا يلي بعض ما جاء في ارتسامات رئيس فرنسا الحرة :

" تقابلت مر السلطان محمد بن يوسـف . فكـانت مقابلـة النـد للنـد . إنـه عاهل شاب فخور بمنزلته ، معتز بكرامتـه ، لا يخفـي طموحـه فـي قيـادة بـلاده نحو التطور والتقدم ، وصولا إلى الاستقلال

وتحس ، وأنت تراه يتكلم بحماسة وحميّة أحيانا ، وتحفّظ وحـذر أحيانـا أخرى ، لكن بمهارة في كل الأحيان ، أنه مستعد أن يتحالف مع كل من استطاع أن يعينه على القيام بهذا الدور ، كما أنه قادر على إظهـار عنـاد وإصـرار تجـاه كل من أراد الوقوف في سبيل تحقيق هذا الهدف . ومن جهة أخرى ، كان شـديد الإعجاب بفرنسا ، مؤمنا بقرب انتعاشها ، لا يتخيل أبدا أن فـي إمكـان المغـرب التخلي عنها . أمّا ما كان من إنصاته لبعض الآراء التي أرادت ألمانيا إبلاغهـا إياه أثناء ظفرها ، وكذا تلميحات روز فيلت ، خلال مؤتمر آنفـا بالدار البيضـاء ، فهو أمر تافه ، ولا يسـتحق المؤاخـذة ، إذ الرجـل أعطـى الدليـل علـى إخلاصـه لبلدنـــا ."

وقد أضـاف في وقت لاحق ، وهو يستذكر وفاة محمد الخامس :

" كانت تجمعنا أواصر صداقة عمرها عشرون سنة . وإنني باسم فرنسا أنوه بثباته على مبدإه ، حتى في الأيام الصعبة آلتي مررنا بها ، حيث ظـل وفيـا لالتزاماته ، رافضا كل الآراء التي كانت تدفعه إلى التمرد والموجهة له من قبـل هتلر بعد هزيمتنا الأولى ، كما لم يعر كبير اهتمام للنصائح المـاكرة التـي قدمهـا له روز فيلت ، خلال مؤتمر الـدار البيضـاء ، قصـد نقض عقد الحمايـة . وقـد وشحته بوسام " رفيق التحريـر " لأنـه يجسم شـخصيا المـؤازرة الهامـة التـي لـم يبخل المغرب بها لمناصرتنا من عتاد ومحاربين ."

وقد كان الملك سيدي محمد هو الأجنبي الوحيد الذي حظي بهذا التشريف ، وقد شارك سنة 1945 في استعراض الشانزيليزي ، الذي يخلده إحياء الذكرى الخامسة لنداء 18 يونيه ، جنبا إلى جنب مع الجنرال ديغول .

استند ساعد الملك سيدي محمد إبان الخروج من فترة الحرب ـ فقد صار هو المسير والموجه للوطنيين ، وصاحب الفضل على القوة الحامية.. ولذلك ارتمى هذا الملك الشاب ذو النظر السديد ، والشجاعة والحذق بكامل شخصيته في معمعة الكفاح من أجل الاستقلال ، مستعملا حصيلته المتميزة من الإقدام وحسن التدبير .

نحو الاستقلال

تابع سيدي محمد ، بعد الإنزال الأمريكي ، وعودة المغرب إلى حظيرة فرنسا الحرة ، بمرونته المعهودة ، وعزمه المشهود ، مسيرته نحو بلوغ هدفه المرسوم، حرية المغرب وعصرنته .

وقد أبان عن مهارة كبيرة في تدبير الأمور السياسية بلغت إلى حد وصفه حان لاكوتور بـ "المكيافيل الفطري " وقد وصل إلى مبتغاه ، بفضل مناوراته الدقيقة في التحكم الخفي في القوى المتضادة التي تستحوذ على المغرب؛ الوطنية والكلاوي وفرنسا . فبالنسبة إلى الفرنسيين حاول أن يظهر كالسور الواقي ضد تجاوزات ومبالغات الوطنيين والحركات الوطنية ، وأن يقف الدرع الواقية دون شراسة قوى القمع ، كان يحاول أن يبث هذا النهج ويسلك سبله عند الضرورة ، مع الحرص على الاحتفاظ بحريته ، ذلك أنه أب هذا الشعب وأما ما يخص الكلاوي فقد ظل يؤرجحه بين المفرح والمقرح حتى انبرى باشا مراكش إلى الاستسلام .

أما مع فرنسا فقد حاول الملك سيدي محمد الانتفاع من تلكم القولة الرائجة " الملك للملك والحكم للمقيم" . أما المقيمون فقد تعبوا معه ، بل أنهكهم

واحدا واحدا من " بيو " التافه إلى كيوم الأرعن ، مرورا بجوان الرهيب . لكنه مع كل هذا ، لم تكن تدخل مخيلته ملامح لمستقبل المغرب دون فرنسا . كان الملك رجل مبادئ ـ فإن كان رفض المطالبة بالاستقلال يوم كانت فرنسا مهزومة ، فقد اعتقد أن من حقه أن يفعل ذلك خصوصا وقد صحت الدولة الحامية واستعادت كل قواها .

لم يكن يشكل اليهود بالنسبة إلى جلالة الملك طبعا ، الرهان الأساسي ، مهما بلغت درجة اهتمامه بهم وبمصيرهم ، ودرجتهم داخل المجتمع ، لكنه ، على كل حال ، يصرح لمن يريد أن يسمع أنه يسعى إلى تحقيق انعتاقهم ليصبحوا مواطنين كاملي الصفة [طبقا للنموذج اللائكي الجمهوري ، وهذا اختيار غريب] ، يشاركون في بناء المغرب الحديث . أما من جانبهم ، فليس من المؤكد أنهم يعرفون بالتدقيق ما يريدون ، نظرا لارتباطهم بالسلطان الذي حماهم من الإبادة ، وإلى فرنسا التي نقلتهم إلى الحداثة ، وإلى " العودة إلى القدس " حلم كل اليهود على مدى القرون . وهذا كثير على طائفة صغيرة الحجم.

أما حدة موقف السلطان تجاه ألمانيا النازية فقد ضاعفت بكثير التقدير الذي تكنه له الطائفة اليهودية . لكنه ليس هناك ما يدل على أن هذه الطائفة ، وغالبية وجهائها خاصة ، جاهزة للانسياق وراءه إذا سلك سبيل الطلاق مع فرنسا . ولنبدأ بالبداية .

إن الذي وقع عليه الاختيار ليخلف الجنرال نوغيس ، خلال يونيه 1943 لا يشكل فال خير بكل المقاييس . فغابرييل بيو ، المعين من قبل ديغول في الجزائر ، يريد أن يكون ، حسب تعبيره ، واليا على الطريقة الرومانية " لكنه لم يترك سوى أخبث الذكريات أينما كتب له أن يمارس مواهبه المشكوك

فيها ؛ لبنان . سوريا . تونس . أما من كان من المغاربة يرجو حدوث إصلاحات ما في عهده فأجره على الله !

وبتعيين هذا الشرس ، خالفت فرنسا الأعراف وأساءت في التصرف تجاه بلد لم يساوم برجاله ولا بعتاده يوم أن كانت فرنسا في المحنة ، فكم كانت خيبة السلطان والوطنيين على السواء ، لقد صدموا لقساوة الإهانة ، وفي دجنبر 1943 قام أعضاء كتلة العمل الوطني الممنوعة منذ 1937 ، بتأسيس حزب الاستقلال ، وقدموا يوم 11 نونبر 1944 لفرنسا وللحلفاء ، ولمحمد الخامس وثيقة المطالبة بالاستقلال . وقد أعرب الملك طبعا عن تأييده لما جاء في هذه الوثيقة ، فهو ما زال متأثرا بمفعول الروجان الإديولوجي الذي حصل بعد الحرب ، بالمفاهيم الجديدة الناتجة عنها ومن ضمنها حق الشعوب في تقرير مصيرها والنضال الشعبي ...الخ واغتنى محيطه بجماعة من المسيرين المستشارين للحركة الوطنية ، إنهم شباب يفيضون حماسة وعزما . وكثير منهم يحرك الألسن والأقلام مثل عبد الرحيم بوعبيد ، المهدي بنبركة ، ومحمد الخامس يشاطرهم طموحاتهم ، يحتاط من نفاد صبرهم ، ونظرا لعدم امتلاكه لوسائل المواجهة ، فقد بادر إلى القيام بتراجع تاكتيكي ؛ الشيء الذي أدى إلى إقلاق خصومه وبعثرة لكل أوراقهم .

وفي هذا الاتجاه ينبغي ان يفهم تصريحه أمام الوزراء والمقيم العام خلال شهر يناير 1944 " يجب أن تتنحى كلمة الاستقلال عن الألسن وتنمحي من القلوب " وقد توصل الشعب المغربي إلى الفهم الدقيق لمرامي هذا التصريح، وقد نجد الدليل في الاستقبال الرائع ، الذي خصه به الجمهور بمدينة مراكش في فبراير 1945 وحتى يظهر لشعبه أنه بلغه ما حملت به تلك الحفاوة ، ولم تقله فقد نقل عنه أنه أسر لهم بما يلي : " كل ما يحزنكم يحزنني وكل ما ترجونه ، أرجوه أنا كذلك ."

وحتى يهدئ من اندفاع الوطنيين الشباب ، أخذ يحاول إقناع فرنسا بالبدء في إنجاز الإصلاحات ـ ولا تخفى خطورة هذا المنحى . فغابرييل ببو المقيم العام يضاعف من الاعتقالات وممارسة مختلف التعسفات ضد الوطنيين ، وهذا ما لم يكن يساعد السلطان في مسعاه ثم حاول المقيم وضعه في عزلة ومنعه من الكلام أمام الجمهور ، الشيء الذي كان مألوفا لديه خلال طفولته ، وعند دعوته للمشاركة في الحفلات المقامة لتخليد ذكرى التحرير بباريس ، لم يترك المناسبة تمر دون أن يذكر الجنرال ديغول بأهدافه وآماله .

" إني أقر تمام الإقرار أن الحماية وفرت لبلدي النظام والعدل ، وبنت قاعدة لبعث الازدهار ، وسعت لنشر التعليم بين العامة ، وتكوين النخبة . لكن هذا النظام لم يسبق قبوله من قبل عمنا المولى عبد الحفيظ ، ثم من قبل أبينا مولاي يوسف ، وبعدها من طرفنا ، إلاّ ليكون قنطرة يعبرها مغرب الماضي نحو مصير الدولة الحرة العصرية ، واعتقد أن الوقت قد حان للسير نحو هذا الهدف ." ومن جهته ، يعترف ديغول بقوله ما يلي:

" مع تحفظي بخصوص الإجراءات التي ينبغي أن تدرس بتمحيص ، أعلن أني متفق معه في الجوهر ، أما ما يتعلق بفتح المداولات ، فإني أظن أننا سنستطيع تحديد تاريخها في اليوم الموالي لإقرار دستور الجمهورية الرابعة . "

لكن ، وبالأسف ، لم يترك عامل الزمن الفرصة للجنرال لتحقيق هذه النوايا . لكنه قدم ، بالمقابل هدية ثمينة للسلطان سيدي محمد . فقد وعده بتغيير المقيم العام . وهكذا عوض غابرييل بيو باريك لابون سنة 1946 وقد كان هذا الرجل مسكونا بنفس الأريحية السياسية للجنرال ليوطي ، كما كان يملك كل أسباب النجاح في مهمته . فهو يعرف جيدا بلاد المغرب التي عمل بها خلال الفترة من 1928 إلى 1926 حيث ربطته بسيدي محمد بن يوسف صلة حميمة. غير أن ظرف تعيينه جاء غير موات لوضع أسس لصلات متميزة مع الوطنيين

فالظرف جاء متأخرا بالنسبة لهذا الاعتبار ومتقدما بالنسبة لمحاولة إلجام المعمرين الفرنسيين . فالأولون يتهمونه باتخاذ الوضعية الاقتصادية ذريعة لتعطيل عملية الاستقلال ، والآخرون يلومونه على ما أصاب امتيازاتهم من دمار من جراء تهوره في مجال التسيير الاقتصادي .

ومن سخرية التاريخ أن هؤلاء المتطرفين الفرنسيين الذين نعتوه بمقبر الإمبراطورية ليسوا هم صانعي قرار عزله ، بل كان من صنع حليفه الكبير ، السلطان ، وذلك بعيد الأحداث العنيفة التي عرفتها الدار البيضاء . وسنعود لهذا الموضوع حين نتطرق إلى أصعب السنوات التي مرت بها الحماية وهي في رمقها الأخير وهي الفترة التي تم فيها تعويض المارشال جوان بالجنرال كيوم وعزل سيدي محمد بن يوسف عن عرشه وإبعاده إلى المنفى ، الذي رجع منه مظفرا بعد سنتين ، حاملا معه استقلال المغرب .

نعمة الحرية

إن هذا الرجل الذي أقلته طائرة العودة به من منفاه إلى المغرب يوم 16 نونبر 1955 لهو بطل من الأبطال وواحد من الحكماء ، ويستقبل اليوم بهذه الصفة من قبل شعبه ، في جو من الفرح العارم .

لقد زادته مدة المنفى [27 شهرا] هيبة ، فزاد وجهه نورا ولمعانا ـ كما ازداد هدوؤه ، وتنامى صفاؤه ، لكن شعوره بالسعادة كان يشوبه نوع من القلق ، إذ أن سعادته باسترجاع المغرب لسيادته يقابلها شعوره بما يتطلبه الظرف من حكمة وتبصر لإعادة بناء قاعدة الملك . وهذا جان لاكوتور يعطينا صورة هن هذه الحالة :

رجل آخر بكل تأكيد ذلك الذي عاد إلى وطنه يوم 16 نونبر 1955 فليس ذلك هو الشاب الساذج الذي ينبهر لكلام فرانكلين روز فيلت ، ولا ذلك الزعيم الشرقي الذي يهيج الجمهور بطنجة ، ولا ذلك الزائر الحاد المزاج الذي

استقبله فانسان أوريول ، ولا حتى ذلك السلطان الشعبي" سلطان كاريير سنطرال " الذي شجع أحداث دجنبر 1952 فها هو يلج باب قصره في خطى متأنية ، بذلك الوجه الشاحب ذي التقاسيم الدقيقة ، والتي ظهر فيها أثر الفعل الزمني ، وبذلك النظر اليقظ ، الذي لم يعد يتستر وراء النظارات ذات اللون الداكن كذي قبل .

وهكذا لم يبق مجال لإخفاء النوايا ، وإنما فقط لليقظة ، وإعطاء الاهتمام لكل المعوقات والعراقيل .

ومنذ السنوات العشر الأخيرة لم يكن ليشغل حياته وعمله سوى شيء واحد فقط : هو وضع حد للوصاية الفرنسية ، لتنبلج سيادة مغربية حقيقية ـ أما وقد تحقق هذا الهدف ... فلم يعد هناك من تفكير إلا في المستقبل . والمستقبل ، هو هذا المغرب الرحب الذي ينبغي تدبير شؤونه ، وتهيئ أسباب معيشته ، وتهدئة روعه ، وتجميع أطرافه ، وضمان وحدته .

والواقع أن هناك دينامية تجعل الأمور تتحرك بسرعة وبعمق ، فالمفاوضات حول الاستقلال لم تنته إلا في 2 مارس 1956 وما كان من قبيل الغرابة أن يبادر حزب الاستقلال المعتد بقوته إلى أن ينسب جزافا إلى نفسه فضل حصول المغرب على الاستقلال إن لم نقل حتى الشرعية الوطنية ! وأما من جانب آخر فلم يكن وضع جيش التحرير ، بعد ، السلاح ، بينما الشعب في انتظار للإصلاحات على أحر من الجمر ـ وهكذا استغل محمد الخامس السنوات الخمس الأخيرة من عمره في إعادة تنظيم البلاد ، وخلق مؤسسات دستورية . ومع أن الدستور لم يشرع في إنجاز تحضيره إلا في سنة 1961 فإنه يمكن اعتبار بداية تحقيق هذا الهدف الطموح يعود إلى يوم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 والذي ترأسه المهدي بنبركة .

أما على الصعيد السياسي فقد كان أكبر اهتمامات الملك هو تجنيب المغرب ويلات الحزب الوحيد ، وذلك دفعا لنوايا الهيمنة التي كان يريد الحزب أن يمارسها بمحاولته الاستحواذ على النقابة ، وجيش التحرير والإدارة .

وبفضل وداعة جلالة الملك وحنكته السياسية ، استطاع أن يقود السفينة خلال هذه الفترة 1956 ـ1961 بحكمة وثبات في خضم هذه الأحداث المتلاطمة ، وتحسّبا لكل الفاعلين فيها . وبما كان له من قبول يتمتع به سمح بتحويل القصر إلى مزار العديد من علية القوم الذين كان ينصت إليهم بكل اهتمام قبل اتخاذ قراراته . فكان ، بفضل تبصره ، هو قطب الأمن والاستقرار لبلد ما زال مخمورا بفرحة الاستقلال . ولم يحتج في أي من الظروف إلى رفع الصوت أو التدخل بكثرة أو بكيفية صريحة لتبليغ رسالاته ، ودون أن يصل تدخله إلى أخذ صيغة الأمر ، وذلك بفضل السلطة المعنوية التي كان يمتلكها ويحسن استعمالها . ولم يكن للملك محمد الخامس سوى مستشار مقرب واحد ؛ إنه ابنه المولى الحسن الذي كان يعزه كثيرا . إنه نعم المثقف الذي اغترف الكثير من علوم الغرب والعرب على السواء ، فازدادت شخصيته رفعة وقوة حتى إن مشاركته الفاعلة والدائمة في دراسة القرارات الكبيرة لم تكن تسمح بمعرفة حظ كل من الأب والابن في اتخاذ تلك القرارات .

كان " مولاي الحسن " سنة 1960 ، أي مدة قصيرة قبل رحيل والده ، نائبا لرئيس الحكومة ، ولكنه كان الرئيس الفعلي ، يساعده حينها ساعده الأيمن ، وحافظ سره ، أحمد رضا اجديرة .

كان الملك متمسكا بدوره كحكم في مجال التدبير السياسي للبلاد ، وهذا ما جعله يميل دائما إلى اختيار نظام الحكومة الإئتلافية . وفيما عدا ذلك ، كان يرتاح أكثر إلى التعامل مع الأشخاص الذين لا انتماء سياسيا لهم ، وقد ساهم بالقدر الوافي ، في بناء المستقبل السياسي للكثير منهم وبوفاته يوم 26 يبراير

1961 واقتعاد ولـي عهده العرش خلفا لـه ظل العرش هو الضـامن الوحيد للسيادة ، وبذلك أقبرت أطروحة السيادة للشعب التي كـان يروجها حينئذ حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

أما على الصعيد الدولي ، فإن محمدا الخامس قد حافظ بحسه الدقيق على التوازن . وظلت العلاقات مع فرنسا في موقعها الممتاز ، بعيدة عن كل مبادرة إلى الاقتصاص ممن وقفوا ضده بل كان الأمر بالعكس فقد أخذ يطمئن الفرنسيين بمن فيهم أكوتوريي المشهور ، الذي كان رئيسا للغرفة التجارية للدار البيضاء ، بل ويشجع على البقاء بالمغرب . ومن باب واقعيته ، كـان يدرك أنه في حاجة إلى الأربعمائة ألف فرنسي [من ضمنهم خمسة وثلاثون ألفا من الموظفين] لإدارة شؤون البلاد . لكنه ما إن علم يوم 21 أكتوبر 1956 ، في العاشرة ليلا ، وهو بقصر قرطاج بتونس ، بخبر تحويل اتجاه طائرة مغربية كانت تقل الزعيم بن بلة ورفاقه إلى الجزائر عوض تونس حتى ثارت ثائرته ، وكان هذا الحادث آخر العهد بالنسبة للمميزات الاستثنائية التي كانت تطبع العلاقات المغربية الفرنسية . وبطبيعة الحال ، فرضت حقبة حرب الجزائر اختيارات ، وهكذا لم يستطع محور الرباط . باريس التعامل مع محور الرباط . تونس . القاهرة .

ولقد نسي الذين جعلوا محمدا الخامس رجلا ذا نزعة غربية ، ارتباطاته الروحية بالعالم العربي الإسلامي ، وتناسوا الدور الريادي الذي لعبه في بعث الثورة الإفريقية وكما يدل على ذلك التأييد السياسي والدعم المادي لحركات التحرير بالقارة ، وتدخله الشخصي في القضية الكونغولية سنة 1960

لم يكن للملك سلوك قار يواجه به كل الأحوال ، بل على العكس من ذلك كان ذا طبيعة جد معقدة ولربما جادل إلى حد أنه يجعل من مجادلته سلاحا نافذا ، يضل العدو ، ويسلبه توازنه ! هل بإمكاننا اليوم ، بالرغم من تشعب

مظاهر هذه الشخصية أن نتلمس بعض الخطوط العريضة للفكر المحمّدي والتي تنير لنا الطريق لمعرفة التزاماته الشخصية ، وما أتيح له أن يحققه سياسيا واجتماعيا ؟ إن القارئ ليدرك مدى ترددنا في رسم معالم شخصية على هذه الدرجة من الخصوبة والتباين ، غير أن الأمر ضروري ، لتفسير ظاهرة ولادة محبة ترعرعت مع الزمان وجمعت بين ملك ومن كانوا ، حقيقة ، رعاياه من اليهود المغاربة .

الإسلام وبريق الشهرة

كان محمد الخامس يفرد أوقاتا يطيل فيها التفكير والتأمل ، مع أنه لم يكن من المهتمين بقضايا الفكر ، بل كان رجل عمل وحركة ، كما فرضت عليه حتمية التاريخ ، ولذلك جاءت حياته منظومة جمعت أجزاؤها من العديد من المفارقات .

أما على الصعيد السياسي ، فهذا العاهل المنتمي اجتماعيا إلى الثقافة الشرقية ، المدعى عليها بالفقر العلمي ، استطاع أن يحقق ما كان من المفروض أن يكون النتاج الحضاري للحماية ويتلخص في توحيد البلاد ، وانعتاق المرأة ، وتعليم الأجيال . وبينما كان المقيمون العامون المتتابعون يعتمدون على قوة معتمة تتمثل في بعض الأشخاص كالكلاوي بمراكش والعجوز الكتاني بفاس ؛ نجد محمد الخامس وهو في بدايته وهو لا يملك قوة تؤهله للحكم بمنهجية ديمقراطية ، يسير ورشة تهيئ الدستور ، ويتبنى التعددية !

ورغم ما كان يتمتع به الرجل من وداعة وطيبوبة ، ويتسم به من سلامة الطوية ، فإنه كان ملكا يعرف كيف يكون شديد التمسك بمواقفه في الظرف الذي يتطلب منه ذلك . وهذه الازدواجية ليست قاصرة على حياته الاجتماعية فقط ، إننا نجد ملامحها حتى في حياته الخاصة .فهو ، وإن كان شديد التمسك بالتقاليد ، فإنه في ذات الوقت ، كان يشكل نموذجا لرب العائلة ،

ذلك أنه كان ، مثلا يتناول وجبة الغداء مفردا ، وعلى الطريقة الأوربية ، ويتعشى مع أسرته على الطريقة المغربية .

ويزيد من تجدر هذه الازدواجية أيضا مظهره الخارجي الذي كان يفشي وجود تلك القوة المتضادة الكامنة فيه ، مع ما كان يميزه من سمات الوداعة واللطف ، ويزيد تقاسيم وجهه النضاحة بالفضل وقارا ونبلا مما يجعل التفاتة وديعة له تنقلب عند الحاجة إلى نظرة حادة تفيض هيبة وجلالا!

أما شخصيته ، فقد تمرست أساسا في كنف الذين الإسلامي حيث شبت وترعرعت .

كان جلالة الملك مالكي المذهب ، سني الجماعة أكسبه طبعه المتسامح حب جميع اليهود ، وقد امتاح رشده من منابع الدين الإسلامي ، ومن استرشاده بالعقيدة ، القوة التي يحتاجها لمجابهة الصعاب ، والتغلب عليها . فساعده ورعه وتقواه على تحويل نكبات الدّهر إلى نجاحات وانتصارات وفي محنة الإبعاد إلى مدغشقر دليل على ذلك ، حيث انقلبت نقمة المنفى إلى نعمة استرجاع ملكه وتتويجه من جديد ، كما قال جان لاكوتور بصفة أعظم وأهم . كان يشعر بثقل المسؤولية أثناء تخشعه وخضوعه لله ، مؤمنا أنه مدعو إلى مصير عظيم . وبذلك بهت أولئك الذين أرادوا له أن يكون قرقوزا ، فليس من طبعه أن يلعب الأدوار الثانوية ، ولا من شيمته أن يتمثل بالخاملين من الملوك .

كان مزاجه متوازنا مستويا كما هو حال المتدينين ، صلب الإرادة ، طيب السريرة في آن واحد ، متقلبا بين الزهد وبين التنعم بملذات الحياة ، كان لينا ، مرنا ، مواظبا ، دؤوبا ,، به من الهدوء قدر ما يطفئ فورانه عند الغضب، كما أن له من قوة السلطان ما يوازي عدله وإنصافه ـ كما كان مع الزوار مثالا للطف واللباقة ، وكان يستطيع أيضا أن يتحول إلى مخاطب قوي يغيظ الخصوم بقلة اكتراثه . ولا يتورع في استعمال قدراته الشخصية ليكسب

إيمانا بآرائه وتصديقا لواحد من اعتقاداته وحتى يكون الرابح الأكبر في أي جولة من جولات المفاوضة . من أجل ذلك كان قادرا على تصنع الخجل كما كان قادرا على تخجيل محاوره ، ذا موهبة كبيرة في استجلاب الاستحسان والإعجاب وكذا في إظهار مواقف البرود واللا مبالاة . وقد يكون كملاكي الأراضي الزراعية ، يتحلى بالصبر والأناة هذه صورة للقاعدة التي بنى عليها استراتيجيته .

ويتجلى لك ، وهو في حجمه الطبيعي ، " رجلا عاديا تتدرج بساطته إلى حدود الزهد وتصنع منه أخا في الإنسانية بالنسبة لكل مواطنيه ، كما وصفه أحد الملاحظين النافذي البصر ـ فكان ينسل أحيانا من القصر في غفلة من مصالح الأمن ، ليقوم متسترا بجولة في الرباط ، ويشرب كأس الشاي هنا أو هناك ، أو ليطلع على تقدم الأشغال في إحدى الورشات أو ليزور بكيفية مفاجئة بعض الأصدقاء ـ كما كان يوازي بين العمل المتواصل وأوقات الفرغ ليشغل هذه في الاستمتاع بلعب كرة المضرب ، أو الركوب على الخيل ، أو الكولف ، أو السباحة ...

كان محمد الخامس رجلا نظاميا مدققا ، لا يتخذ أيا من القرارات إلا بعد إشباع الموضوع بحثا وتمحيصا ـ وفي سبيل ذلك ، كان بإمكانه قضاء ليلة كاملة في التفكير في حل مشكل ما ، وهو يعبر المكان بخطوه ذهابا وجيئة . ولن تجد لديه تلك الازدواجية في الانتماء التي كثيرا ما كان ينعت بها رؤساء دول العالم الثالث . فلم يكن من أولئك الذين يخلطون بين ما يراعى من آداب المسجد وما يستوجبه الكولف من تصرف وسلوك . كان عصريا وتقليديا في آن واحد . فمبادئ الإسلام بالنسبة إليه مليئة بالأفكار المحملة بالعصرية والتقدم ، والمسلم الحق لا يتناقض مع نفسه إن هو سعى إلى الانفتاح على عالم النور ،

وقد كان هذا شأن محمد الخامس . بل كان يؤمن بمزايا إعمال العقل ، وتهيئ أسباب الحضارة والتقدم العلمي .

ناضل بكيفية متواصلة ليحصل أطفاله على تربية متكاملة ، وذلك بأن يبدأوا بتحصيل مواد التربية الإسلامية ، قبل تعلم المواد العصرية . وآمن بأن التربية والتعلم يشكلان التحدي الكبير بالنسبة للمغرب الجديد ، لذلك بدأ يصرف من ماله الخاص على بعض " المدارس الحرة " . وحتم على أولاده تحصيل ثقافة متينة . وهكذا حصل الأمير مولاي الحسن على الدكتوراة وهو مازال شابا يافعا . ولم يهمل تثقيف الأميرات إذ اعتنى بتعليمهن مثل الذكور من الأمراء ، معتبرا أن في ذلك تعبيدا للطريق الموصل إلى الإنعتاق جاعلا من الأميرة للا عائشة ، بنته البكر النموذج الأسمى ـ فقد حصلت على الباكلوريا ، وسمح لها بأن تظهر دون خمار ، وتلبس البذلة العصرية ، وأحيانا السراويل الأوربية ، مع العلم أنها تهوى ركوب الخيل ، ولعب كرة المضرب ، وسياقات السيارات ، والاستماع إلى موسيقى الجاز ". إننا بعد هذا نفهم لماذا كان النساء يولين محمد الخامس تقديرهن الكامل .

ونظرا لتشوقه الجامح لمعرفة ما وصل إليه العالم الحديث ، فإنه الملك الذي كان يتردد على فرنسا مرة في السنة على الأقل ، ولو في زيارة خفيفة أحيانا . وكان اهتمامه بالتقنية الحديثة يتجسم أساسا في شغفه بالسيارات الأمريكية .

وكان يرى أن أمر تحديث المغرب وعصرنته لا يمكن أن يحدث دون مشاركة فرنسا والفرنسيين وعلى الصعيد الشخصي كان أغلب خدامه الأقربين فرنسيين من رجل الأعمال إلى الطباخ إلى السائق إلى المدرب الرياضي . وبغض النظر عن هؤلاء المذكورين ، كان محمد الخامس لا يضمر كبير عطف على فرنسي المغرب ، بينما كان من المحبين لفرنسا . ولم يكن الاستقلال عنده

يعني التفريط في صداقة المغرب مع فرنسا ؛ ذلك أن الممارسات الحديثة حينها " الموضة " أي في فترة انتهاء عهد الاستعمار ، كانت تسن من قبل " الزعماء " وهؤلاء كانوا سلفا أبطال القطيعة الاستراتيجية مع المعمر السابق ونظامه .

لقد استطاع محمد الخامس أن يجنب شعبه الدخول في متاهات ذاك الفيض من الإيديلوجيات ، وتلك البرامج اللماعة الواعدة بالتحويل الجدري للعالم . وبحكم كونه كان يعد من أقصى الوسط ، فإنه كان يحاول دائما إعطاء الأهداف الاجتماعية حجما تقنيا ، وليس سياسيا . كان يكره الديماغوجية ، ويعتبر ، حسب ابنه جلالة الملك الحسن الثاني ، أن الجسارة والعناد على نفس الدرجة من خطورة العجز والاستسلام . كان شديد الحذر تجاه التجمعات البشرية العظيمة ، وقوي الكره للعنف ؛ ويرجع ذلك في الغالب إلى الأحداث المؤلمة التي عايشها حين زيارته لفاس سنة 1934 ولم تكن هذه الحساسية وليدة زهو نخبوي أو أي شعور آخر بالتعالي . ذلك أن منهجية محمد الخامس في الملك كانت مبنية عل أسس شعبية . حيث إنه كبر وترعرع بين أطفال الشعب ، وهذه حقيقة ثابتة ، حيث إنه لم يخط خطوة واحدة في السياسة دون أن يكون متأكدا من مسايرة شعبه . له ولعلنا ندرك بعض الشبه له بغاندي . وكذلك بماكيافيل ، ويا لغرابة الجمع بين هذين التشبيهين !

فقد احتفظ منذ عهد طفولته التعسة ، وكذا من خطواته الأولى في مجال السياسة [حين كان يعتبر إذ ذاك صوريا] بقدرته على الكتمان والتعايش مع الأحداث ، في ظل استراتيجيات جد معقدة . والظاهر أن هذا هو الذي جعله يتقمص ، وبسرعة ، دور الحكم المنتصب فوق الأحزاب بما فيها من كانت تحسب عليه .

وحتى لا يستحوذ حزب واحد [حزب الاستقلال] على جهاز الدولة ، لم يتورع عن تقسيم الطبقة السياسية ، وتعيين جملة من المخلصين العارين عن

كل انتماء في مناصب عليا ، وقد استطاع في الواقع أن يفرض نفسه كأب لكل المغاربة ، بمن فيهم أولئك الذين كانوا يخالفون نظرته السياسية . ولولا هذا الحدس الكبير الذي كان يمتلكه في مجال تسيير شؤون الدولة ما كان ليدوم في الملك ثلاثين سنة مليئة بالنضال والآلام والمناورات والدسائس . وبالتأكيد ، كان " رجلا في مستوى قدره " كما جاء في إحدى مقولات جان لاكوتور .

أما اليهود المغاربة ، موضوع هذا الكتاب ، فهل كانوا يطمحون لإسعادهم إلى ملك غير محمد الخامس ؟ إنهم كذلك ، لم يخدعهم حدسهم ـ إذ كيف لا ينفذ قلبهم حبّ امرئ ذاق ، هو الآخر ، مرارة الألم ، وعاملهم بكل تواضع وأخوة وتسامح ؟ كيف لا وهو الداعية إلى النور وإلى العصرنة ، والمعرض عن الإيديلوجيات الهدامة والتي ظهر أنها ألحقت الأذى بأتباعها فيما بعد ؟ وبالتالي ، كيف لايحبون هذا الذي يمثل بالنسبة إليهم الأخ والأب في آن واحد إنه الملك ، الذي اعترف له الكل ، وحتى اليوم ، بأحقيته في أن تنطبق عليه المقولة المأثورة " عادل بين العادلين " .



الباب الثالث

اليهود تحت وصاية الإقامة العامة

أحدثت الحماية بلابل واضطرابات في العلاقات بين المسلمين واليهود. فكثير من هؤلاء انبهروا ببريق الحداثة ، وأغرتهم مؤثرات الثقافة الفرنسية ، فانسلخوا من المجتمع المغربي ولم يعيروا سوى القليل من الاهتمام لبزوغ الوطنية المغربية خلال الثلاثينات . فكان رد المسلمين أن تحاشوا ، هم بدورهم ، الاكتراث بموضوع هوية هؤلاء . ومع ذلك فلم يبادر هؤلاء اليهود إلى الاندماج في الفرنسيين ، ولو أن هذه الرغبة كانت قائمة . فالفرنسيون عملوا على قطع الطريق للوصول إلى هذه الغاية ، دون أن يحرموا أنفسهم من الاستعانة بهم لإحكام قبضتهم على المغرب . وهكذا بقوا يتأرجحون بين ثقافتين ، وفي بلاد أقر حكامها الجدد نظام التفرقة العرقية والدينية ، والسكنية، والسياسية والاقتصادية .

وقد سبق للجنرال ليوطي أن وضع ضمن اهتماماته الأساسية العمل على استرجاع ما فقدته الملكية المغربية من خظوة . غير أن عمله اقتصر على إجراءات البذخ والأبهة والمظاهر البراقة ، وحافظ للإقامة العامة على السلطات المدنية والعسكرية . وهكذا أعطت عمليات إعادة تنظيم البلاد من الناحية الإدارية ، والبداية في تحقيق تعمير طموح ، ومباشرة سياسة اقتصادية جزئية ، هذه العمليات أعطت للمغرب وجه " الإلدورادو " [أي موطن الثروة] بفعل ما يجرى فيه من تنمية على الطريقة الأمريكية .

غير أن كل المقيمين الذين تعاقبوا على المغرب بعد سنة 1925 ، أي بعد الجنرال ليوطي وحتى الجنرال نوغيس ، لم يكن لهم ما كان للأول من بسطة شخصيته واتساعها . فستيك وسان وبانصو وبيروطون ، رديكالين كانوا أم رجعيين بصريح الانتماء لم يسيروا على نهج الحيطة والحذر ، كما كان يفعل سابقهم المشهور . بل سارعوا إلى تنفيذ منهاج التسيير المباشر ؛ فبمحاصرتهم لكل فكر تصحيحي ، أخطأوا في فهم الشعور الوطني المغربي ، وتقدير مدى المظاهرات الأولى ، كما سنرى ذلك من خلال كارثة الظهير البربري . أما نوغيس ، الجنرال والدبلوماسي المحنك ، فهو الذي دشن " العهد الذهبي " المشهور للحماية والذي لم يعمر طويلا نظرا لنشوب الحرب .

كانت كل تصرفات السلطان سيدي محمد في بداية عهده ، تنطق بصواب رأي من أولوه زمام الحكم . فلقد ظنته الإقامة العامة قليل الاهتمام بشؤون السياسة ، مفضلا على ذلك القفص الذهبي الذي وضع داخله ؛ فله القصور الرائعة ، والخيول والمال ، وللفرنسيين أمر تسيير البلاد . وبذلك ولد عهد محمد بن يوسف في خضم التباس كبير .

ولقد اهتم السلطان ، والحالة هذه ، بإعادة الضبط والنظام إلى إدارة التموين للقصور الملكية المليئة بجيش عرمرم من الخدام الحقيقيين وغيرهم . ففصل من لا حاجة لوجوده به ، وعلى غرار ما كان يفعله أجداده ، اتخذ من بين اليهود عددا هائلا من الخدم ، فمنهم الممونون ، والخياطون والجواهريون وبعض الأمناء .

وقد كان السلطان الشاب تواقا إلى العالم الحديث رغم التصاقه الشديد بالتقاليد . وهذه الميزة أهلته لأن يكون محبوبا لدى كل الأوساط اليهودية ، المتعصرنة والمحافظة . ومع أنه كان مبعدا عن شؤون السياسة ، فعلاقاته مع

الطائفة اليهودية ظلت طاهرة دون دنس ، هذه التي وضعت تحت وصاية الإقامة ضدا عن الشرعية .

وقد أدى غياب الحوار المباشر مع محمد الخامس إلى سوء تفاهم كادت تكون له عواقب خطيرة ، لو لم تتدخل الأقدار بسرعة . فالحادث وقع اثر الزيارة الأولى للسلطان لمدينة فاس خلال أبريل 1929 حين طلب الوفد اليهودي ، الذي جاء إلى المشور لتحية الملك ، إخلاء المكان المخصص له من قبل التشريفات الملكية ، بناء على أمر من الباشا البغدادي ، وتركها لوفد من المسلمين ــ واستجاب الوفد اليهود لذلك ، لمعرفتهم بنوعية العواطف التي يحملها تجاههم الباشا المذكور ، ولم يثيروا أي رد فعل بعد الحادث ، وقد بادرت المجلة الصهيونية " لافونيرا بلوستري " في عددها لتاريخ 30 أبريل 1929 إلى إثارة انتباه السلطات الفرنسية حول الموضوع ، وإلى ضرورة حماية اليهود المغاربة من هذه الإهانات :

" تميزت زيارة السلطان لمدينة فاس بحادث كانت ضحيته الطائفة اليهودية هناك .

فقد أبعد ممثلو هذه الطائفة وبعنف حيث منعوا من السلام على السلطان كما جرت بذلك العادة ، وذلك بناء على أوامر من الباشا ، وهكذا فقد امتثلوا لتلك الأوامر ، وانسحبوا درءا لحدوث أي فوضى أو اضطراب ، بحيث لم يسلم على الملك سوى موظفين اثنين من الوفد اليهودي، نائب الملاح ، ورئيس لجنة الطائفة .

نحن نعلم أن هذه الأحداث المؤلمة لم تكن في شيء بفعل السلطات الفرنسية ، بل مردّها إلى بقية باقية من التعصب الذي مازال عالقا بأذهان بعض الطبقات من السكان ، ومع ذلك ، فإن لنا الحق في الاندهاش أمام وقوع مثل هذه الأحداث ، التي كان وراءها تدخل أحد الباشوات الذي ما كان ينبغي

له أن يسمح لنفسه بإبراز عدائه لليهود أمام الجماهير ، إذ لم يعد معنى لمثل هذه الممارسات كما لم يعد هناك أي مبرر لتحمل مثلها مقدما من طرف اليهود...

إن الساكنة اليهودية بفاس لتعبر عن تذمرها من هذه الإهانة السافرة ، وتطالب بإنزال العقوبات اللأزمة ضد مرتكبيها . كما أنه ينبغي أن تشمل جميع اليهود حتى لا يكونوا عرضة للانتهاك . والمفروض أنه كان بالإمكان أن يكون هذا المطلب البسيط جدا ساريا منفذا ، دون أن ننادي بتنفيذه " .

ومن جهة أخرى ، أدى غياب الحوار بين المسلمين واليهود إلى دفع الطائفة الأخيرة ، وهذا شيء مشهود منذ عهد المولى يوسف ، إلى التقرب أكثر من مركز القرار الوحيد والحقيقي ، رغم ما تعكسه علاقتها به من ملابسات . فإذا كانت النخبة اليهودية مدينة بالاعتراف للحماية بسبب ما حققته لها من إنجازات مادية مفيدة ، فإن ذاك أمر لا جدال فيه ، غير أنها تؤاخذها بعدم رضاها على إدماجها في مجتمع المعمرين لتنصهر فيه كلية ، وكذا بعدم اعتبارها مخاطبا راشدا .

لقد حملت العلاقات بين الطائفة اليهودية والحماية ، منذ بدايتها منبع خلافات خطيرة . فالنخبة اليهودية تعتبر أن الاستعمار الفرنسي نقطة بداية لحركة التحول نحو التحديث ، تلك التي ظهرت بوادرها في القرن التاسع عشر. وإذن لم تفاجئها عملية تحريكها وتسريع وتيرتها بعد توقيع عقد فاس سنة 1912 . فقد كانت تتهيأ لهذه المناسبة منذ زمان ، حيث أن اليهود كانوا ينظرون إلى الحماية وكأنها ثورة .

لكن هذا الحدث الذي كان ممكنا أن يكون سعيدا بالنسبة للبعض ابتدأ بكارثة ألا وهي مجازر فاس سنة 1912 التي كان بالإمكان تفاديها لولا تخاذل الجيش الفرنسي ، وكم هي حزينة هذه البداية !

كان ليوطي في واقع الأمر يريد الإبقاء على وضعية الذمية لليهود ، بينما كانت فرنسا ، ولمدة قرن كامل ، توهمهم بمساعدتهم علي الانعتاق سعيا منها وراء كسب مساعدتهم في تحقيق أهدافها الاستعمارية .

صحيح أن أقليلة من اليهود المغاربة استفادوا من نظام الحماية ، ولكن هؤلاء ، سواء كانوا تجارا أم أصحاب أعمال حرة ، لم يحصدوا إلا كره زملائهم الفرنسيين ففي نظر هؤلاء ، يعتبر اليهود خصوما ينبغي إزالتهم من الطريق ، خصوصا في فتراة الأزمات . أما فيما يخص إدارة الحماية . فأقل ما يقال عنها إنها أقفلت الأبواب في وجه اليهود ، لم تقم بأي مسعى لترقيتهم . فاليوطي سبق وأن خصص وظائف المستخدمين الثانوية لليهود والمسلمين على السواء . لكنهم لم يعمروا طويلا في هذه الوظائف حيث إن الإدارة المباشرة التي تولت السلطة بعده طردتهم وعوضتهم بمواطنيها . ويمكن الاعتقاد بأن نخبة الطائفة اليهودية كانت لها قابلية كبيرة للتحمس لوضع يحدده ظهير يهودي على غرار الظهير البربري ، يعترف بخصوصياتها ، وينتزعها من تحت سيادة نظام المخزن العتيق المنخور بفعل الرشوة ، ويدفع بها نحو التقدم في المجالين والاقتصادي والاجتماعي ، تاركة وراءها المواطنين المسلمين . والواقع أن الإقامة إذا لم تفكر في الطائفة اليهودية الذين هم أحدث وجودا في البلد بالمقارنة مع البربر ، فلأنها كانت تعتبر اليهود أقلية غيرذات جدوى ..

أما ما تولد عن الظهير البربري من تأجج في العواطف الدينية على الخصوص ، فقد كرس القطيعة بين المسلمين واليهود ، لكون مقاومة الظهير البربري استلهمت من شعور ديني ، وانبعثت تحت راية إسلام متصلب ، أدى بعد ذلك إلى إنشاء حركة وطنية شرعية ، لم تكن ، فيما بعد ، غريبة عن الخلافات العربية اليهودية ، التي كان الفرنسيون يغذونها ، وعن اندثار التفاهم بين الطائفتين رغم رعاية السلطان السامية لليهود .

يتفق جميـع المؤرخين علـى القول بأبويـة الظهير البربري للوطنيـة المغربية . فحصيلة ما أبدعه مفكرو الحماية ليكـون " ضربـة معلم " ، انقلبـت عليهم حيث كان الوقع مهولا . ويتلخص الأمر فـي أن الفرنسيين انطلقوا مـن وجود عنصر قوي الشخصية ، وهـذا أمـر حـاصل فعـلا ، ينبغـي فصلـه عـن المسلمين لتكوين فصيلتين متضادتين ، العرب والبربر .

كـانت غايـة المقيم العـام لوسيان ، المؤيـد للمقولـة المشـهورة " فـرق تسد." وصاحب الظهير البربري المعهـود ، ربـح مـودة القبـائل البربريـة التـي كانت عادة ما تثـور ضـد أي شكل مـن أشكال السلطة المركزيـة ، كمـا كـان يخطط لمرحلة أخرى تأتي بعـد الظهير ، وتتوخـى " تمسيح هـؤلاء المسلمين التافهين ، ليصبحوا بعد ذلك من النصـارى المخلصيـن للديـن " وكمـا جـاء فـي مجلة المغرب المسيحي ، " والحقيقة أن الهدف البعيد المقصود من هذا الظهيـر ليس هـو فقط دس التفرقـة بيـن العـرب والبربر ، بـل كذلـك خلـق الظـروف المواتية لإدخال الآخرين إلى الدين المسيحي . وبهذا الصدد ، لم يكن التعـاون بين الكنيسة والإقامة العامة في وضع أحسن من وضعه بهذه المناسبة .

علام ينـص الظهير البربري ؟ إن الإجراءات التـي تشـرع استخدام العـرف ، كـأداة قانونيـة وإداريـة فـي وسـط قبـائل الأطلـس والريـــف ، يمكـن اعتبارهـا غيـر ذات ضـرر ، وبالمقـابل فتلـك التي تخرجهم مـن دائـرة نفـوذ الشريعة الإسلامية ، والقانون الجزائي المخزنى لتجعل قضاياهم من اختصاص المحاكم الفرنسية ، ستأذن باضرام النار في البارود !.

فتعيين بعض البرابرة [القبايليـــة] الوافديـن مـن الجزائـر فـي محـاكم العـرف ، مع ما يعرف من اعتناقهم القريب للمسيحية ، وكـذا التعميد المشـهود لأحد أبناء الطبقـة البورجوازيـة بفـاس [محمـد ابـن عبـد الجليـل] أكـد القـول

الرائج حول إقدام فرنسا على انتهاك حرمة الإسلام ، الأسمنت الذي يشد أطراف المغرب بعضها إلى بعض ، لقد عم التذمر ، وانطلقت الاحتجاجات على السواء بالمغرب وفي الشرق الأوسط . حيث أخذت صبغة دينية ، وبدأت تسير في اتجاه الجهاد وكانت هذه هي المناسبة التي بدأ فيها بعض قادة الحركة الوطنية بالظهور لإسماع صوتهم ، ومنهم علال الفاسي ، محمد بن الحسن الوزاني ، عمر ابن عبد الجليل ، الأخ الشقيق للمرتد [محمد ابن عبد الجليل السابق الذكر] وبهذه المناسبة تشكلت لجنة من الوجهاء وقصدت القصر الملكي لتطلب من السلطان سيدي محمد العمل على إبطال هذا الظهير والتذكير بأن ليس هنا بالمغرب إلا دينان رسميان الإسلام واليهودية . ولم تجد هذه الإشارة من الوطنيين ، المفعمة بروح التسامح ، والمرسلة لغاية استجلاب مساندة اليهود ، أي صدى لدى اليهود الذين تفرنسوا والذين كان لا همّ لهم إلا الانفلات من كماشة قضاء مغربي تهاوى سلفا وأبى ضمن إحدى خصائصه أن تكون لشهادة اليهود أية قيمة قانونية في مقابل شهادة متقاض مسلم ، وليصنفوا، مثل البربر ، ضمن الخاضعين لاختصاصات المحاكم الفرنسية .

بينما ترى النخبة المسلمة ، بالمقابل ، أن الحل يكمن في تنفيذ إصلاح شامل للعدالة ، سعيا وراء مصلحة الجميع دون النظر إلى الانتماء الديني ، وهذه جريدة المستقبل المصورة تثير الموضوع دون إخفاء اختيارات الطائفة اليهودية حيث نقرأ في عددها ليوم 6 يونيه 1930 ما يلي:

" نعتقد أنه ليس من الأصح ، ولا من المناسب ، أن يطالب الدين اليهودي بأية امتيازات قد تثير أطماع المزاحمين الذين يظلون لحد الآن إخوة لهم في المواطنة غير أننا يجبَ أن نعترف ، من باب الإنصاف ، أن العدالة المحلية التي يخضع لها أهلنا تعاملهم وكأنهم من سلالة دنيا ، ففي ظل هذه الأوضاع ، ينبغي ألا نستغرب كون إخواننا يطالبون ببعض الضمانات .

قد نتفهم أحسن حالتهم العصبية التي لا تعدو أن تكون استياء مشوبا بالكدر تجاه حكومة للحماية تمنح للساكنة البربرية تشريعا خاصا بها ، يوفر لها جميع الضمانات . ونعرف حق المعرفة أن حالة اليهود المغاربة لا يمكن ، بأي حال من الأحوال ، تصنيفهم ضمن حالة البربر ، إننا متأكدون من أن ما أقبلت عليه حكومة الحماية من تمكين الجماعة من سلطة تجعلها رسميا

خارج نطاق التشريع الإسلامي ، ما هو إلا تعبير عن الرغبة في ترك هذه الساكنة تتحرك في محيطها التقليدي ، ويتم حفظ المستقبل ضد كل طارئ.

إن ، هذا المستقبل بكل أبعاده القريبة منها والبعيدة لا يمكن أن يزدهر إلا في إطار هذه التشريعات الفرنسية لتشمل المغرب كله ، سعيا وراء تتويج نهضة طالما عولجت أسبابها بالتشجيع والمراعاة والحماية من كل مثبط " .

ومهما يكن ، فلن يكون للوطنيين المغاربة أي حظ في تحسيس اليهود بأي معركة تقاد تحت راية الإسلام كما يشير إلى ذلك المؤرخ محمد كنبيب في كتابه اليهود والمسلمون في المغرب خلال فترة 1948 - 1859 حيث يقول :

" امتنع اليهود عن اتخاذ أي موقف علني بخصوص الظهير البربري الذي لا يعنيهم نصه في شيء ، اللهم إلا ما كان من تحويل الاهتمام إلى المسلمين قصد استدراجهم إلى اعتناق الدين المسيحي ، خصوصا وأن اليهود خضعوا لذلك من قبل أي منذ 1912 إضافة إلى ابتلائهم من حين لآخر بترك بعضهم لدينهم لاعتناق دين الإسلام " .

لكن هذه آلا مبالاة كانت لها دواع أخرى . فلا ينبغي أن ننسى أنهم لم يكونوا مسيّسين إلا قليلا ، ثم إنهم بحكم إخلاصهم للتقاليد ، لا يستطيعون استيعاب قيام انتفاضة ضد ظهير يحمل طابع أمير المؤمنين ، السلطان شخصيا، فكيف بهم والحالة هذه أن يشاركوا في التنديد به ؟ !

كان لهذه الضجة التي أحدثها الظهير البربري الفضل في التراجع الجزئي للإقامة العامة ، لم يلغ النص المعني بالأمر ، لكن أعيدت السلطة القضائية للمحكمة العليا الشريفة إلى ما كانت عليه من قبل لتشمل جميع أطراف البلاد . نعم لقد استقر الوضع ، ولكنه استقر في ظل ظرف أفرز شيئا جديدا اسمه الحركة الوطنية .

لم تكن الطائفة اليهودية لتتفطن لما تختزنه نهاية الأزمة . فقد اغترت بما ساد البلاد من هدوء ، ولم تقدر مدى الشعور الوطني حق قدره ، منتهية إلى أن السلطات الفرنسية قد استلت الشعرة من العجين . لقد راهنت النخبة اليهودية على خلود الحماية ، حيث كانت متأثرة بتكوينها داخل مدارس الرابطة، وطامعة في سيادة الوضع الملائم لمواهبها وقدراتها في المغرب الجديد .

وبالإضافة إلى ظهور الحركة الوطنية ، شكل الظهير البربري بداية ظهور السلطان على مسرح السياسة . كان سنّه عام 1933 لا يتجاوز عشرين سنة ، وتجربته لا تزيد كثيرا عن قلة إدراكه لما يحاك له من مكائد من طرف الحاشية ، وعلى رأسها الصدر الأعظم " المقري " الذي قدم له الظهير للتوقيع دون أن يفهمه مقاصد النص ، وبالخصوص ما تعلق منها بالجانب الديني .

إن الانتفاضة العارمة للشعب أذكت فيه حمية الانتصاب في صف الوطنيين بفتح حوار معهم ، بواسطة عالم القرويين ، ومنظر الانتفاضة الفقيه محمد بن العربي العلوي . وهكذا بادرت " المغرب " جريدة الحركة الوطنية التي تصدر بباريس إلى تبريء ذمة السلطان بخصوص الظهير البربري بقولها: " نحن مقتنعون أن السلطان الشاب لم يتأت له أن يدرك مدى خطورة المسؤولية التي حمّلوه إياها " ومن جانبه ، عبر محمد الخامس عن أسفه لما حدث لعلال الفاسي الذي جاء يودعه قبل ترحيله عن فاس ، بسبب نشاطه

المعادي للوجود الفرنسي . وقد أسرّ له بما يلي : " لن نفرط في أيّ من حقوق وطننا " ولم يعمر سر هذه المقولة طويلا ، حيث ذاعت بين الناس ، كما وقع الإيفاء بمضمونها . وبذلك تقوت الوشائج بين الحركة الوطنية الفتية والملك الشاب ، في ظل اتصالات سرية ، أعطت الدليل على قوتها الاحتفالات الرائعة التي أقيمت سنة 1933 والتي شهدت إقرار تخليد ذكرى تربع السلطان سيدي محمد بن يوسف على عرش أسلافه يوم 18 نونبر من كل سنة .

ولما زار محمد بن يوسف فاس سنة 1934 ، أستقبله شعبه وعلى رأسه الوطنيون في احتفاء باهر ، هاتفين ، لأول مرة ، بعبارة " عاش الملك " وليس " عاش السلطان " كما كان الشأن من قبل ، لكون كلمة السلطان محملة بإشارات مرتبطة بالقرون الوسطى وبالاستعمار . لكن حدثا آخر ، يرجع بالذاكرة إلى أحداث 1929 ، سيزيح الستار عن جهل الوطنيين لتطلعات الطائفة اليهودية . ذلك أن هذه الأخيرة أرادت أن تقيم مهرجانا احتفاء بهذه المناسبة على غرار ما يقع بالمدينة العتيقة . وعبرت عن رغبتها الأكيدة في القيام بذلك ، خصوصا وأنها أقصيت من الاحتفالات بعيد العرش التي أعطاها منظموها طابعا دينيا .

وهكذا اصطف كبار وجهاء الطائفة وفي مقدمتهم الأحبار ، في السوق التجاري ، عند مدخل الملاح ، لاستقبال الموكب الملكي ، وتقديم الهدايا للعاهل الكريم ولكن ما إن توقفت سيارة الملك حتى عادت إلى مغادرة المكان بسرعة، تاركة وراءها أعيان اليهود ، وقد أصابهم الذهول ، وتملكهم الشعور بالإهانة ولم تترك لهم حتى نهزة الاحتجاج ؛ باغتهم حزام الأمن بالتعنيف ومما كتب في هذا الموضوع ، ما جاء في مراسلة المستقبل المصور الذي حاول وضع مقارنة مبالغ فيها بين هذا الحدث وما يقع في أوربا حيث قال :

" لقد أوردت زميلتنا " رسالة فاس " وصفا دقيقا للهرج والمرج الذي كان من ضحاياه أعضاء اللجنة الطائفة اليهودية بفاس ، بمناسبة زيارة جلالة الملك لمدينة فاس وقد قيل اقترفت أخطاء في تنظيم البرتكول فإن كان الأمر صحيحا ، فإننا نتمنى أن يكون الحدث عارضا وغير مقصود ، رغم تكراره المشين . فسماحة الحبر الكبير نور شمال إفريقيا ، وفخر المغرب الأقصى يهودا وغيرهم ، تصدى بكيفية خاصة ، لمعاملة خشنة دون إحترام لسنّه المتقدمة جدا ، حتى أن عصاه التي يتكئ عليها قد كسرت فبهذا لم يعد لأوربا الوسطى شيء يحسدها المغرب عليه ! ...

تم نسيان هذا الحدث الذي تسبب فيه أحد الباشوات في تدخل تعس وابتدأت الإقامة العامة تخامرها الشكوك ، بل بدأ الذعر يدبّ إلى صميمها من جراء الاستقبال الرائع الذي خص به الوطنيون السلطان الذي يعتبرونه صنيعتهم .

لم يفت هذا التناقض المقيم العام الجديد هنري بانصو الذي خلف لوسيان سان أواخر سنة 1933 ، ولم يستفد شيئا من السلطان سيدي محمد الذي بدأ يتقن لعبة التراجع التاكتيكي أكثر من تنديد شكلي بالتجاوزات التي وقعت بفاس ، غير منتبه إلى أن الأهم كان بمعزل عن ذلك

رأت من الضروري في الوقت الراهن إبقاء ما كان على ما كان . تكثف نشاط الحركة الوطنية ، حيث تم ربط الاتصال المباشر والمنتظم مع القصر ، قصد تحضير برنامج للإصلاحات الذي اتفق على تقديمه بطريقة تزامنية يوم فاح دجنبر 1935 إلى رئيس الحكومة الفرنسية بيير لافال ؛ وإلى السلطان ، وإلى المقيم العام . وقبل ذلك سبق لهذا الأخير أن قام بمنع صدور جريدة العمل الوطني لسان حال الحركة الوطنية التي تصدر بالفرنسية ، وكذا كل الجرائد المعارضة والصادرة باللغة العربية .

كـان ينتمـي الموقعون العشـرة علـى برنـامج الإصلاحـات إلـى طـاقم المؤسسين للحركة الوطنية ، ومنهـم عـلال الفاسـي والمكـي النـاصري ومحمد الوزاني وعمر ابن عبد الجليل . وبغض النظر عـن حدة المقدمـة التـي أخذت طابعا مذهبيا ، فإن الوثيقة ، ككل لم تتطرق إلى إعادة النظر فـي عقد فـاس . كما أنه لم ترد فيها كلمة الاستقلال . بل بالعكس ، إذ أن الإصلاحات المقترحة كانت مطبوعة بـالاعتدال وتتوخـى الرجـوع إلـى روح النـص المنظـم للحمايـة والمطالبة بتوقيف العمل بنظام الإدارة المباشرة الذي يعد نهجا انحرافيا . ومـع هذا جاء التذكير بأن المغرب دولـة قائمـة الـذات ينـاط بالسلطان السـهر علـى سيادتها ، ويوكـل إلـى الدولـة الفرنسية حمايتهـا كمـا تحـدد الوثيقـة التفـاصيل الضروريـة للإصلاحـــات فـي المجـالات المختلفــة ، السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية والقضائية .

وفي هذا الزخم مـن المطـالب ، يثير انتباهنـا وبكيفيـة خاصـة مطلب واحد ، ويتعلق الأمر بدمقرطة الحياة بالانتخاب المباشر يشـارك فـي اسـتحقاقه المغاربة المسـلمون واليهـود لا غير ، ويتعلـق الأمـر كذلـك بالمجـالس البلديـة والمجلس الوطني التشريعي ، وهذه أول مرة ، تضع وثيقة صادرة عن الحركة الوطنية الطائفتين الإسلامية واليهودية في كفة واحدة ، التعادلية والمســاواة فـي الحقوق الوطنية دون تمييز في الدين ، وهذا عنصر جديد ..

بينمـا تتطـرق الوثيقـة إلـى تفكيـك نظـام مـدارس الرابطـة الإسـرائيلية العالمية الساري المفعول حينما تطالب بتوحيد منهجية التعليم . هل كان أسـاس ذلك اعتبار خاصية اليهود الدينية والثقافية ، أم مردّ ذلك إلى اللا مبـالاة وعـدم الاكترات فقط ؟ يميل المـؤرخ محمد كنبيـب إلـى الطـرح الثـاني فيقـول فـي موضوعه " ذلك ، أن القـادة الوطنييـن كـانوا جد منشـغلين بمـا يتيحـه الظهير

البربري من إمكانات عظيمة ومغرية ، ولذلك انتهزوا طرح المطالب تحت غطاء الدين الحنيف ".

كان هذا الشعور الوطني الناشئ ، المطبوع بالإسلامية أكثر منه بالمغربية ، ذا حظوظ جد قليلة في استقطاب اليهود الذين كانوا مبعدين عن الحياة السياسية ، تبعا لما تمليه وضعيتهم القانونية الملتبسة . وبهذا الصدد ، تتساءل النخبة ، وبالكثير من الجدية ، عن الهوية ، وهي تضمر الكثير من الطموحات . أما الأقلية المتحفزة ، أي مجموعة قدماء تلاميذ مدرسة الرابطة ، فإنها تحلم بانصهار تام في المجتمع الفرنسي ، بينما بدأ فريق آخر يستمدون إلهامهم من حركة نهضة الشعب اليهودي ويسترشدون بالصهيونية

وبالرجوع إلى موضوع التطور الحاصل في المجال القضائي بالنسبة لليهود ، يمكن القول بأن مقترحات الوطنيين تعتبر تقدمية بالقياس إلى ما تقدم به المخزن . وكدليل على ذلك ، الخطوة الغريبة التي أقدم عليها الصدر الأعظم في دجنبر 1934 لوضع حد لتساكن المسلمين واليهود في حي واحد بالدار البيضاء تطبيقا لنظام الذمية وقد رفضت السلطات الحماية بشكل لا يقبل الرجوع إلى الوراء ، أخذ ذلك إلى بعين الاعتبار وبعد بحث في عين المكان رأت كذلك . ضرورة إبقاء ما كان على ما كان في الوضع الراهن ، كما يظهر من المذكرة التوجيهية لرئيس المراقبة الأهلية المؤرخة برابع مارس 1955 .

" قدم مستشار الحكومة الشريفة عرضا عن نتائج هذا البحث إلى الصدر الأعظم . وقد أكد السيد الحاج محمد المقري بأن تجاور المسلمين واليهود ليس بالشيء الطارئ في المدينة العتيقة بالدار البيضاء . فبعيد دخول المغرب في عهد الحماية ، غادرت بعض العائلات الميسورة الملاح للاستقرار بجوار المسلمين ، ويعترف الصدر الأعظم بأن هذه الحالة توغلت في الأقدمية،

وأنه لا ينبغي معالجتها ، عند الاقتضاء ، إلا بكثير من الحذر والحيطة . وبالمقابل ظلت المدينة الجديدة وحي الأحباس خاليين من هذا الاختلاط ، إلاّ من بعض الاستثناءات والصدر الأعظم يقصد هذه الحالة بالضبط ، إذ عبر بلسانه عن انشغال صاحب الجلالة باتخاذ جميع احتياطات الوقاية في هذه الأماكن بالذات التي تعد ذات قابلية لحدوث الاضطرابات ، إن بسبب الدين أو بسبب السياسة . "

وبحكم أنه أمير المؤمنين ، وملك البلاد ، وبالنظر إلى تحسسه المتزايد بالقضايا الطارئة والمتعلقة بالديانة ، فقد عاد سيدي محمد إلى الاهتمام بها حيث يفيدنا بلاغ آخر بطرح جديد للمشكل وهو صادر بمراكش بتاريخ نونبر 1936 ، يقول :

" في مستهل العرض أفاد الصدر الأعظم بأنه سبق أن أثير انتباه الجلالة الشريفة حول الوضعية الخاصة لمراكش ، الناجمة عن تجاور مسلمين ويهود في بعض الأحياء المحاذية للملاح ، وكذا عن استخدام بعض العائلات اليهودية لبعض الأبكار والصغيرات من المسلمات كمعينات داخل الدور بالملاح .

وقد وصلت عدة شكايات إلى جلالته من قبل العديد من المسلمين الذين احتجوا على وضعية الجوار هذه ، التي من شأنها أن تؤدي إلى حوادث عدة ، منها ما رأينا وهو الهين الذي يمكن أن يتحول إلى الأخطر إذا لم يعالج الموقف بما يجب من الضبط والنظام . كما تتطرق هذه الشكايات إلى الفضائح الطارئة بالملاح بسبب ما يسمع عن العلاقات الحميمة جدا ، التي ربطها أرباب بعض العائلات أو أولادهم مع هؤلاء المستخدمات المسلمات العاملات في البيوت اليهودية والتي تعد من الفضائح التي تهز الكيان الأخلاقي والعاطفي للمسلمين ."

كم نحن بعيدون عن التطبيق الحرفي لنظام الذمة الذي كان يعاقب بالإعدام كل من ارتبط من اليهود بصلة جنسية مع امرأة مسلمة . لكن هذه البلاغات وإن كانت في حد ذاتها صادقة فيما يتعلق بالمساواة ، فإنها لم تساعد على القضاء على تلك النظرة المتدنية إلى اليهود بسبب انتمائهم الديني - وعلى كل حال ، فإن محاولات الصدر الأعظم لم يكتب لها النجاح هذه المرة . لكنه سيعود للكرة في المستقبل .

إن هذه المشاكل التي قد تبدو لنا اليوم عير لائقة من حيث فظاظتها ، تحيلنا إلى طرح سؤال جوهري لم يتأت الجواب عنه آنذاك . ما هي هوية اليهودي المغربي ؟ وهو طرح عنيت به النخبة اليهودية بقدر أوفر من بقية المواطنين .

طرح خاطئ لموضوع التجنيس

أقرت الحماية نظريا المساواة بين المسلمين واليهود . فقد انتقل هؤلاء من وضعية الذميين إلى وضعية رعايا السلطان . لكن هل يمكن اعتبارهم مواطنين كاملي الصفة في ظل دولة أسست أركانها على الدين الإسلامي ؟ والسؤال هنا ليس نظريا بكامل هذه الصفة ، فله جوانب عملية ، تؤدي بمفعولها إلي فصلهم من الأمة المغربية .

وهكذا ضل واردا بالنسبة لليهود الإقصاء من كل وظائف السلطة التي لها علاقة بالدين، كوزير أو باشا أو قائد ، كما أنهم ظلوا خاضعين لقوانين إسلامية ، تعتبر شهادتهم غير ذات جدوى قانونية . ومن البديهي ، اعتمادا على ذلك ، أن نعتبر أن روابط البيعة للسلطان كانت غير كافية بمفردها لتثبت مواطنتهم .

ونجد بهذا الخصوص تصريحا لأحد أبناء أعرق العائلات اليهودية بالرباط ، إبرهام المليح رئيس رابطة اليهود المغاربة بالقدس ، أدلى به

للمستقبل المصور المؤرخ بثلاثين مارس 1930 ، إثر زيارة قام بها للمغرب ، يقول فيه :

" عاش اليهود دائما على هامش المجتمع الإسلامي ودولته ، دون جنسية محددة ، وفي حالة المغرب ، عرف العنصر الفرنسي كيف يعمل على تعميره وتجهيزه وتحديثه ، اختار اليهود ، بحكم تطورهم المنطقي الانحياز لجانب الحضارة الغربية . ويعد من قبل التراجع ألا نأخذ ذلك بالاعتبار ... أما ما ينبغي فعله استقبالا ، فيقع على عاتق فرنسا التي تطالب بتحضير وتسهيل هذا الانصهار التدريجي للإسرائيليين في مجتمعها الوطني ."

وفي نفس السياق ، يأتي جوزيف أحيون ، أبرز الصحفيين اليهود المغاربة ، خلال الفترة الواقعة بين الحربيين العالميتين ليكشف الالتباس الذي يحيط بوضعية اليهودية المغربية ، في مجموعة من المقالات الرنانة صدرت سنة 1938 ، حيث يقول فيها :

" يشكل اليهود ، في الحقيقة ، أقلية تعترف لها الدولة المغربية بمواطنتها . من حيث إنه أمر بديهي ، ولا يمكن تصور غيره حسبما جاء في الدستور . وحيث إن الدولة تقوم على أسس دينية ، فإن الشرط الضروري والكافي للتمتع بحق المواطنة هو الانتماء إلى الديانة الإسلامية .

وبما أن جمهور اليهود الذي كان يعيش على هذا الوضع منذ قرون ، وجد نفسه بين عشية وضحاها مهيئا مبدئيا لحمل الجنسية المغربية ، وبما أنه كان كذلك قليل الإدراك لهذه الوضعية الجديدة ، فقد ظل يعيش كما كان في السابق أي على هامش الحياة الوطنية .

يضاف إلى ذلك أنه كانت تجرى وتيرة الحياة وكأن لا أحد يريد الاعتراف لهم بصفتهم الجديدة كمغاربة . أو لم يكن من العادي جدا إلصاق كلمة " الإسرائيلي " بجانب كلمة " المغربي " كما اقتضى الحال تناول حالة

متعلقة باليهود أو صياغة رسوم إدارية تهمهم ؟ نريد أن نعرف هل هؤلاء إسرائيليون مغاربة أم مغاربة ذوو عقيدة إسرائيلية أم مغاربة فقط ؟ هذه النقطة غير واضحة تماما ."

هذه الطروحات لم تلق سوى الصحافة اليهودية منبرا لها حيث لم تجد منبرا آخر سواه ، وقد خلقت مواجهة بين مجلتين تصدران بالدار البيضاء . الأولى " المستقبل المصور " ذات النزعة الصهيونية والتي أسست سنة 1926 من قبل أحد اليهود من أصل بولوني يدعى جونتان تورتز . والثانية " الاتحاد المغربي " القريبة من الرابطة والمعادية للصهيونية . وقد أسسها يهودي فرنسي من أصل تونسي يدعى إيلى نطاف ، وهو أحد دعاة الاندماج في الثقافة المهيمنة . ويأتي طرح لأهداف صحيفته في مقال صدر في العدد الأول بتاريخ 14 مارس 1932 :

" إن برنامجها الأساسي [الصحيفة] يتلخص في بلورة تطلعات الساكنة اليهودية وكذا تنسيق جهودها الهادفة إلى تحقيق وضعية عادلة في المجالين السياسي والاجتماعي . ولن نحتاج إلى القول بأن هذا المسعى الرائد سيتم القيام به في إطار النفوذ الفرنسي لأن اليهودية المغربية لا يمكنها تصور حل أفضل ، مما اتخذته الطائفة اليهودية في كل من الجزائر وتونس . وكل اتجاه معاكس يشكل شرودا محملا بالأخطاء ."

قامت هذه الصحيفة بحملة كبيرة ، ساندتها الرابطة ، سعت من خلالها، ومن خلال شعاراتها ، للمطالبة بالحصول على الجنسية الفرنسية لفائدة بعض اليهود المتحضرين ، بعد عملية انتقاء سابقة ، على الطريقة التونسية . أما التجنيس بكيفية جماعية عن طريق معاودة إصدار " مرسوم كريميوا " ، فهو غير وارد ، نظرا لكون اليهود ملزمين بالبر بيمين البيعة الدائمة للسلطان

وقد صدر في صحيفة " الاتحاد المغربي " في عددها ليوم 8 دجنبر 1932 مقال افتتاحي تحت عنوان " نحو تجنيس الإسرائيليين المغاربة " جاء فيه :

" لقد وصلنا إلى مرحلة بدأ الإسرائيليون المغاربة يجدون فيها نفس الصعوبات التي واجهت إخوانهم سابقا بتونس ...ولقد شكلت إعاقة عملية تجنيس الأهالي التونسية خطأ فادحا ... ألم يكن ذلك كافيا لفتح الأعين للتحرز من الوقوع في نفس الأخطاء بالنسبة للإمبراطورية الشريفة ؟

أن إخواننا اليهود المغاربة ، الذين قيل في حقهم " إنهم فرنسيون غير مجنسين " ، سيكونون أهلا لهذا الشرف ، إذا ما حظوا به ، إذ ستتضاعف محبتهم ويزيد إخلاصهم لأكثر الأوطان عذوبة وأمومة ."

ولا تعارض صحيفة " المستقبل المصور " مبدئيا التجنيسات الفردية التي يحصل عليها بعض " المستحقين " غير أنه يعبر عن انشغاله الأكيد بالحفاظ عن الموروث اليهودي وكذا بمحاربة الاندماج . ويعتبر في افتتاحية لعدد حادي عشر مارس 1927 أن النقاش في موضوع النجنيس يعد مشكلا مصطنعا حيث جاء فيها :

" إن اليهود المغاربة يعرفون الروابط التي تشدهم إلى المغرب وإلى فرنسا في نفس الوقت، كما يعرفون الأواصر التي تجمع المغاربة بعاهلهم . فهم ليسوا من المترشحين لاستعمار فلسطين ... إننا نحب الثقافة الفرنسية ، غير أننا نرى أننا لا نستطيع ممارسة الحياة إلا في كنف ظروف وأجواء مغربية صرفة . نتمنى أن نظل جزء منها . واليهود لا يجهلون قواعد الأخلاق التي تفرض التعبير عن العرفان لكل شعب وفر لهم سلاما أخويا ، مثل ما فعل الشعب المغربي ..."

أما الصحفي جوزيف أوحيون صاحب الافتتاحيات السابقة الذكر ، فقد كان جازما في آرائه حينما ذيل هذه السلسلة بما يلي :

" الكل يعرف موقفنا ، فمسألة التجنيس ليست قضية يهودية ، وبالتالي فهي لا تعنينا . إنها بعيدة كل البعد عن موقع حلول المشكل اليهودي ، بل وجودها قد يعقد هذا المشكل بدرجة خطيرة ... أما الحقيقة فتكمن في كون المغاربة يطمحون إلى مزيد من العدل والتحرر ، لكن ، بينما بعض اليهود الذين لا حق لهم في التحدث باسم عموم اليهود ، حيث لا يمثلون إلا أنفسهم ، والذين جاوزوا خط التخلف ، يلهثون وراء الانعتاق بحصولهم على الجنسية الفرنسية وتنصلهم من الجنسية المغربية ، فإن بعض المغاربة المسلمين يطمحون للظفر بها دون التسليم في الجنسية الأصلية ، وبهذه الكيفية يعطون أجمل الدروس في الوفاء للماضي ، وصيانة الكرامة ، وعدم تجاوز الحدود ."

لم يكن هذا النقاش ليثير انتباه العامة اليهود المنشغلة بهمومها اليومية، خصوصا وأن القصر والإقامة العامة اتفقا هذه المرة ، على الاعتراض على فكرة تتناول التجنيس الجماعي أو الفردي لليهود المغاربة .

صحيح أن السلطات الفرنسية كانت تخشى من الوقع السيكولوجي الذي قد يحدثه التجنيس الجماعي ليهود المنطقة المحتلة من قبل الإسبان ، حيث سبق لمدريد أن أعلنت عن نيتها في تنفيذ ذلك ، وقد أدى بها هذا التخوف إلى إعطاء بعض الوعود الواهية . فالمقيمون العامون قرروا الواحد تلو الآخر ألا يستسلموا للظعوط حسب تعبير أحدهم وألا " يعاودوا ارتكاب نفس الغلط الذي ارتكبوه في الجزائر " . ففرنسا تقدر ما تكنه لها الطائفة اليهودية من وفاء تام، وبالتالي فهي غير مستعدة لإثارة غضب المسلمين بتجنيس اليهود . وملخص القول ، فإنه لا وجود لموقع أفضل من الذي يوجد فيه هؤلاء ، وينبغي أن يظلوا بــه .

ومن الطبيعي ، ألا يمكن تصور قبول السلطان تجريده من قسم من رعاياه . فقد كان بإمكانه طرح المشكل معتمدا على . نص اتفاقية مدريد التي تنص بالحرف على مبدإ المبايعة الدائمة للمغاربة لملكهم ، وبذلك فإن تجنيس أي من الرعايا ، لابد وأن يخضع لموافقته، بالإضافة إلى أن عقد فاس يمنع على فرنسا القيام بأي تغيير سياسي في الأنظمة الدستورية للبلاد . وبهذا سيظل النقاش حول تجنيس اليهود المغاربة نقاشا أكاديميا في مجمله .

كان قد حصل بعض يهود فاس في القرن التاسع عشر وبصفة فردية، وبناء على قرارات نيابية ، على التجنيس من بينهم أفلالو وبوطبول وإيلّوز . هؤلاء كانوا من مموني الجيش الفرنسي في الجزائر .

ولا تعرف خلال عهد الحماية سوى حالة واحدة للتجنيس وفك روابط البيعة ، وقد وقعت في سرية تامة لفائدة المسمى مناحيم بنعبو وعائلته .

يعد هذا الشخص من أكبر وجهاء مدينة الرباط ، وقد سبق تعيينه كنائب لقنصل فرنسا بمدينة مكناس ، مسقط رأسه ، وذلك خلال السنوات الأولى للحماية . وقد سبق للجنرال ليوطي أن أقنعه بعدم طلب التجنيس ، لما قد يجره عليه ذلك من متاعب يفوق حجمها ما قد توفره من فوائد . أما تيودور ستيك فقد كان أقل تحفظا من سلفه ، حيث التمس من السلطات سنة 1929 قبول فك رباط البيعة الذي كان في عنق محميّه اليهودي . وقد قبل السلطان هذا الملتمس ، وهذا هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة . ودون صدور بلاغات أو تصريحات صارخة ، بلغ إلى علم الجميع أن السلطان لن يعود أبدا لقبول فصم روابط الوفاء التي تربط العرش العلوي برعايا الجالس عليه ، بمن فيهم من اليهود . إنه قرار لا يقبل النقاش ؛ فاليهود المغاربة يعدون من بين رعايا الملك بالتساوي مع المسلمين ، وسيظلون كذلك . وباتفاق مع الوطنيين ، أظهر السلطان سيدي محمد نوعا من الحزم والدراية في تصرفه مع اليهود حتى

يبعدهم عن متناول الصهيونية ، متخذا موقفا [وهو نفس موقف ابنه بعده] يرتكز على مبدإ قار وثابت ، ألا وهو دعم القضية العربية ، ورفض كل خلط بين صهاينة فلسطين واليهود المغاربة .

ظهور الصهيونية على الساحة

لم يحضر اليهود المغاربة المؤتمر العالمي للصهيونية المقام سنة 1897 ببال بسويسرة حيث لم تكن ممثلة فيه إلا الطوائف اليهودية الأوربية . ولم تنضم الطائفة المغربية إلى الحركة الصهيونية العالمية إلا في أواسط عقد العشرين .

الصهيونية حركة راديكالية ، إن لم نقل ثورية نظرا لإقبالها على رفض حياة الشتات ، والانتظار السلبي ليسوع المسيح . إنها وجدت قبل كل شيء للاستجابة لحاجيات يهود أوربا الشرقية ، الذين كانوا ضحية لمعاداة شرسة .. ونظرا لهذا الحجم السياسي فإنها لم تكن تلقى أي صدى لخطابها بالمغرب ـ وبالعكس كان صحيحا بالنسبة لخطابها الديني فبفضل " الطبعة الجديدة " لحلم الرجوع إلى سيون ، لم تكن في حاجة إلى أية دعاية لاستنهاض همم اليهود المغاربة الذين لايفارقهم أبدا أمل العودة إلى القدس ، والذين لم يتوقفوا ، عبر تاريخهم ، عن بعث الهدايا وتوجيه الحجاج الطاعنين في السن ، والذين يأملون إنهاء حياتهم هناك .

هكذا ، كان لهذه الشعارات ولهذه الصور المقدسة تأثير عميق على معظم السكان اليهود بالمغرب والأحبار خاصة ، وهذا ما يفسر عدم اصطدام الصهيونية بأية معارضة من الأوساط الدينية المتطرفة كما هو الحال مثلا في أوربا .

أما اليهودية المغربية فتقاسمها تياران ظل تواصلهما قائما ، وهما الصهيونية السياسية وهي زاد النخبة ، ثم الصهيونية الدينية وهي النصيب

المشترك لعامة الطبقة الشعبية . والتغافل عن هذه الازدواجية أو جهلها يؤدي إلى احتدام سوء التفاهم حول مدى تعاطف الطائفة اليهودية مع الصهيونية .

لم يظل حينها نداء هرتزل دون رد فعل في المغرب فقد ألهم بعض اليهود المغاربة ، خصوصا في المدن الساحلية مثل الصويرة وآسفي ، والذين عاشوا فترة طويلة في إنجلترا ، فكرة تأسيس خلايا صهيونية ، لم تعمر طويلا، كما كان الحال بالنسبة لطنجة وتطوان ، حيث كانت هناك نفس المبادرة من قبل بعض اليهود من أصل أوربي . وفي سنة 1910 سقطت كل من مدن فاس ومكناس وصفرو في شباك صهيونية ذات طابع إحساني وديني أكثر منه طبعا سياسيا .

وفي خضم هذه الأحداث ، يعلن يشوع بردوكو حاخام مكناس ، والحبر الأكبر للمغرب في الأربعينيات ، في المركزية الصهيونية المنعقدة في كلوني ، عن تأسيس تنظيم " حبة سبون " [حب صهيون] . وطالب بإرسال كتب عن الصهيونية لليهود المغاربة الذين يسمعون عنها لكنهم يجهلون كل شيء عنها عدا " اسمها العزيز "

لكن الحماية ، والحرب العالمية ورد فعل الرابطة المعادي ، كان بالمرصاد لهذه التنظيمات الفتية ، حيث قضت عليها ووفّرت بذلك على المخزن والإقامة العامة الوقوع موقع الشك والريبة

لكن الصهيونية لم تستسلم تماما ، فبمجرد ما انتهت الحرب ، بادرت الحركة الصهيونية، التي استجمعت قواها ، وأخذت نفسا جديدا من نداء بلفور ووعده اللذين منحا الشرعية الدولية لهذه الحركة ، أقول بادرت إلى التعبير عن إرادتها في الفوز بموقع قدم بالمغرب ، لكنها اصطدمت بعدائية ومقاومة الإقامة العامة والقصر والرابطة الإسرائيلية العالمية.

فقد أتى الاعتراض الأول من الإقامة العامة ، وهذا ناتج عن نهج متأصل في ممارساتها يدفعها إلى رفض كل دخل أجنبي في القضايا المغربية بما في ذلك الجانب الإيديولوجي ، دون الحاجة طبعا إلى ذكر معاداتها التامة لكل شكل من أشكال التنظيم السياسي يمس الأهالي .

رغم الضغط الذي مارسته وزارة الخارجية على الجنرال ليوطي ، كانت تحاول اقتسام أحقية الدفاع عن حركة النهضة اليهودية ، فإنه [ليوطي] تمسك برفضه المتصلب للترخيص بتأسيس أي تنظيم صهيوني .

" إن الترخيص بتأسيس جمعيات صهيونية سيخلق سابقة خطيرة يمكن أن تتخذ كقدوة بالنسبة لبعض المغاربة المسلمين الذين تتجه أنظارهم إلى الشرق ... ثم يضيف ليوطي في هذا التصريح : فجلالة السلطان والمخزن وكل الطبقات الراقية من السكان المسلمين ، الذين نعتمد على دعمهم واقتناعهم بنا ، لبناء سياستنا ، والذين تعتبر مساعدتهم غير المشروطة أساسية لإرساء الحماية على أسس ثابتة وقارة ؛ كل هذه الأطراف ترى النشاط الصهيوني بعين السخط ، وقد أبلغوني ذلك فهناك إذن عامل سياسي وحكومي خاص ... وينبغي أن يأخذ الحظ الأوفر من العناية ..."

هكذا نجد الجنرال ينطلق من اعتبار اليهود كرعايا للسلطان ليفرض حمايتهم ويقيهم من كل تأثير خارجي يمكن أن يثنيهم عن القيام بدور الوساطة الذي رسمه لهم النظام الجديد وهكذا لم يلق كبير عناء في استرجاع مفتش المؤسسات الإسرائيلية يحيى زكوري ، الموظف النشط لإدارة الحماية ، ورئيس الطائفة اليهودية بالدار البيضاء ، وضمه إلى رأيه .

ويكفي التذكير بالجو المفعم بالعواطف المتأججة التي أثارها رحيل بعض العشرات من العائلات [خمسمائة نفر خلال الفترة 1920 - 1922] لمعرفة المدى الذي وصلت إليه حساسية الموضوع خلال تلك الفترة . لكن

فترة الاستنفار هذه لم تكن طويلة . ذلك أن الظروف السيئة التي واكبت عملية الإدماج بفلسطين أقنعت الكثير من المهاجرين بالرجوع إلى أرض الوطن ، كما أثنت المترشحين للهجرة عن مشروعهم . وبالفعل ، لم يتجاوز عدد المهاجرين خلال الخمس والعشرين سنة بعد حجم الهجرة السابقة .

ورغم ما أظهره المقيم تيودور ستيك من اهتمام متزايد بالصهيونية ، وعناية برغبات وزارة الخارجية الفرنسية ، لم يسمح للصهاينة بالظفر بنفس القسط الوافر من حرية الحركة التي حصل عليها زملاؤهم بتونس .وللوصول إلى هذه الغاية ، كان يتذرع برفض الملك سيدي محمد قائلا في إحدى كتاباته:

" يرفض السلطان رفضا تاما قبول تفشي أي دعاية تحط من قدر رعاياه اليهود ...

ولذلك ينبغي أن يتركوا لعملهم دون إثارة أي شطط في وسطهم ، وأن تجنب الشعب المغربي كله عواقب هذه الدعاية ومضاعفاتها التي من شأنها أن تحيي من جديد ذلك التعصب المقيت الذي عاني منه اليهود الكثير ولمدة طويلة".

أما السلطان الشاب ، فكان وفيا لسياسة والده ، حيث كان منشغلا بالتعبير عن تضامنه مع القضية العربية ، وبحماية رعاياه من التأثيرات الأجنبية الضارة في ذات الوقت .

ولم يصر موقفه المتواصل والمعارض للصهيونية علنيا إلا في سنة 1948.

ولم تكن معارضة الرابطة الإسرائيلية أقل احتشاما وشيوعا . فقد كان تواخذ الإيديلوجية الصهيونية على طابعها الطوباوي وعلى الشكوك التي تبذرها في نفوس اليهود ، على اختلاف جنسياتهم ، التي ملئت استقامة ووفاء تجاه البلدان التي ينتمون إليها . أما فيما يخص حالة المغرب فإنها كانت تعتقد

أن اليهودية لن يكون مستقبلها مشعا إلاّ في إطار الحماية ، أي في ظل الرابطة الفرنسية .

وبفضل التساهل الذي حظيت به منذ مغادرة ليوطي ، استطاعت الحركة الصهيونية أن تتغرس بشكل متين في قلب الرابطة اليهودية ، رغم العداء الشامل الذي واجهها ، إذ قام مبعوثها والمحاضرون الذين كانوا يأتون من الخارج بعمل جد ناجع، ذلك أنهم طوروا تعليم العبرية ونظموا المناهج الدعائية ، وجمعوا العطاءات والهبات لصندوقين أحدثا لغرض بناء الدولة الإسرائيلية :

وكان أول إنجاز لها بالمغرب هو تأسيس مجلة المستقبل المصور ، سنة 1926 بالدار البيضاء ، على يد تاجر ينحدر من أصل بولوني واسمه جنطان تورنتز ، الذي كان في ذات الوقت ، ممثل المنظمة الصهيونية العالمية بالمغرب . فقد استطاع أن يجمع حوله عددا من الصحفيين المرموقين صنعوا لهذه المجلة شعبية كبيرة داخل الإمبراطورية الشريفة خلال ما بين الحربين.

وقد وصل تأثيرها إلى حد إجبار دعاة التجنيس والانصهار [وكانوا يسمون الرابطيين] وكما رأينا ذاك سابقا ، على تأسيس صحيفة منافسة سنة 1932 وهي " الاتحاد المغربي " والتي تولى تسييرها إيلي نطاف . ومن ضمن ما نشر على صفحاتها هذه الافتتاحية المنشورة خلال يناير 1933 والتي ترد على اتهام مسيرها بعدم الوفاء تجاه فرنسا :

" لم ينحرف اليهود ، ولم ينسلخوا من ولائهم لموطنهم ، لفائدة موطن بفلسطين ، مثلهم في ذلك مثل المسلمين المرتبطين روحيا بالمملكة العربية بالحجاز ، والذين ليس عليهم ، لأجل ذلك ، أن ينبذوا الحماية الفرنسية ... ومن شأن هذا الشعور ألا يشوب وطنيتهم المغربية بأية شائبة، بل إنهم سيظلون ، على العكس من ذلك ، على أتم الاستعداد للتعبير على نفس

التضامن مع المسلمين . ولذلك لا يصح بتاتا أن يرموا بالخيانة والتآمر ضد فرنسا لمجرد أنهم لم يفتروا عن ذكر القدس ."

إن الصحيفة لا تنشر عن الصهيونية إلا صورتها المضيئة أخذا منها بأسباب الحيطة من تجاوز الحدود المرسومة ، والحذر من إثارة غضب سلطات الحماية ، مع الحرص على عدم ذكر سبب وجودها [أي الصهيونية] والذي هو " العالية " [الهجرة إلى إسرائيل] فرنان كوركوس المحامي الباريزي ذو الأصل المغربي ، والذي وفد إلى المغرب سنة 1926 ليلقي محاضرة وصف الصهيونية الرائجة بالمغرب " بصهيونية الصالون ذات النمط الفرنسي " وهذا مختصر من هذه المداخلة :

" ليهدأ بالكم يا يهود المغرب فلستم مطالبين بالهجرة إلى فلسطين . إننا نريد منكم ألا تفكروا في هذا الموضوع ، لكوننا نتوفر على ما يكفي وزيادة في عدد المترشحين للهجرة ! مشكل الصهيونية الكبير ليس في إعمار فلسطين ، ولكنه يكمن في دعمها بضمان استقرار من استوطنوها ، وإعانة العدد العديد من الذين يرغبون منذ سنوات في مغادرة أوربا الشرقية ، والذهاب إلى هناك . نحن نعرف أن اليهود المغاربة لم يعبروا عن نفس الرغبة وبذلك هم ليسوا من المترشحين للهجرة ، ولذلك نحن لا نطلب منهم شيئا من هذا القبيل ... ما نطلبه منهم هو التعاطف الفعال مع هذه النهضة اليهودية التي شخصها الصهيونية ، وكذا الدعم المالي . إننا لا نطمح فقط إلى الذهب الأمريكي بل نطمح كذلك إلى الذّهب المغربي ."

أما الموضوعات المفضلة ، والتي كانت تنبني عليها الدعاية الصهيونية بالمغرب ، فهي ، باستثناء موضوع التضامن مع معمري فلسطين ، دراسة الموروث الوطني ، واللغة العبرية ، والنضال ضد الانصهار ، والإخلاص للهوية اليهودية ، وقد كانت أكثر تجانسا مع فلسفة المغربة منها مع

القيم الفرنسية ، ومن هنا جاءت غرابة تعاطف الحركة الصهيونية مع الحركة الوطنية المغربية .

" هل حاولنا بواسطة صحيفتنا أن نؤثر على اليهود المغاربة في اتجاه هجرتهم من المغرب إلى فلسطين ؟ كما تدعي صحيفة المستقبل المصور في عددها ليوم 26 أكتوبر 1928 كلا ، بل الأمر بعكس ذلك ، إذ كنا دائما نعلن أن صهيون بالنسبة لليهود المغاربة ، توجد بالمغرب . بحيث أنهم مدعوون إلى استنباط الأصلح لهم من الصهيونية حتى يحققوا في المغرب مثل ما حققه إخوانهم في فلسطين ، أي القيام بمجهود قوي وفعال لإخراج اليهودية المغربية من سباتها ، ومن السمسرة والمركنتيلية ولنندفع في مجالات التصنيع والفلاحة والتجارة النظيفة "

هذا النجاح النسبي الذي حققته الصهيونية في إذاعة صيتها بالمغرب لم يكن هو هذا الشبح الجاثم على مستقبل العلاقات بين المسلمين واليهود ، داخل الإمبراطورية الشريفة ، بل كان هو النجاح الذي حققته الصهيونية هناك بأرض فلسطين ، وكذا هذه المواجهات المتوالية بين الطائفتين العربية واليهودية . لقد كان الصدع الأول سنة 1929 بسبب موضوع المرور الحر لليهود إلى حائط المبكى ، وما تلاه من حوادث قاسية كان لها تأثير رمزي في المغرب ، من حيث أن الدور العربية المجاورة للحائط المذكور كانت مسكونة من قبل حجاج مسلمين من المغرب ، وكذا بحكم سقوط بعض اليهود المغاربة صرعى خلال الأحداث . وقد تجندت كلتا الطائفتين بالمغرب لمساندة معسكرها . وفي هذا المجال ، رخصت سلطات الحماية للمواطنين اليهود بتنظيم عملية لجمع الإعانات ، بشرط أن يوجه ريعها بالكامل إلى إخوانهم بالقدس .

ومن جانب آخر ، قامت الإقامة العامة ، التي كانت منشغلة بالوضع

التي خلفته أحداث القدس ، وما قد يثيره هنا بالمغرب في وسط الوطنيين الشبان بفاس ، أقول قامت بإقناع هؤلاء بالعدول عن توجيه عريضة إلى الوزير الأول البريطاني تعبر فيها " عن الاستياء العميق للمسلمين المغاربة من الأحداث المؤلمة التي وقعت بفلسطين " وتدين في نفس الوقت مساندة لندن للمراعي الصهيونية ـ وفي هذا يجب التذكير بأن السلطان رفض أن يشجب موقف الدعم الذي عبر عنه رعاياه المسلمون تجاه إخوانهم بفلسطين .

المنافسة في المجال الاقتصادي بين اليهود والفرنسيين

مالت نوبة الحمّى هذه إلى النزول ، حينما فاجأتها الانتفاضة العربية سنة 1936 لتعود درجاتها إلى الصعود ؛ فنظرا لتأثير الأزمة العالمية على اقتصاد البلاد ، وتصاعد قوة الحركة الوطنية ، بدأت الحماية بالمغرب تسترعي الاهتمام . وقد كان لليهود موضوع شاغل إضافي يتعلق بتنامي معاداة اليهود وما لذلك من آثار سيئة على مستقبلهم بأوربا .

شكلت العوامل السيئة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ، وكذا الرفض العنيف الذي ووجهت به المطالب المتواضعة التي قدمها الوطنيون الشباب للسلطات الفرنسية سنة 1934 بداية مرحلة نحس بالنسبة للمغرب ، حيث كانت السنوات الثلاث الموالية أحلك فترة عرفها المغرب في تاريخه المعاصر ، ولم تسلم من تبعاتها الطائفة اليهودية أيضا ، كما أنها استفادت ، من جهة أخرى، من تحصيل نصيبها من الحصص الناجمة عن تنفيذ برامج التنمية الموكل إلى المعمرين الأوربيين، علما بأنها عانت الكثير من ضنك السنوات الأولى للحماية .

وكان من نتائج إغراق السوق المحلية بمواد وسلع مستوردة ، ومن تأسيس العديد من البنوك ، وفتح أبواب المدن على مصاريعها أن اختفى من

السوق الكثير من الصناع ، والمقرضين بالرهن ، وباعة الأسواق ، والباعة المتجولين .

إضافة إلى هذا ، ساعد استقرار دور كبيرة فرنسية للتبادل التجاري بالمغرب على الإسراع بأفول الطبقة الكبرى للبرجوازية اليهودية صاحبة الأعمال ، اللهم إلا ما كان من بعض الاستثناءات كعائلة ميمران بمراكش والتي كانت شريكا للباشا الكلاوي ، والعسري المختص في النقل البحري بالدار البيضاء وابن أزراف الحاضر الدائم في تجارة السكر والشاي . وما أو شعروا بضياع جزء كبير من نفوذهم في مجال الوساطة ، حتى تحول هؤلاء اليهود إلى وكلاء في ميادين التحديث السريع للمغرب . فحملة الشهادة الابتدائية أو الثانوية وجدوا منفذا إلى الأبناك والإدارات وإلى العديد من شركات الوساطة . واشتغل آخرون في مجالات صناعية كالميكانيك والطباعة والكهرباء . أما المناصب العليا ، فلم يكن لهم قبل بها لكونها كانت خاصة بالأوربيين فقط ـ ويعتقد اعتمادا على كل هذا أن فرنسا لم تكن في استطاعتها تحقيق هذا التطور السريع بالمغرب لولا مساهمة هذا الجيش المتواضع من المستخدمين اليهود .

وفد استعاد المتميزون منهم ، وبكيفية سريعة ، المكانة التقليدية التي عرف بها اليهود في المجالات التجارية في حصن اليهود التقليدي أي التجارة بالجملة وبالتقسيط بل حتى التبادل التجاري الدولي . فهاهم بالدار البيضاء يمثلون ، ولو على قلتهم ، كبريات الشركات الدولية ، غير الفرنسية في الغالب. ومن أسباب فخار الطائفة أنها كانت تتوفر على بعض العشرات من الأطباء والمحامين . والأرقام تشهد على هذا التطور الاجتماعي الذي حصل لديها ؛ ففي سنة 1931 كان تعداد اليهود لا يفوق مائة وأربعة وعشرين ألف نسمة ، أي ما يشكل اثنين إلى ثلاثة في المائة من مجموع ساكنة تقدر بخمسة

ملايين ونصف ، في بلد كانت سمة البداوة ماتزال غالبة عليه ، مع العلم بأن الطائفة اليهودية كانت متحضرة بدرجة 90 % وهكذا كانت الدار البيضاء وحدها تضم 20% من السكان اليهود من أصل سكانها المقدرين يومئذ بعشرين ألف نسمة .

وعلى العموم ، أخذ حجم الطائفة بعد عشرين عاما من الحماية ، الشكل التالي : خمسون في المائة تجار ومستخدمون ، خمسة وعشرون في المائة . صناع وتجار صغار ، والخمسة والعشرون في المائة الباقية من الفقراء والمعوزين ـ وهناك مؤشر غير كذوب يظهر مدى التطور الحاصل داخل هذه الطائفة ، ألا وهو مغادرة نصف عددها مساكن الملاح للاستقرار خارجه .

إن ردود الفعل المتأخرة والمباغتة ، في آن واحد ، للأزمة الاقتصادية عرقلت مؤقتا مسلسل الاغتناء والاندماج في مختلف القنوات الاقتصادية العصرية .

وقد تحملت الطائفة اليهودية ، خلال هذه الظروف الحرجة الكثير من الهجمات ، في إطار منافسة غير متكافئة . من طرف الجالية الأوربية ، وذلك راجع إلى عشرات الآلاف من الوافدين الذين استوطنوا المغرب على الطريقة التي تم بها ذلك في الجزائر ، حيث دخلوا في منافسة كبيرة مع الأهالي بمن فيهم اليهود ، من أجل شغل بعض المناصب بما فيها المناصب الأكثر تدنيا . وقد سبق للجنرال ليوطي أن تنبّأ بذلك من قبل ، فلم يسمح بالهجرة إلى المغرب إلا للأطر العليا.

لقد جلبت التنمية العجيبة التي وقعت بالمغرب أعدادا عديدة من الأوربيين من مختلف الأجناس إيطاليين وإسبانيين وبرتغاليين ، علاوة على الفرنسيين ، وفدوا بكل مركباتهم وطموحاتهم، فلم يتورعوا عن الاستيطان

بمشارف المدن الكبيرة ، قبل أن يبدأوا بتعمير مدينة الدار البيضاء بالبناء العشوائي ، حيث انتقلت ساكنتها من خمسة آلاف نفر سنة 1911 إلى ثمانين ألفا سنة 1930 .

أثارت هذه الوضعية حفيظة الجنرال ليوطي ذي النظرة الأرسطوقراطية والمشبع بروح الاحترام للمجتمع الإسلامي ، ولبنياته التقليدية، وجعلته ينتقل للاستقرار بالرباط ، بعيدا عن دهماء الدار البيضاء الأوربية . وفي نفس السياق ، عمل ما في وسعه لتحاشي حصول الفرنسيين على تمثيل سياسي ، لكنه لم يوفق في ذلك ، واضطر إلى قبول انتخاب مجلس بلدي لمدينة الدار البيضاء ، وإحداث غرف مهنية منتخبة . ولتتويج ذلك ، أعد مخططا لمشروع سياسي يهدف إلى إحداث مجلس استشاري مكون من رؤساء المصالح .

يظهر مما سبق أن الجنرال لم يكن يحمل بين ثناياه حبا غير مشروط لجميع فرنسيي المغرب . ففيهم البدوي الخشن ، وفيهم المعمر ذو الثراء العريض والصناعي الغبي . لكنهم كانوا في مجملهم عنصريين . وبيتانيين قبل ظهور البيتانية كما كانوا يحملون لليهود كرها أعمى يستزيد قوة من المثل الوارد من أوربا .

تتزامن هذه المعاداة الأوربية والأزمة اقتصادية وتفاعلها مع أخبار المواجهات العربية الإسرائيلية في فلسطين ، وتنامي شوكة الوطنية المغربية وذلك ما يفسر بلا شك أزمة الهوية التي وقعت فيها الطبقات الأكثر تسيسا في الطائفة .

كان الكل يأمل أن تبادر الجبهة الشعبية إلى الاهتمام أكثر بشكاوى الوطنيين المغاربة ، وتهيئ الظروف الملائمة لتحسين العلاقات بين الطوائف ، والتي وصلت إلى الحضيض .

ألم يقل اليون بلوم أن الاحتلال لم يكن له من سبب في الوجود إلا ليهيئ البلاد المحتلة للوصول إلى مراتب الاستقلال ؟

لقد جاء تعويض الجنرال مارسيل بيروطون ، الذي غادر بعد أن تم تعيينه وزيرا للداخلية في نظام فيشي وبعد أن كان قد عوض الليبرالي هنري بانصو ، أقول جاء تعويضه بمثابة إشارة مشجعة . أما خليفته الجنرال نوغيس، العسكري والدبلوماسي في آن واحد ، فكان مرشح ليون بلوم ، لكنه لم يحصل على الضوء الأخضر للقيام بأية إصلاحات ، فلم تثر وفادته همة في وسط الوطنيين ، خصوصا وأن هؤلاء يعرفونه بدقة ، حيث مارس مواهبه بالمغرب بحدة وقساوة ـ فلقد سبق له أن شغل منصب المدير العام للشؤون الأهلية ، كما كان رئيس الديوان العسكري للمقيم السابق لوسيان سان ، وحيث سهر شخصيا على عمليات القمع التي ووجهت بها مظاهرات الظهير البربري .

وبالمقابل أحدثت تسمية الجنرال نوغيس موجة من الأمل لدى الطائفة اليهودية ، كما يبين ذلك خطاب الترحيب لمفتش المؤسسات الإسرائيلية الدائم يحيى زكوري :

" إني سيدي الجنرال ، شخصيا جد سعيد بأن أجد اليوم على رأس الحكومة الشريفة بجانب جلالة السلطان الذي يكن له الشعب المغربي قاطبة كل عواطف المحبة والتعلق ، أحد الأعضاء اللامعين في مجموعة رؤساء الإدارات منذ بداية الوجود الفرنسي ، وإني لعلى يقين مسبقا من أن السيد

المقيم العام سيسعى بفضل اهتمامه بالصالح العام إلى الإعانة على التنمية المرغوب فيها لليهودية المغربية ."

أما السلطان فلم يكن يعرف شيئا عن رجال الجبهة الشعبية فهو لا ينتظر منهم شيئا ، وبالتالي ليس من آمال يخشى عليها من الخيبة . لكن الأمر كان بخلاف ذلك بالنسبة للوطنيين الذين خابت ظنونهم التي أنعشوها بوصول أصدقائهم الاشتراكيين إلى الحكم بفرنسا ــ وقد ظهرت خيبة آمالهم هذه في الشارع خلال المظاهرات التي ابتدأت بنهاية سنة 1936 . وأخذت طابعا دراميا سنة 1937 حين تصاعدت الأزمة الدولية مع مخلفات ثلاث سنوات من الجفاف ـ ثم إن الانهيار المفاجئ لأسواق التصدير حرم المغرب فعلا من مصدر رئيسي من مصادر الازدهار والرخاء .

وفي مارس 1937 ، أمرت الإقامة بحل كتلة العمل الوطني ، مدعية في إفراط ، أن قسم الوطنيين لم يتضمن التنصيص على الولاء للعرش ـ وأمام هذا الإجراء ، التزم الملك الصمت ولم يندد به . وقد أدى هذا الوضع مع ما أظهره علال الفاسي من نفاد صبر إلى انقسام في الحركة الوطنية . فسمي فريق هذا الأخير بالحزب الوطني ، بينما سمي الفريق الثاني الذي يرأسه المنشق محمد بن النحسن الوزاني بالحركة القومية . وقد حكمت الظروف على الحركتين الوطنيتين بالعمل في السر .

وانطلقت موجة الانتفاضات من مدينة مكناس لتعم المغرب بأكمله بسبب ما أقدمت عليه مديرية الأشغال العمومية من تحويل لمجرى نهر " واد بوفكران " لفائدة أربعة معمرين ، فلم يتحمل المسلمون ذلك واعتبروا الإجراء اغتصابا جديدا . وثارت ثائرتهم ، وانقلب إلى هيجان شعبي ، راح ضحيته ثلاثة عشر شخصا من بين المتظاهرين ، سقطوا تحت نيران الشرطة الفرنسية. ومن المفارقات التاريخية ، أن أول شهيد في هذه الانتفاضة يسمى "

ولـد إيّـا " . الذي لم يفت على تركه الديانة اليهودية واعتناقـه الإسـلام دينـا ، زمن طويـل .

أما اليهود ، فقد تم إقحامهم في هذه المعركة بشكل مأساوي مختلـف ؛ وكما جرت العادة أدوا جزية عن حوادث لا ناقة لهم فيهـا ولا جمـل . ذلـك أن بعض المتظـاهرين عمدوا ، وهـم يعرجـون علـى أسـواق المدينـة العتيقـة إلـى تخريب متاجر اليهود الموجودة بالسكاكين [سوق الذهب] وبالبزازين [سـوق المنسوجات] ـ ولم يكن لأصحاب هذه المتاجر من خيار إلا أن يقفلوا متاجرهم مؤتمريـن بمـا علمتهـم الظـروف ، ويحتمـوا وراء أسـوار المـلاح القديـم الـذي أغلقت أبوابـه بسـرعة البـرق ـ كـانت الخسـائر جسـيمة ، إذ تخربـت ثلاثـة وأربعون متجرا ، ونهب ما بها من السلع . غير أن الخسارات كانت اثقل على الصعيد النفساني لأن هذه الأحداث أعطت الدلائل على صدق تخمين بعض من اليهـود ، الذيـن فقدوا الأمـل فـي حصـول أي تغيير فـي التعـامل مـع طـائفتهم بالمغرب : كانوا دائما كبش فداء ، وسيظلون كذلك .

أما المقيم العام نوغيس ، فقد أحس بخطورة الوضع وما آل إليه الأمر مـن خسـائر ، لـذا زار مكنـاس لطمأنـة السـاكنة اليهوديـة ، كمـا وعـد ضحايـا الأحداث بتعويضـات .

لكنـه عندمـا بـدأ يطنـب فـي التمجيد بقـوى الأمـن ، فوجـئ بتدخـل احتجاجي للمسؤول عن الرابطة جوزيف برديكو . الـذي سـرعان مـا لاحقتـه جماعة المداهنين ، من زملائه وحولته عن مقاصده .

ولـم تقـف حركـة الانتفاضـة عنـد هـذا الحد . فقد قـامت مظـاهرات للتضـامن مـع دعـاة انتفاضـة مكنـاس ، وذلـك بمـدن الـدار البيضـاء ووجـدة ومراكش والخميسات وغيرها ... أما فاس فقـد احتلـت مدينتهـا العتيقـة ، لأول مرة ، منذ سنة 1912 ولوضع حد نهـائي لمـا صـار يشبه ثورة شـاملة، اتخذ

المقيم العام عدة إجراءات قمعية غاية في القسوة . منه إلقاء القبض على زعيمي الحركتين الوطنيتين وترحيلهما ، حيث نفي علال الفاسي إلى الغابون التي ظل بها إلى سنة 1946 بينما نفي محمد بن الحسن الوزاني إلى ايتزر المغربية وتم توقيف صحيفتيهما . وقد ظل العاهل سيدي محمد صامتا ، لشدة كراهيته للعنف . غير أن الإجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الحماية لتهدئة المواطنين ومحو الآثار التي تركتها تلك الحملات، وكذا التصرف التوددي تجاه السلطان كل هذا ساعد نوغيس ، الدبلوماسي المحنك على تهدئة الروع واستعادة الأمن وهذا ما سماه جان لاكتور " بالعصر الذهبي للحماية " [وهو لا يشمل فترة ليوطي] . وقد يصح تسميته بالعصر الذهبي، لكنه ليس كذلك بالنسبة لليهود !

ذلك أن مضاعفات الأزمة الاقتصادية للدولة بدأت تظهر شيئا فشيئا ، وقد أدّت حدتها إلى خنق نشاط النخبة اليهودية بالأساس ، حيث جاءت وبالا على مسلسل اندماجها في المجالات الاقتصادية العصرية . فتراجعت المبيعات، وحل الكساد ، وانهارت الصناعة التقليدية ، وزاد احتداد منافسة التجار الأوربيين والمسلمين ، مما أوقع السواد الأعظم من الطائفة في ضائقة مادية مهلكة استوجبت فتح محلات بالمدن الكبيرة لتوزيع ما يشد به الرمق .

كما أن الأزمات المعنوية الناتجة عن حملات معاداة اليهود بأوربا وعن النزاع العربي اليهودي في فلسطين ، كانت تزيد الوضع إثارة وتشنجا ـ يضاف إلى ذلك ما ينتاب الطائفة من شعور مفعم بالألم من جراء ما يتعرض له اليهود الألمان من اضطهاد وتعذيب . من أجل ذلك أقامت الطائفة الصلوات الجماعية في جميع أنحاء البلاد ، ونادت بمقاطعة المنتجات الألمانية ، ونظمت، كأحسن ما يكون التنظيم ، شبكة لمساعدة المئات . بل الآلاف . من الهاربين من جحيم أوروبا .

لم يسلم اليهود المغاربة من هذه الكارثـة ، إذ سـرعان مـا انقلبـوا إلـى هدف سائغ لهذه العصبية المستوردة من فرنسا . فهـا هـي ذي مجموعـات مـن اليمين المتطرف الفرنسي كمجموعة النار المتصالبة والصداقة اللاتينية ورابطة العنصرية العالمية والحركة الفاشستية ، بدأت تستقر في المستعمرات الفرنسـية خصوصا بين ظهراني ضيقي الفكر المصطلح على تسميتهم " بالبيض الصغار " الذين يعتبرون أنهـم لا ينعمـون بوضعيـة اقتصاديـة لائقـة بموقعهم السياسـي بسبب وجود اليهود على الساحة .

وقـد دأبـت بعـض الصحـف المغربيـة المعاديـة لليهــود ، علــى نشــر ادعاءات مزيفة وأخبار ملفقة .من هذه الصحف " لوسوليي دومارك " [شـمس المغرب] وهي صحيفة " حرة " كانت تصدر بالفرنسية ، أسست سنة 1911 ، وقد أخبرت أنه في التاسع عشر من شتنبر 1934 الذي يصادف " يوم كيبور "، سيتعرض اليهود المغاربة إلى عملية إبادة شاملة من قبل مواطنيهم المسلمين، وتسوق النموذج التالي ، وهو افتتاحية لعدد الخامس عشر من يونيه 1933 .

" أنا لم أقصد بكلامي أي توسل لوقوع أية إبادة . أنا قصـدت " فقط " وضع الأصبع على الأخطار المحدقة بنا ، من جراء الاستيلاء التدريجي لليهود على المهن الحرة ، والاقتصاد والتجارة علـى كل المجـالات متوخيـن وضعنـا خارج المضمار .

وأريـد أن أقـول وبصـوت عـال ، إن فرنســا اشـتغلت لفـائدة اليهـود المغاربة فقط

وانه من باب العدل والإنصاف ينبغـي للسلطات أن تقـوم بتقديـم شـئ ملموس لصالح المسلمين ، حلفائنا المخلصين الصادقين .

كما أشرت إلى وجود الإسراع باتخاذ إجراءات تستهدف حصر عينات التلاميذ اليهود الذين سيلتحقون بالمؤسسات الثانوية والمدارس العليا ، وكذا الذين سيلجون أبواب المهن الحرة وصولا إلى توجيه السواد الأعظم منهم إلى التكوين المهني إن استوجب الأمر ذلك وهو ما ينفرون منه قصدا ودون قصد .

ومهما تفاعلت حمى هذه العصبية الأوربية ، فإنها لم تصل إلى درجة الكراهية التي وصلت إليها مثيلتها في الجزائر . أما في المغرب ، فعلاوة على معاداة المعمرين " والبيض الصغار " الذين تعودوا على استرسالها وديموتها ، بدأ يشوب اليهود المغاربة نوع من القلق ، من جراء ما اعترى موقف بعض الأوساط الوطنية التي أخذت تروج الطروحات المبتذلة للحركتين العنصريتين الألمانية والإيطالية . فهذا أحد أقطاب الوطنية المغربية إبراهيم الوزاني اللاجئ بتطوان يكتب في الموضوع في أسبوعيته " الدفاع " مستعملا توافه الدعاية الألمانية لشن حملة على الاستعمار الفرنسي، إذ يلومه على تخطيطه لدمج السلالة المغربية الطاهرة الحرة ، في المجموعة السلالية الفرنسية الملطخة بالدم اليهودي الكريه ". وهذا لاجئ آخر ، محمد المكي الناصري مؤسس حزب الوحدة ، ومنافس عبد الخالق الطريس في الزعامة بالشمال ، يستنهض همم مواطنيه " لطرد الفرنسي من المغرب كما طرد هتلر اليهود من ألمانيا ".وقد جاء في تصريح إذاعي له بمحطة روما بتاريخ 12 مارس 1938 :

" إننا نكره فرنسا ، عدوة الإسلام ، والديانة على العموم ، وذلك راجع بالأساس إلى كونها ترزح تحت قيادة كافرين ويهود ، وعلى رأسهم ليون بلوم " أمّا في منطقة النفوذ الفرنسي ، فميدالية التحميس للعنصرية كانت من نصيب عبد اللطيف الصبيحي بدون منازع ، وللعلم فهو أحد الوطنيين

القلائل الذين والوا الجنرال نوغيس ، تعود أن يكرر نشر الصيغ والقوالب المستوردة من أوربا والمستعملة ضد طفيلية واحتكارية - اليهود في أسبوعيته " صوت الوطن " التي أسسها سنة 1938 . فهو يعتقد " أن هذه الوفرة المتعفنة من اليهود التي تحتل كل مجالات الأنشطة القطاعية في بلادنا هي السبب المسؤول عن فقر السواد الأعظم من المواطنين ، وعن غياب فرص العمل بالنسبة للمسلمين المثقفين " ويزداد هذا الشعور المعادي لليهود قوة وحدة ، حينما يتناسل مع شعور محلي مماثل تولد لدى المسلمين بسبب النزاع العربي الإسرائيلي بفلسطين ، وكذا بسبب الخلط الواقع في ذهن الناس بين مضموني اليهود والصهاينة . ولم تنفع أي حيلة في تغيير الوضع بما في ذلك الإقامة العامة . فالمسلمون واليهود بالمغرب رفضوا أن يظلوا بعيدين عن أحداث الشرق ، ومن هذا المنطلق كان الشعور بواجب مناصرة كل إخوانه في الدين هو الأقوى

وقد كان لثورة 1936 العربية بفلسطين صدى كبير في المنطقة الشمالية من المغرب التي اعتادت عائلاتها الميسورة توجيه أبنائها لاستكمال دراستهم بمؤسسة النجاح بنابلس . هذا وبينما كانت القوى الوطنية تعتبر مظاهرة التضامن مع مسلمي فلسطين شرعية ، فإنها كانت تصف مظاهرة اليهود بالعمل السفيه والخطير .

" إن الصهاينة المتعصبين والمتطرفين هم الذين يعرضون بني ملتهم إلى الأخطار الجسيمة التي قد تحوم فوق رؤوسهم في الدول الإسلامية ، يقول محمد المكي الناصري يوم فاتح أكتوبر 1937 . فبطرقهم تلك يهيئون بأيديهم ظروف القضاء النهائي على السلالة اليهودية . وليس هناك من شروط التعايش بين المسلمين واليهود الذين يعيشون بين ظهرانيهم إلا شرط حيوي وحيد ، لا يقبل النقاش أو التراجع : المحافظة على عروبة فلسطين ، ومحاربة الأطماع

الصهيونية . أي إن اليهود مدعوون في حالة الرفض إلى تحمل مسؤولية وتبعات أكبر حرب سلالية عرفها التاريخ المعاصر ."

عادة ما يرفض المسؤولون الرسميون للحركة الوطنية هذا النوع المتطرف في المواقف . لكن الوضع يختلف لكون القضية الفلسطينية تشكل ، بالنسبة للمثقفين وعلماء الدين ، قوة حشد وتعبئة يستعملونها عند الحاجة ، دون قطع الجسور مع اليهود . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، نجد في افتتاحية صحيفة " إرادة الشعب " ليوم 2 مارس 1934 ، ما يدعوا إلى الهدوء والتروي حيث نقرأ :" إن المسؤولين في كتلة العمل المغربية ما يزالون يدعون اليهود إلى نبذ تلك القومية الشوفينية المتطرفة ، ويهيبون بهم إلى ضم مجهودهم إلى مجهود المسلمين لتوفير المستقبل الذي يتناسب مع تطلعات هذا الشعب المشروعة ، وذلك في جو من السلام والوئام ."

حوادث عارضة بالشارع

اعتاد المثقفون اليهود على التحاور مع الوطنيين عبر الصحيفتين " المستقبل المصور و "الاتحاد الوطني" . لكن هؤلاء كانوا لا يمثلون إلا أنفسهم ، وقد برز إلى مسرح الأحداث الشعور الجماعي بضرورة وجود هيئة مركزية تكون لها مسؤولية تمثيل مجموع مسيري الطائفة وذلك حين تولدت حوادث عارضة بين الطائفتين المسلمة واليهودية في مختلف المدن المغربية .

فقد حدث أولها بالدار البيضاء يوم 21 فبراير 1932 حيث أخذ صيغة عراك بين شباب يهود وبعض تلامذة مدرسة قرآنية . وتطور الأمر بتدخل الآباء مما خلق جوا مشحونا بالتوتر خيم على الأحياء اليهودية لمدة ثلاثة أيام متتالية ، عقد اليهود العزم خلالها على الضربة بمثيلتها ، نظرا للسلبية التي تعاملت بها الشرطة مع الحوادث ورغبة في ترك مواقف الخضوع والاستسلام التي كانت تنقاد إليها منذ القدم . وبعد ذاك بسنة واحدة ، أي في الثامن عشر

من شهر مايو 1933 كانت الحالة أقوى استنفارا ، إذ صادف أن طعن صاحب متجر لبيع الخمور مسلما بالسكين ، خلال مشاجرة داخل المتجر . وما هي إلا لحظة حتى ساد جنبات الملاح جو يطبعه الهيجان ، استوجب تدخلا قويا للشرطة . وقد كتبت صحيفة المغرب ما يلي حول الموضوع :

" ما إن انتشر بالمدينة العتيقة خبر وفاة مواطن مسلم على يد يهودي حتى بدأ الناس يتجهون نحو الملاح في جو من الصراخ والعويل ، أدى إلى فتن' وقع خلالها بعض النهب ... صحيح أنه لا داعي إلى المبالغة ، لكنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن ألفا من الحمّالة هم جاهزون الآن ، ينتظرون الإشارة من أتباع شكيب أرسلان ليقتصوا لقتل يهودي ، وينهبوا الملاح ."

وفي يونيه من نفس السنة ، حدثت مواجهات مماثلة بالقصر الكبير ، حيث حاول عدد من الشباب المسلمين منع تلاميذ المدرسية اليهودية الإسبانية من تقديم عرض مسرحي بعنوان " سول البطل " يتناول قصة الشهيدة لالة سليكة ، أي سليكة حتشويل " التي سقطت شهيدة عصبية وهمجية المسلمين " [كما جاء في أعنية شعبية] والتي ذكرنا قصتها سابقا . وقد بلغ هذا الجو المتوتر مدينتي طنجة وتطوان ، دون أن يسقط فيهما ضحايا أما مكناس التي لم ينس يهودها ما جرى لهم خلال أحداث واد بوفكران ، فقد عادت القلاقل لتروعها من جديد ، حيث حدثت أخطر الأحداث لهذه الفترة يوم عاشر أبريل 1939 . وكان سببها مشادة كلامية بين يهودي اعتنق الإسلام حديثا ، وجماعة من اليهود ، تطورت في حينها إلى هجوم كاسح على الملاح ، أسفر عن اثنين من القتلى وأربعين من الجرحى . على أن هذا الحادث الذي كان مصدره استفزازيا ظل لحسن الحظ فريدا .

ورغم أن هذه القلاقل كانت ، أحيانا تتحول إلى أحداث مأسوية ، فإنه لا ينبغي تضخيم حجم المشادات الكلامية أو حتى اليدوية التي كانت تحدث بين

المسلمين واليهود والأوربيين والتي كانت تبقى منحصرة في أوساط مجتمعية معلومة ، أو في دائرة مجموعات صغيرة من المناضلين من أجل هذه الغاية أو تلك ، دون أن تحدث شرخا فاصلا في العلاقات التقليدية التي تجمع بين هذه المكونات الثلاثة .

وفي هذا الإطار ، أقيمت جنازة كبرى للحبر الأكبر بالمغرب رافائيل أنكاؤوا المتوفى بسلا خلال شهر غشت 1935 شارك فيها ، علاوة على عشرات الآلاف من اليهود ، ممثلون للسلطات الفرنسية والمغربية . هذا الاحتفاء الحاشد والرهيب في آن واحد ، والذي يظهر مكانة اليهود في الحياة الاجتماعية ، كان لافتا للانتباه ، بشكل خاص ، لكون التظاهر بالحزن على الذمي في الوسط الإسلامي يعدّ من المحرمات . وهذه صحيفة المستقبل المصور تهنئ نفسها بذلك في عدد شتنبر 1935 حيث ورد فيه :

" كل اليوميات أشارت في حينها إلى ما أثارته من عواطف جياشة في الأوساط المغربية وفاة الحبر الأكبر أنكاوو . ويطيب لنا أن نسجل أن مدينة سلا ، وهي من أكبر قلاع الإسلام ، قد انضمت دون اعتبار أي تمييز ديني ، للجموع التي جاءت لتعزي وتواسي في مصاب اليهودية المغربية ليوم ثاني غشت الماضي . فقد حضر الجنازة ممثلون عن المثقفين المسلمين . ويدل هذا التآزر المؤثر على وجود انسجام حدسي يجمع بين الفكر العربي واليهودي في هذا البلد ، ويغطي مجالات التقاليد وغيرها .

وقد عبر المراقب المدني لناحية الرباط باسم الحماية ، عن تنويهه بطيبوبة ووفاء الراحل الكبير .

وفي السنة الموالية ، وفي خضم الأمل والتضامن اللذين أحدثهما نجاح الجبهة الشعبية بفرنسا ، وقع تقارب ملحوظ بين المثقفين المسلمين واليهود المغاربة ، حاملي الأفكار القريبة من الاشتراكية والشيوعية وذلك ما أقلق

سلطات الوصاية. ويتجسم هذا التقارب في تأسيس اتحاد مغربي إسلامي يهودي سنة 1936 ، وتقديم عريضة احتجاج ضد مشروع تقسيم فلسطين إلى وزير خارجية بريطانية العظمى .

والواقع أن بلاد المغرب كانت تشكل مرتع سلام ضمن عالم شكل بالنسبة لليهود الأوربيين خاصة ،فضاء تتجاذبه الأعاصير . وهذا ما أشار إليه ممثل الطائفة اليهودية بالمغرب جاك بينتو في خطابه إلى الجمعية التأسيسية للمؤتمر اليهودي العالمي بجنيف خلال شهر غشت 1936 حيث قال :

" إن الطائفة اليهودية المغربية لمستعدة للمساهمة في عملية تنسيق الجهود المبذولة من قبل مختلف جموع اليهود في العالم ، وذلك في إطار من الإخلاص والوفاء لأوطانهم .

إننا إذ نساهم في دعم وتعزيز إقامة التفاهم المتبادل ، بين إسرائيل والأمم الأخرى الموصى بها في هذا المؤتمر ، فإننا ، في الوقت ذاته ، نوجه جهودنا لتدعيم وتطوير علاقاتنا وبكيفية رسمية ، تعلقنا المتين بحكومة جلالة السلطان وبفرنسا الدولة الحامية ".

أيقنت الطائفة اليهودية ، بعد هذه الحقبة من حكم سيدي محمد بن يوسف أن بإمكانها الاستمرار في العيش بأمان في هذه الأرض العربية ، مؤدية في نفس الوقت ، فروض الولاء لعاهل كريم ، ولدولة فرنسا صاحبة المجهود التحديثي ، وللصهيونية المنقذة ، اعتبارا لما يصيبها من تمزق بسبب الهوية ومن تفاقم الحوادث بين الطوائف ، وتسليما منها بالمزايا التي تجنيها من وراء ذلك ، مقارنة بظروف معيشة اليهود بأوربا . ولم يكن يخامر اليهود المغاربة شك في أنهم ناجون من ويلات الحرب . ولم يدركوا آنذاك أن العنصرية الأوربية ستجد في المغرب أرضا خصبة ، وجدت بها التيارات "

البيتانيـة " حتـى قبل وجودها ! وتخضعها الإقامـة العامـة وبكيفية طبيعية ، لقانون حكومة فيشي الصادرة في حق اليهود .

ومجمل القول ، فإنـه يمكن أن نقر أن هذه الفترة الأولى من عهد الحماية طبعت بجملة من التناقضات ، فقد وصل اليهود المغاربة مسيرتهم نحو العصرنـة والتحديث خلال الفترة ما بين بداية عهد السلطان سيدي محمد ونشوب الحرب ، رغما عن إرادة الإقامة العامة وليس برغبتها كما يظن.


http://al-maktabeh.com

البَابُ الرّابع

فيشي : القانون الأوّل الخاصّ باليهود

بدا ، عشية الحرب العالمية الثانية ، أن المغرب وجد أخيرا نوعا من الاستقرار ، وبدأت الذكريات الأليمة للأزمة تتلاشى ، كما أن العلاقات بين الفرنسيين والمسلمين عرفت تحسنا واضحا ، على غرار الروابط الجيدة بين السلطان سيدي محمد والمقيم العام نوغيس . وكانت تبدو على الجميع ملامح الارتياح ، تقريبا .

بيد أن معاداة أوربا لليهود وإمتداداتها في المملكة الشريفة ، حيث حققت الدعاية المناهضة لليهود اختراقا واسعا ، وتضاعفت مواجهات الشارع بين المسلمين والمسيحيين من جهة ، واليهود من جهة أخرى ، كانت تمنع الطائفة اليهودية من الاستمتاع بالطمأنينة السائدة .

وبعد التوقيع على هدنة يونيو 1940 م ، أصبح المغرب امتدادا طبيعيا لفرنسا البيتانية [نسبة إلى الماريشال بيتان] . وهكذا صدر القانون الخاص باليهود، يوم 31 أكتوبر 1940 م ، ثم يوم 5 غشت 1941 م ، بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه ، كل ذلك خارج الشرعية الدولية طبعا . وهذا معناه أن اليهود المغاربة لا يرتبطون بالقضاء الفرنسي . وبالنسبة إلى الأستاذ حاييم زعفراني في كتابه [يهود الأندلس والمغرب العربي] فإن الظهائر بتطبيق القانون الخاص بيهود المغرب تثير ملاحظتين أساسيتين :

" تتعلق الأولى بمسطرة نشر الظهائر ، فالمقيم العام يملك وحده السلطة الفعلية والحقيقية ؛ وتقوم مصالحة بتحرير نصوص الظهائر بالفرنسية ؛ وتوقيعه

يعطيها قوة القانون ؛ ثم تترجم النصوص إلى العربية وتوجه إلى القصر الملكي للتوقيع والختم بالطابع الشريف ،

أما الملاحظة الثانية فلها علاقة بامتداد تطبيق هذه القوانين ، فاليهود الذين شملهم مضمونها هم الذين كانوا تبنوا طرق وأساليب العيش والتفكير الفرنسي ، أي إن الأمر يتعلق هنا بأقلية صغيرة .

ولم يسبق للمملكة الشريفة أن عرفت في تاريخها نموذجا لمعاداة اليهود معدا بهذه الطريقة ، لأن التقاليد المغربية لا تعرف هذا السلوك المذهبي ، وكذلك الإبادة المنظمة لليهود ؛ خاصة إذا علمنا أن القانون الجديد الخاص باليهود يتعارض مع حالة الذميين التي تجعل اليهود يدخلون تحت حماية السلطان .

إن موقف سيدي محمد يتناقض مع موقف أغلب زعماء العالم الثالث المهادن لألمانيا النازية . فقد عرف تلقائيا ما يجب أن يفعل ، وذلك بإعلانه ، بكل وضوح ، معارضته لأي تمييز ضد اليهود المغاربة الذين يعانون من النازية أقل مما يعانيه إخوانهم الأوروبيون ، وكذلك إخوانهم الجزائريون أو التونسيون

وبما أن اليهود كانوا يعانون من كراهية فرنسيي المغرب من جهة ويتمتعون في المقابل ، بالحماية الملكية ، فإنهم أصبحوا يجدون أنفسهم أمام ضرورة تقويم مستقبلهم بالمغرب . وهكذا ، وبعد أن سرقت " البيتانية " حلمهم بالاندماج في المجتمع الفرنسي وقيمه ، بدأوا يتساءلون هل سينخرطون في المعركة الوطنية من أجل استقلال المغرب ، أو يأخذون الطريق إلى فلسطين ، أو أنهم ، سيعيدون ربط صلتهم بأوهامهم المتعلقة بحب فرنسا ، كما كان عليه الشأن قبل الحرب ، على اعتبار أن عهد فيشي كان فترة سيئة مؤقتة ؟ هذا ما نتعرض له في هذا الباب .

رفض الخدمة العسكرية بالنسبة لليهود

قبل أن يغزو الجيش الألماني بولونيا ، في فاتح شتنبر 1939 ، معلنا بذلك بداية الحرب العالمية الثانية ، تعبأت شبيبة اليهود في مدن المغرب ، وتطوع مئات الشباب اليهودي في صفوف الجيش الفرنسي ، واضعين حدا لتقليد قديم يقضي بالخضوع ، واحتقار مهنة الجيش . وقد فتحت جمعية قدماء تلاميذ الرابطة الإسرائيلية النشيطة مكاتب تعبئة في جميع المدن الكبرى . وكمثال لذلك ، لم يسجل مكتب الدار البيضاء أقل من ألف وثلاثمائة طلب انخراط !.

وكان لهذا الحماس ما من شأنه أن يفاجئ السلطات الفرنسية ، كما شهد على ذلك المؤرخ روبير مونتاني :

"... لأنهم ، أي اليهود ، وقعوا بدون أن يعرفوا أين ولا كيف يمكن أن تتم المناداة عليهم للخدمة في الجيش ، وبدون أن يتخوفوا من أن يذهب حماسهم هباء ، وألا تؤخذ مساهمتهم بجد ، وهذا طبيعي بالنسبة لهم ."

وإنه ليخطئ من يظن أن هذا الحماس الوطني يثير إعجاب السياسة الفرنسية تجاه اليهود . وبالفعل فإن ذلك يحرجها على أعلى مستوى . إن القيود بانخراط اليهود لخدمة العلم الفرنسي ، معناه القبول بمنحهم الجنسية الفرنسية بعد الحرب . لكن الأمر ليس كذلك بالنظر لعدة أسباب ، البعض منها معلن والآخر على العكس من ذلك .

وإذا كانت عملية التجنيس الجماعي بالنسبة ليهود الجزائر ، بواسطة مرسوم " كريميو " ، لم تطرح أي مشكل قانوني ، لأن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية ، فالأمر غير ذلك تماما بالنسبة للمغرب ، الدولة ذات السيادة الخاضعة للحماية الفرنسية : وقد كان السلطان يوضح دائما أنه لن يسمح بانتقاص أو استثناء جزء من رعاياه ، ولو كانوا يهودا ، من سلطته . وإذن فقد أفاد هذا الحاجز القانوني فرنسا

الغير المتحمسة . ربما بدافع من العنصرية ، لتبني صيغة مغربية لمرسوم " كريميو " .

إن القضايا المتعلقة بالخدمة العسكرية والتجنيس تعتبر بمثابة تمويه الحماية الفرنسية بالمغرب . وابتداء من أكتوبر 1918م ، تمت إثارة قضية " استعمال الإسرائيليين المغاربة في الحرب " من طرف وزير الشؤون الخارجية " بيكون " ، في رسالة سرية إلى ليوطي :

" أثار جورج بيكون انتباهي إلى الأهمية التي يمثلها إرسال فوج من المتطوعيين الإسرائيليين في إطار لواء يهودي ، تحت إشراف فرنسا ... يمكن أن نتصور إمكانية تجميع بضع مئاتين المتطوعين بتونس والمغرب ؛ حيث إن اليهود ليسوا ملزمين بالخدمة العسكرية . التي ينبغي أن لا تتم تحت الضغط لكن ، تجدر ملاحظة أنه بتشكيل وحدة إسرائيلية ، موجهة للبقاء بفلسطين ، فلن تشارك ، على ما يبدو؛ في عمليات الحملات العسكرية " .

وقد أقبر ليوطي هذا المشروع دون استشارة اليهود ولا حتى السلطان ودون مراعاة للصيغة القانونية أيضا :

كانت تعبئة المتطوعين في الأحياء اليهودية [الملاح] تثير جملة من الانفعالات ، نظرا لان هذا النداء من شأنه أن يفهم ويؤول بطريقة سيئة . ولن يتردد اليهود في القول بأن فرنسا ، المنهكة ، اضطرت إلى طلب مساهمتهم . وأخيرا ، فإن من شأن المناداة على الإسرائيليين أن يكون لها أثر سيئ على مسلمي المغرب ، الذين لا ينظرون بعين الرضى لليهود ، ولا يقبلون بأن تكون لهؤلاء القدرة على حمل السلاح ."

وفي سنة 1939 م، كانت الظروف مختلفة ، مادام أن اليهود هم الذين يطلبون الآن دمجهم في الجيش الفرنسي ، وتضاعفت التصريحات التي تعلن الولاء

لفرنسا وللمغرب ، على غرار موقف رئيس مجلس جماعة مدينة الجديدة الذي وجه هذا النداء يوم 8 شتنبر 1939 في عدد من " الاتحاد المغربي " :

" سنعرف كيف ندافع على فرنسا باقتناع وحماس ، لأننا بهذا سندافع كذلك عن ديننا ، وعاداتنا وثقافتنا التي احترمتها فرنسا الليبرالية والكريمة "

أمام هذا الكم الهائل من عمليات التطوع الذي فاجأ السلطات العسكرية الفرنسية ، كلفت هذه الأخيرة روبير مونتاني بإعداد دراسة في الموضوع . وتم تسليمها بالفعل يوم 17 أكتوبر 1939 ، بعد اندلاع النزاع بشهر ونصف ، تحت عنوان " دراسة حول استعمال الإسرائيليين المغاربة في الحرب " ، وكانت خلاصتها تؤيد ، على ما يبدو ، ضم اليهود ، مادام أن صاحبها رأى أن " ما بين ستة آلف وثمانية آلاف متطوع ، تتوفر لهم لياقة بدنية وفكرية وخلقية جدية ، تمكن من تعبئتهم وتشغيلهم ".

وبخصوص الزعم بوجود جبن وراثي لدى اليهود ، أعرب روبير مونتاني عن اقتناعه بأن هؤلاء سيصبحون من مقاتلي النخبة بميولهم إلى عمليات الكوماندو ، بسبب حماسهم القوي ، بشرط أن يتم إخضاعهم للتثقيف والتدريب بطريقة ملائمة .

وليس هنا أي شك في أنه كانت لفرنسا مصلحة في تجنيد مثل هؤلاء المقاتلين . وفي المقابل ، فإن مسألة الإجراءات العملية لدمجهم كانت جد معقدة ، بالنظر إلى وضعهم القانوني والاجتماعي الواضح ، هذا الوضع الذي يقوم على تشريعين اثنين ، لكيلا نقول على ثقافتين . هنا ، لم يخف روبير مونتاني ارتباكه :

" بما أن اليهود من رعايا السلطان ، فمن الصعب دمجهم في وحدات الجيش بفرنسا التي لم يدمج فيها حتى المسلمون المغاربة . لكن ليس من الممكن ، فوق هذا، إدخالهم ضمن هيآت قوات الأهالي ، ليس فقط لأسباب عقدية ، ولكن لأن

الاختلاف الحاصل على مستوى الذهنيات ، ومستويات التدريب له أثر الحاسم على انسجام الوحدات ."

تمت إثارة موضوع أيجاد حل للدمج في اللفيف الأجنبي ، من حيث الشكل ، لكن مميزات هذه القوات لا يمكن إلا أن تفزع اليهود ، وتذهب بحماسهم في الانخراط . كما أن تشكيل " كتيبة من الرماة المغاربة ، حيث لا يكون ضمنها سوى إسرائيليين مغاربة كجنود " فكرة مرفوضة لأنها تتطلب وقتا كبيرا من، أجل إخراجها إلى حيز الوجود .

انتهي الأمر بروبير مونتاني إلى اقتراح الحل الوحيد الذي يسمح ، في نظره، بالخروج من هذا المأزق :

" إن نسبة مهمة من الإسرائيليين المغاربة ، أذكياء ، بارعون ، نبهاء ، متصلبون ، ومكونون ، ومن النادر ألا يتحدثوا عدة لغات . كما أنهم يتميزون بالمبادرة ، وبحب المخاطرة . ومن شأن توظيف جميع خصائصهم ، وأيضا تكوينهم في استعمال السلاح ، أن يجعل منهم مقاتلين من الدرجة الأولى ، تكون مردوديتهم داخل التشكيلات الصغيرة والقليلة العدد أكبر منها في الوحدات الكبيرة والضخمة .

وبكل تأكيد ، فإنهم سيفعلون العجب في الوحدات الخفيفة ذات العدد القليل ، والمهيأة خصيصا للضربات المفاجئة والجريئة ، وللمهام التي يصعب إسنادها لوحدات مهمة أكبر عددا .

كان الاقتراح جريئا لدرجة لم يره بيروقراطيو الجيش بمثابة مخاطرة . لكن، لماذا كل هذا الجهد من أجل مئات أو آلاف من الإسرائيليين بينما من السهل التنقيب [عن الجنود] وسط السكان المسلمين ؟ في النهاية سيكون الصواب إلى جانب مشروع لم يحظ بأي دعم ، لا من الإقامة ولا من القصر .

وسرعان ما أصبح " طابــو " وقد فرضت الرقابة على الصحافة بعدم الإشارة إلى ذلك وهكذ تمت دعوة الشباب اليهود المسجلين بمكاتب التجنيد بلطف ، ولكن بصرامة ، إلى انتظــار نداء خدمة العلم الذي لن يأتي . وقد عكس عدد " لافونير إيلوستري " [المستقبل المصـــور] بتاريخ ماي - يونيو 1940 ، مرارة اليهود إزاء هذه الإهانة :

" بما أنه ليست هناك ثقة في قدراتنا العاليــة ، فلا ننتظر شهادات اعتراف خاصة ، لأننا وهبنا أنفسنا وممتلكاتنا لقضية العدالة والإنسانية . وعلينا أن نعتز بأنه لم يتم رمينا في ركن ما من العالم ، حين يتوهج العالم بأسره بنورنا ...

وبالتأكيد ، يحق لنا أن نتأسف لعدم قبول مساهمتنا بنفس التلقائيـة والكمال لكن ، لا ينبغي أن يتأثر وفاؤنا بهذا التحفظ ، بل على العكس من ذلك ، علينا بسبر أغوار قلوبنا للبحث عن أسباب هذا التحفظ الذي أثر فينا بفظاعة ."

إزاء هذه الخيبة التي حكمت عليهم بأن يظلوا على هامش نزاع يمكن أن يقرر وجودهم بالذات ، فإن اليهود المغاربة يعزون النفس بمبادرة سيدي محمد بن يوسف بانخراط المغرب في المعركة ضد الوحشية النازية .

السلطان سيدي محمد وفرنســا

مباشرة بعد غزو بولونيا ، يوم 3 شتنبر 1939 ناشد السلطان المغاربة بالتعبئة وراء فرنسا . وتميزت خطبه التي قرئت بجميع مساجد المملكـة ، بالحماسة الدينية والقومية :

"مازالت الذكريات الأليمة التى خلقتها الحرب في نفوس الجميع ، ماثلة أمامكم عالقة بذاكرتكم . فلن يستطيع أحد أن ينسى ما عانته كل العائلات من ويلاتها، وما تعرضت له المناطق الخصبة من نهب ، والمدن من تخريب ، والثروات من تدمير .

وبالرغم من أن النصر توج جيوش فرنسا والحلفاء ، وضمن هؤلاء جيش المغرب الذي احتل بفضل استماتته مكانة مرموقة ، فإن حكومة الجمهورية لم تفتا ، وهي المنتصرة ، تبذل جميع جهودها من أجل إقرار السلام وإعادة الطمأنينة إلى النفوس ، بعيدا عن كل طمع من منافع آنية .

وهي إذ تحركها مشاعر إنسانية ، نبيلة ، فإنها لم تتراجع أمام أي تضحية من شأنها أن تبعد شبح الحرب المخيف إلى غير رجعة .

غير أن هذه الجهود لم تثر في نفوس أعدائنا المشتركين أي رد فعل إيجابي مع الأسف ، بل على العكس من ذلك ، راحوا يتحينون كل الفرص لبث سموم التفرقة ، وإشعال فتيل الحرب .

وقد أوصانا نبينا الكريم بمكافأة كل من أسدى لنا خيرا ، ولو حتى بالدعاء الصالح إن لم نستطع إلى ذلك سبيلا ، والمؤمن الصالح هو الذي يظل وفيا لعهوده . فها هي فرنسا تقوم اليوم لحمل السلاح ، دفاعا عن أراضيها ، وشرفها وكرامتها ، عن مستقبلها ومستقبلنا أيضا ، فلنكن نحن من جهتنا أوفياء لما اشتهر به جنسنا من مبادئ الشرف ، مخلصين لديننا ، مؤمنين بتاريخنا ، ولنعبر بقوة عن عرفاننا لفرنسا بالجميل لما قامت به حكومتها من أجلنا ...

فانطلاقا من هذا اليوم وإلى أن تكلل جيوش فرنسا وحلفائها بالظفر والنصر ، فإننا مدعوون لتقديم كل المساعدات لها وبدون أي تحفظ ، فلا مساومة في إمدادها بمواردنا ، ولا تراجع فيما قطعنا العهد به على أنفسنا مهما كانت التضحيات .

لقد جمعتنا روابط متينة أيام السعة والرخاء ، ومن العدل أن نكون إلى جانبها في أيام المحن التي تجتازها ، والتي ، ولا شك أبدا ، ستخرج منها منتصرة قوية ".

إن في وقوف المغرب ، بدون تحفظ، إلى جانب فرنسا ما يثير الانتباه ، خاصة حين نعلم مدى الإغراء الذي قامت به النازية لعدد من الزعماء العرب الذين كانوا يرون فيها حليفا من أجل التحرر من قبضة الاستعمار ، مثل حالة العراقي رشيد علي أو مفتي القدس ، الحاج أمين الحسيني الذي ذهب إلى حد الإقامة ببرلين حيث صرح له هتلر وهو يستقبله :" إن حركة التحرير العربية ، التي هي حليفنا الطبيعي ، تمر من برلين ."

وفي المغرب ، لم يقاوم الزعماء الوطنيون في منطقة الشمال ضجيج الدعاية الألمانية ، وأعلن الزعيم عبد الخالق طريس ، ابتداء من 5 شتنبر 1939 أن على المنطقة التي تحميها إسبانيا أن تظل محايدة في نزاع لا يعنيها في شيء . وقبل ذلك بشهر رأى ، في افتتاحية عدد فاتح غشت 1939 ، بجريدة حركته " الحرية " أنه مع احتلال المغرب من طرف ألمانيا :

في حالة ما إذا تم اعتبار الشعب المغربي ، ودون مراعاة رغبته ، مجرد كم غير مهم ، وغير قادر على نفسه ، تسند لألمانيا أو لأوروبا مهمة قيادة ومساعدة المغرب .وتستطيع ألمانيا القيام بهذه المهمة إلى نهايتها ، وستخدم مقاصدنا .

وفي المقابل ، ظل الوطنيون بمنطقة النفوذ الفرنسي ، في أغلبيتهم ، غير مبالين بالنداءات الألمانية والإيطالية التي ردد صداها مفتي القدس . ولم ينتظروا بداية النزاع ليتخذوا موقف السلطان . وبداية من 23 غشت 1939 ، أوضحوا للجنرال نوغيس [المقيم العام بالمغرب] أنه بالرغم من اعتقال أو نفي جزء مهم من زعمائهم ، فإنهم لا ينوون القيام بشيء من شأنه إزعاج فرنسا ، بل إنهم مستعدون لمنحها مساعدتهم . أما الزعيم علال الفاسي ، المنفي بالغابون ، فإنه التزم بحياد حذر .

وباستقلالية في رؤية السلطان لمعنى الشرف ، وانخراطه الأخلاقي في قضية الحلفاء ، اعتقد أن انتصار هؤلاء سيسهل حصول المغرب على الاستقلال . وقد تمت الاستجابة لندائه ، يوم 3 شتنبر 1939 ، لدرجة أن السلطات الفرنسية لم تستطع تلبية الآف ترشيحات المسلمين الراغبين في الذهاب للقتال بأوربا ! ولم يلتفت أحد لحالة بضع مئات من المتطوعين اليهود ، الذين تمت دعوتهم أخيرا للالتحاق بصفوف اللفيف الأجنبي . والتحق عشرات منهم بهذا اللفيف ، بينما تمكن آخرون ، أكثر إصرار ، من الالتحاق بالجيش البريطاني ؛ أو ، فيما بعد ، بالقوات الديغولية المتمركزة بلندن . ولم يحالف الشباب اليهودي التوفيق مع وحدات الدفاع المدني أو الصليب الأحمر الذين لم يقبلوهم بينهما إلا بصعوبة بالغة .

وعلى العكس من هذا ، كان المال اليهودي يرحب به ، وفي إطار نقل صدى سخاء اليهود ، أوردت الصحيفة " لافيجي ماروكين " التي تصدر بالدار البيضاء في عدد يوم 15 شتنبر 1939 أن " مجموعة من الإسرائيليين بالدار البيضاء قدموا للمراقب المدني ، رئيس المنطقة ، مبلغ 600 ألف فرنك ، تمثل مساهمة أولى للطائفة الإسرائيلية بالدار البيضاء إلى الصندوق المستقل للدفاع الوطني " . فأين نحن من تلك الفترة التي كان فيها اليهود ، بالرغم من رفضهم من طرف الجيش ، يشاركون وحدة شعور الطائفتين الفرنسية والإسلامية ؟

وعلى خلاف توقعات السلطان ، لم تظهر فرنسا لا " منتصرة " ولا "عظيمة " ، ومع ذلك ، لم تؤثر هزيمة ماي 1940 المثيرة في التحالف الفرنسي المغربي ، ولا في انهيار الجمهورية الثالثة يوم 11 يوليوز 1940. وكان بإمكان السلطات استغلال هزيمة البلد الحامي للتنديد بمعاهدة فاس . لكنه ، وهو السياسي الحاذق ورجل المبادئ ، لم يساوره وحتى التفكير في ذلك ، بل ظل وفيا ، كما كتب بونوا امبشان ، للقول الشريف " ارحموا عزيز قوم ذل "

فكر نوغيس ، في وقت ما ، في متابعة الحرب ضد ألمانيا ، انطلاقا من شمال إفريقيا ، فانضم إلى " بيتان " الذي قبل هدنة 22 يونيو 1940 . وتمكن من إقناع السلطان ، الذي أثرت فيه كثيرا هزيمة فرنسا ، بقبول سلطة النظام الجديد . وكان من الصعب أن يكون سيدي محمد فرنسيا أكثر من الفرنسيين .

لقد واجه سيدي محمد ونوغيس هذه المحنة ، ولكنها المرة الأولى ، منذ فرض الحماية ، التي أصبح فيها ميزان القوى يميل لصالح السلطان .لم يكن ينظر إلى نوغيس في الواقع بعين الرضى في فيشي ، حيث عيب عليه تردداته الأولى ، وتعيينه من طرف " الجبهة الشعبية . ولم يكن مدينا لبقائه في مهمته بالمغرب إلا للصداقة التي جمعته بالعاهل المغربي . وخلال مناسبتين اثنتين سمح ميزان القوى للسلطان بالوقوف في وجه المقيم ، في إطار الصداقة التي بينهما ، ويتمثل ذلك في تطبيق القانون الخاص باليهود الذي تقرر بفيشي ، والإنزال الأمريكي .

وإذا كان قد تم استقبال الهدنة بارتياح من طرف مجموع الشعب المغربي ، فإنها لم تضع حدا لمخاوف الطائفة اليهودية التي كان يقض مضجعها رؤية قوات "الفوهرير" [هتلر] تنزل بالمغرب . وقد كان مصير اليهود ، في الحقيقة مرتبطا بالمساومات المعقدة والصعبة ، بين برلين ، ومدريد ، وروما ، وفيشي ، حول مصير الإمبراطورية الفرنسية .

هل سيقوم الحليفان الألماني والإيطالي وإسبانيا التي كانت تدور في فلكهما ، بتقطيع واقتسام هذه الإمبراطورية . ويتعلق الأمر على الخصوص بالجزء الأكثر إستراتيجية ، وهو شمال إفريقيا . أم سيتركونها تحت إشراف فيشي ؟ ، وأول مرة أظهر هتلر ضبطا كبيرا للنفس : ففرنكو ، الذي احتل بقواته مدينة طنجة الدولية ، طالب كثمن لانحيازه لألمانيا مجموع المغرب ، ومنطقة وهران ! أما ميسوليني فقد أعطى الحق لنفسه بضم تونس ومنطقة قسطنطينة . ولتجريد خصوم بيتان الذين

يرغبون في متابعة القتال ضد ألمانيا ، انطلاقا من شمال إفريقيا ، ومن بينهم الجنرال نوغيس ، لفترة قصيرة ، طلب هتلر ، الذي لا يكن سوى الاحتقار لهذه البلدان الجنوبية ، ولسكانها العرب ، من فرنكو وميسوليني كظم نواياهم ، لغاية النصر النهائي للنازية .

وبالنسبة لليهود ، وحتى إذا كان إخوانهم ، الذين يعيشون في منطقة النفوذ الإسباني وطنجة ، التي تحتلها مدريد ، يعاملون بطريقة أفضل من منطقة النفوذ الفرنسي ، فقد أصبح بإمكانهم أن يكونوا مرتاحين ، ذلك أن " الويهرماخت " لن يدخل المغرب وراء القوات الاسبانية

فرضت معاهدة الهدنة الفرنسية الألمانية على فيشي وجود لجنة هدنة ألمانية إيطالية بالمغرب ، مكلفة بالسهر على تنفيذ البنود التي تمنع على فرنسا إعادة تشكيل قواتها سريا . ولم يقبل سيدي محمد أبدا الالتقاء بأعضاء هذه اللجنة . ويتذكر جلالة الحسن الثاني هذه الفترة ، في حديثه للصحفي ماكس جالاد :

" المرة الوحيدة التي رأيت فيها محمد الخامس مرتبكا ، هي التي حدثت سنة 1942م حين أرادت اللجنة الألمانية للهدنة الحضور لعيد العرش ؛ وأرادت مشيئة الله أن ينزل الحلفاء ثمانية أيام من بعد ."

لم يكن دعم سيدي محمد لفرنسا معنويا أو سياسيا فقط لقد ، تصرف كمقاوم حقيقي . وابتداء من 1940 ، أخفى الوحدات المغربية كأفراد احتياطيين في الشرطة، وكميات من الأسلحة في جميع أنحاء البلاد . وبهذا شكلت هذه الوحدات من عشرات الآلاف من قوات الخيالة "سباهي" و " الكوم " والرماة الذين عبروا ، في الوقت المحدد ، سنة 1943 ، البحر الأبيض المتوسط للمشاركة إلى جانب الجنرال جوان في حملة إيطاليا . وقد دخلت إنجازاتهم في مونتي كاسينو الأسطورة العسكرية للحرب العالمية الثانية !

ومع ذلك لم ترد برلين أن تحرم نفسها من نشر دعايتها في المغرب ، وتجنيد المتعاطفين والعاملين في الأوساط الوطنية ، مع تجريح فيشي بالمناسبة . وقدر عدد المخبرين الألمان الذين اختفوا في هيئة رجال العلم أو السياح ، لإغراء المغاربة بثلاثة آلاف شخص ! وكان مجهود الدعاية مكثفا على الخصوص بين ستين ألف أسير حرب من شمال إفريقيا ، تم تجميع أغلبهم في معتقلات بفرنسا . وعوملوا معاملة طيبة ، نسبيا ، لكنهم كانوا يخضعون لغسل الدماغ ، بغية تحويلهم إلى مناصرين للقضية الألمانية ، وجعلهم عملاء متحمسين في بلدانهم ، بعد إطلاق سراحهم !

كانت برامج " المحاضرات " أو الصحف الصادرة باللغة العربية في هذه المعتقلات ، تلح ، خاصة ، على تعاطف ألمانيا إزاء الشعوب العربية . وكان المعتقلون يستفيدون كذلك من امتيازات مادية مثل قاعات الأفراح لتنظيم لقاءات ، أو حفلات الرقص والغناء . ويتم توجيه الدعوة لوفود من المعتقلين إلى برلين حيث تتاح لهم حياة رغدة : عروض سينمائية ، مطاعم ، أمسيات وليالي الدعارة التي تنتهي على العموم بتصريحات مؤيدة لتمجيد ألمانيا النازية على أمواج إذاعة برلين.

في هذا الإطار ، كان يوضع كل شيء بين يدي ممثلي الأحزاب القومية مثل حزب الشعب الجزائري أو الدستور التونسي لنشر أطروحاتهم المناهضة لفرنسا في هذه المعتقلات .

ومن أجل إثارة الشعور القومي الإسلامي ، لم يتردد الألمان في صنع علم عربي بلون أخضر ، مزين بنجمتين بيضاوين ، يرفرف جنب الصليب المعقوف . وخلال شتاء 1940 ـ 1941 نظم الألمان ، بطريقة منهجية ، دعايتهم . وأنشأوا ، على الخصوص ، مركزين بباريس . بفندق ماجيستيك وبـ 118 بشارع

الشانزيليزي. حيث يتم تكوين رجال الدعاية المسلمين الذين يرسلون ، فيما بعد ، إلى البلدان العربية .

ينتمي العملاء الذين يستعملونهم إلى فئتين : فئة المثقفين الذين يقدمون مساعدتهم للعمل الدعائي وفئة العاملين أو المستخدمين ـ أصحاب المطاعم ، مروجي المخدرات ... الذين يقومون بالأعمال الثانوية والخسيسة . وكان رئيس " الفرع المغربي " المدعو أحمد بن موسى . وكان هناك مغربيان آخران ، من تلامذة شكيب أرسلان ، العميل القديم لألمانيا ، يستحقان أن يذكر اسمهما ، وإن لم يتعرضا أبدا للاعتقال ، الأول هو أحمد بلافريج الذي أقام بجنيف ، وتردد كثيرا على برلين ، ومدريد وطنجة وتطوان والثاني عبد الخالق الطريس زعيم حزب الإصلاح الوطني المغربي .

لقد سببت الهزيمة التامة والغير المتوقعة لفرنسا صدمة نفسية لا تحسب نتائجها ، لجميع المغاربة ، ووضعت حدا لأسطورة القوة الفرنسية التي لا تقهر . وبالنسبة لليهود المغاربة الذين جعلوا الثقافة الفرنسية ثقافتهم ، فإن هذه الهزيمة أثارت لديهم صدمة جد قوية ، لأنها أقبرت أسطورة أخرى ، أسطورة فرنسا بلد حقوق الإنسان والمحررة للشعب اليهودي .

وبالنسبة لفيشي ، فإن الهدنة لا تعني فقط وسيلة لوضع حد للخسائر ، ولكنها فرصة تاريخية لإعطاء فرنسا وجها جديدا أي " تطهيرها " من قيم الديموقراطية والإنسانية لفائدة الإثارة أو التمجيد الفاشي للوطن والعائلة . ويرى إيديولوجيو النظام، أن الأمر يتعلق ب " ثورة وطنية " حقيقية بألوان فرنسا .

ول قانون خاص باليهـــود :

كانت محاربة " السيطرة اليهوديـة " علـى فرنسـا جزء من عمليـة التطهير العرقي والإيديولوجي . وبدون اعتبار عذر الضغـوط الألمانيـة ، كلـف بيتـان وزيـر عدله ، رفائيل ألبير ، بإعداد تشريع تمييزي ضد اليهود .

أعـد هـذا التشـريع بسـرعة ، وصـادقت عليـه حكومـة لافـال يـوم 3 أكتوبـر 1940 . وبدأ بتقديم تعريف عرقي لليهودي يقول : اليهودي هو كل شخص له علـى الأقل ثلاثة أجداد يهود ، أو جدان فقط إذا كان الزوجان يهوديين . وهو الذي يقصـى من الوظيفة العمومية ومن المهام النيابية وجميع المهن التي يمكن أن يكون لها تأثير على الرأي العام ، ابتداء من التعليم إلـى الإعـلام والاتصـال ، والسينما ، والراديـو والصحافة .

قدم مؤلفو هذا القانون علـى أنـه بمثابـة حمايـة ضـد " جشـع المـال اليهـودي الدولي " وقد تناولت نفس الموضوع الصحافة الفرنسية بـالمغرب ، التـي تعتبـر هـي الوسيلة الإعلامية الوحيدة لمجموعة تعيش في عزلة عن بقية العالم . وهكـذا نشـرت [لافيجي ماروكين] يوم 18 نونبر 1940 ، هذا التعليق الذي كتبه مراسلها بفيشي :

" تعود قوانيننا المتعلقة باليهود إلى فترة الهدنة ، لماذا ؟ جاء ذلك بناء على ردود فعل جيدة على الكارثة من خلال صعـود حكومـة وطنيـة حقـا ، ورفـع العبء اليهودي علــى مؤسسـاتنا . وهكـذا ، فـإن اليهـود كـانوا مـن قبـل يسـيطرون علينـا ، كأسياد متسترين لا يريدون أن نعرفهـم . وكـانوا يتحكمـون فـي جميـع وسـائل نشـر الفكر : من صحافة وإذاعة ، ووكالات ... ويتوفرون على جهاز رقابة ...

واليوم ، وبعد طردهم من الحكم ، وإبعادهم من الوظـائف العموميـة ، فـإن اليهودي أصبح يميل إلى إخفاء هويته . بـل إن القوانيـن الحاليـة تدعـوه بـالذات إلـى

التخلي عن المزايدات والمضاربات ، والعيش في وضوح بممارسة وظيفة معترف بها ، تحت اسمه الكامل ، وبشرف ...

لكن واجب المشرع ، وهو واجب مسيحي أكثر منه واجبا وطنيا لا يتمثل فقط في حماية الأمة ، بل في حماية اليهودي نفسه، بمنعه من أن يصبح مضرا ، وحمايته من إندفاعاته الغريزية التي يكون دائما هو ضحيتها في نهاية المطاف ، ذلك أن اليهودي كان ، في جميع العصور ، هو الذي يخلق مآسيه ."

إذا كانت هذه البارانويا المناهضة لليهود تجد تفسيرها في البحث عن أكباش فداء في بلد يعاني من الهزيمة والاحتلال ، فإنه من الصعب أن تجد صداها بالمغرب ، حيث إن مفهوم " الخطر اليهودي " لا معنى له . لذلك عاش اليهود المغاربة على حلم أنهم سيكونون في مأمن من الإجراءات العنصرية التي تم تبنيها بفرنسا .

وفي ظرف بضعة أيام ، كان ينبغي لهم الخضوع للأمر الواقع . وابتداء من 7 أكتوبر 1940 تم تمديد التشريع الفرنسي ليشمل الجزائر ، حيث تم ، بالإضافة إلى هذا ، إلغاء مرسوم " كريميو " . وهكذا ينتهي الحلم الذي طالما داعب العديد من اليهود المغاربة بخصوص الحصول على تجنيس جماعي . وتعقدت الوضعية أكثر حين أصبحت الإجراءات المناهضة لليهود المتخذة من قبل حكومة فيشي قابلة للتطبيق ، كما هي ، على اليهود من جنسية فرنسية وأجنبية الذين يقيمون بالمغرب .

لكن لا يمكن تطبيقها بنفس الآلية على اليهود المغاربة الذين هم رعايا السلطان ، وهو رئيس دولة تعتبر نظريا ذات سيادة . وبما أنه لم يكن واردا إعطاء " تمييز " لهؤلاء بالمقارنة مع إخوانهم الأجانب المقيمين بالمغرب ، طلبت فيشي من المقيم العام تكييف القانون الخاص باليهود مع الشروط والظروف المحلية ، ودفع

السلطان إلى قبوله ، على اعتبار أنه هو الوحيد المؤهل لإعطائه قوة القانون في شكل ظهير

لم تكن الإدارة الاستعمارية تشك في أنها ستتمكن من فرض هذا التشريع ، لكن اليهود المغاربة أبدوا اعتقادا بأنهم في مأمن من أي تمييز ضدهم ، ما دام أن وضعية " الذمّي " تجعلهم من الذين يقعون تحت حماية السلطان . وكانوا ينتظرون أن يعارض سيدي محمد ، وعلى الخصوص بعد تجربة الظهير البربري المشؤوم ، إدخال قوانين عنصرية جديدة ، بالرغم من ضيق هامش المناورة . هذه الحال التي لم تغفلها يقظة المخابرات العسكرية التي أشارت إليها في التقرير التالي :

" يقول اليهود إن جلالة الملك سيخالف النص القرآني إذا ما صادق على إجراءات متناقضة نصا وروحا لمضمون القرآن . فإن للمسيحيين واليهود ، في نظرهم ، الحق في العيش في أرض إسلامية ولهم أن يقوموا فيها بجميع المهن التي لا مساس لها بالدين على شرط أداء الضرائب ، واحترام التشريع الإسلامي ".

بالغ اليهود , الذين أصبحوا المدافعين عن وضعيتهم كـ " ذميين " في تقدير سلطة السلطان . وبما أن نوغيس كان " بيتانيا " حديثا [من أتباع بيتان] ، فهو ملزم بتقديم ضمانات لأسياده الجدد بفيشي . وكان يعرف أنه باستطاعته الاعتماد على الصداقة التي يخصه بها سيدي محمد بغية ضمان قبوله للقانون الخاص لليهود، والذي قدم لجلالته في صيغة منقحة ، اقتناعا منه بأن هذا القانون ينبغي " تهذيبه " ليس فقط شفقة باليهود ، ولكن تحت عامل الواقعية ، باعتبار أنه في مصلحة الاستقرار الاقتصادي والسياسي لنظام الحماية

" إن الأمر يتعلق ، كما سيقول ، فيما بعد ، محامي نوغيس أمام المجلس الأعلى ، بتخفيف أو تنقيح هذه القوانين [الاستثنائية] ليس لأن نوغيس يجدها ظالمة ، بل لأنها كانت ، في المغرب ، جد متهورة ."

وبالرغم من أن نوغيس لم تكن له سوابق معادية لليهود ، فإنه ترك نفسه يركب موجة مناهضتهم التي وجدت ، كما قلنا ، صدى واسعا بالمغرب . يدل على هذا ، جزء من مقال روجي تيبو , مدير التربية في نظام الحماية ، في عهد فيشي :

" إن معاداة اليهود التي تعشش في بعض الأوساط الفرنسية بالمغرب تطفو بسرعة على السطح ، وتصبح معدية ... وقد فوجئت بموقف أغلب الموظفين السامين ... الذين كانوا ، في عهد رئاسة ليون بلوم للمجلس يدلون بآراء متحمسة لليهود هم أنفسهم الذين أصبحوا يطالبون بتطبيق قانون خاص باليهود بالمغرب أكثر قساوة مما هو عليه الأمر بفرنسا ."

إن فرنسيي المغرب كانوا في الحقيقة " بيتانيين " قبل الأوان ، كان على المقيم العام أن يأخذ بعين الاعتبار ضغط الأوساط المعادية لليهود التي لها وسائل تجاوزه ، من أقصر الطرق ، ومخاطبة فيشي مباشرة ، وهكذا ، مثلا ، كتب المسؤول عن فرع الحزب الاجتماعي الفرنسي بالمغرب ، أندري نورماند ، يوم 19 أكتوبر 1940 ، إلى رئيس " دي كورا ـ دوفو " ، الكولونيل دولا روك ، ليطلب منه وضع حد للنسبة الكبيرة لليهود في تعليم العربية ، حيث يمثلون خمسين في المائة من هيئة الأساتذة !

" كتب يقول : جميع الشباب الفرنسي بالرباط ، الذي يرغب في أن يخضع للتوجيهات الدقيقة للسلطات العمومية [تشجيع دراسة العربية] يجد نفسه مضطرا لاجتياز تكوين ثقافي أجنبي ، ويعرض مستقبله الدراسي لقرار بيداغوجيين مغرضين أو متعصبين بالوراثة .

أما الموظفون ، ورجال السلطة على الخصوص ، فليس من الوارد دعوتهم إلى إتقان معلوماتهم اللغوية ، في بلد إسلامي لدى أساتذة إسرائيليين ."

كان مشكل التعليم يكتسي أهمية قصوى خلال المشاورات حول مطابقة القانون الخاص باليهود على حالة المغرب ، فالمعادون لليهود يطالبون بإغلاق مدارس الرابطة أو ، على الأقل ، تخفيض الدعم الممنوح من طرف الحماية ، للتعليم اليهودي . ويحكي روجي تيبو الذي كان يعارض هذا التوجيه ، قائلا :

" سأقدم تقريرا عن هذه الحوادث للمقيم العام ، الجنرال نوغيس ، وقد أيد موقفي ... وأضاف بأن موقفي كان متطابقا ورغبات السلطان الذي يعتبر نفسه بمثابة الحامي الطبيعي لرعاياه الإسرائيليين ."

ومن جهة أخرى ، كان ينبغي الأخذ بعين الاعتبار معارضة العاهل لأي عملية تمييز تجاه رعاياه ، لكن إصرار سلطات فيشي لم تترك له ، وهو الذي يواجهها مجردا من كل سلاح ، أية إستراتيجية سوى محاولة تقليص مدى وأبعاد الإجراءات المناهضة لليهود .

تردد السلطان

أمكن نظريا لسيدي محمد تجميد مشروع القانون الخاص بوضعية اليهود وذلك برفض وضع خاتمه عليه ، لكنه فتح بذلك أزمة كبرى مع فرنسا ، خاصة وهولا يتوفر على وسائل كيفية تسييرها . ولا يمكن لا مواجهة فرنسا ، التي طالب، هو نفسه ، بمساندتها بدون نقص ولا مواجهة الجنرال نوغيس . أحد أصدقائه الأعزاء . في موضوع قد لا يعرف رهاناته المعنوية والسياسية . كما لم يمكن الاعتماد على دعم الوطنيين ، وهناك جزء من الرأي العام المغربي مع ألمانيا ، المنتصرة على مستعمر شنيع . وانسجاما مع نهجه ، اختار الملك العزوف عن هذا، حتى لا تكون هناك قطيعة ، وممارسة حرب العصابات عوض الحرب .

وفي يوم 31 أكتوبر 1940، وبعد شهرين من المقاومة ، وضع خاتمه على ظهير 29 رمضان 1359 هـ الذي يتعلق بتطبيق القانون الخاص باليهود في

المغرب، اعتقادا منه أن تصرفه لن يتسبب في حدوث أضرار غير قابلة للإصلاح لرعاياه اليهود ، وقد سمحت له ثمانية أسابيع من المفاوضات مع نوغيس بالتخفيف من صرامة وقساوة النص الأصلي .

وبتحديد تعريف لليهودي ، يقوم على مقاييس دينية ، وليس عنصرية ، كما في فرنسا ، بدأ السلطان في فرض تعديل يطالب باحترام التشريع الإسلامي ، فبينما يعتبر يهوديا في فرنسا من له ثلاث جدود من جنس يهودي أو جدين إذا كانت له هو نفسه زوجة يهودية ، فإن اليهودي في المغرب هو من يعتنق الديانة اليهودية ، بغض النظر عن الجنس والجد . وفي المغرب ، من يعتنق الإسلام ، لا يعتبر يهوديا ، بينما اعتناق المسيحية في فرنسا لا يعفي من الخروج من دائرة تطبيق القانون الخاص باليهود .

كان المقيم العام والسلطان يعرفان أن حدوث اضطراب كبير داخل مجموعة اليهود ، من شأنه أن يمس بالتوازن الاجتماعي للبلاد . وقد تمكنا ، في إطار هذه الروح ، من أن ينتزعا من فيشي المحافظة على الوضع الراهن في مجال المدارس والمؤسسات اليهودية . وجاءت المادة الثالثة التي تمنع على اليهود الوظيفة العمومية، وتنص خاصة على تسريح رجال التعليم ، لتقدم " استثناء " لأولئك الذين يدرسون في المؤسسات اليهودية الخاصة ."

وهكذا تم الحفاظ على الشبكة الواسعة لمدارس الرابطة والتي كانت ميزانية التسيير تغطيها سلطات الحماية بنسبة 80 % عند نهاية الثلاثينات . وكان أغلب الأطفال اليهود الذين يدرسون في المدرسة الابتدائية لا يتأثرون بالحرب ، بل كان هناك توظيف معلمين جدد ، وسمح نوغيس بدخول ستة معلمين يهود جدد ، يحملون جوازات سفر سورية وإيرانية وعراقية إلى المغرب .

وقد كان نفس الموقف بالنسبة للجان طوائف اليهود ومحاكمهم الشرعية التي ظلت تعمل بدون تغيير ، وبدون أن تفقد استقلاليتها . وهكذا نجحت الطائفة في المحافظة على أساس حياتها المدرسية والدينية والمدنية .

ولم يقع نفس الشيء في المجال السياسي والاقتصادي . وهنا يتبنى الظهير حرفيا مقتضيات القانون الفرنسي ، ويدخل عددا معينا من ممنوعات ونواقص القانون العام والخاص بهدف إقصاء اليهود بصفة جزئية ، من الحياة الوطنية ، وهذا ما تذهب إليه المادة الثالثة التي نقدم مقتطفات منها :

يمنع الالتحاق بالوظائف العمومية والمهام المحددة أدناه على :

أ ـ أعضاء جميع التنظيمات ذات الطابع المهني وجميع الجمعيات التمثيلية المنبثقة عن انتخاب ؛

ب ـ مديرين ونواب مديرين ، ومديرين فرعيين ورؤساء مصلحة بالإدارات المركزية أو المشابهة ، وكتاب عامين للجهة وكتاب مصالح بلدية ونوابهم ، وأعوان من مختلف الرتب التابعين لمديرية الشؤون السياسية . وأعوان كتابة الضبط بالمحاكم ، وأعوان كتابة النيابة العامة والمترجمين بوزارة العدل الفرنسية ؛ وأعوان كتاب العدل الفرنسيين ، ومفوضي الحكومة ، والأعوان من مختلف الرتب في القضاء المغربي ، باستثناء القضاء الشرعي اليهودي ، والأعوان من مختلف الرتب التابعين لجميع مصالح الشرطة

جـ ـ أعضاء هيئة التدريس ، باستثناء الذين يدرسون في المؤسسات الخاصة باليهود ؛

د ـ المتصرفين ، والمديرين ، والكتاب العامين بالمقاولات المستفيدة من تنازلات أو من دعم ممنوح من طرف جماعة عمومية ، ومراكز من تعيين الحكومة بالنسبة للمقاولات ذات النفع العام ؛

هـ ـ لا يمكن لليهود ممارسة مهنة الوكلاء المقبولين لـدى محـاكم المخـزن ، أو أن يكونوا مسجلين في لوائح الخبراء القانونيين أو المترجمين القانونيين المحلفين، باستثناء المكلفين بالترجمة باللغة العبرية .

هناك ، نظريا ، إعفاءات يمكن أن تمنح لبعض فئات الأشخاص مثـل قدمـاء المحاربين بالجيش الفرنسي والحائزين على ميدالية الصليب الحربي ، أو الاستحقاق العسكري الملكي . ذلك أنـه إذا كـانت لمثـل هـذه الإعفـاءات معنـى بفرنسـا أو حتـى بتونس ، فلم يكن لها أثر بالمغرب حيث لم يسمح أبدا لليهود بالخدمة في الجيش .

وفيما يتعلق بممنوعات القانون الخاص ، فإن المادة الخامسة تنص علـى مـا يلي :" يسمح لليهود بالالتحاق وممارسة المهن الليبرالية والمهن الحرة إلا إذا كـانت القـرارات الوزاريـة قد عينت لهم نسبة محـددة وفـي هـذه الحالـة ، فـإن القـرارات المذكورة تحدد الشروط التي بموجبها يتم إقصاء اليهود الفائضين ."

وأخيرا ، وبناء على المـادة السادسـة ، يبعـد اليهـود مـن جميـع المهـن التـي يمكن أن يمارسوا من خلالها نفوذا على الرأي العام :

" لا يمكن لليهود ، بدون شروط ولا تحفظ ، ممارسة إحدى المهـن التاليـة : مديـرون ، مسيرون ، محـررون بـالجرائد ، والمجـلات ، والوكـالات والدوريـات ، باستثناء المنشورات ذات الطـابع العلمـي الصـرف ؛ مديـرون متصرفـون ، مسيرو مقاولات تقوم بصنع ، وطبع ، وتوزيع ، وتقديم أفلام سـينمائية ، متعهـدو حفـلات ، مديرون ، متصرفون ، مسيرو كل مقاولة تتعلـق بـالبث الإذاعـي . وتحـدد قـرارات وزارية بالنسبة لكل فئـة ، الشـروط التـي بهـا يمكـن للسـلطات العموميـة أن تضمـن احترام الممنوعات الواردة في هذه المادة من طرف المعنيين .

وبالرغم من التعديلات الموجهة للتخفيف من صرامة هـذه النصـوص ، فـإن النص المغربي أكثر قسـاوة ، فـي بعـض نقطـه ، مـن نظـيره التونسـي الـذي يسـمح

لليهود بأن يكونوا منتخبين في النقابات المهنية كممثلين لطائفتهم ، كما سمح مرسوم الباي ليهود تونس بالاحتفاظ بجريدة " لوبوتي ماتان " بينما يحكم على الطائفة اليهودية المغربية أن تظل بدون صوت ، حيث إن الأسبوعيتين اللتين كانتا تصدران بالدار البيضاء ، " لافونير إلوستري " [المستقبل المصور] و " الاتحاد المغربي "توقفتا عن الصدور في أواسط الأربعينيات .

ترتيب غير منتظم

ولمواجهة الوبال الذي يضرب الطائفة اليهودية ، كانت هذه تعاني بشدة من غياب زعامة تحظى بمصداقية . وتحولت إلى الاستنجاد بيحيى زاكوري الذي عاد إلى منصبه كمفتش للمؤسسات الإسرائيلية ، ولم يكن سوى موظف لدى سلطات الحماية ، وبالذات ، كان عون تنفيذ ! أما فيليكس علوش ، أستاذ العربية من أصل تونسي ، والذي خلفه ، فقد تمت إقالته من مهامه بناء على القانون الخاص لليهود، ولم يمارس إذن إلا نفوذا ضعيفا . وفي غياب تنظيم يعترف به الجميع كانت مقاومة اليهود المغاربة تتم من غير ترتيب ، وفي إطار غير منظم .

وبصفة عامة ، أظهر مسؤولو الطائفة ضعفا ، إذ لم نقل جبنا إزاء إقامة عامة تراقبهم كلية ، بل إنهم لم يستطيعوا الاعتراض على مبدأ التمييز العنصري واكتفوا بالمطالبة بالتخفيف منه .

ومن جهة أخرى ، كان أعيان كل طائفة يحاولون ، كل من جهته ، استغلال علاقاتهم الشخصية مع المخزن ، أو مع موظفي الحماية ، من أجل تخفيف وتلطيف صرامة كل قانون جديد . وكانت لجان الطوائف تقوم ، خارج الإطار الضيق المحدد من طرف القانون ، الأعمال الخيرية وأعمال العبادة ، بدور " مسيس " أكثر ما يكون التسييس ، وهو دور الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لليهودية المغربية .

وإزاء التغير المفاجئ لموقف الإدارة الفرنسية الذي انتقل من نوع من حسن المعاملة السلطوية والأبوية ، إلى الحذر المكشوف ، إن لم نقل إلى العداء ، لم يكن أمام اللجان ، في الواقع ، سوى طلب تلطف القواد والباشوات ، الممثلين المحليين للمخزن .

وهناك مثال ، في هذا الإطار ، ينبغي الإشارة' إليه ، ويتمثل في حالة جوزيف بيرديغو ، رئيس طائفة مكناس ؛ فقد كان الرجل معروفا بعلاقاته الممتازة سواء مع السلطات المغربية أو الفرنسية . وهو الذي عبر سنة 1939 ، عن " حب يهود المغرب لفرنسا " كان أول من طلب دعم الأعيان المسلمين ، أو دعم الباشا للتدخل لدى السلطان لفائدة بعض اليهود .

وقد قام بإجراءات مماثلة رؤساء طوائف الدار البيضاء والرباط وسلا ؛ فاليهود الذين بحثوا ، منذ عشرات السنين ، عن التخلص من قانونهم الخاص كـ " ذميين " ، أصبحوا يجدون فيه منافذ الخلاص : إنهم يتوجهون إلى السلطان ليس فحسب ، بل أيضا إلى كل عضو من المخزن وإلى كل مسلم ذي نفوذ . هل كانت " الذمية " تلزم الحامين المسلمين الدفاع عن حياة وممتلكات محمييهم اليهود ؟

إذن ، فليس مدهشا أن يلجأ اليهود إلى طريقة احتفالية عتيقة " المزاوكة " وتتمثل في طلب شفاعة السلطان بذبح ثيران أمام القصر الملكي . وفي هذا كتب محمد كنبيب :

" إن اللجوء التقليدي لطلب " الحماية " وذبح الثيران ، المطلوب في هذه الظروف ، يعطيان معنى رمزيا لهذا التذكير بالالتزامات الشرعية للإمام ..

" وكانت التضرعات التي تصعد إلى السلطان والتوسلات التي تتم داخل القصر ، من طرف الوفود القادمة لطلب حمايته ، وتدخلات الباشوات والشخصيات

السامية في المخزن ، لفائدة أصدقائهم الإسرائيليين ، تضع سيدي محمد في موقف حرج ."

لكن ، عرف السلطان كيف يستفيد من ضعف فرنسا التي كانت في أمس الحاجة إلى المغرب ، أكثر مما هو في حاجة إليها ، فقد أعلن بحرية عن نوعية شخصيته ؛ وذلك بتخصيص لقاء مع رؤساء الطوائف الرئيسية الأربع ، إذ صرح خلال هذا اللقاء أن القانون الخاص باليهود لن يغير في شيء علاقاته مع رعاياه اليهود الذين يظلون تحت حمايته ، مثل المسلمين ، حذوك النعل بالنعل . وقد اندلع هذا الخبر بسرعة ، ,وأثار موضوع اللقاء رد فعل قوي من طرف الإقامة التي اعتبرته ، حسبما جاء في برقية بتاريخ 24 مـاي 1941 لروجي تورين ، مراسل الوكالة الفرنسية للأنباء ، كموقف عصيان من طرف السلطان . وقد قدمت هذه الوثيقة ، التي عثر عليها الأستاذ حاييم زعفراني بأرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية ، ولأول مرة ، أمام أكاديمية المملكة المغربية في دجنبر 1985 :

" علمنا من مصادر موثوق بها أن العلاقات بين سلطان المغرب والسلطات الفرنسية أصبحت حادة منذ اليوم الذي طبقت فيه الإقامة مرسوما حول " إجراءات ضد اليهود " ، وذلك بالرغم من المعارضة القاطعة للسلطان !

لقد رفض السلطان التمييز بين رعاياه ، فكلهم ، كما قال ، " مخلصون " ، وغضب لرؤية السلطات الفرنسية تسخر من سلطته ، فقرر أن يعلن أنه غير متفق مع الإجراءات التي صدرت ضد اليهود . وانتظر عيد العرش ليقوم بذلك . ومن العادة أن يقيم السلطان بهذه المناسبة حفل استقبال يحضره الرسميون الفرنسيون وشخصيات رفيعة من الأهالي . وأول مرة يدعو السلطان للحفل ممثلي الطائفة الإسرائيلية الذين تعمد إظهارهم في أحسن الأماكن ، مباشرة بالقرب من الرسميين الفرنسيين .

وحرص السلطان بنفسه على تقديم الشخصيات الإسرائيلية الحاضرة . واندهش الرسميون الفرنسيون لحضور إسرائيليين لهذا اللقاء . وأعلن لهم السلطان بالقول :" لا أوافق أبدا على القوانين الجديدة المعادية لليهود ، وأرفض الاشتراك في إجراء أشجبه . وأريد أن أخبركم أن الإسرائيليين سيظلون ، كما كانوا في الماضي، تحت حمايتي ، وأرفض أن يكون هناك أي تمييز بين رعاياي " ."

لم تسمح الرقابة العسكرية بنشر هذه البرقية التي لم تجد صداها في أية صحيفة ، مغربية أو فرنسية . لكن مضمونها عرف بالخارج ، وعلى الخصوص في بريطانيا وفرنسا ، وما كادت تمر خمسة أيام حتى صدر ، يوم 29 ماي 1941 تقرير لمصالح الاستعلامات لحكومة فيشي حول الحالة الذهبية لليهود :

" تلاحظ الأوساط الإسرائيلية بالمنطقة الحرة بقلق أن الحكومة الفرنسية ، وبضغط من الأحداث والوضعية الاقتصادية ، تسيير في اتجاه الالتزام بالتعاون .

" ويعبر اليهود بكثير من التخوف فيما يتعلق بمعاملتهم المقبلة ، بل يرون ، على وجه اليقين تقريبا ، خطورة على مصيرهم ، وإن توحيد القانون الخاص بالإسرائيليين بالمنطقتين ، في رأيهم ، شيء مطلوب من طرف السلطات الألمانية كدليل على التعاون ..

" ومن جهة أخرى ، يقال في حكومة فيشي ، وحسب معلومات من مصادر إنجليزية ، إن سلطان المغرب رفض تطبيق التشريع الفرنسي المناهض لليهودبحجة أنه لا يرى أي اختلاف في الإخلاص لدى رعاياه . إننا نحي التفكير السليم للعاهل المغربي ؛ ونعلن بكيفية مفتوحة أن على الحكومة الفرنسية أن تتلقى منه درسا في التسامح ."

ومثل هذا الدرس في التسامح قدم للحكومة الفرنسية من طرف الباي الجديد لتونس الذي جدد بمجرد اعتلائه على العرش ، متمنياته بالرعاية والمعاملة الحسنة

" لمجموع سكان الولاية " ،وفهم كل واحد أن هذه الصيغة الغامضة تخفي خطابا بالتعاطف مع اليهود التونسيين ، وهو ما أكده فيما بعد ، منح أكبر وسام " نيشان الافتخار " لعشرين من أعيان اليهود ولم تمر هذه الإلتفاته في غفلة ، خاصة في وقت كان القانون يضع اليهود على هامش المجتمع وإذن فمن المهم الإشارة إلى مساعدة رؤساء الدول الإسلامية لرعاياهم اليهود ، بالرغم من العنصرية المنظمة من طرف الدولة الفرنسية في عهد جكومة فيشي .

تطبيق القانـــون الأول

طبقت النصوص الشرعية المتعلقة بالقانون الخاص لليهود بطرق مختلفة أو متضاربة ، وبصرامة أو بتساهل حسب الرجال والظروف . ونعترف بأن الإقامة لم تظهر تجاوزا في الاندفاع ، بسبب المعارضة الحقيقية للسلطان إزاء الإجراءات المناهضة لليهود التي كانت ، لسريتها ، غير معروفة لدى الجميع . لكن الأصداء وصلت إلى مركز الدراسات العليا للإدارة الاستعمارية . وهكذا نبّه الأستاذ دوتيل ، خلال أحد دروسه ، المراقبين المدنيين الجدد بأنهم لن يجدوا حلفاء بين المغاربة في موضوع معاداة اليهود :

" في هذه اللحظة ، وجه اليهود رسائل وفاء متجددة إلى السلطان أرفقوها ببعض الهدايا الثمينة ، وها هي الحياة مستمرة ، يا إلهي ، كما كانت عليه من قبل . وأنا مقتنع أن السلطان والمخزن المركزي ندما على صرامة القرارات المتخذة ، ويبحثان بشتى الوسائل للتقليل من نتائجها .

" هناك تدخل آخر للمخزن المركزي في مجال مختلف : يتعلق الأمر بالسؤال المطروح حول معرفة ما إذا كان اليهود لا يمكنهم ، من أجل التخلص من القانون الجديد ، اعتناق الإسلام ...

" لقد أعلن السلطان أنه ، باعتباره زعيما دينيا [أمير المؤمنين] ، لا يمكنه تحمل مسؤولية تطبيق تشريع يمكن أن يعتبر بطبيعته معرقلا لاعتناق الإسلام .

" ولربما كانت الحجة واهية . ثم إن عمليات اعتناق الإسلام من قبل اليهود شيء نادر ، لكنها تجسد بوضوح التأكيد بأنه ليس هناك من معاداة لليهود لدى المغاربة ، ولا لدى سيد المغاربة ، حسب مثالنا ."

ويعود اعتدال السلطات الاستعمارية أيضا إلى سلوك علمي ، يحرص على عدم المخاطرة بالتوازن الاقتصادي للبلاد . ففي القطاع الخاص ، يسود منطق المردودية في بعض الأحيان على العنصرية ، وبناء على هذا ، تمت تعبئة العديد من الفرنسيين ، في حين تم الاحتفاظ بالأطر اليهودية من طرف رؤساهم " الآريين"، ولكن في مراكز لا يظهرون فيها ، وتطلبت مصلحة فرنسا نوعا من الحذر كما يقول نفس الأستاذ دوتيل :

" لنفكر مليا الآن بكيفية أنانية صرفه : هل من مصلحتنا تدمير الطائفة الإسرائيلية بطريقة ممنهجة ؟ وها هو تطبيق النصوص ، مع تخفيف صرامتها يأتي ، كما قلت من قبل ، بعرقلة حقيقية لمسيرة الحياة العادية للمدينة ...

" إن اليهودي المغربي لن يذهب لملإ صفوف المستوطنين بفلسطين ، وما دمنا هناك ، فلن تتم اضطهادات بالمغرب . ولا يتعلق اليهود بذلك ، والمسلمون لا يرغبون فيه ، أما السلطان فيحرص على المحافظة على هذه الأقلية النافعة من الرعايا ... وقد أبدت حكومة الحماية ، وكذا المخزن ، حكمة في البحث عن الحلول الممكنة لمشكل اليهود المغاربة ؛ وعرف هذا الطرف وذاك كيفية ملاءمة صراحة القانون المفروض بمتطلبات الساعة ، والأحداث المحلية والشخصية . وكلاهما يستثير الآخر ، وقد تمكنا ، في اتفاق كامل ، من البحث عن الصيغة ."

دافع الجنرال نوغيس عن نفس الطرح خلال محاكمته الثانية سنة 1955 وأكد الجنرال الكتاني ، الذي كان خلال فترة الإحتلال ، رئيس ديوانه ، وجود مثل هذا " التواطؤ " بين السلطان والمقيم ، للتخفيف من صرامة الإجراءات المناهضة لليهود :

" رأيت الجنرال نوغيس خلال الإعلان عن القوانين التي تسمونها قوانين عنصرية ، وباتفاق مع جلالة الملك ، لم يتم أي شيء ضد الإسرائيليين ، وقد تمكنتم من الوقوف على شهادات الاعتراف ."

يبدو أن هذه الشهادة أملاها واجب الإخلاص أكثر من الحرص على الموضوعية ، لذلك فهي غير مقنعة ، لقد طبق نوغيس ، فعلا ، وبدون استعداد ذهني ، بعض مقتضيات قانون اليهود ، وخاصة تلك التي ترتبط مباشرة بصلاحيته وحدها ، مثل تطهير إدارة الحماية . وهكذا ، تم في فاتح يناير 1941 طرد 435 موظفا يهوديا ، مأمورين في أغلبهم ، من الإدارة ، بعد إشعار مسبق بشهرين ، منهم 142 من البريد ، و 81 من التعليم ، و 59 من النقل . وقد كان النائب العام جد قاس خلال المحاكمة الثانية لنوغيس :

" لم يكن التطهير أسطورة بالمغرب . فما يقرب من 500 إسرائيلي طردوا من الإدارة وأكثر من 200 عرفوا نفس المصير ، لأسباب متعددة . لقد كان ينبغي إذن تقديم ضحايا المحرقة إلى " مولوخ " الذي كان يعيث فسادا في فيشي ، ويقوم بحراسة جيدة حول مبادئ جديدة ، طرحتها الثورة الوطنية

أبدى المقيم العام عنادا أكبر من عناد المفوضية المكلفة بقضايا اليهود ، في عملية تطهير المهن الحرة ، بتطبيقه لنظام حصر اللوائح وأوقف طبيبا يهوديا هو الدكتور ليفي ، من ممارسة المهنة ، بدون أي سند شرعي ، وفسر ذلك في رسالة بتاريخ 23 ماي 1941 :

" إن التشريع المغربي المتعلق بممارسة المهن الحرة يستند على القانون الفرنسي الذي يوضح ، في مادته الرابعة ، أن قوانين الإدارة العمومية تحدد عدد اليهود الذين يسمح لهم بمزاولة هذه المهن ، وفي ظل هذه الظروف ، وبانتظار صدور هذه النصوص بفرنسا ، وبسبب النسبة المرتفعة للأطباء الإسرائيليين المقيمين بالمغرب ، قررت تأجيل جميع الرخص الجديدة ، تحت أية صفة ، لفائدة أشخاص من جنس يهودي يرغبون في مزاولة مهنة طبيب أو صيدلي .

" أما السيد ليفي ، الذي أخبر المفوض المكلف بقضايا اليهود ، فقد توصل بنسخة من الإعلان الذي قدمته هذه الإدارة إلى وزارة العدل وفي خاتمة هذه الوثيقة، التي لم ترسل إليّ ، بل ولم أستشر بصددها ، أصدر السيد كزافيي فالات رأيا مناقضا لرأي الإقامة ."

ومن جهة أخرى ، لم يعمل نوغيس على استفادة اليهود الفرنسيين والأجانب من أية إعفاءات ممنوحة لرفاقهم المغاربة . وأسوأ من هذا ، تم منع عدد من اليهود المغاربة الذين تجنسوا بالجنسية الإنجليزية من الإقامة في المدن الشاطئية ، وفرضت عليهم إقامة إجبارية في مدن داخلية مثل ولماس ، وسطات وفاس .

وهناك آلاف اللاجئين اليهود الأوربيين الذين حبستهم سلطات الحماية ، في انتظار الذهاب إلى أمريكا ، في آثنى عشر سجنا للأشغال في مراكز موزعة في جميع أنحاء المغرب ، وخاصة في الجنوب . وإزاء هذه الوضعية ، قام إخوانهم المغاربة في الدار البيضاء بإنشاء لجنة لتلبية حاجياتهم ، ومساعدتهم على الالتحاق بأمريكا .

وبصفة عامة ، فإن المسؤولين الفرنسيين السامين بالإقامة العامة طبقوا القوانين العنصرية كموظفين في كامل وعيهم ، بدون تجاوز ، وبدون تساهل . وإذا كان عدد قليل جدا من بينهم قد عبّر ، سرا ، عن نوع من المعاملة الطيبة إزاء

اليهود ، فقليلة هي الأصوات الفرنسية التي ارتفعت للتنديد بالمصير الذي تعرضوا له ، بل إن العكس هو السائد ، إذا عرفنا أن عددا من المبادرات الفردية زادت من خطورة وضعيتهم .

وإزاء السياسة الغامضة للمقيم العام ، أظهر اليهود خضوعا للأمر الواقع ، كما توضح ذلك مذكرة " نشرة إستخبارات الإقامة " بتاريخ 15 نونبر 1940 :

" أصبح ظهير 8 نونبر 1940 ، المنظم للقانون الخاص لليهود بالمغرب معروفا ، وموضوع تعليقات في الملاح ، بمجرد ظهوره

وخلف قرار منع احتلال بعض المناصب وبعض المراكز شعورا فظيعا ، بل إنه حمل الإسرائيليين ، الذين كانوا يأملون في أنه لن يكون هناك أي فرق بين المسلمين واليهود الأهليين ، خيبة إخفاق . وزاد هذا فوق البأس والشعور بالعزلة الذي كانت تحس به عامة الناس .

وفي المقابل ، كان المسلمون وكثير من الفرنسيين يرون في هذا إمكانية إيجاد مناصب ، وعبروا مباشرة عن ارتياحهم لهذا التشريع .

وكان رد فعل اليهود ردا إستسلاميا حاقدا . وفي كل مكان تقريبا . وهكذا عاد الإسرائيليون إلى حالة الانزواء والبساطة التي كانوا عليها فيما مضى ، لكنهم أثبتوا ، في جميع الظروف ، خضوعهم واستسلامهم .

وهكذا أصبح التجار والموظفون المهمون يبحثون ، هنا وهناك عن ملجأ ؛ فالبعض يبحث عن شراء ضيعات فلاحية ، لكنهم يخشون عداء الفلاحين المسلمين . والبعض الآخر يفكر في الهجرة ، وعلى الخصوص بالأرجنتين . لكن انعدام وسائل الاتصال لم يكن يسهل الأمور ."

وبالرغم من الخوف من أن معاداة اليهود الرسمية لا تشجع مجموعات اليمين المتطرف على الإقدام على تجاوزات ، فإن هذه الإجراءات لا تضع اليهود

في خطر . ولم تكن الرغبة عند المعادين لليهود غير موجودة ، وهم الذين أصبحوا يعاملون المسلمين كـ " إخوان " لدفعهم إلى " تصفية حساباتهم مع اليهودي ."

وخوفا من أعمال الفوضى ، التي يمكن أن تشكل ذريعة للوطنيين المغاربة للتظاهر ، قضت الإقامة في المهد على محاولات التحريض التي قام بها اليمين المتطرف ، وتم ذلك ، بسهولة كبيرة ، لدرجة أن المحرضين لم يجدوا صدى كبيرا وسط السكان المسلمين الذين اعتادوا على سماع خطب التسامح تتسرب من القصر . وهكذا عاقب نوغيس بقوة مناضلي الحزب الشعبي الفرنسي ، الذين كسروا واجهات خمسة متاجر يهودية مساء يوم 12 شتنبر 1940 وقد تفسيرا في مذكرة موجهة إلى حكومة فيشي :

" أمرت ، ابتداء من هذا الصباح ، رئيس المنطقة باستدعاء رئيس الحزب الشعبي الفرنسي بالمغرب ، وإخباره أنه في حالة وقوع أحداث جديدة من هذا النوع، فإنه يعتبر شخصيا المسؤول عن المسّ بالمصالح الأساسية لنظام الحماية ."

وبعد بضعة أيام ، وبالذات يوم 20 شتنبر ، وقعت بفاس حادثة جد خطيرة ، قتل خلالها أعضاء من اللفيف الأجنبي ، والرماة السكارى يهوديا ، وجرحوا ستة آخرين . وأعطى نوغيس من جديد ، تعليمات صارمة لمراقبة الأوساط الفرنسية المناهضة لليهود .

وفي فبراير 1941 ، قام بعض التجار الفرنسيين بمكناس ، ومن أجل التميز عن منافسيهم اليهود ، بتعليق شعار فيشي . ساطور برأسين . على أبواب متاجرهم . ولم ترق هذه العملية سلطات الحماية التي أمرت بسحبها في الحال .

مواقف متناقضة لبعض المسلمين

لم ينس المخزن ، في تناقض كبير ، وخاصة الصدر الأعظم ، مؤاخذته التي كانت دينية أكثر منها اجتماعية أو سياسية والتي كان يحملها منذ سنوات ضد

الطائفة اليهودية ، وتتعلق بتشغيل خادمات مسلمات . وأدت اللحظة التي تم اختيارها للعودة إلى الموضوع انعكاسا نفسيا كارثيا لدى اليهود . وقد أطلع مستشار الحكومة الشريفة المقيم العام ، يوم 27 نونبر 1940 على ما يلي :

" بمناسبة المرسوم الأخير حول اليهود ، تم إخباري بالسلبيات الخطيرة الناتجة عن تشغيل يد عاملة نسوية إسلامية في الملاح ، ولا يجهل جلالة الملك أن إجراءات تم اتخاذها ، في مراكش خاصة ، لتحديد تشغيل هذه اليد العاملة ما أمكن ، وأن بعض الباشوات اعتقدوا أن من واجبهم منعها في سنّ معينة .

" لكن المخزن لم يكن يرى أن هذه الإجراءات كافية ، وقرر إرسال رسالة وزارية إلى الباشوات تأمر بمنع عام لاشتغال النساء المسلمات عند الإسرائيليين ."

وقد وقع الصدر الأعظم ، بالفعل ، بعد شهر ، أي يوم 29 دجنبر 1940 على دورية تحمل رقم 372 تأمر عمال المملكة بوضع حد لتشغيل النساء المسلمات من طرف الإسرائيليين مع ما يتطلب ذلك من حزم وتم لأول مرة منذ 1912 ، تبرير هذا الإجراء ضمنيا بوضعية " الذمي " لليهود ، والتي لم تتم إثارتها إلا في هذه المناسبة .

هذه التعليمات المتناقضة التي توصل بها العمال والباشوات . المراقبون المدنيون الفرنسيون يقولون بالاعتدال ، وممثلو القصر بالشدة . خلفت اضطرابا كبيرا . وفي النهاية ، وبما أن الحياة أقوى من النصوص ، فإنه لم يطبق سوى جزء صغير من الدورية رقم 372 التي تم التخلي عنها قبل نهاية الحرب ، ولكن لم يتم إلغاؤها تماما إلا عند الاستقلال . بل إن الصدر الأعظم كان ما زال يقول يوم 17 يونيو 1952 ، لمدير إدارة الشؤون الشريفة ، جيوفرو دولاتور دي بين ، الذي طالب بإلغاء الدورية ، بأن هذه الدورية ما زالت ، في نظر المخزن ، سارية المفعول ، لأنها لا تستجيب لإدارة التمييز العنصري ولكن لضرورة دينية ."

لقد أحس العديد من اليهود المغاربة ، ولو أن سلامتهم البدنية كانت مضمونة بشعور قوي من العزلة والنبذ : لم تكف المواساة التي جاءت بتدخل سيدي محمد لفائدتهم ، والتي تناقلتها الأخبار في جميع ملاحات البلاد ، لتبديد الإضراب الذي نشأ بفعل أن سيدي محمد اضطر للتوقيع على القوانين العنصرية التي راحوا ضحيتها . أما الفرنسيون الذين استقبلوهم ، أي اليهود ، كمنقذين سنة 1912 فقد أصبحوا جلاّديهم ...! وهكذا أخذ اليهود ، يشعرون بأنهم ، حيثما حلوا ؛ موضوع خيانة ومع ذلك ظلوا يباركون اسم السلطان .

ولم يكن موقف مواطنيهم المسلمين أكثر وضوحا : كان يشوش على تصرفهم اعتبارات خارجية المنشأ مثل الكراهية الشرعية للاستعمار الفرنسي ، حيث تم التعبير عن الفرح لانهزام فرنسا أمام ألمانيا ، أو الاختلافات بين وطنيي منطقة النفوذ الإسباني ، الذين تغريهم الفاشية ، ووطنيي منطقة النفوذ الفرنسي ، الأقل عداء للحلفاء . لكن قراءة هذه الصور صعبة . ولكي نراها بوضوح ، ينبغي التمييز بين ردود فعل الشعب ، والمخزن والنخبة .

فالموقف السائد في الأوساط الشعبية هو اللاّ مبالاة أمام الأحداث التي تتجاوزها وينبغي هنا القول بأن المسلمين ظلوا غير مبالين بالدعاية الألمانية ، آلتي كانت نشيطة على أمواج الإذاعة ، مادام أنهم يعرفون جيدا أن العرب يأتون مباشرة وراء اليهود ، في تراتيب الأجناس المنحطة التي وضعها النازيون .

والحق أنه لم تزعج كثيرا هزيمة فرنسا قوات ألمانيا تيارا واسعا من الرأي العام . ولم يكن بعض المسلمين ، الواقعين تحت تأثير الدعاية النازية ، غاضبين لرؤية " اليهود الذين أصبحوا أكثر وقاحة يحتلون مكانهم ، من طرف أصدقائهم "الفرنسيين "! ولم يكن من النادر أن يعتدي أوغاد مشجعون ومدفوعون من طرف

اليمين الفرنسي المتطرف ، على اليهود في الشارع . لكن كان يحدث أيضا أن يتدخل أحد المارة من المسلمين بحمايتهم .

ويبدو أن رجال المخزن كان موقفهم متعارضا حسب مدن ومناطق المغرب. ويذكر كبير الحاخاميين بصفرو ، ديفد أوباديا ، في مذكراته ، العلاقات الممتازة التي كانت تربطه ، خلال الحرب ، بباشا المدينة ، السي البكاي ، الذي دافع عن اليهود ضد التجاوزات والمظالم التي كانوا ضحيتها . وهناك رجال سلطة، كانوا يستغلون الأحداث لابتزاز واضطهاد الرعايا اليهود .

وأكثر من هذا كان هناك أعضاء من حاشية السلطان يحملون قناعات متأرجحة . وهكذا ، ظن الصدر الأعظم المقري . الذي تم فرضه ، حقيقة ، على سيدي محمد من طرف فرنسا . أنه من المفيد تقديم نصائح لبول بودوان ، وزير شؤون خارجية حكومة فيشي ، حول أفضل الطرق لسرقة اليهود وذلك بالتذرع بتجربة مغربية مزعومة في هذا المجال . ونقدم جزءا مثيرا من مذكرات الوزير الفرنسي الذي يحكي عن الزيارة التي خصه بها المقري يوم 25 شتنبر 1940 :

" أثار [الصدر الأعظم] انتباهي إلى نجاح بعض الإسرائيليين . وقدّم لي درسا مثيرا : " كان اليهود قبل الحماية ، يقضون عشرين سنة لجمع ثروة كبيرة ؛ وكانوا يتمتعون بها عشر سنوات ، وعند هذا تحدث ثورة صغيرة ترمي بثروتهم إلى الأرض . ويعيد اليهود الكرة ويغتنون من جديد طيلة ثلاثين سنة تنتهي بهم إلى مصادرة أملاكهم التي تجاوزت الحدود ، والآن ونظام الحماية موجود ، نخشى أن تتوقف هذه الدورة التي تتم على إيقاع الثلاثين . وبما أن الحماية قائمة منذ ثمان وعشرين سنة ، تبقى لنا إذن سنتان لمصادرة ثروة الإسرائيليين ، حسب القاعدة القديمة التي تبدو لي حكيمة ! ."

ومن العجب أن صاحب هذا " الدرس المثير " قد افتخر ، من بعد ، لدى مقربين من روز فيلت ، بمعارضة السلطان للتوجهات المعادية لليهود من قبل لجنة الهدنة الألمانية المقيمة بالدار البيضاء ، أما باشا مراكش القوي ، الكلاوي ، فقد منع، ابتداء من سنة 1940 ، تشغيل خادمات مسلمات في البيوت اليهودية ، وأرغم الأعيان اليهود الذين يعيشون على النمط المغربي على ارتداء اللباس التقليدي: جلباب ، بلغة ، وسترة الرأس .

وقد سار في إثره باشا سلا ، محمد الصبيحي ، في يونيو 1940 : وبالإضافة إلى موضوع تشغيل المسلمات ، منع الشباب الإسرائيلي من التجول في بعض الأماكن العمومية ، كما منع تسول اليهود في الشوارع .

وإذا كان الزعماء الوطنيون ، في أغلبهم ، يسيرون على المواقف الشجاعة للسلطان ، فقد كانت هناك أصوات مخالفة ، وعلى الخصوص في منطقة النفوذ الإسباني . وقد افتخر عبد اللطيف الصبيحي ، الملقب ب " غوبلز المغرب " بأنه صاحب الدعوة إلى إعادة اليهود إلى المكانِ التي يستحقونها

" كتب يقول في " الصوت الوطني " بتاريخ 25 نونبر 1940 جميع العراقيل تنهار أمام الطموحات غير المحدودة ليهود مدلّين من طرف نظام سياسي في خدمتهم ... هناك في المغرب مدوّنة واحدة مخالفة ، وهي " الصوت الوطني " التي من منبرها تفضح الخطر اليهودي ، وتذكر بما ينبغي أن يكونوا عليه من تواضع ومذلة ، طالبة منهم عدم نسيان القانون القديم الذي يحدد وجودهم على الأرض المغربية ... وتطالب ، بصفة مباشرة ، إيجاد تنظيم رسمي ، قبل أن تسمح التجاوزات بالتدخل العنيف للسكان ... ويبقى الآن تطبيق القانون ، وإعداد الإجراءات المتعلقة بحصر للوائح .

أما في منطقة الشمال فقد كان الزعيم الغير المنازع للوطنيين ، عبد الخالق الطريس ، لا يخفي سرّا بتعاطفه مع غيورينغ. وقد نظم حفلا بتطوان للاحتفاء بسقوط باريس ، قبل أن يذهب إلى برلين . وقد طالبت صحيفة " الحرية " بتشديد القانون الخاص باليهود الذي أصدرته حكومة فيشي . وكان التلميذ المخلص لشكيب أرسلان يربط بين مناهضة اليهود ومناهضة الصهيونية .

وما كان لهذا الاضطراب مع ذلك أي تأثير على مصير يهود منطقة الشمال، وظل الزعيم الوطني وأنصاره واقعين في التناقضات السياسة الإسبانية . وقد تآمر الطريس ، المعجب بفرنكو ، مع الأميرال كاناريس على أمل إثارة انتفاضة المغرب الإسباني إثارة تؤدي إلى دخول إسبانيا الحرب إلى جانب ألمانيا .

الاستثناء الإسباني

إذا كان هناك ملجأ لهذه التناقضات التي يعج بها تاريخ اليهود في المغرب ، فإننا نجده في منطقة النفوذ الإسباني ، تحت سلطة فرنكو ، الحليف الإيديولوجي والسياسي لهتلر ، الذي يظل مدينا له بوجوده في الحكم ، والمهم أن الوطنيين المغاربة في منطقة الشمال أعلنوا صراحة عن شعورهم المتعاطف مع النازية . لكن لم يكن اليهود ـ بمن فيهم يهود طنجة التي تم ضمها سنة 1940 . والعديد من لاجئي البلقان وأوروبا خارج دائرة الخطر فحسب ، بل كانوا موضوع غزل من طرف السلطات الإسبانية التي أخذت الطريق المعاكس للشعور المناهض لليهود عند حكومة فيشي وامتداداتها المغربية ، معتبرة أنها غير متلائمة تماما وحقائق الإمبراطورية الشريفة . وهذا ما كتبته أسبوعية مدريد " إيل موندو " في عدد 20 يوليوز 1941 :

" هناك إجراء أساسي للأمن يضمن لإسبانيا أن الجاليات اليهودية بالمغرب ، وأغلبها فقيرة وكادحة ، لا تخدم مقاصد اليهودية العالمية ليس بالنسبة إلينا ، في

المغرب ، مشكل عنصري ، ولا حتى مشكل سياسي بالتسرب إلى داخل إدارة الدولة، ولا مشكل اجتياح المهن الحرة التي يمكن أن تقلق بلدانا أوربية أخرى . لقد تم هنا ارتكاب خطإ كبير بخصوص تطبيق إجراءات غير مناسبة ، في المغرب وعلى سكان نحميهم . ومرة أخرى تسمح إسبانيا أن تقول بأن لها أفكارا أصيلة مشبعة بمعنى إنساني عميق في علاقاتها مع الشعوب الأخرى .

إن الأمر يتمثل في مشكل مغربي يبقى ، في حدود الحقيقة والعادية ، تقليدا ثقافيا عرف كيف يستفيد من مساهمة المسيحيين والمسلمين واليهود ، واهتماما شديدا باللغة والثقافة العربيتين .. وهكذا يمكن لإسبانيا أن تقدر بثقة هادئة المشاكل التي تهز وتقلق العالم ."

لقد تطوعت إسبانيا الفرنكوية لتظهر كبطلة في حماية يهودها السيفاراد وذلك حرصا منها على مواجهة فرنسا . وقد حمتهم فعلا من الموجة العنصرية التي كانت تجتاح أوروبا وإفريقيا الشمالية ، وذلك بتوزيع الجنسية الإسبانية ، بسخاء، على اليهود الذين يمكنهم الافتخار بالموجة السيفارادية الصاعدة . وكان موظفوها بالقنصليات يتدخلون في كل مكان لفائدة اليهود الإسبان للمطالبة بعدم تطبيق القوانين العنصرية عليهم .

وقد أثار رفض السلطات الفرنسية بالاعتراف بصلاحية وثائق التجنيس هذه، وفي بعض الأحيان مصادرتها ، عدة احتجاجات من طرف سفير إسبانيا لدى حكومة فيشي ، كما تذكر ورقة نشرت بعد الحرب من طرف وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية :

" يوجد في المغرب الواقع تحت النفوذ الفرنسي ، العديد من طوائف اليهود الإسبان . وقد شرع الممثلون القنصليون لإسبانيا منذ البداية بالقيام بخطوات بهدف إخبار محمييهم بالإجراءات المعادية لهم والتي أصدرتها الحكومة الفرنسية . وهناك

عدة برقيات أرسلت من الدار البيضاء ، وفاس والرباط توضح لوزارة الشؤون الخارجية النتيجة السلبية تقريبا للجهود التي تمت بهدف الحماية . وتدخل المفوض السامي الإسباني بتطوان وقنصلية الرباط بطريقة ملحة من أجل ألا تطبق القوانين الاستثنائية على اليهود الذين لهم علاقات مر الأنشطة الإسبانية ، وعلى الخصوص أولئك الذين يقومون بمهمة نائب القنصل الشرفي الإسباني ... "

كانت هذه المعاملة الإسبانية الطيبة أيضا مناضلة ، مع امتدادات ثقافية مثل إنشاء المجلة العلمية " سيفاراد " بمدريد في يونيو 1941 ، والتي خضعت لدراسة ثرات أجداد ضحايا محاكم التفتيش . وقد أثار نشرها بالمغرب قلق سلطات الحماية الفرنسية ، التي كانت لا تتحمل رؤية إسبانيا الفرنكوية تعطي دروسا في الإسبانية لوطن حقوق الإنسان القديم .

وحتى في المنطقة الفرنسية ، ظهر أن مخاوف اليهود ، في النهاية مبالغ فيها ، وعلى الأقل ، خلال الشهور الأولى لتطبيق القانون الخاص باليهود ، كانت الحياة اليومية في الحقيقة صعبة ، كما هو الشأن بالنسبة للجميع ، بسبب صعوبات التموين . لكن الحياة الاجتماعية للطائفة لم يطرأ عليها أي اضطراب . بل إن الجمهور الكبير من سكان الملاح ، الذين لم يندمجوا كثيرا في الاقتصاد العصري ، لم يكونوا معنيين ، في الواقع من طرف إجراءات التمييز المهني التي أملتها فيشي، ووقع عليها السلطان . وكان الضحايا الأساسيون لهذه الإجراءات هم ، على العكس، اليهود الذين اندمجوا جيدا في المجتمع والثقافة الفرنسية . وهذا ما لاحظه ، بطريقته، السيد مويلفارين ، وهو رجل قانون فرنسي في ذلك العهد :

" نلاحظ ، مع ذلك ، أن هذه الإجراءات لا تمس لا اليهود البرابرة المنحدرين من القبائل الداخلية ، ولا الجماهير اليهودية التي تعيش في المهن الصغيرة داخل الملاح ، ولكن تمس ، فقط عددا محدودا من اليهود الذين تمكنوا من

الوصول إلى مختلف المراكز التي منحتها لهم ، عن خطإ أو صواب ، حكومة الحماية خلال تأسيسها ."

إن التناقض كبير بين الأقلية الصغيرة لليهود الأغنياء والمندمجين في الثقافة' الفرنسية ، والتي صدمتها الإجراءات التمييزية العنصرية ، ويمكن القول أنهم " عوقبوا " بطريقة ما ، من طرف هؤلاء الذين يعتقدون أنهم الأقربون إليهم ، وبين سلطات الحماية والأغلبية الكبيرة التي لم تكن ، لنفس الإجراءات سوى انعكاسات قليلة عليها ، وذلك بسبب فقرها . وفي المقابل ، فإن الانتفاضات النفسية كانت ضخمة على الضمير الكلي لمجموع اليهود .

لقد نسب السكان اليهود تلقائيا الرأفة النسبية التي استفادت منها في هذه الأوقات العصيبة لفعل السلطان الذي أصبح منقذهم . وبقدر ما لم يؤاخذ الوطنيون سيدي محمد لكونه وقع على الظهير البربري ، بقدر ما فعل اليهود نفس الشيء لكونه وضع أيضا تحت الضغط ، خاتمه على القانون الخاص باليهود يوم 31 أكتوبر 1941 . وكيفما كان الحال ، فإن وضعية اليهود المغاربة كانت أبعد من أن لا تحتمل ، بالمقارنة مع وضعية إخوانهم الأوروبيين أو حتى مع بقية إخوانهم بأفريقيا الشمالية . لكن الأمور لم تتوقف ، مع الأسف ، عند هذا الحد بالنسبة لهم ، حيث إن الأخبار السيئة من فرنسا لم تتأخر عن القدوم : ...

الباب الخامس

فيشي: القانون الثاني الخاص باليهود

من أجل أن يرد نظام فيشي على مطالب الألمان، ومطالب الإيديولوجيين الأكثر تطرفا في الثورة الوطنية، زاد في صرامة سياسته اليهودية، منتقلا من التمييز العنصري إلى الاضطهاد، وبما أن القانون الخاص باليهود كان غير منتظر، وطبق بسرعة من طرف موظفين لم يكونوا متحمسين دائما، فقد اعتبر جد "متساهل" من طرف "بيتان" وأسياده الألمان، إذن قررت حكومة فيشي أن يكون هذا القانون صارما، ولهذا الغرض، أنشأت، في مارس 1941، مفوضية عامة لقضايا اليهود. وكان من مهام هذا التنظيم الجديد تمركز وتنسيق وتنشيط المقاومة ضد "النفوذ اليهودي" في المجالات الفكرية، والثقافية، وعلى الخصوص الإقتصادية. وأسندت إدارة المفوضية إلى شخص مشهور بمعاداته لليهود، كزافيي فالات، الذي أراد أن يكون، على حد تعبيره، "الجراح" المكلف بتخليص المجتمع الفرنسي من "الورم السرطاني اليهودي". وكان يعتز بإعلانه أن معاداته لليهود كانت قبل النازية. وبمجرد تعيينه، انهمك في صياغة قانون جديد لليهود، أكثر "كمالا"، وأكثر "انسجاما"، هو الذي أصبح قانون 2 يونيو 1941.

تملأ المادة الأولى فراغا في النص السابق، وذلك بتعزيز التعريف العنصري لليهود بمقياس الانتماء الديني. وبما أن عملية تطهير الوظيفة العمومية تمت عمليا، فإن القانون الجديد أضاف بعض الممنوعات التي كانت منسية، وكان الابتكار الأساسي، بالنسبة لفرنسا، الإقصاء التام لليهود من الحياة الاقتصادية بفضل "أرينة" (نسبة إلى العنصر الآري) مكثفة للتجارة والصناعة.

أما اللوائح التي سبق حصرها، والتي لم تكن محل تطبيق من قبل، فقد بدأ العمل بها في المهن الليبرالية كالطب، والصيدلة ونقابة المحامين، ولم تستثن الجامعات والمدارس الكبرى، بالإضافة إلى هذا، حدد القانون الجديد إحصاء عاما ليهود المنطقة الحرة، أما يهود المنطقة المحتلة فكانوا تحت الإكراه ابتداء من 1940.

كان يهود المغرب، الذين يتابعون بقلق تطور الوضعية بفرنسا، يرتعشون خوفا، عند قراءة هذه الإجراءات الجديدة، خاصة وقد تم إدخالها، بدون تأخير، في الجزائر. ونعرف أن كزافيي فالات كان يستعجل تمديد القانون الجديد ليشمل نظام الحماية في تونس والمغرب. لكن كانت لهذين البلدين السيادة قانونيا، ولا يمكن تطبيق هذا القانون فيهما بصفة أوتوماتيكية، وبالتالي، فإن الأمر كان يتطلب موافقة السلطات المحلية، وكان يعول على الجنرال نوغيس في هذا الاتجاه، فإذا كان المقيم، الذي كان المتطرفون يعيبون عليه فتورا مزعوما إزاء مثل "الثورة الوطنية " بسبب الأصول اليهودية لزوجته، قد طبق القانون الأول بدقة، فهناك ما يدعو إلى الظن بأنه سيقوم بنفس الشيء حين يصدر القانون الثاني بالمغرب.

وقد أراد اليهود في هذه المرة، استغلال أجل الشهرين الذي يفصل بين المصادقة على القانون بفرنسا وتطبيقه بالمغرب، لتنظيم حد أدنى من المقاومة. وفي جو من الهلع والرعب، وجه رؤساء الطوائف الأربع الأساسية : يحيى زاكوري عن الدار البيضاء، وألبير أمييل عن الرباط، وابن سيون حايوت عن سلا، وجوزيف بيرديغو عن مكناس، الملتمس التالي لنوغيس المقيم العام.

"باعتبارنا رؤساء الطوائف الإسرائيلية الأساسية الأربع بالمغرب التي تضم مائتي ألف نسمة، نود بكل تقدير، أن نلفت اهتمامكم السامي، للقلق العميق

الذي ساورنا عند إعلان إجراءات تهدد إخواننـا، وذلك بتطبيق القانون الجديد لليهود.

"إننا لسنا في حاجة إلى أن نقول لكم بأن هذا القلق يتقاسمه جميع طوائفنا، الذين يتصورون بكل سهولة الاضطراب الذي يمكن أن تلحقه هذه الإجراءات المقررة ضدهم، وضد أناس آخرين تحت كفالتهم، سواء على الصعيد المعنوي أو على الصعيد المادي.

"ويدركون أن مستقبل، بل وجود هذه الطوائف في خطر، ويشعرون بأنهم، مع ذلك أبعد من أن يستحقوا مثل هذه الإجراءات القاسية.

"إن اليهود، الذين يقيمون بالمغرب، منذ عدة قرون، شكلوا دائما بهذا البلد عنصر هدوء وإخلاص وعمل. وما فتئوا، حتى قبل الحماية، يعبرون عن تعلقهم بفرنسا، العظيمة دوما، ولو في ساعة الشدة.

"وتعتقد طوائفنا، المبعدة عن ممارسة السلطة، والغير المبالية بالصراعات السياسية، بأنه لم يكن في سلوكها ما يدعو إلى أي إقصاء أو تهميش، وليس لها أي تطلع، تحت حماية فرنسا وجلالة السلطان، إلا أن تساهم بتعاون مخلص في تنمية ورخاء البلد الذي استقبلهم في فترة عصيبة من تاريخها، وفي الوقت الذي وجد فيه إخوانهم من نفس العنصر "السيفاردي" اللجوء بفرنسا، في عهد هنري الثاني. وفي الواقع، فإن التقاليد الإسلامية تميزت دوما بحماية اليهود، كما أن ملوك المغرب لم يتخلوا عن هذا أبدا ...

"كما أن تصور الأفق المرعب من طرف إخواننا، بإقصائهم كلية من الحياة الاقتصادية، والفكرية والاجتماعية لبلد ظلوا متشبثين به منذ القدم، يؤدي بهم إلى اليأس، وعلينا واجب نقل هذه الحالة إلى جناب ممثل فرنسا، ملتمسين منه إبعاد الكارثة التي تطل برأسها.

" إننا جناب السيد المقيم العام نتمنى أن تكون هذه الإنذارات بالخطر شيئا مغالى فيه، وأن تبني النص الفرنسي بالمغرب لن يحرم طوائفنا من معاملة إنسانية وعادلة.

"ونود أن نوضح أمامكم، أنه ليس هناك أي لوم على اليهود المغاربة في كونهم تدخلوا في شؤون الإدارة أو السياسة إذ لم يكن لهم انشغالات إلا أن يكونوا أوفياء لعقيدتهم التي تأمرهم، فوق كل هذا، بالإخلاص والولاء للعاهل (المغرب) وللسلطات، والاهتمام بشؤون عائلتهم، وبحب العمل والدراسة، وفعل الخير، دون تمييز في العقيدة.

"جناب السيد المقيم العام، إن طوائفنا العاملة والهادئة تضع، في هذه الساعة الحاسمة من تاريخها مصيرها بين أيديكم، إنكم الذين تستمدون الحكم من الله وحده . وأمام هذا الأفق المثقل بالتهديدات، وحيث يسيطر انعدام فرص العمل، والفقر، مع ما يرافق ذلك من انحطاط متزايد، نرى أنه من الواجب الأخلاقي أن نوجه إليكم هذا النداء. ونحن نعرف أن الضمير الفرنسي كان دائما هو الذي يقود الإنسانية. وهذا الضمير هو الذي سيحسم في الأمر، في اتجاه العدالة الإلهية والإنسانية".

تأثر نوغيس من غير شك للهجة هذا الالتماس فطلب من حكومة فيشي الأخذ بعين الاعتبار بالخصوصيات المغربية، حيث يتعلق الأمر بتطبيق القانون الجديد، وافتخر بأنه، في هذه الظروف، أقنع السلطان بتوقيع ظهير ثان، بالرغم من معارضاته الحقيقية لأي تمييز عنصري ضد اليهود.

"كتب يقول : تتخذ في المغرب الإجراءات لجعل القانون الفرنسي قابلا للتطبيق، بدون تعديل، على اليهود الفرنسي.

"وبالنسبة لليهود المغاربة، فإن إدخال النظام الجديد، يتطلب تكييفات شرع في دراستها مع المخزن المركزي. وقد كلف المقيم العام، للقيام بهذه

المهمة، لجنة برئاسة سعادة الصدر الأعظم والوزير المفوض المنتدب بالإقامة العامة. وإن المسلمين في الواقع وعلى ضوء الأوامر الدينية والاقتصادية التقليدية، يلجأون إلى تدخل اليهود في تجارة المال، كلما تعلق الأمر بمفهوم الفائدة. وكان يخشى من أن أي مس بهذا التوازن العتيق للأنشطة، من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب ضخم، نظرا لاستحالة قيام المسلمين بالدور الذي كان يتحمله اليهود لحد الآن.

"وعلينا أخيرا بالاحتراس من دفع يهود المغرب والجزائر وتونس، بطريقة لا إرادية، إلى الابتعاد عنا والترحيب بالنفوذ البريطاني، مخافة أن يؤدي هذا إلى اندلاع حملة معاداة اليهود ضدهم، هم بأنفسهم، تكون في حالة كمون، وسريعة الانفجار، وإلى إثارة اضطرابات خطيرة، خاصة في مرحلة الهدنة".

وحرصا من نوغيس، ومن منطلق واقعي، على عدم مواجهة السلطان، وعدم إحداث اضطراب على الحياة الاقتصادية، تعرض لهجوم عنيف من طرف الأوساط المعادية لليهود، التي تنتظر بشغف، تطبيق الإجراءات الجديدة التي أصدرتها حكومة فيشي يوم 2 يوليوز 1941، على اليهود المغاربة. ويدل على هذا، هذه الرسالة المؤرخة يوم 29 يوليوز 1941، والموجهة إلى حكومة فيشي من طرف شخص يدعى ليد وفيتش برتيلمي :

"إن سياسة الجنرال نوغيس إزاء السلطان حذرة، وبهذا، فإنه زاد في شعبيته بالإفراط في مجاملته أمام الشعب. وكان السلطان سعيدا بالهتافات التي يأخذها كانعكاس حقيقي لمحبة الشعب وفي كل مناسبة، يقدم إليه اليهود، الذين يحميهم، هدايا جد مهمة".

"كما أن الكلاوي، الذي له على السلطان تأثير قوي، اهتم بهذا الأمر (بمحاولة جعله مواليا للإنجليز). وعلاقة هذا السيد مع الإنجليز دائمة. وتتم

بواسطة شخص يسمى "أوحنونا" وهو يهودي محمي من طرف الإنجليز، وله حظوة لدى الإقامة، ونائب قنصل الولايات المتحدة.

"وبالنسبة للفلاحين، فإن فرنسا مكروهة، مادام أنها غير قادرة على إرغام اليهود بسبب هزيمتها، كما يقولون، على الدخول إلى الملاح".

إزاء هذا الوضع، لم تنفع نداءات مسؤولي الطوائف اليهودية، ولا تحفظات القصر ! وبعد أكثر من شهرين من الترقب القلق، علم اليهود بذهول، يوم 11 غشت 1941، وعن طريق الصحافة، بتطبيق القانون الجديد بالمغرب. وهو مبوب بأربعة ظهائر موقعة من طرف السلطان بضعة أيام قبل ذلك، أي يوم 8 غشت.

حل القانون الجديد محل القديم، مع توسيع كبير في حقل المهن الممنوعة. حيث أصبح من غير الممكن أن يكون يهودي بنكيا، أو مصرفيا، أو وسيطا في البورصة، أو وكيل إشهار، أو وكيلا عقاريا، أو وسيطا في قروض الرساميل، أو مفاوضا في ملكية تجارية، أو بائع ممتلكات، أو وسيطا مفوضا، أو مستغلا للغابة، أو متعهد ألعاب، أو ناشرا، أو مديرا، أو مسيرا، أو متصرفا، أو محرر جرائد أو كتابات دورية، باستثناء المنشورات ذات الطابع العلمي أو العقدي، أو مستغلا، أو مديرا، أو متصرفا أو مسيرا أي مقاولة لها علاقة بالإذاعة.

وبالرغم من تحذير نوغيس حول الخلل الذي سوف يسببه منع القرض بالفائدة، فإن الظهير الجديد ينص، في مادته الثالثة، على أنه "يمنع قرض الرساميل، تحت أي شكل من الأشكال، على اليهود المغاربة، حتى ولو لم يكن هذا يدخل في مهنتهم العادية !"

أما الفئات النادرة من الموظفين الذين أفلتوا من موجة التطهير، فهم الآن تحت وقع المادة الثامنة التي تنص على أن : الموظفين اليهود المغاربة،

المعنيين في المادتين الثالثة والرابعة من ظهير 31 أكتوبر 1940، المتعلق بقانون اليهود، يعتبرون وكانهم انقطعوا عن مهامهم ابتداء من نشر هذا الظهير".

وكنوع من التنازل للقصر وللإقامة، تسمح المادة الثالثة من الظهير "بممارسة مهنة حرفية، وكذا تجارة التقسيط بكل حرية" وهما قطاعان حيويان بالنسبة للاقتصاد اليهودي التقليدي. ونفس البرغماتية أدت إلى عدم المساس بتسيير المؤسسات الطائفية والمدارس اليهودية، وفي مقابل هذا، فإن العقوبات الواردة، في حالة خرق مواد القانون، هي أيضا جد قاسية، مثلما عليه الحال بفرنسا.

"لن يكون ضرر بالقانون بالنسبة لمندوب الحكومة أو السلطة التي ينتدبها لهذا الغرض، في الحكم بالحبس في معتقل خاص، وبالعقوبة بغرامة تتراوح ما بين 500 و 1000 فرنك، أو بستة شهور إلى سنتين سجنا، على كل من يتعاطى، أو يحاول أن يتعاطى، لنشاط يحظر عليه ممارسته ، وبغرامة تتراوح ما بين 1000 و 20.000 فرنك، ومن سنة إلى خمس سنوات سجنا على كل يهودي يتملص أو يحاول التملص من الممنوعات الواردة في الفقرة السابقة، بواسطة تصريحات كاذبة أو عمليات مزورة، ويمكن للمحكمة، بالإضافة إلى هذا، أن تأمر بإغلاق المؤسسة ".

وهذا الملحق خاص بإقصاء اليهود، والتصريح الإجباري بالممتلكات، هو الذي أدى إلى المزيد من القلق. وأصبح كل واحد يظن، وعلى ضوء السابقة الألمانية، أن كل هذا ليس سوى مرحلة أولى نحو النهب، إن لم يكن النفي. ومع ذلك، واستشهادا، مرة أخرى، بالأستاذ حاييم زعفراني، يمكن ذكر التصريح المتعلق بالظهائر الجديدة حول اليهود، والتي أدلى بها السلطان إلى ممثلي الطوائف في شهر يونيو 1942 :

" إطمئنوا ، فلن أوقع على أي شيء آخر يتعلق باليهود المغاربة. إني أعتبركم مغاربة، بنفس درجة المسلمين، ولن يسمح بالمس بممتلكاتكم. وفي حالة ما إذا سمعتم أخبارا سيئة تتعلق باليهود، لا تترددوا في القدوم عندي".

وفي الخارج، ذهلت أوساط اليهود حين علمت أن السلطان استسلم أخيرا لحكومة فيشي بالرغم من معارضته، من حيث المبدأ، لكل عملية تمييز عنصرية ضدهم. وأوردت الوكالة التلغرافية اليهودية من لندن الخبر في نشرتها يوم 13 غشت 1941.

"تقول الأخبار الواردة من الرباط، إن حكومة فيشي وجدت صعوبات للحصول عل موافقة السلطان، الذي أصبح كثير الاستقلال، منذ اندحار فرنسا. ويؤكد البلاغ الرسمي أن المصادقة على القانون جاءت بعد "دراسة تمت باتفاق كامل مع السلطات الشريفة"، ويوضح أن التعديلات التي تم تبنيها لفائدة 160 ألف يهودي مغربي، أخذت بعين الاعتبار الأحداث المحلية. وستكون القوانين المتعلقة باليهود الأجانب هي قوانين حكومة فيشي. أما القوانين المتعلقة باليهود المغاربة، فتسمح بحرية ممارسة الصناعة التقليدية وتجارة التقسيط".

وإذا كانت شدة التشريع المعادي لليهود مرت في غير مبالاة من المسلمين العاجزين عن قياس مدى هذا الامر، فإن جريدة "الحرية" الناطقة باسم حزب الإصلاح الوطني، بمنطقة الشمال، والصادرة بتطوان، حيته. وقد ربط المدعو المهدي، بصفة كلية، معارضة السلطان للتشريع المعادي لليهود، وعبر عن حنين مشكوك فيه للأيام الجميلة لتطبيق قانون الذمة، وجاء ذلك في مقال بالصحيفة المذكورة، يتأسف فيه على أن القانون الجديد لليهود لم يكن أكثر قساوة.

"إن الظهير يميل، في ظاهره، إلى إيقاف المغرب في المنحدر الذي دفعه إليه، منذ سنوات، النفوذ اليهودي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي.

"أقول في الظاهر، لأنني أعرف أن أغلب يهود المغرب سيستفيدون من الاستثناءات إلا بعض الأفراد التعساء الذين ستنزل بهم أسوأ الآثار لهذا القانون، الأمر الذي ستطبل له الدعاية الفرنسية كقانون جديد.

" إن نفوذ اليهود لم يصبح مهددا إلا عند إقامة "الحماية الفردية" ومنذ الاحتلال، وهي تنمو.

وحين كان المغرب مغربا، كانت الحكومة السلطانية هي التي تحل وحدها المسألة اليهودية، ولم تكن تضطهد اليهود بأي شكل، ولكن تطلب منهم احترام الشروط التي قبلوها للتمتع بحقوق الرعايا المغاربة، وكانت الحكومة تأخذ جميع الاحتياطات للحيلولة دون وقوع أعمال شيطانية، في المجالات التي ينبغي أن تمارس فيها هذه الأعمال.

"كان اليهود يؤدون الجزية ولا يتمتعون بجميع الحقوق كأهالي حقيقيين... وتؤكد العديد من الظهائر أننا، وقبل الأمم الأخرى، انتبهنا إلى الخطر اليهودي، وعرفنا كيف نضع له حدا.

"لقد نشرت الحكومة الفرنسية اليوم قانونا يحصر أنشطة اليهود. ونرى أن هذا الإجراء كان مستعجلا منذ مدة طويلة. وكيفما كان الحال، فإنها خطوة أولى، دلت على أنه لا يبدو أن بعد القانون الحالي سيكون كافيا".

زيارة كزافيي فالات

حل صاحب القانون الجديد، كزافيي فالات المفوض العام للشؤون اليهودية، بالمغرب، يوم 18 غشت ، 1941 ، مصحوبا بمساعدين، وذلك من أجل الوقوف على تطبيق القانون الفعلي.وقد حيت الصحافة الفرنسية زيارته، وفي مقدمتها "لافيجي ماروكان" التي كتبت تقريرا عن أنشطته.

"خلال فترة ما بعد الزوال، كانت هناك جلسة عمل جمعت بالإقامة العامة السيد كزافيي فالات، ومساعديه، والجنرال نوغيس والموظفين الأساسيين الذين شاركوا في إعداد القانون المتعلق بيهود المغرب.

"وفي هذا الصباح، توجه كزافيي فالات، مصحوبا بالجنرال نوغيس، إلى ضريح الماريشال ليوطي، حيث قدمت التحية له فرقة من حرس الإقامة. وقد وقف المفوض السامي للشؤون اليهودية لحظة أمام قبر الماريشال ليوطي.

"ثم توجه كزافيي فالات، والجنرال نوغيس، مصحوبين بشخصيات كبرى، إلى القصر الملكي ليستقبلهم جلالة السلطان.

وتم استقبال الموكب الرسمي في ساحة القصر بالحفل التقليدي في مثل هذه المناسبات، ثم قدم كزافيي فالات، والجنرال منديغال، قائد القوات الجوية بإفريقيا الشمالية، إلى جلالة السلطان الذي تحدث معهما وديا بواسطة السي المعمري الذي كان يقوم بالترجمة. وبانتهاء الاستقبال، التحق الموكب بالإقامة، حيث أقام الجنرال نوغيس مأدبة غداء على شرف ضيوف المغرب".

لاشيء تسرب عن المحادثات بين سيدي محمد وكزافيي فالات. لكن إذا صدقنا إشارات بكلمات غامضة، أدلى بها السي المعمري بعد بضعة شهور، فإن السلطان لم يفته أن يعلن عن تحفظاته، وصرح السي المعمري، وهو يتحدث لوفد طائفة الرباط، عند نهاية عيد العرش لسنة 1944، قائلا :

"أن جلالة السلطان كان هو الوحيد الذي عارض تطبيق القوانين المعادية لليهود، لحكومة فيشي، بالمغرب، وبفضل عنايته السامية، عرف كيف يتجنب الأسوأ".

ومع الأسف ، ونظرا لغياب دليل بالوثائق الملكية – على افتراض أن مثل هذه اللقاءات كانت موضوع بروتوكولات مكتوبة– لايمكن قول شيء مؤكد حول لقاء سيدي محمد – فالات. وهكذا ينبغي عدم إعطاء أدنى أهمية للبلاغ

الرسمي الذي يشير إلى الطابع "الودي' ما دام أن هذه الكلمة فارغة من أي معنى في اللغة الديبلوماسية.

ويمكن، في المقابل، إعطاء بعض المصداقية لتقرير مصالح الاستعلامات التابعة لحكومة فيشي وقد حاء فيه أن كزافيي فالات تمكن من الوقوف على لاشعبية الإجراءات المعادية لليهود بإفريقيا الشمالية، وخاصة بالمغرب، ومع ذلك استمر في تطبيقها.

ومن المحتمل، من جهة أخرى، أن يكون تدخل السلطات لفائدة اليهود، وراء اللهجة المعتدلة التي استخدمها كزافيي فالات أمام ممثلي طائفة فاس، وأخيرا، فان السلطان الذي كان يعرف جيدا أنه لا يمكنه عرقلة التشريع المناهض لليهود بالكامل بحث قبل كل شيء عن " تجنب الأسوإ " على حد تعبير كاتبه الخاص.

إذن تابع مفوض الشؤون اليهودية زيارته للمغرب بزيارة لفاس، تاركا لنوغيس مهمة انتزاع موافقة السلطان على إجراءات جديدة معادية لليهود. وهذا مما يمكن أن نقرأه في مقال رئيسي بصحيفة "لافيجي ماروكان".

"خلال هذه المقابلة الطويلة التي تمت بعد زوال أمس في الساعة الخامسة مساء، بالقصر الملكي، تبادل السلطان والمقيم العام وجهات النظر، وقدم الجنرال نوغيس لموافقة جلالة السلطان مبدأ نص يتعلق بسكن بعض فئات الإسرائيليين، وحصل على قبوله. ويرمي هذا النص، الذي تم إعداده من طرف مصالح الحماية، بطلب من المقيم العام وظهر في وقت وجيز بالجريدة الرسمية، إلى نقل اليهود المغاربة المقيمين في الأحياء الأوربية منذ فاتح شتنبر 1939، إلى مساكنهم التقليدية (ومعناه بوضوح: العودة إلى الملاح).

وفي انتظار أن يصبح هـذا الإجـراء الجديـد مؤكـدا ورسـميا، فـإن لقـاء كزافيي فالات مع أعيان طائفة فاس استأثر باهتمـام الطائفـة اليهوديـة. ونقـدم مـا كتبته "لافيجي ماروكين " عن هذا الحدث :

"قال لهم (لليهود) كزافيي فالات بأن الأمر يتعلق، كما تعلمـون، بضبـط الإجراءات التي ينبغـي اتخاذهـا، سـواء هنـا أو فـي مكـان آخـر، ليس مـن أجـل اضطهادكم، ولكن لإبعاد اليهود الذين بـرزوا بالتجـاوز فـي حياتنـا السياسية من بعض قطاعات حياتنا الاقتصاديـة. وهـذا لا ينطبـق عمومـا ، علـى حالـةالمغرب حيث ظل اليهود في إطارهم التقليدي.

وباتفاق مع جلالة الملك درست أمس الإجراءات التي ينبغي تطبيقها في اتجاه سياسة الدفاع هذه، وهي إجراءات ستكون إنسانية وعادلة.

وكونوا مطمئنين على أنكم، من جهـة أخـرى، سـتحتفظون فـي المجـال الثقافي والروحي، بكل الحماية الواردة في تقاليدكم.

"وقد ترجم القبطان بيرتون، مـن الشـؤون الإسـلامية، هـذه الكلمـة إلـى العربية، ورد صمويل حامو، باسم الأعيان الإسرائيليين في بضع كلمات، معبرا عن ثقة اليهود في فرنسا، معلنـا أيضـا أن اليهـود المغاربـة لـم يتدخلـوا أبـدا فـي السياسة الفرنسية، وظلوا كما كانوا رعايا مخلصين لجلالة الملك وأنهـم فـي ظـل هذه الظروف يطلبون أن تكون الإجراءات المقررة أكثر ملاءمة."

وتجسد هذه الجملة الأخيرة استسلام الطائفة اليهودية. وفـي الحقيقة، فـإن الإدارة الفرنسية، تظاهرت، على لسان كزافيي فالات، بطمأنتها، وذلك لتغليطها. وهكذا لم تمر يومان على ذهاب فالات، حتى ظهر إجراء جديد ضد اليهود الذين يسكنون الأحياء الأوربية، ويقضي بإعادتهم بالعودة إلى الملاح.

التجمع في الملاح

كان هذا الإجراء، المبوب في ظهير 1941 على عكس جميع الإجراءات ليس له نظير في التشريع المعادي لليهود بحكومة فيشي. ومرة أخرى يتجاوز المغرب فرنسا في القساوة المعادية لليهود، وهناك مادتان تنظمان التجمع الإجباري لليهود في الملاح.

"المادة الأولى : إن على الرعايا المغاربة اليهود، الذين يحتلون تحت أي صفة كانت، محلات للسكن في الأحياء الأوربية إخلاء هذه المحلات داخل أجل شهر واحد، ابتداء من نشر هذا الظهير، وذلك إذا لم يستطيعوا إعطاء تبرير لوجود إقامة سابقة لفاتح شتنبر 1939.

"المادة الرابعة إن اليهود المغاربة المقيمين في الأحياء الأوربية قل فاتح شتنبر 1939 سيخلون مساكنهم داخل أجل سيحدده قرار من الصدر الأعظم".

وقد سربت مصادر فرنسية بأن هذا الإجراء يستجيب لرغبة قديمة للمخزن، الذي يعارض اختلاط السكان من ديانات مختلفة، وذلك حرصا على العقيدة الإسلامية من أي عدوى. ونتذكر أن الصدر الأعظم عبر عن قلقه، في رسالة للباشوات سنة 1934، عن النمو القوي للسكان اليهود في الأحياء الإسلامية.

"كما وصل إلى علم جلالته الشريفة (حسب ما كتب في ذلك الوقت)، أن اليهود شرعوا في السكنى مع المسلمين في بيت واحد، بينما معتقداتهم وعوائدهم مختلفة تماما، وبالنظر إلى الانعكاسات، التي يشجبها الدين أو المروءة، فإن جلالته يأمر بفتح تحقيقّ، بغية معرفة أولئك اليهود الذين يتوفرون على عقد إيجار لفترة محددة. وعليكم بتوضيح مثل هذه الحالة للمخزن، ولا تسمحوا، في المستقبل، بتعايش اليهود والمسلمين في مكان واحد".

هذا الأمر الذي عارضته الإقامة العامة، في وقته لم يتبعه أي إجراء، باستثناء أحياء المدينة الجديدة والأحباس بالدار البيضاء، وهما من الأحياء

الممنوعة على اليهود بنوع من الكتمان، لم ينتهز الصدر الأعظم فرصة حالة الحرب، لمعاودة طلب التفريق بين اليهود والمسلمين داخل المدينة العتيقة، والذي يطال الاحياء الأوروبية فقط.

أثار هذا الإجراء، الذي تم الإعلان عنه ليلة العام اليهودي الجديد، والذي يحدد أجل التنفيذ في شهر واحد، تأثرا واضحا في أوساط الطائفة اليهودية. وهذا أوج ما كانت الصحافة "الفيشية" (نسبة لحكومة فيشي)، ومنها "لافيجي ماروكان" تبحث عنه بشتى الوسائل، للتنديد بقساوة هذا القرار الذي يضرب الطائفة، وذلك للطعن في المخزن والسلطان. بل إن "لافيجي " هي دائما التي تحدثت عن الأخطار الكبيرة للأوبئة التي يتسبب فيها مثل هذا الظهير لليهود، بسبب الكثافة السكانية في الملاح، وعلى الأخص ملاح الدار البيضاء التي يسكنها ما بين عشرة آلاف وخمسين ألف يهودي خارج الملاح، ومنه جزء تم تدميره، بسبب ضرره على الصحة، ولم يتم الوفاء بالوعد حول بناء أحياء جديدة.

وبما أنه من الصعب تطبيق هذا المنع الجديد، فانه لم يعرف بداية تنفيذه سوى بفاس، حيث تم طرد بضع مآت من العائلات اليهودية، بدون شفقة، إلى ملاح يعاني من كثافة سكانيه مزمنة.

في نفس الوقت، واجه اليهود تهديدا مزدوجا له وقع الشؤم، ويتمثل في إحصاء السكان، والتصريح بالممتلكات، وحدد لهم أجل شهرين . تم تمديده فيما بعد . للاستجابة لهذين الواجبين، حيث خضعوا لهما بكثافة، كما يبين هذا التقرير المؤرخ في 15 أبريل 1942، الوارد من سلطات المراقبة بمدينة الصويرة.

"إن اليهود القاطنين بالصويرة أشعراوا عن طريق الإعلام، والنشر باللغة العربية وبواسطة " الدلال" (معلن عمومي يجوب الأزقة) والرسائل التي تليت بالبيع، بضرورة سحب المطبوعات الخاصة بالتصريح من الممصالح

البلدية وتعبئتها، وإرجاعها بعد ذلك إلى مكاتب هذه المصالح قبل يوم 8 نونبر 1941.

"وعند نشر الظهير أصيب السكان الإسرائيليون بالذهول لكن لا أحد منهم عبر بصفة مباشرة ومفتوحة، عن هذا الذهول. وقد نتج عن هذا الموقف استسلام تام، بدون وجود نية للاحتجاج أو التمرد. وتكشف دراسة جد معمقة لردود فعل الإسرائيليين الذين تأثروا حقيقة، بهذا الظهير، عن الشعور بالخوف، أي خوف من ألا يكون هذا الإجراء سوئ مرحلة نحو انتزاع ممتلكاتهم. وبهذه المناسبة، استيقظ في هذه الأوساط شعور كان في حالة كمون منذ أن تم إقصاء العناصر اليهودية من السلطة بفرنسا، وهو شعور انتقام ؛ أتى مباشرة بعد الانتصار الإنجليزي الذي علقت عليه آمال كبيرة.

"وفيما يتعلق بصدق التصريحات المسجلة، فإن الانطباع الحاصل هو أن المعنيين حرصوا، بدافع من الخوف، على تقديم تصريحات مضبوطة ... وعلى العموم ، فقد تم استقبال هذا الإجراء استقبالا حسنا في الأوساط الأوروبية التي كانت سعيدة بأن ترى فيه دليلا ملموسا لرد الفعل المعادي لليهود لحكومة الماريشال ... وأثار الإجراء ارتياحا كبيرا في أوساط المسلمين وكان، بالنسبة لهم، بمثابة انتصار على اليهود، ودليلا على أن اليهود مدعوون، تحت الحكومة الحالية، إلى القيام بدور ثانوي.

وبالرغم من حالة الارتياح هذه عند الأهالي، فلم تسجل أية حادثة بينهم وبين اليهود بمناسبة صدور هذا الظهير، ولا بمناسبة تطبيقه".

وفي فاتح ماي 1942 ذهب تقرير لرئيس مصالح البلدية بالدار البيضاء إلى نفس الاتجاه.

"تسبب صدور ظهير 5 غشت 1941 في قلق عميق في الأوساط الإسرائيلية المغربية. وإذا كانت المجموعة الكبرى، الغير الميسورة، قد خضعت

في الحال للتعليمات، فإن عنصر الأغنياء أظهر، على العكس، قليلا من الاهتمام بشان تلبية هذه الإجراءات منتظرا نتائج تدخل لدى الحاشية المقربة من السلطان بهدف الحصول على تأجيل كامل أو جزئي للإجراءات المقررة في ظهير 5 ماي.

"ويبدو أن جميع اليهود المغاربة خضعوا، طواعية أو كرها، لإجراءات الإحصاء، ولم يتم تسجيل أي غياب عن التصريح لحد الآن".

كانت مشاعر السكان المسلمين إزاء المصائب الجديدة التي عصفت باليهود متناقضة، وإذا كان جزء منهم تبنى -سلبيا - موضوعات الدعاية العنصرية لراديو برلين، فإن الجزء الأكير والأكثر أهمية مخلص لتعليمات القصر ، ويرفض الدعوات المضرة للأوروبيين "بتصفية الحسابات، بدون عقاب، مع اليهود" ولم يعكر صفو العلاقات اليهودية الإسلامية أي حادث.

وخلال دورة تكوينية للمراقبين المدنيين، لخص الأستاذ دوتيل حالة الراي العام لدى المسلمين كما يلي :

" ... حين يكون هذا ممكنا فإن اليهود لا يترددون في اتخاذ المسلمين كحماة، مثل" سنوف" الصانع والتاجر في مادة السكر الذي ضمن حماية الحاج التهامي الكلاوي، باشا مراكش وذلك في مقابل بعض التضحيات. وكان للبعض حماة لهم مكانة رفيعة في المركز الاجتماعي الإسلامي ...

"شعر ا لمسلمون المغاربة العاديون بلحظة فرح، عند الإعلان عن هذه الإجراءات، كان اليهودي يتلقى صفعة ... وكانت التسلية تتم في الشارع مع فتيات إسرائيليات، ولكن بدون التنكيل بهن ... بل شاهدنا في فاس ومكناس، صباح يوم جمعة من شتنبر 1941، يهودا يذبحون ثورا أمام كل مسجد من المساجد الكبرى بالمدينتين. وقد أتت عملية "الذبيحة" بالنتائج المرجوة، وعادت المياه إلى مجاريها".

وهناك تقرير غير موقع، وجه للوكالة اليهودية بالقدس، سنة 1943، ينوه أيضا بالحكمة التي أظهرها المسلمون :

"ينبغي أن ننوه بضبط النفس الذي أظهره السكان المسلمون الذين لم يهتموا في أغلبيتهم، خلال عهد حكومة فيشي، بالدعاية اليومية للإذاعة، والصحافة والأحاديث الخاصة، التي كانت تدعو إلى اضطهاد اليهود. ويعرف المسلمون الحقيقيون أن التسامح هو رسالة القرآن، وأن السلاطين أظهروا دائما حسن معاملتهم لليهود. وقد حاولت عناصر غير مسؤولة، ومحركون وسط الأهالي، مدفوعون من طرف "مصلحة من هيئة اللفيف "لإثارة القلاقل، ونجحوا أحيانا في جر بعض إخوانهم إلى الطريق السيئ".

إهانات وإجراءات تعسفية

أصبح اخيرا بإمكان اليهود ألا يخافوا بالنسبة لسلامتهم الجسدية، خاصة وأن المسلمين لم يلتفتوا لنداءات تقتيل اليهود التي كان يوجهها لهم المتطرفون الأوروبيون ، وكانت المشاكل ذات الطبيعة الإقتصادية هي التي تشغل بال الطائفة، وأولها إدخال حصر اللوائح في عدد من الأنشطة.

لم تكن النسبة في المهن الليبرالية - 2% للاطباء و3 % للمحامين، تمس، بقوة الأشياء، سوى بضع عشرات المهنيين، حيث إن عدد اليهود الذين قاموا بدراسات عليا، في تلك الفترة، كان جد محدود. وهكذا، فأن الطائفة لم تكن، في هذا الوقت، تضم سوى أربعة وثلاثين طبيبا، منع نصفهم من ممارسة المهنة. وكان لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي 3 % والثانويات 10 % انعكاسات ماساوية، وخاصة ابالدار البيضاء، حيث تم طرد 150 تلميذا من ثانوية ليوطي. أما التعليم الابتدائي، فلم يتم مسه، وظلت مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية تشتغل بصفة عادية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لاحظنا ظهور عملية تطهير تتجاوز النصوص المعروفة وهكذا استغل بعض النقابيين المهنيين الفرصة للتخلص من كل منافسة يهودية ، وذلك بمنع التجار اليهود مثلا، من الوصول إلى السلع المحددة كمية استيرادها وتصديرها في قطاعات النسيج والزيوت. واضطر أكثر من 50 تاجرا إلى إغلاق متاجرهم.

كما أن منع اليهود من استغلال قاعات السينما تم تأويله بطريقة جد ضيقة لدرجة طرد أمناء الصناديق والمضيفات اليهوديات، أضيفوا إلى جيش العاطلين، ضحايا عمليات إغلاق متاجر اليهود، كما يبين ذلك تقرير صدر في شهر نونبر 1941.

"وجد الصناعيون والتجار، والصناع الصغار وتجار التقسيط الإسرائيليون أنفسهم يبعدون شيئا فشيئا عن المجال الاقتصادي ، حيث إن تنمية المغرب مدينة في جزء كبير لمساهمتهم. وهكذا يتم في أغلب الحالات الإجحاف في حقهم إذا لم يتم استبعادهم بالمرة، في عملية توزيع كمية السلع ، الشيء الذي يضطرهم إلى تخفيض نشاطهم وتسريح مستخدميهم، متسببين بذلك في أزمة بطالة دون حل، ومن جهة أخرى، تقوم الشركات الغير اليهودية وكذا الإدارات، بطرد مستخدميها اليهود، ولو كانوا من درجات دنيا ".

أن "أرينة" المقاولات اليهودية المطبقة بفرنسا والجزائر لم تتم بالمغرب حرصا غلى عدم اضطراب الحياة الاقتصادية، وعدم إثارة غضب المخزن. لكن قصر الوقت، على الخصوص هو الذي كان في صالح اليهود، حيث إن الإجراء تم إقراره في صيف 1942، من خلال دورية وجهتها مصلحة التشريع إلى الرؤساء الفرنسيين لمختلف التجمعات الاقتصادية، تقول هذه الدورية:

"ينص قانون 22 يوليوز 1941 المعدل بقانون 17 نونبر 1941، على أن مفوض الشؤون اليهودية يمكن له أن يعين متصرفا مؤقتا لجميع المقاولات

الصناعية، والتجارية والعقارية، والحرفية ، ولجميع العقارات، والحقوق العقارية أو حقوق الإيجار، ولجميع الممتلكات المنقولة، والقيم المنقولة أو أي حقوق منقولة، حيث يكون الذين يمتلكونها أو يسيرونها، أو بعض منهم، يهودا...

"وسيكون من المفيد بالنسبة لي معرفة شعوركم حول تطبيق محتمل لمجموع هذه النصوص في المنطقة الفرنسية من المغرب، وحول الانعكاسات التي ستكون لها على الحياة الاقتصادية لنظام الحماية. ومن وجهة النظر هذه عليكم بإفادتي بالمقاولات اليهودية التابعة لمجموعتكم، التي يمكن أن تمسها الإجراءات المقررة، وما هي أهمية هذه المقاولات في الاقتصاد العام للبلاد".

وفي غياب عمليات نهب منظمة، وقعت أعمال نزع الملكية في مناطق داخلية، كنتيجة لمبادرات مراقبين مدنيين مندفعين. وتم ذلك، حسب مسؤولي الطائفة، بتافيلالت :

في سنة 1941 أشعرننا من طرف سلطات المراقب بأنه ستلغى جميع مشتريات الممتلكات التي قام بها إسرائيليون منذ سنة 1918 وينبغي أن تعود هذه الممتلكات إلى المسلمين الذين قاموا ببيعها، وتلغى عقود البيع. وتتم هذه الإعادة على أساس دفع المبلغ المصرح به المؤدي قبل عشرين سنة. ولا يؤخذ بأي اعتبار آخر : لا بالنسبة لازدياد القيمة المكتسبة من طرف المالك، ولا بالنسبة للزراعات الجديدة التي أقامها اليهود منذ شراء الملك، ولا بالنسبة لانتقاص قيمة العملة خلال المرحلة المنصرمة، وفي حالة ما إذا كان اليهودي هو البائع، فإن البيع لا يعتبر لاغيا !

وتم إيداع يهود تافيلالت الذين حاولوا مقاومة هذا النهب، السجن، واضطروا في النهاية إلى تسليم أصول ملكيتهم إلى مكتب الشؤون الأهلية، في مقابل إطلاق سراحهم. واعتقل ثلاثة أعيان، تمكنوا من الذهاب إلى الرباط لتقديم

شكوى من هذا الإجراء التعسفي، وعند عودتهم، صدرت في حقهم أحكام تتراوح ما بين شهر وستة أشهر سجنا.

ويضاف إلى اللائحة الطويلة لأعمال التميز العنصري، وتحديد الحصة، والتوقيف من مزاولة المهنة أو المصادرات التعسفية التي راح اليهود ضحيتها، المظالم في تقنين الحصص الغذائية.وكان النقص (في الغذاء) يدبر وينظم حسب تراتيب عرقية فظيعة، وكان الذين يستفيدون جدا في مجال توزيع الحصص المقننة هم الأوروبيين، ويأتي بعدهم الحضريون المسلمون، وفي الأخير اليهود. أما القرويون، كانوا يهودا أم مسلمين، فإنهم مقصون تماما.

وهكذا وعلى سبيل المثال، فإن التعويض الشهري للسكر لكل شخص كان 800 غرام للمسلمين و 600 غرام لليهود، وبالنسبة للشاي الأخضر ، 25 غرام للمسلمين و15 غرام لليهود. كانت هذه اللا مساواة وراء تطور السوق السوداء، وأطلق عليها "السوق اليهودية" جرت إلى مراقبة بوليسية مهينة في أوساط التجار الذين يمارسونها.

ولإتمام هذه اللوحة السوداء، ينبغي إضافة ألف إهانة وإهانة يومية كان على الطائفة أن تتحملها. وهي : رفض البيع لليهود في بعض المتاجر الأوروبية والإقصاء من النوادي الرياضية، وكتابة شعارات معادية لليهود، والنداء لمقاطعة التجارة مع اليهود، ومنع الدخول بعض الأماكن العمومية، وعقوبات جماعية في حالة وقوع أحداث وغيرها من حملات الصحافة . وبلغ ضيق اليهود درجة لم يجدوا معها أي اختيار أمامهم سوى طلب تدخل جلادهم، الجنرال نوغيس.

"إن الإسرائيليين المغاربة، المحترمين للقوانين، حتى الاستثنائية منها، مستعدون لتحمل الانعكاسات، ولو كانت لاتطاق، لكنهم يطلبون ألا تطبق عليهم بصرامة مبالغ فيها، وهي ليست لا عادلة ولا إنسانية ...

"هكذا اصبح من غير الممكن للطلبة الإسرائيليين التسجيل بالكليـة، ولـو في حدود اللوائح المتفق علـى حصرهـا، ولا توجد فـي الواقـع جامعـة بـالمغرب والجامعـة القريبـة منـه وهـي جامعـة الجزائـر، لا تقبـل الطلبـة الإسـرائيليين الجزائريين إلا في إطار النسبة القانونية.

"كما أنه منع على اليهود المغاربـة الحصـول علـى مقاولـة قرويـة، أو استغلالية فلاحية، الشيء الذي حال دون تلبيـة السـلطات العموميـة بالتوجـه إلـى العمل في الحقول".

وتعطـي نفـس الوثيقـة تونـس كمثـال، حيـث يمكـن للأطبـاء والمحـامين اليهود، الفائضين عن الحاجة على عكس المغرب، معالجـة المرضـى اليهـود، أو الدفاع عنهم أمام المحاكم الشرعية اليهودية.

أما الصحافة الإسبانية، المشبعة بالإيديولوجية الفاشـية، فلـم تتـوان، مـع ذلك، في انتقاد سياسة الإقامة المعادية لليهود. وقد شكا قنصل فرنسا بتطوان فـي تقرير له خلال شهر دجنبر 1941 من تعرضـه لدروس إنسية مهينة مـن إسـبانيا الفرنكوية :

"إن إسبانيا تقوم في بعض الأحيان، من أجل دعم طموحاتها الإفريقيـة، بدغدغة العواطف المغربية، وبطريقة لا تخلو من مخـاطر. وتدعـي أنهـا أفضـل بلد مؤهـل لفهـم الشـعوب الإسـلامية، وضمـان تطورهـا، فـي إطـار مـن الحريـة الوطنية ...

"ونلاحظ شيئا مثيرا منـذ مـدة، يتمثـل فـي دعايـة مماثلـة تجـاه السـكان الإسـرائيليين، حيـث تبحـث إسـبانيا، علـى مـا يبـدو عـن دور لهـا فـي المجـال الاقتصـادي. وقد نشـرت مجلـة "مونـدو" الأسـبوعية ، فـي عـدد 7 دجنـبر، مقـالا تعكس أفكاره الأساسية تأكيدا أفكار حكومة مدريد والمفوض السامي بتطوان .

يزعم هذا المقال أنه يبين أن الحماية الإسبانية بالمغرب، لم تنتظر القوانين الفرنسية الأخيرة لكي تتخذ إزاء اليهود إجراءات تظهر أنها أكثر مرونة في التطبيق، وأكثر إنسانية في التفاصيل، ويضيف، بارتياح مؤكد بأنه في فاس ومكناس :

"طلب اليهود حماية سلطان المخزن جريا على عادة "لمزاوكة" (طلب الحماية" القديمة، وأن الكثيرين فروا إلى أمريكا وأيضا إلى منطقة النفوذ الإسبانية (بالمغرب)، وطنجة خاصة حاملين معهم الأموال والمجوهرات " .

زيارة متسترة للقصر

عاد اليهود، مرة أخرى، وهم منهكون لطلب مساعدة القصر. وطلب رؤساء الطوائف مقابلة السلطان الذي استقبلهم، هذه ا لمرة، بصفة متسترة حتى لا يثير انتباه الإقامة. وحسب شهادة جوزيف بيرديغو، رئيس طائفة مكناس، فإنهم دخلوا إلى القصر، مختبئين في شاحنة مغطاة.

تمت المقابلة بقاعة معزولة ومظلمة، حيث إن سيدي محمد وكأنه يريد إشعارهم بخطورة اللحظة، أعفاهم من خلع أحذيتهم، كما فرض ذلك البروتوكول. وقال لهم : "إن الوقت غير مناسب لمثل هذه الأمور" وطمأن العاهل المغربي وفد الطائفة بأن التصريح بالممتلكات لن يكون، بأي حال من الأحوال، تمهيدا للنهب والمصادرة. وأعاد تأكيد تنديده بجميع الإجراءات التمييزية التي راحوا ضحيتها، مذكرا أن اليهود يظلون دائما تحت حمايته. وبما انه بديهيا لم يستطع إلغاءها، فقد وعدهم، في مقابل ذلك بتخفيف حدتها.

بدأ اليهود يخترعون ويختلقون الحكايات الأسطورية، في غياب حصول المعجزة، ومنها هذه على سبيل المثال : انتشرت في ا لملاح أخبار تفيد أن الفضل في عدم حمل النجمة الصفراء التي لم يكن يحملها اليهود المغاربة كإخوانهم الاوروبيين يعود إلى سيدي محمد، وأن المقيم أعلن يوما للسلطان عن

قراره بإجبار اليهود المغاربة على حملها على غرار إخوانهم الأوروبيين فسأله السلطان عن عدد الأنجم التي يعتزم إعدادها فرد عليه الجنرال :

" مائتا ألف بالضبط، أي ما يساوي عدد اليهود المغاربة " فقال سيدي محمد : " أحرص على صنع عشرين نجمة إضافية "، فسأله الجنرال قائلا " لمن؟" فأجاب السلطان " لتكون لي ولعائلتي."

وهذا يبين إلى أي حد أصبحت ا لطائفة تؤمن بفعالية المقاومة المعنوية للسلطان إزاء قوانين فيشي ذلك الإيمان الذي رسخه في نفوسهم الهالة الشخصية لسيدي محمد ولما خلفه أجداده، وهو الإيمان الذي ظل يوجه يوميا سلوك العائلة الملكية العلوية وسلوك بعض رجال المخزن. وكتعبير عن هذه الوضعية، هناك حكايتان، الأولى مقتبسة من مؤلف ألبير – سيمون بيرديغو، من طنجة : خفايا مؤامرة.

"حين احتلت جيوش الجنرال فرانكو، عسكريا، مدينة طنجة، بعد الهزيمة، سنة 1940 تم إلقاء القبض على عدد من الماسونيين وحكم عليهم بعقوبات حبسية، وبمصادرة جميع أملاكهم.

وكانمن بينهم بعض الإسرائيليين . وبإيعاز من مجلس الطائفة، تدخلت لدى مولاي عبد العزيز (أخ مولاي يوسف وعم سيدي محمد) فلم يتردد في ان يعين صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي، خليفة السلطان في منطقة النفوذ الإسباني للتدخل لدى المقيم العام، تدخلا سمح بتأجيل تنفيذ الحكم. وحرص مجلس الطائفة على أن يعبر لمولاي عبد العزيز عن عميق امتنانه، وأيضا لصاحب السمو الخليفة لتدخله الكريم، ورد مولاي عبد العزيز، خلال هذه المقابلة، بأنه لم يقم سوى بواجبه، الذي رسمه له والده المغفور له جلالة الحسن الأول، وهو يوصيه خيرا بالمواطنين المغاربة الإسرائيليين الذين عليه واجب حمايتهم في جميع الظروف".

اما الحكاية الثانية، فتنسب إلى دفيد عوباديا، الحاخام الأكبر بصفرو والذي كانت تربطه في تلك الفترة علاقة قوية بالسي البكاي، باشا المدينة ورئيس مجلس الوزراء بالمغرب، فيما بعد، عند بداية الاستقلال.

"كان باشا مدينة صفرو، في هذه الفترة هو السي البكاي، الذي كان بيني وبينه تعاون واسع ، كما كنا نتشاور حول العديد من القضايا. وكانت علاقات الصداقة الطيبة، التي تجمعني به، تساعدني كثيرا على تادية مهمتى كحاخام أكبر للطائفة. وكان، هو أيضا يستشيرني في قضايا يريد معالجتها. وكانت الروابط بيننا موسعة وفعالة. وكنا نقطن مساكن متجاورة وبيننا علاقات جوار جيدة".

"وفي سنوات الحرب والخصاص، كانت السوق السوداء مزدهرة. وحدث أن تورط تجار من طائفتنا وحكم عليهم بالسجن، حيث خضعوا للأعمال الشاقة، حتى في أيام السبت والأعياد الدينية. وتدخلت حينها من أجل وضع حد لهذه الحالة.

" بالنسبة لعيد هانوكا، طلبت من العامل مساعدة إضافية في مادة الزيت إلى جانب الحصة الشهرية العادية، وذلك للتمكن من إثارة هانوكيوط وتم قبول طلبي بالفعل.

نزاعات إدارية

ساهمت النزاعات بين الإدارات الفرنسية، هي أيضا في تخفيف حدة الإجراءات المعادية لليهود، وفي الواقع، فإن كزافيي فالات بعد زيارته للمغرب، أراد أن يعين ممثلا مباشرا، مقيما كما هو الحال في الجزائر لمفوضية الشؤون اليهودية، مكلف بمتابعة تطبيق القانون الخاص بمعاداة اليهود. وعارض نوغيس، الذي كان يعتقد بانه ليس في حاجة لتلقي دروس من احد في هذا المجال بإنشاء مثل هذا المنصب كما فعل نظيره التونسي ... هذا التصرف

الشبيه بالتمرد أثار غضب فالات الذي قام بشن حملة عنيفة ضد المقيم العام لحكومة فيشي، بينما كانت برامج إذاعة برلين الموجهة للمغرب العربي ، تهاجم نزعته المزعومة في التعامل مع اليهود.

هذا الهجوم أجبر نوغيس على التراجع. واضطر لقبول قدوم ممثل عن كزافيي فالات، جاك دو غيزد و بيرنوفيل في2 نونبر 1941 لكن القادم الجديد وضع في مكتب مغمور بالإقامة، وقاطعته إدارة الحماية. وفي رسالة إلى حكومة فيشي، مؤرخة في 22 فبراير 1942، يحكي الكسندر ربول، وهو مناضل في مصلحة هيئة اللفيف :

"سمع عدة أشخاص السيد جوبير نوفيل وهو يشكو من المعارضة التي يلقاها بالإقامة، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ الظهائر الصادرة لحد الآن، الشيء الذي جعل السيد دوبير نوفيل يفضل أن تكون مكاتبه بالفندق الكبير بالرباط، عوض المكاتب التي هيئت له بالإقامة.

في نفس الرسالة، يشكو المسمى ربول من عدم تنفيذ العديد من مقتضيات الظهائر المعادية لليهود بسبب تدخلات "خفية" وفي نظر المتطرفين، فإن "أرينة" ممتلكات اليهود التي كانت ستسمح للعديد من الفرنسيين، على الخصوص، بالقيام بمشاريع مفيدة، مع التخلص من منافسة بغيضة، لم تتطور بالسرعة المطلوبة.

وطالب نوغيس، الذي كان يخشى فوق هذا وقوع اضطراب عنيف في الحياة الاقتصادية، بالتزام الحذر الكبير، من خلال برقية وجهها لحكومة فيشي يوم 14 نونبر 1941، يقول فيها :

"جوابا على طلبكم المتعلق بودائع اليهود بالمغرب، يشرفني أن أخبركم أن فرز تصريحات الممتلكات، التي سجلها اليهود، وفحصها بمقارنتها مع المؤشرات المأخوذة من المؤسسات البنكية، يسمح لي بإعطائكم المبلغ التقريبي

للممتلكات اليهودية المودعة في حسابات جارية في مختلف الأبناك، لكن هذا العمل المادي يتطلب بعض الوقت.

"وفيما يتعلق بتجميد ودائع اليهود بالمغرب، لا أظن أنه من المناسب الشروع في إجراء شامل. وذلك أن مصاعب خطيرة يمكن أن تظهر، خاصة في مجال التموين، لأن جزء كبيرا من التجارة المغربية يوجد بين أيدي إسرائيليين. بالإضافة إلى هذا، هناك هلع حقيقي يمكن أن يساور جزء من السكان سريعي التأثر ومنهم بعض الذين قد يؤدي بهم الأمر إلى نقل مهم لأموالهم خارج منطقة النفوذ الفرنسي، خاصة نحو طنجة ويبدو لي، على العكس من ذلك، أنه من الضروري الاستمرار في نفس النهج الذي سرت عليه لحد الساعة. والذي لا يتوخى فقط توقيف تهريب رؤوس الأموال، بل العمل على إرجاع ما هرب منها.

وقد سمح لي تحقيق دقيق قمت به ، من الوقوقف على أصل تهريب بعض رؤوس الأموال، الشيء الذي حال دون تهريب جزء منها، ودفع بعض اليهود، تحت التهديد بإنزال العقوبات، إلى إعادة الودائع التي أرسلوها من قبل إلى طنجة".

وتم في فرنسا إعفاء كزافيي فالات، الذي اعتبر هو نفسه كثير الخوف، وحل محله على رأس المفوضية العامة للشؤون اليهودية، في ماي 1942 شخص معاد لليهود بطريقة هيستيرية، يدعى لويس دار كيي دو بيلبوا، الذي وضع السياسة اليهودية لحكومة فيشي على خط سياسة الألمان، وذلك بإلزام اليهود حمل النجمة الصفراء، والشروع في تنظيم عملية النقل إلى معتقلات الموت.

وكان لليهود المغاربة جميع أسباب الخوف من قيام حكومة الماريشال بيتان، كعادتها، بتصدير سياستها اليهودية الجديدة إلى المغرب العربي. ومن

جديد يلتفتون إلى السلطان الذي عمل على تهدئة مخاوفهم باستقباله عدة مرات، في ماي، ويوليوز، وغشت 1942 وفودا من مختلف الطوائف. ويتحدث ممثل طائفة فاس عن هذه اللقاءات، في تقرير قرئ، بعد سنتين، في المؤتمر اليهودي العالمي.

أصبحت الشهور العصيبة – من يونيه 1940 إلى نونبر 1942- في طي النسيان، ولا يجهل اليهود المغاربة أن حكومة فيشي كانت هي ألمانيا. وإذا كان بعض أنصار النظام الفاشي مازالوا في أماكنهم بالإدارة، فنحن على اقتناع أن المغرب سيعيش، من جديد، تحت نظام جمهوري وديموقراطي مناسب للجميع، بقيادة فرنسا الخالدة، وتحت سيادة جلالة سيدي محمد بن يوسف، سلطان المغرب المحبوب، والبطل الذي ما فتئ، في الأيام القاتمة لنظام فيشي، يعير كل اهتمام بالمصير التعس ليهود مملكته، مذكرا رعاياه المسلمين الذين كانت تداهمهم الدعاية النازية ليل نهار، بتعاليم القرآن التي تفرض عدم إساءة معاملة اليهود.

"لم يتردد جلالة سيدي محمد حفظه الله وأدام ملكه ن وهو يستقبل في قصره بالرباط، يوم 10 غشت 1942 وفد الطائفة اليهودية بفاس، وبحضور رؤساء المخزن، في الإعلان عن أنه لا يمكن أن يكون هناك ميز بين رعاياه المغاربة يهودا كانوا أم مسلمين، وذلك بالرغم من نظام فيشي ووجود لجان الهدنة الالمانية، الإيطالية بالمغرب، وأنه في هذه الساعات الاليمة، يسهر بصفة أخص، على وضعية رعاياه اليهود.وطلب حلالته من أعضاء الوفد طمأنة اليهود المغاربة بأنه لن يصيبهم أي سوء.

"ومثل هذه التصريحات تستحق أن يعرفها كل من ينتمي إلى اليهودية لأنها تداوي جروحا عميقة".

هل ستكون عبارات المواساة التي فاه بها سيدي محمد مفيدة إزاء تصاعد الأخطار بفرنسا والممتدة منها إلى المغرب ؟

كانت أوساط المتطرفين الفرنسيين بالمغرب الغالضبين من فتور نوغيس على أهبة الانتقال إلى مرحلة العمل بخلخلة الإقامة العامة. وذلك بدعوة من يعرفون ب "الإخوان المسلمين" للتعاون معهم.

رأت " مصلحة هيئة اللفيف، التي هي راس حربة الثورة الوطنية، أن الوقت جاء أخيرا لاستئصال كافة "اليهود" من المغرب. بل قررت أن يكون يوم 15 نونبر 1942 وهو يوم تقديم القسم في الحركة، يوما رمزيا للعمليات الاولى لتقتيل اليهود. ودعت ملصقات بجدران المدن الكبرى إلى تجمعات أمام الملاح. ومن أجل إعداد الراي العام لهذه العملية الأولى من "التطهير"، نشرت "مصلحة هيئة "اللفيف " في صحيفة " لافيجي ماروكان " مقالا بعنوان " مصلحة هيئة اللفيف مع الطهارة الفرنسية ضد الجذام اليهودي"، وهو عنوان يغني عن كل تعليق.

"نقرأ في هذا المقال، أنه لا يوجد في العالم شعب أكثر عنصرية من الشعب اليهودي. وأن مجرد كونه يجد نفسه مشتتا على وجه الارض لا يغير في شيء هذه الواقعة.

"إن اليهود الذين لا تقاليد وطنية لهم، وبدون أرض خاصة، يشكلون مجموعات جد مغلقة، ودولا داخل الدول، وقواعد غير قابلة للذوبان، عصية على أية عملية امتصاص، وبمرونتهم وقوة مالهم، يشكلون في كل مكان عنصرا مقلقا عالميا.

"ولايعتبر مشكل اليهود بفرنسا وليد الأمس. وبما لليهود من ميول للرشوة وامتلاك المال حاولوا دائما التسرب إلى مراكز القيادة من أجل فرض مذاهبهم الفلسفية والسياسية المشؤومة، ولكن تخور عزائمهم، كل مرة وجدوا

أنفسـهم أمـام دولـة قويـة، وهكـذا نـرى أن عمليـات تصفيـة كاملــة تمــت، علــى الخصوص من العصر الوسيط إلى القرن الثامن عشر للحد من نشاطهم الذي تم الاعتراف بانه معاكس لمصلحة فرنسا.

"وأعطتهم الثورة الفرنسية كل الحرية في العـودة إلـى حلمهـم بالتوسـع. وأدى كرم ضيافة بلدنا سنة 1936، إلى الحقيقة الحاسمة وهـي أن فرنسـا كـانت بين ايدي اليهود، الحكومة، والصحافة، والماليـة، والسـينما، والإذاعـة والإعـلام، والتربية الوطنية ... يا للسخرية !

"ولايمكن ان نقول إن هذا جلب لنا السعادة !

"بيد أننا، في هذه الأيام القاتمة التي نعيشها، ننوي، وبكـل عـزم تطهـير أنفسنا من هذا الخبث. وليس من الطبع الفرنسي الحديث عن اضطهـادات، لكـن من واجبنا إعطاء حل مرض للمشكل اليهودي".

عملت الإقامة العامة، الحريصة قبل كل شيء على فرض النظام، علـى توقع كل تجاوز متطرف فرنسي يمكن أن يستغل من طرف الوطنييـن المسـلمين لكـن سـرعان مـا فاجـأ الإنـزال الأمريكـي الجميـع حيـث أقـبر هــذا النــوع مــن الانشغالات.

الإنزال الأمريكي

حيـن سـمع يهـود الـدار البيضـاء، صبـاح يــوم 8 نونــبر 1942، دوي انفجارات، اعتقدوا أولا أن "مصلحــة هيئــة اللفيـف" قدمـت تـاريخ عمليـات تقتيـل اليهود. وتحول الخوف بسرعة إلى فرح، ذلك ان الطلقات الناريـة لـم تكـن مـن طـرف الفاشيين الفرنسـيين، بـل مـن الجنـود الأمريكيين الأوائـل الذيـن نزلـوا بالمغرب.

لقـد بـدأت عمليـة"الشـعلة" (تـورش)، لكـن لـم تحـن بعـد سـاعة الفــرج، وعوض استقبال القوات الحليفة كمحررة أعطى الجنرال نوغيس الاوامر للجنــود

الفرنسيين بالدفاع بكل ما يمكن من القوة، عن تراب المملكة ضد الغزاة، وأدى اليهود فريضة الحرب بسقوط قذائف على الملاح، أدت إلى وفيات وجرحى، وفي جو من الفزع والهلع، التجأت عشرات العائلات اليهودية والمسلمة إلى بيعة الحاخام إيلياهو وإلى مؤسسات الطائفة.

وعلى خلاف ما وقع بالجزائر، فإن هذا الإنزال لم يكن مجرد نزهة بالنسبة لجنود الأمريكيين، إذ هيأت المقاومة الداخلية في العاصمة الجزائرية التي ـ لعب فيها اليهود دورا حاسما – الارضية للحلفاء، وذلك بجعل وسائل دفاع المدينة معزولة. وفي المغرب لم تؤد الاتصالات السرية بين الأمريكيين من جهة وشخصيات فرنسية ويهودية، من جهة أخرى، إلى وضع سيناريو مماثل، بسبب معارضة نوغيس لما سماه ب "مؤامرة" أجنبية.

وحين نزل الامريكيون بالدار البيضاء، يوم 8 نونبر 1942 استدعى السلطان نوغيس وطلب منه التوقف عن كل مقاومة، مذكرا إياه أن المغرب الذي أعلن الحرب على ألمانيا، لم يكن طرفا معنيا في الهدنة التي وقعها بيتان. ورفض السلطان أن يتبع المقيم الذي قرر مواجهة الامريكيين، ونقل إدارته العامة إلى فاس كما رفض سيدي محمد، الذي اختار البقاء في قصره بالرباط، إعطاء ضمانته المعنوية لمقاومة غير مفهومة" ومن شأنها، على أية حال، ان تنتهي إلى الفشل.

وبعد يومين من المعارك الدامية التي خلفت ألف قتيل وجريح في صفوف الجنود الفرنسيين والسكان المدنيين، خرج السلطان عن تحفظه ليطلب من المقيم العام إنهاء معركة فظيعة، لا فائدة منها حيث خاطبه قائلا :

" لقد سالت دماء الجنود والسكان، فرنسيين ومغاربة، وأعلن الرئيس روزفيلت والجنرال ايزنهاور أن القوات الحليفة جاءت كصديقة. وأنت تعرف

أكثر مني الآن أن هذه القوات لا تقهر، لذلك يجب توقيف المعركة وأنا كملك للأمة المغربية أجد من واجبي الأول أن أحقن الدماء".

وفي ا ليوم الموالي لهذا التصريح، أعطى الأميرال دارلان، المعين لخلافة "الماريشال" بيتان من العاصمة الجزائرية وباسم الدولة الفرنسية، الأمر لقوات إفريقيا الشمالية بإيقاف إطلاق النار فخضع الجنرال نوغيس للأوامر، ودخلت القوات الأمريكية إلى الدار البيضاء يوم 11 نونبر 1942.

وقد انزعج بقوة الاستقبال الحماسي الذي خصصه اليهود للمنقذين الأمريكيين مناضلو اليمين المتطرف الفرنسي، الذين كان عددهم كثيرا في صفوف الشرطة. وكانوا يشفون غيظهم بتنظيم دوريات ضد اليهود في المدينة، ويشجعون الجنود والاحتياطيين المسلمين بأن يتبعوهم ليمنعوهم، كما يقولون" من رفع الرأس والتخلص من قبضة المسلمين بمساندة الأمريكيين".

وبالفعل، تعرض يهود كانوا عائدين من المدينة الجديدة إلى الملاح بالدار البيضاء إلى الاعتقال أو الاعتداء من طرف رجال شرطة فرنسيين كانوا يصيحون وراءهم بشراسة، "هل تعتقدون أن الأمريكيين هم إلهكم الجديد، لا تنسوا أن الفرنسيين والمسلمين هم الأسياد هنا!" وانفجرت مواجهات، لكن في هذه المرة دافع اليهود الشباب عن أنفسهم بصراحة والتجأت عائلات تعرضت للإرهاب إلى البيعة الكبيرة للحاخام أيلياهو، التي تعرضت للرشق بالحجارة من طرف العوام.

وذكر إتيان كودان في دراسته، "الصهيونية بالمغرب" تقريرا لمصالح المخابرات، يعطي الرؤية الرسمية والمخففة للأحداث.

" ظهر أن هذا التهييج المفرط للعنصرية الإسرائيلية، وإن كان مفهوما بعد الإنزال الأمريكي، في غير محله بالنسبة للسكان المسلمين ولغير واحد من الفرنسيين، وقد أدى إلى وقوع اصطدامات أدت ثمنها بعض المتاجر اليهودية

وبيعة بالدار البيضاء. وعاد الهدوء الذي فرضته السلطات، بتنسيق مع لجنة الطائفة التي قدمت بهذه المناسبة خدمات حقيقية، لكن يبقى أن هذه الفترة القصيرة تركت انطباعا سيئا في قلوب محميينا المسلمين، وهو شيء لا يساهم في تبديد موقف الشبيبة اليهودية إزاء الحلفاء".

امتدت الأحداث إلى الرباط وفاس، ومكناس. وفقدت سلطات الحماية برودة دمها إزاء تظاهرات غير "مناسبة" من الفرح أظهرت إلى أي حد تأثرت سمعة فرنسا. وهاهو ما كتبته مصالح المخابرات حول الاضطرابات بالرباط وسلا.

"الاربعاء 11 نونبر، عند انتشار خبر توقف القتال، عبرت جميع العناصر المعادية للفيف وكل سكان الملاح عن فرحتهم المفرطة. وقد امتلأت طريق القنيطرة ومن الأبواب الثلاثة إلى سلا، بجمهور من الإسرائيليين الذين تزينوا على غير العادة، وكان فرحهم واضح المعالم.

"أما السكان المسلمون، ويتعلق الأمر خاصة بالرؤوس والأعيان ، فقد كانوا غاضبين، حين علموا أن يهود الرباط وسلا تظاهروا يوم 11 نونبر. وقد ارتاحوا لما قامت به السلطات من قمع لهم، لكن كان يكفي أن تتجدد التظاهرات لإيقاد جذوة العداء الإسلامي القديم ضد اليهود".

تم إلقاء القبض على أربعين يهوديا بالرباط، وثلاثين بسلا، وأودعوا السجن تحت مختلف الذرائع، بينما أغلق الملاح في كلتا المدينتين. وحسب شهادة رفائيل بينازيراف، فإن الشرطة تمكنت من استغلال حسن طوية السلطان وذلك برفع تقارير مضللة إلى حنابه الشريف حول غطرسة وفسق "الصناع اليهود بالقصر، لدرجة أدت إلى منع عدد منهم من العمل خلال عدة أيام فيهم خياطون وجوهريون وحلاقون.

أما يهود مكناس، الذين وقعوا تحت خدعة شائعات كاذبة حول وجود جنود امريكيين بالمدينة خرجوا لتحيتهم، فقد تعرضوا للاعتقال والسجن. وعزل الملاح عن باقي المدينة، ومنع جنود مسلحون خروج أي شخص لا يحمل ترخيصا مكتوبا. وحتى أولئك الذين يتوفرون على رخص قانونية سحبت منهم هذه الرخص وصودرت، بحجة أنها سلمت لهم للذهاب إلى العمل، وليس إلى التسلية. بينما حكم على الذين لا يتوفرون عليها بغرامات ضخمة. ونفس الوقائع جرت بفاس حيث وضع الملاح في حالة الطوارئ، وأغلق طيلة ثمانية أيام.

وببني ملال، طرد المراقب المدني والباشا، المعروفان بمعاداتهما لليهود، السكان اليهود من منازلهم ومتاجرهم وإحلال فرنسيين محلهم فيها. وتم تشجيع التجار المسلمين، بدعم من المخازنية (قوات مساعدة) على إخراج التجار اليهود من أفضل الأماكن بالمدينة وأخذ مكانهم فيها. فرضت هذه الحالة السؤال الآتي، كما أورد ذلك رفائيل بينازيراف : من نزل بالمغرب ؟ هل الأمريكيون أم الألمان ؟ فالإقامة التي كانت تدير هذه الأحداث عن معرفة ووعي، هي التي قامت بكل شيء لمنع الأمريكيين من التدخل، بدعوى أن الأمر يتعلق بشؤون داخلية جد معقدة، وان كل تدخل خارجي لن يزيد الكراهية القديمة بين اليهود والمسلمين إلا تأججا.

الخلاص المتحتم

بالرغم من هذه الإساءات الشفوية، لم يغالط اليهود انفسهم حول أهمية الإنزال الأمريكي الذي يحمل في نظرهم، علامة عطف إلهي وقررت طائفة الدار البيضاء، الوفية لتقليد قديم، تنظيم بوريم أطلق عليه "بوريم هتلر" بهدف تخليد ذكرى الخلاص "على نهاية الأجيال" وتم صياغة نشيد خاص بالمناسبة هاكادا (نص أسطوري) وقام شخص يدعى ماتاتياهو بنسيمون بتلحين "قصيدة" تجمع بين الحلفاء والسلطان، وتعتبر تحية تقدير لهما معا.

"لينصر الله مولاي السلطان،

المحبوب حفيد مولاي الحسن

وليعش دائما رمز الوفاء

هو وأعضاء العائلة"

اعتقد سكان الملاح، الذين استهواهم انتشار القوات الأمريكية، أن ساعة فرنسا قد دقت، حين أنهها انهزمت مرة أخرى، تحت انظار الشعب المغربي. وتمت السخرية منها بأغان ترددت في الملاحات عبر مختلف أنحاء البلاد.و هذا مثال مثير :

"اذهب إلى حال سبيلك أيها الفرنسي،

فالمغرب لم يعد لك،

وقد ولى زمن سيطرتك،

شاعت مقولة ساذجة مفهومة، جعلت اليهود يعتقدون أن الهم الأول للأمريكيين- كما أعلن ذلك روزفيلت في رسالة بتاريخ 17 نونبر 1942، ونشرت في آلاف النسخ- يتمثل في وضع حد للتشريع العنصري لحكومة فيشي. لكن وبما أن القادمين الجدد، حريصون، قبل كل شيء على سلامة قواتهم، فإنهم عملوا أولا عن ضم ضباط الجيش الفرنسي إلى ماموريتهم. ومن أجل هذا، فإن الأمر تطلب منهم الابتعاد عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للحماية، وقد اقتفت الإقامة هذه السبيل.

عملت الإدارة، التي أعطت الدليل، مرة أخرى على براعة حيلتها، على محو الجوانب البارزة من سياستها المعادية لليهود دون ان تتخلى، قيد أنملة، عن القيم الأساسية للثورة الوطنية، وتعكس هذا النوع من التفكير الدورية المؤرخة في 19 نونبر 1942، والتي أعدها روبير مونتانيي، من مركز الدراسات العليا

للإدارة الإسلامية، حول "المقتضيات التي ينبغي دراستها فيما يتعلق بالمشكل اليهودي".

" إن غليان يهود الجزائر، والموقف الذي تبناه البيت الأبيض إزاء " القوانين الاستبدادية" ترغمنا على اتخاذ موقف محدد.

فالمشكل اليهودي بإفريقيا الشمالية لايمثل طابعا غاية في الشدة سوى في الجزائر أما بتونس، فإن الوضعية العسكرية تجعلنا نتوفر على بعض الوقت بينما نجد سلطة السلطان في المغرب قلصت من مدى القوانين المعادية لليهود، ويبدو أنه من الممكن المحافظة على السلام بيسر، ولكن بتقديم بعض التنازلات المحلية التي يكون المقيم العام هو القاضي الوحيد فيها.

"وفي حالة ما إذا ظهرت، في المستقبل صعوبات، على غير ما هو منتظر، فإن الإقامة العامة بإمكانها تقليد إنشاء المحكمة العليا (للشؤون اليهودية) كما عليه الأمر بالجزائر، مع الاحتفاظ للسلطان بالمكانة السامية اللائقة به."

نسجل هنا، أنها المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف رسميا، من الجانب الفرنسي، بدور سيدي محمد في حماية اليهود المغاربة، ولكن، هذا الاعتراف كان لاستغلاله مباشرة كذريعة، والاستمرار في تطبيق سياسة فيشي المعادية لليهود، في شكل معتدل.

ترك الممثل الأمريكي روبير مورفي، الذي يعتمد على الأفكار المسبقة المعادية لليهود لدى جزء من سامي شخصيات إدارة بلده، حرية تحرك كبيرة لنوغيس في مجال السياسة اليهودية واستغلتها الإقامة للإبقاء على المقتضيات الأساسية للظهيرين المتعلقين باليهود.

ويورد هاري هوبكنس وهو أحد الضباط المرافقين للرئيس روزفيلت، في مذكراته محادثة مثيرة تمت في آنفا، يوم 17 يناير 1943 بين رئيس الدولة الأمريكي والمقيم العام.وكان روز فيلت هو الذي نصح نوغيس بعدم التسرع في

إعادة الحقوق لليهود بدعـوى أنهم ممثلون بكثرة في المجالس المهنية واختتم نصيحته بأنه من المرغوب فيه وضع اللوائح المحصورة التي تأخذ بعين الاعتبار وزنهم الديموغرافي الحقيقي. فرد نوغيس، الذي لم يكن يطلب أكثر من هذا بأنه ينبغي بالفعل "احتواء اليهود" حتى لا يكون هناك انطباع لدى السكان المسلمين بأن الهدف الوحيد لهذه الحرب هو تحرير اليهود !

إذن، فالمقيم العام هو الذي فاز بهذا الشوط، مؤقتا : حيث إنه أقنع البيت الأبيض بأن أي تدخل لفائدة اليهود سيثير غضب المسلمين.

" يهود المغرب هم من أدنى الطبقات ... ويأملون في الاستيلاء على البلاد ومتمردون على السلطات الفرنسية. ولذلك فليس هناك قضية يهودية بالمغرب، ولن تكون في المستقبل، إذا ظلت الوضعية كما هي عليه الآن."

وقد انساقت أعلى سلطات المخزن وراء أسطورة الإقامة، حول خطورة انتفاضة يهودية بدعم من الأمريكيين، كما يوردها محمد قنبيب، في مذكرات مورفي.

"بلغت الإشاعات حول تطلعات اليهود لدرجة كان الصدر الأعظم محمد المقري والحاجب محمد المعمري أفردا لها حيزا مهما في المحادثات السرية (23 يناير 1943) التي أجرياها مع المستشار الخاص لروزفيلت، هاري هو بكنس، وضابط سام من حاشية الرئيس، هو الجنرال ويلبور. وذلك بأمر من السلطان الذي كان يرغب في الحصول على إيضاحات حول موقف الولايات المتحدة إزاء مستقبل المغرب.

"ذكر كل منهما مخاطبيهما بمقاومة العاهل (المغربي) للضغوط الممارسة عليه من طرف الوفد الألماني للهدنة، بغرض معاملة الإسرائيليين بالمغرب على غرار ما يتعرض له إخوانهم بألمانيا. وبعد أن قدما تدقيقات حول

وضعية اليهود بالبلاد، حذراهما من مخاطر وقوع اظطرابات بين المسلمين واليهود"

وهكذا ظل التشريع المعادي لليهود جاريا به العمل، لحد الساعة، سواء في المغرب أو في الجزائر. بل إن ممثل مفوضية الشؤون اليهودية، الرمز الاكثر حساسية للسياسة العنصرية لفيشي، ظل في منصبه بالجزائر.

وفي هذا الوقت قامت المنظمات اليهودية الامريكية بحملة صحفية عنيفة ضد سياسة حكومتهم بإفريقيا الشمالية، تلك الحملة التي آتت أكلها، حيث أرغمت واشنطن جيرو، الذي ساعدته في الاستيلاء على السلطة بالجزائر، على تصفية بقايا السياسة الفيشية بالمغرب العربي : صدرت مذكرة يوم 15 مارس 1943 تضع حدا للتشريع المعادي لليهود بإفريقيا الشمالية وبالمغرب. واستقال نوغيس، خوفا على سلامته، يوم 4 يونيو 1943، والتجأ إلى البرتغال، حيث ظل إلى غاية محاكمته الثانية سنة 1955.

أما السلطان، الذي لم يتغير قيد أنملة، فقد غمر بلطفه رعاياه اليهود. وخلال زيارته لمكناس، في ربيع 1944، استقبل، في حفل كبير، وفدا من أعيان الطائفة من بينهم الحاخام يوسف ميساس الذي وجه له هذا الملتمس الغريب والجريء .

"سيدي ، يغمر جميع أعضاء الطائفة فرح كبير لزيارة جلالتكم، أنتم تاجنا وأنتم الذين تعكسون النور الذي يبسطه الله على من يشاء من الرجال، والذي نعترف له بجميع المكارم التي غمرنا بها دائما. ونسأل الله العلي القدير أن يزيد في إعلاء شأنكم، ويمتعكم بالصحة وطول العمر. آمين.

جلالة السلطان، إننا نناشدكم أن تشفونا من مرض ينخرنا. في الحقيقة، ومنذ حلول أجدادنا بالمغرب العربي، عشنا دائما مع المسلمين في إطار من الأخوة، والوقار والطمانينة، خاصة مع سكان المدينة، وهم أناس متحضرون،

متعلمون، وذوو سلوك طيب. لكن الآن وقد امتلأت المدينة (القديمة) بالمسلمين القادمين من البوادي الذين يشكلون ما يقرب من ثلث سكانها، فإنهم أقاموا ضدنا تهمة لم تكن ولن تكون أبدا. وتتمثل هذه التهمة فيما يلي : يحدث أن تصل المناقشة أحيانا، خلال عملية تجارية بين مسلم ويهودي، إلى سوء تفاهم، لدرجة يقوم معها المسلم باتهام اليهودي بأنه سبه وسب دينه. وحين تصدر مثل هذه التهمة من فم مسلم، تجد جمهورا من المسلمين جاءوا ليدلوا بشهادتهم ويثيروا الفوضى، وإن كانوا لم يروا، ولم يسمعوا شيئا !

وإذا تصادف وجود شخص حضري مخلق في عين المكان، فإنه يوبخ في الحال الشهود المزورين ويعيد الهدوء. ولكن إذا لم يوجد شخص للقيام بهذا العمل، فإن اليهودي يساق إلى محكمة الباشا، حيث توجه له تهمة قذف الدين.

هذا ما وقع مؤخرا لرب عائلة تتكون من عشرة أطفال، ففي الوقت الذي أصر فيه مسلم تشاجر معه على نفي اتهامه بمثل هذا القذف، وجد شهود لم يحضروا الواقعة ليقولوا العكس، وأودع المسكين (اليهودي) السجن، حيث يقبع فيه منذ شهر .وقد اتصلنا بسعادة الباشا، لكن القضية لم تعرف حلا لحد هذه الساعة.

لذلك جئنا نطلب العدل من جلالتكم، أنتم سلطاننا والمدافع عنا. وباسم الله العظيم، نسأله أن يخلصنا من هذا الضرر الذي نقع ضحيته ".

كان جواب السلطان الذي لم يندهش له أحد كالتالي :

" كل ما قلته كلام حق وعدل، وابتداء من اليوم، سنعطي أوامرنا بعدم الاعتماد على مثل هذه الاتهامات، حتى ولو كانت مدعمة بشهود !"

وبالرغم من أن الطائفة اطمأنت لمشاعر العطف التي كانت لسيدي محمد إزاءها، حيث تخلصت من التشريع المعادي لليهود، فلم تنته متاعبها بعد، فالإنزال الأمريكي لم يأت بهناء العيش كما تسرع الكثير في اعتقاد ذلك، إذ ما

زال جاثما الخصاص في توزيع المواد الغذائية، مضافا إليه التمييز العنصري، علما بأنه كان من الصعب تحمله في عهد فيشي، ليصبح في عهد الوصاية الأمريكية، مثيرا حقا للثورة.

النقص في المواد والتمييز العنصري في التوزيع

بلغت الأزمة حدا من الخطورة دفعت بأعضاء لجنة طائفة الدار البيضاء، من أعيان محترمين معينين من طرف السلطات، إلى تبني موقف جد شجاع، بالنسبة إلى تلك الفترة، حييث قدموا استقالة جماعية إلى رئيس البلدية، بعد أن توصلت مخابز المدينة بتعليمات بعدم تزويد اليهود إلا في فترة ما بعد الزوال، بعد الأوروبيين، ومعناه في الوقت الذي ينفد فيه الخبز...

وقد جاء في رسالة استقالتهم :

"إن هذا القرار (بالاستقالة) الذي فرض علينا اليوم بطريقة لا تقاوم، نجد سببها على الخصوص، في المشكل الخطير للخبز، هذا المشكل الذي آلم إخواننا في العمق وما زال يجعلهم يعيشون في أجواء القلق العميق، وإذا كان صحيحا أن الكثير من إخواننا تمكنوا، لحد الأن، من الحصول على الخبز بوسائل شتى، فإن الأغلبية تعيش في شك مطلق بالنسبة للغد.

"لكن أعظم المحن أثرا فينا من بين جميع المحن التي مررنا بها، هو مشكل الخبز الذي أقل ما يمكن أن نقول عنه إنه أريد حله عن طريق التمييز العنصري".

وقد خضعت الطائفة، إلى جانب مشاكل التموين، التي لم تعرف حلا إلا بعد سنة 1945، لتحمل شطحات السياسة الرسمية لمعاداة اليهود، إذ تميز صيف وخريف 1944 بعودة الحوادث بين اليهود والمسلمين، التي أثارتها السلطات الفرنسية، من وراء ستار.

ففي صفرو، وهي مدينة صغيرة، توجد بها طائفة مهمة، ظلت دائما تقيم علاقات ممتازة مع جيرانها المسلمين، تحول جدل تافه وقع يوم 30 يوليوز 1944، بين يهودية وكومي (جندي مغربي) جرح شقيقها ... تحول هذا الجدال إلى حملة انتقامية ضد أحياء اليهود. وقد فاجأ 400 كومي، في حالة توتر اليهود الذين كانوا يؤدون صلوات "تشاع بيف" لإحياء ذكرى هدم المعبد، فسقط عشرات الجرحى، البعض منهم في حالة خطيرة. وتعرضت البيعة الكبيرة والمدرسة التلمودية للنهب. وقد تدخلت الشرطة لا لمعاقبة الهاجمين، بل لإلقاء القبض على أكثر من مائتي يهودي، حكم عليهم بالحبس، وبغرامات كبيرة. وأغلق الملاح لمدة ثلاثة أسابيع، أسندت مهمة مراقبته ... لقوات الكوم التي هاجمته !

يقول دفيد عوباديا، حاخام المدينة، في الختام :

"إذا كان يهود المغرب لم يعانوا من النازية، فإن أعداءنا المكدسين داخل الإدارة الفرنسية وجدوا المناسبة مواتية لتنفيذ مراميهم السوداء ضدنا".

ونفس السناريو يتكرر بعد شهرين في ملاح مكناس يوم السنة اليهودية الجديدة، فقد وقعت حادثة في مركز الشرطة، جمعت شرطيا مسلما ويهوديين جاءا يقدمان شكاية. وبمجرد ما طلب الشرطي النجدة، التحق عشرات المتظاهرين ودمروا الملاح الجديد، ودمروا كل شيء في طريقهم، وتركوا عددا كبيرا من الجرحى. وتباطأت الشرطة الفرنسية قبل أن تتدخل لإعادة النظام، هذا التأخر المفضوح أعطى مصداقية للفكرة القائلة بوجود مناورة تم إعدادها وتنفيذها بعناية . ألم تسبق هذه الأحداث كتابات، في اللحظات الأخيرة، على الجدران، تدعو "المسلمين الحقيقيين الى القطيعة مع اليهود "و تندد بالصهيونية؟!

و قد وصف احد اعيان طائفة مكناس الصدمة التي تعرضت لها من خلال ثالث هجوم ضدها منذ 1937 :

" من الآن، سيظل يوم 23 شتنبر 1944 نقطة سوداء بالنسبة للإسرائيليين بمكناس. وليست مع الأسف، المرة الأولى التي تقع فيها أحداث خطيرة بالملاح الجديد بمكناس، لكن أحداث يوم السبت ستحتفظ بطابع تاريخي في المذكرات اليهودية، بسبب الخطر المنذر لهذه الأحداث، إن الأمر لا يتعلق في الحقيقة بحوادث عادية، أو خصومات أو مشاجرات، بل بهجوم حقيقي على الأحياء الإسرائيلية".

ومن دون شك، فإن سيدي محمد أراد تهدئة قلق الطائفة اليهودية، فاستغل عيد العرش لسنة 1944 ليعبر لها من جديد عن عنايته بها. وحسب رواية في تلك الفترة، فإن السلطان، وعلى خلاف المعمول به في مثل هذه المناسبات، طلب من وفد الأعيان اليهودي الاقتراب منه، حيث خاطبه بعبارات تطبعها الحرارة والرفق.

" إنكم لرعاياي مثل المسلمين وبصفتكم كذلك، فأنا أحميكم وأحبكم. وثقوا بأنكم ستجدون دائما لدي المساعدة التي أنتم في حاجة إليها. إن المسلمين كانوا، وظلوا دائما إخوانكم وأصدقاءكم. سلوا كبار السن منكم، وستعلمون أن جدي المقدس، مولاي الحسن، كان صديقا حقيقيا لليهود، وما فتئ يعبر عن عناية واضحة إزاءهم. بهذا عرفه أجدادكم وأحبوه بصدق. ومن جهتي، يمكن أن أطمئنكم، بأنني أحتفظ، وسأظل محتفظا نحوكم ونحو إخوانكم بنفس التقدير والاعتبار وتحظون بنفس العناية. وهذا العيد هو أيضا عيدكم " .

وعند خروج الوفد اليهودي من القصر، اقترب السي المعمري ليقول له: " كان جلالة السلطان الوحيد الذي عارض تطبيق قوانين فيشي المعادية لليهود بالمغرب، وبفضل عنايته السامية، تمكن من تجنب الأسوإ ".

هذه الرواية التي انتشرت في جميع ملاحات المغرب، ظلت تواسي السكان اليهود لكن، كان لحرارة هذا الاستقبال هدف آخر، تحويل اهتمام الطائفة

عن الإغراء الصهيوني. ذلك أنه كان يتهيأ في هذا الوقت بالذات وفد مهم يستعد للذهاب إلى اللقاء الاستثنائي للمؤتمر اليهودي العالمي بأطلنتيك سيتي الذي كان من المنتظر أن يتميز بدخول الطائفة إلى الساحة اليهودية الدولية.

وقد طلب رئيس المنظمة اليهودية المغربية من .د. ليفي، في كلمته للمؤتمر تقديم مساندته للتحرر السياسي، والاقتصادي والاجتماعي ليهود المغرب. وفي ا لواقع، فإن هذه الطائفة سعت اليوم، ودون أن تنسى ما عليها من دين تجاه سيدي محمد، إلى أن تخوض معركتها الخاصة من أجل المساواة، كما توضح ذلك مذكرة الرابطة الإسرائيلية العالمية التي أعدتها بهذه المناسبة، والتي كانت تتخوف من أن ترى اليهودية المغربية وهي تتحرر بنفسها من النفوذ الفرنسي.

"إن يهود المغرب لم يعانوا فرديا عشر ما عاناه يهود أوربا. وكيفما كان الأمر، فإن الواقع المعنوي لقوانين فيشي ظل ذا حساسية، خاصة وأن البعض استغله عن وعي ... والنتيجة أن مشاعر يهود المغرب إزاء فرنسا لم تعد هي ا لمشاعر التي كانت قبل سنة 1939 وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن الحوادث العديدة المناهضة لليهود وقعت بالمغرب ...

" لقد كان الأهالي المسلمون هم الذين يتحركون، وكنا نشعر أن السلطات الفرنسية لا تريد اتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على النظام ...

"وسياسيا، ظلت وضعية يهود المغرب على ما كانت عليه تقريبا سنة 1939 : رعايا من الدرجة الثانية للجلالة الشريفة، ينعمون بالحماية الخاصة للسلطان، وقد تذكر جلالته هذا لحظة تطبيق قوانين فيشي التي عارضها شخصيا، وصرح بذلك أمام الأعيان الإسرائيليين الذين جاءوا يطلبون عنايته في هذا الموضوع، لكن المخزن يريد الآن الإبقاء على اليهود في وضعية التبعية".

وغداة الحرب حاولت الإقامة الاهتمام من جديد بالطائفة اليهودية، وفي سنة 1945، تقرر إدخال إصلاح على لجان الطوائف التي أصبحت مكلفة، ابتداء من الآن بتقديم مختلف الآراء المبررة حول كل تفسيير يفيد إخوانهم" وفي سنة 1947، دخل ستة مندوبين إسرائيليين لمجلس الحكومة وهو هيئة استشارية تضم أيضا مندوبين مسلمين، ودعي اليهود إلى التخلص من التشريع الشريفي، وذلك في إطار إصلاح شمولي للعدالة كان في طور الإعداد من طرف الإقامة، وأخيرا ظهر أن الصهيونية بدأت تعامل بشيء من التساهل اعتبارا للمساعدة اليهودية الأمريكية في تمدرس الشباب اليهودي، وذلك عقب دخول مجلس الطائفة إلى المنطقة اليهودية الدولية.

كانت فرنسا تريد، وهي تخرج من نظام حرج، إعطاء الانطباع بالعودة، ظاهريا، إلى التقاليد المرعية لمصالح الطائفة اليهودية، وفي الحقيقة فإن سلطات الحماية كانت تتمنى صرف الطائفة عن أية علاقة مع الوطنيين.

ووعيا من السلطان بهذا الخطر، أخذ يضاعف من مبادرات العناية والاهتمام برعاياه اليهود. وفي أبريل 1945، قام سيدي محمد بزيارة للصويرة، وذلك ضد رأي الإقامة. وهناك تعليق مدسوس ، ومعاد لليهود بكل وضوح، سابق للاستشهاد الصحفي الذي نورده فيما بعد، يشهد على غضب الإقامة. كتبه مدير التوثيق والمنشورات الإسلامية التابع لإدارة الشؤون السياسية للحماية :

"تنتقد الأوساط المغربية تصريحات السلطان التي نشرت في "صوت اليهود" بتونس، عدد 81، الجمعة 18 ماي 1945 أما أوساط الوطنيين نفسها فقد بدأت تشك في طهارة مشاعر السلطان، وهذا مضمون المقال المجرم، موقعا باسم موريس سويسا، من مدينة الصويرة :

"منذ بضعة أيام، دخل جلالة السلطان، سيدي محمد بن يوسف، إلى مدينة الصويرة. وقد حرص السكان اليهود بهذه المدينة على التوجه بكثافة للقاء جلالته من أجل التعبير له عن إخلاصهم.

"وبمجرد وصوله إلى محكمة الباشا، استقبل العاهل أعيان اليهود بالمدينة، وكان قد وجه لهم الدعوة لهذا الغرض، فجاءء وفد منهم بقيادة الحاخام الأكبر حاييم سيريرو، المشهود له بالحيوية واتخاذ المبادرة من طرف إخواننا، حيث قدم لجلالته تذكيرا يجسد الصلاة المخصصة للملوك مع ترجمتها العربية.

"ثم قال، في خطاب رائع للسلطان ما يحس به الإسرائيليون، رعايا جلالته، من فرح بهذه الزيارة العظيمة، وتحدث عن الرعاية التقليدية لملوك المغرب إزاء اليهود، وطلب الحماية الكبيرة من جلالته الشريفة للكحيلا (طائفتنا)

ثم وقف جميع أعضاء الوفد، وتلا الحاخام الأكبر أدعية الملوك.

"وتناول سيدي محمد الكلمة، ليطمئن الجميع، وقال : "لم يتغير أي شيء في سلوكنا إزاء رعايانا الإسرائيليين. كما أن أجدادنا أظهروا عناية كبيرة بهم. ونحن مشغولون دائما بمصيرهم وأحوالهم.و قد لاحظتم خلال الفترة العصيبة التي مررنا بها، ما قمنا به من جهود من أجل إيقاف وحصر وتعديل ما أمكن من الإجراءات المتخذة في حقكم. وأعطينا أمرنا لجميع ممثلينا بالسهر على ألا يمس رعايانا الإسرائيليين أي ضرر.

واليوم نقولها مرة أخرى : إذا شعر واحد منكم بضرر فليسارع إلى مكاتبتنا، وسنسهر على الأخذ بحقه."

أصبحت من الآن اليهودية المغربية، التي أنهكتها العنصرية الفرنسية، لكنها وجدت العزاء في الموقف الشجاع للسلطان، تحت إغراء الصهيونية، واختلفت معركتها المتمثلة في : المساواة في الحقوق مع الطوائف الأخرى. وشعر اليهود بأنه لم يعد بإمكانهم مراوغة التساؤلات المطروحة حول هويتهم

ولا حول طريقة إدماجهم في المجتمع المغربي. وعندما بدأت تبزغ السياسة والتمزقات المستقبلية أخذ مثلث فرنسا، والمغرب، وإسرائيل يستغلق مثل كمين، لم يخرج منه أحد سالما !


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الباب السادس

الكفاح من أجل الاستقلال

لم يترك التاريخ ، بكل تأكيد ، إلا القليل من الوقت لليهود المغاربة لاسترجاع أنفاسهم . إذ لم يكادوا يخرجون من القلق الفيشي ، حتى وجدوا أنفسهم أمام دوامة الكفاح من أجل الاستقلال. وسواء كانوا ضحايا مباشرين أو غير مباشرين للاضطرابات الدموية التي عرفتها البلاد بين الفينة والأخرى ، فإنهم كانوا متأرجحين بين الصهيونية ، وإخلاص نسبي لفرنسا ، وفي حدّ أدنى بين الانخراط في الحركة الوطنية المغربية . ويمكن أن نذهب إلى حد القول ، بدون الخوف من الوقوع في الخطأ ، بأن أغلبية كبيرة منهم ، ظلت تعتقد إلى النهاية ، وبتفاؤل مغالى فيه ، في مصالحة فرنسية مغربية .

واعتقد سيدي محمد من جهته ، وبعد حمايته لليهود ضد قوانين فيشي ، بأنه جاء الوقت لانعتاقهم ، وبتواضع أكبر في مرحلة أولى ، أن يفيد بهم القضية الوطنية ، وما ذلك إلا لأنه بدأ يتوفر حقيقة على وسائل تنفيذ سياسته . إن السلطان يعتزم ابتداء من الآن خاصة بعد أن تخلص بصفة نهائية من ضغط المقيمين العامين ، ممارسة جميع صلاحياته كرئيس دولة . لكنه يقوم بمهمة أخرى لا تقل أهمية ، وتتمثل في أنه زعيم الحركة الوطنية . ومن هنا ، فإنه يعد مع قادة حزب الاستقلال ، سواء استقبلهم علانية أو سريا ، استراتيجية الكفاح من أجل الاستقلال . وقد أدى به هذا الدور ، كزعيم للحركة الوطنية ، إلى عزلة عن العرش سنة 1953 . أما يخص اليهود ، فقد أضيفت إلى الأحداث المغربية الخاصة ، اضطرابات خارجية عقدت مهمة السلطان ، وتتمثل أساسا في إنشاء دولة إسرائيلية سنة 1948 الذي شكل تهديدا للعلاقات العربية اليهودية بالمغرب.

سجلت احتفالات 8 ماي 1945 ، التي هي مناسبة لتظاهرة مناهضة لليهود بمراكش ، رمزيا ، نهاية الحرب . لكن سيدي محمد لم يهدأ له بال وشرع مباشرة في الدعوة إلى قضية الاستقلال. ورأى بأن الوقت مناسب ليطلب من ديغول ، الذي أصبح الآن سيد فرنسا بدون منازع ، ترجمة تفهمه إزاء تطلعات المغاربة إلى الواقع .

وبمناسبة الذكرى الخامسة لإعلان 18 يونيو 1940 ، ومن أجل توجيه تحية وشكر للمساهمة المغربية في قضية الحلفاء ، دعا رئيس فرنسا الحرة العاهل المغربي إلى باريس . وهنا استعرض الصديقان القوات الفرنسية . ووشح ديغول سيدي محمد بوسام " رفيق التحرير " وهو رئيس الدولة الأجنبي الوحيد الذي حصل على هذا التقدير . ثم انتقل إلى التراب الألماني ، المحتل من طرف فرنسا ، لتفقد القوات المغربية .

لم ينس السلطان بالطبع ،الموضوع الرئيسي لزيارته إلى فرنسا ، لكن مخاطبيه أشاروا عليه بضرورة الانتظار بعض الوقت ومع الأسف ، استقال الجنرال ديغول من مهامه ، في يناير 1946 ، وانعزل بكولومبي . وهكذا تقبر الجمهورية الرابعة الفتية الوعود المقدمة للشعوب المستعمرة ، بالاستقلال ، خلال الحرب . وقامت فرنسا بتغيير المقيم بيو ، الذي فقد كل مصداقية ، بإيريك لابون الذي يعتبر بدون شك ، أكثر المقيمين العامين الذين عرفهم المغرب ، ليبرالية . وحل بالرباط يوم 30 مارس 1946 ، علما بأنه يعرف المغرب جيدا، حيث كان كاتبا عاما للحماية من 1928 إلى 1930 . واستقبله سيدي محمد بحفاوة .

كان لابون اقتصاديا ذكيا وتقنوقراطيا يتمتع بملكة خيال كبيرة ، وجاء ليراهن على الاستثمار في الصناعة والفلاحة بهدف إخراج البلاد من التخلف . إنه يعرف أن الإصلاحات السياسية العميقة ليست من اختصاصه ، ولكنه ،

كموظف ليبرالي سام ، لن يتردد ، خلال خطاب ـ برنامج يوم 22 يوليوز 1946 ، في دعوة جميع المغاربة ، بدون تمييز في الدين ، إلى الوظيفة العمومية، والممارسة الحرة للحق النقابي ، ومحاربة الأمية وانتخاب مجلس حكومة متساوي الأعضاء بواسطة الاقتراع العام .

وأطلق لابون ، بمجرد قدومه ، سراح المعتقلين السياسيين المغاربة .

وهكذا ، عاد علال الفاسي من الغابون بعد تسع سنوات من المنفى . وكان حضور وفد يهودي لفاس بمناسبة هذا الحدث يعد مجاملة للزعيم المغربي أكثر مما تمثل دعما للمعركة الوطنية . وسمح المقيم الجديد بظهور أربع صحف وطنية . وربطا بالتقليد الذي دشنه سلفه نوغيس ، ضاعف لابون زياراته للقصر. يستشير السلطان ويعقد معه الكثير من جلسات العمل . وإزاء هذا الإغراء الذي تجسد في هذا الليبرالي ذي الميول الاقتصادية التي تستجيب لرغبة الطائفة اليهودية ، بدأت هذه الأخيرة تأمل في مستقبل تحت رعاية فرنسية .

هذه الليبرالية بالذات هي التي أدت بلابون إلى الهاوية . ذلك أن جميع الإجراءات التقدمية التي اتخذها : إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، وإبعاد المفوض المشؤوم فيليب بونيفاص ، المعروف بتقنياته في خداع الجماهير أثارت غيظ النخبة الفرنسية وحذر الوطنيين المغاربة الذين لم يروا في هذه الأعمال سوى مناورات من أجل تمديد عمر الحماية .

لم يساعد سيدي محمد كثيرا هذا الرجل الذي أحبه مع ذلك بصدق . فرفض له ، أو بالأحرى أجل إلى وقت لاحق التوقيع على ستة ظهائر تتعلق بتحديث الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ولم يحاول الليبرالي لابون استعمال القوة ، ولكنه انتظر عودة السلطان من رحلة إلى طنجة التي عادت إلى وضعها كمدينة دولية ، بعد احتلال قصير من طرف الإسبان . وقد كان ذلك جد متأخر

أراد سيدي محمد ، وبتشجيع من الوطنيين ومن مستشارين أمريكيين ، أن تكون الرحلة إلى طنجة زيارة حافلة بالرموز لتأكيد الوحدة الوطنية وفي نفس الوقت الشخصية الدولية للمغرب ، وبالذات في العاصمة الديبلوماسية السابقة للمملكة . وبعد تردد ، أعطى لابون موافقته ، مع إرفاقها بشروط ، ومنها إلزام السلطان بأن يقدم له مسبقا خطبه وأن يضمنها تقديرا معززا لما تقوم به فرنسا . وتمت الزيارة الملكية من 9 إلى 12 أبريل 1947 . بيد أنه في مساء اليوم السابع من أبريل ، وفي الوقت الذي عاد فيه الجو العام إلى الهدوء ، اندلعت بالدار البيضاء مواجهات عنيفة بين المغاربة والرماة السينيغاليين . وحين تدخلت القوات الفرنسية ، بعد تأخر كبير ، بلغ عدد الضحايا في صفوف السكان المغاربة أكثر من مائة قتيل . إذن توجه ، في هذا الجو الحزين ، الذي تسبب فيه ما يعتبر استفزازا بوليسيا ، سيدي محمد إلى شمال المملكة .

كان مرور القطار الملكي بمنطقة النفوذ الإسباني نصرا شعبيا . وفي طنجة ، حيث كان يقال إن الطائفة اليهودية بها أقل مغربية ، وجدت نفسها تنغمر وسط أجواء الفرحة للسكان ، وحسب ما ذكر محمد كنبيب ، فإن علال الفاسي قال : "قدمت الطائفة المغربية الإسرائيلية بطنجة أواني للشاي من الفضة الخالصة ، وعبرت عن بيعتها وإخلاصها للعرش العلوي ، وتشبتها بجلالته "

وفي حدائق المندوبية ، عبرت الجموع عن سيرها يدا في يد مع عاهلها، وذلك طيلة الخطاب الملكي المتميز بنبرة دينية ، كانت فيه الدعوة للعودة للأصول الإسلامية واضحة . واعتبرت الحماية كعقاب عادل على الأخطاء المرتكبة . لكن ساعة الاستقلال ، في الواقع ، دقت أخيرا ، وعلى المغرب أن يلحق بأشقائه في الشرق داخل الجامعة العربية .

ذهلت الأوساط الفرنسية لهذا الخطاب ، الذي لم تغب فيه فقط الإشارة إلى تقدير فرنسا للعمل الذي قامت به ، بل أيضا ظل إشارة لمستقبل مشترك

معها . وبالرغم من أن سيدي محمد لم يدع في أية لحظة إلى العنف ، فإنه أعلن ضمنيا ، ولأول مرة ، عن قناعته الوطنية . وهذا أقل ما يفعله بعد الأحداث الدموية بالدار البيضاء .

استقبل خطاب طنجة من طرف المتطرفين الفرنسيين كإهانة ، أدخلوه على حساب "التساهل المتورط " لأريك لابون لفائدة الوطنية المغربية . وقد آتت مؤاخذتهم أكلها ، وجاء استدعاء المقيم ، يوم 23 ماي 1947 ، ليضع نقطة النهاية للتجربة الليبرالية . أما الطائفة اليهودية ، التي ظلت دائما قليلة التسيس ، فقد خاب أملها ، لأنها رأت في ذهاب لابون تبخر حلمها في عودة الأموال إلى الهدوء . وانخرطت مجموعة صغيرة من اليهود الشباب ، المفتونة بأفكار المساواة الاجتماعية، والتضامن البروليتاري ، والاستقلال الوطني ، في الحياة السياسة النشيطة ، أغلبها داخل الحزب الشيوعي المغربي .

خلال هذا الوقت ثارت الطبقة السياسية ، بباريس ضد السلطان . وهدد رئيس المجلس ، بول رامادييي ، بالقول : "

على السلطان أن يعلم أنه بالإمكان عزله من طرف فرنسا ".واقترح ، بل وفرض وزير الشؤون الخارجية ، جورج بيدو ، وهو أحد الداعين إلى استعمال القوة ، الجنرال جوان ليحل محل لابون . ويلخص شارل أندري جوليان ، بكثير من الدقة ، مغزى تعيين الجنرال جوان مكان لابون ، يوم 23 ماي 1947 :

" ابتدأ من هذا اليوم عهد جديد في تاريخ المغرب واستبدلت الحماية اللبقة بالحماية العنيفة ، واضعة بذلك نظاما استعماريا ذا أصل استبدادي ".

حل المقيم العام الجديد [بالمغرب] في أبهى تقليد استعماري ، وذلك على متن باخرة حربية ، وهو مصمم على أن يبسط النظام ويفرضه على السلطان .

تضامن عربي في مواجهة تضامن صهيوني

كان إثارة التضامن العربي والإسلامي المتكررة من طرف الوطنيين تصطدم بالتضامن الطبيعي لليهود المغاربة مع إخوانهم بفلسطين ، ويشكل موضوع قلق عنيف .

وحتى وإن كانت الحركة الصهيونية المغربية' لا تتوفر على وضعية قانونية ، فإنها كانت تجد التساهل من طرف سلطات الحماية التي استأنست بالتصور الذي مفاده أن الفدرالية الصهيونية المغربية ليست سوى فرع للفدرالية الصهيونية بفرنسا . لكن الفدرالية الصهيونية المغربية التي استأنفت نشاطها المتوقف خلال الحرب ، حملت سنة 1946 إلى قيادتها ، ولأول مرة ، مواطنا مغربيا ، هو بروسبير كوهيل ، المعلم القديم الذي أصبح محاميا . وكانت الفدرالية تتوفر على الصحيفة اليهودية الوحيدة المسموح بها بالمغرب ، تحت اسم " نـــوار " [الشباب] من أجل نشر الدعاية لها .

كان الاهتمام في الوقت الراهن ، بالنسبة للفدرالية الصهيونية العالمية ، بموضوع اليهودية المغربية الذي ظل على الهامش : بدأت في إرسال مبعوثين إلى المغرب من أجل القيام بالدعاية وتنظيم ميليشيات للدفاع الذاتي . وخلال هذه الفترة التي سبقت الاستقلال ، بلغت حصيلة العمل لدى الحركة الصهيونية ست سنوات فقط من الأنشطة الكاملة ، وذلك من 1942 إلى 1955 . وكانت هذه المنظمات ، الغير المعترف بها قانونيا ، تحث على تربية الشباب وعلى الهجرة الانتقائية للشباب القادر على العمل اليدوي .

وبالرغم من أن الصهيونية كانت هدفا للانتقادات اللاذعة لرجال الدين وللعلمانيين في الرابطة ، فإنها لن تصبح الإيديولوجية السائدة داخل اليهودية المغربية . وعشية استقلال المغرب ، سجلت الصهيونية 22542 منخرط ، لجميع الحركات ، أي 12 % من مجموع ساكنة يهودية تقدر ب 200 ألف

نسمة. وهذا رقم قياسي عالمي . وفي سنة 1956 ، هاجر 91 ألف يهودي إلى إسرائيل ، أي ثلث الطائفة .

إن ما فتح الطريق للصهيونية السياسية ، داخل جميع طبقات المجتمع ، هو " الهولوكوست" [إحراق اليهود في أفران النازية] وكساد اختيار الدعوة إلى الانصهار . وسواء على المستوى الثقافي أو الإنساني ، فإن العمل الصهيوني أكد الآن على " العالية " ، أي الهجرة الرائدة ، وإزاء رفض سلطات الحماية منح الجوازات وتأشيرات للمرشحين للمغادرة ، وضعت الحركة [الصهيونية] في عين المكان ، شبكات للهجرة السرية عند الحدود المغربية الجزائرية .

وفي ماي ويوليوز 1947 ، وفي غفلة من السلطات الفرنسية ، التي أخبرت مع ذلك من طرف الإنجليز ، تجمع مئات من شباب المغرب وتونس بمركز تينيس ، وتمكنا من الالتحاق بفلسطين على متن بواخر أعدتها " الهكانة " [المنظمة السرية للدفاع الإسرائيلي] وكانت هذه الحملات موضوع انتقادات كثيرة من طرف الصحافة المحلية ، وقد وضع فشل محاولة لاحقة حدا لأنشطة هذا المركز ، لكن شبكة أخرى تمر عبر وجدة ، حلت محل الأولى بسرعة .

لكن الدعاية التي أعطيت لهذه الهجرة ، أثارت قلق المسلمين وفي مقدمتهم السلطان وإخلاصا منه لمنهجه ، حاول ثني اليهود بالانكباب عن قرب على مشاكلهم . وفي هذا يقدم محمد كنبيب العليق التالي :

" يبدو عمليا ، أن السلطان هو الوحيد الذي أدرك مدى فعالية هذه المنظمات [الصهيونية] وتطوراتها ، سواء على مستوى الملاح أو على مستوى العلاقات بين الطوائف . وبما أنه على إطلاع جيد ، ويتتبع عن كثب أحداث الشرق ، ومن دون أن ينسى الاهتمام الذي عبر عنه الأمريكيون ـ خاصة سنتي 42 و 1943 ـ إزاء يهود المغرب ، وربما يكون الأعيان اليهود ، الذين أخبروه بأنهم على استعداد للابتعاد عن الدسائس الصهيونية "، قد حذروه بذلك ، فإنه في

الواقع حاول ، كما فعل ذلك في نونبر 1944 ، أن يظهر للإسرائيليين بأنه مهتم بمشاكلهم ، ويعمل على أن يظلوا مغاربة ."

ورغبة من السلطان في تأسيس علاقاته مع الطائفة ، طلب من مسؤوليها ، ابتداء من يناير 1947 ، أن يوجهوا إليه مباشرة مطالبهم ، من دون المرور ، كما جرت العادة بذلك ، بسلطات الحماية ، وخاصة بإدارة الشؤون الشريفة ، وعند عودته من رحلته المشهورة لطنجة ، وحرصا منه على ألا يترجم خطابه ، ذو النبرة الإسلامية القوية ، من طرف الطائفة [اليهودية] كتغيير في التوجه، دعا الأعيان الإسرائيليين ليطمئنهم على حسن معاملته مع نصيحة لهم ب " الابتعاد عن الصهيونية وأن يظلوا يعتبرون أنفسهم كرعايا مخلصين وأوفياء قبل كل شيء ."

ومع الأسف ظهرت المبادرة الملكية عاجزة أمام توالي الأحداث القاسية والتي دفعت إلى التخوف من إمكانية تضاعف المواجهات بين الطوائف . وفي يوم 29 أكتوبر 1947 ، صادقت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين الذي تم استقباله بحماس وحذر من طرف الطائفة اليهودية ، لكنه أثار غضبا كبيرا في المغرب ، كما في مجموع العالم العربي .

بذل السلطان جهدا للتمييز بين اليهود المغاربة ويهود فلسطين ، وذلك حرصا منه على تجنب انحراف عنصري لمشكل الشرق الأوسط . وخلال استقباله لأعضاء غرف التجارة ، أعاد لهم التأكيد بقوة بأنه " لا يقيم أي تمييز بين رعاياة المسلمين ورعاياه اليهود ، فجميعهم مخلصون " ، ثم التفت نحو المنتخبين اليهود ، وناشدهم من جديد ، وبصفة علنية هذه المرة أن " يظلوا سائرين في السبيل التي كانت هي سبيل أجدادهم ، والعمل مع إخوانهم المسلمين يدا في يد ".

ويأخذ حزب الاستقلال بدوره نفس الموضوعات في منشورات تم توزيعها بشكل كبير ، بعد بضعة أيام . وأعلن عن رفضه التام لقرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة يهودية إلى جانب دولة فلسطينية ، وندد بمنع تطوع المغاربة في جيش التحرير العربي ، من طرف الإقامة . ودعا إلى يقظة الشعب ، وحذره من " جميع أولئك الذين لهم مصلحة في اصطدام المسلمين واليهود المغاربة فيما بينهم،: قبل أن يضيف : " إننا نسعى فقط إلى مقاومة الصهيونية مع التجرد من أي غيظ تجاه مواطنينا اليهود الذين ، هم مثلنا ، من جنسية مغربية ، ويخضعون مثلنا لسلطة السلطان " .

بالنظر إلى الجو العاطفي في ذلك العهد ، لم يخل هذا الخطاب من شجاعة . ذلك أنه كان على حزب الاستقلال أن يواجه ، في الواقع المزايدة الديماغوجية لخصمه الرئيسي ، حزب الشورى والاستقلال الذي اتهمت صحيفته " الرأي العام " نظيرتها الاستقلالية " العلم " منح " شهادات غير صهيونية " بثمن رخيص لشخصيات يهودية . ومن دون أن تخشى اللعب بالنار، كانت " الرأي العام" تخلط ، عن معرفة ، بين اليهود والصهاينة ، وتدعو إلى مقاطعتهم بدون أي تمييز ، وذلك في عددها ليوم 12 يناير 1948 :

" اعلم أيها المغربي النبيل أنك بإعطائك درهما لصهيوني ، فإنك تدمر منزلا ، وتمول الدولة الصهيونية العميلة . يمكنك أن تنصرف عن الخدمات الصهيونية ، لا تشتر إذن دواءك من صيدلية صهيونية ، ولا تذهب إلى طبيب صهيوني ، ولا إلى خياط صهيوني ، ولا عند حلاق صهيوني ، ولا إلى مصور صهيوني ، ولا تركب حافلة صهيونية ، ولا تشغل صهيونيا . وتذكر دائما أن كل يهودي مناصر لصهيوني" .

كان القصر والإقامة متفقين على الأقل على هدف واحد ، يتمثل في حماية المغرب من الانفعالات التي تمزق الشرق الأوسط . ومنذ ليوطي ، لم ترد

الحماية أبدا التراجع عن رفضها بإعطاء الشرعية للحركة الصهيونية ، وذلك خوفا من أن يطالب المسلمون ، مقابل هذا ، بحق مساندة أشقائهم بفلسطين . أما السلطان ، فهو حريص على تجنب كل ما من شأنه أن يمس بالانسجام بين اليهود والمسلمين .

ومن دون أن يظهر اليهود أي أثر لعواطفهم ، فإنهم قاموا بتنظيم صلوات وحملات جمع المال في البيع . ولاحظوا بقلق إلى أية درجة عبأت أحداث فلسطين مواطنيهم المسلمين كما يدل على ذلك ، مقتطف من تقرير للمخابرات .

" توجد حرب فلسطين في قلب جميع محادثات الناس ، في منازلهم ، وفي المقاهي ، والشوارع ، والمتاجر ؛ وتتحدث النساء عن محنة فلسطين ، وأطفال المدارس عن شجاعة المقاتلين العرب ، وفي كل صلاة ، يقرأ " اللطيف" بالمساجد من أجل إنقاذ فلسطين ".

في المساجد والبيع

أخذت الحماية احتياطاتها ، حيث قامت بحماية الأحياء اليهودية بصفة سرية ، ومنعت الزيارات التقليدية في الأماكن المنعزلة مثل أسبحن قرب وزان . وقد دفع جو " الخوف الكبير " ، على حدى تعبير محمد كنبيب ، الذي ساد المغرب ، بالسلطان إلى تقديم تصريح مهم على أمواج " راديو المغرب " ، يوم 23 ماي ، أي بعد أسبوع تقريبا من إعلان قيام دولة إسرائيل ، يوم 15 ماي 1948 . وبعد أن أكد سيدي محمد بحرارة ، مساندته للبلدان العربية ، دعا المسلمين إلى عدم القيام بكل ما قد يسيء لليهود ". وقال :

" نأمر رعايانا المغاربة ألا ينخدعوا لتأليب المنظمات اليهودية ضد إخوانهم العرب بفلسطين ، وذلك بالقيام بعمل من شأنه المس بالنظام والأمن العموميين . وعليهم أن يعلموا أن الإسرائيليين المغاربة الذين استقروا منذ قرون

بهذه البلاد التي حمتهم ، حيث وجدوا الاستقبال الجيد ، والذين عبروا عن إخلاصهم الكامل للعرش المغربي ، يختلفون عن اليهود المهاجرين الذين جاءوا من جميع أرجاء العالم نحو فلسطين ، ويريدون الاستيلاء عليها ظلما وعدوانا .

" إننا نأمر أيضا رعايانا الإسرائيليين عدم نسيان أنهم مغاربة يعيشون في كنفنا ، وأنهم وجدوا لدينا ، وفي مختلف المناسبات أفضل مدافع عن مصالحهم وحقوقهم ، إذن عليهم ألا يقوموا بما قد يؤدي إلى مساندة العدوان الصهيوني أو إظهار تضامنهم إزاءه ؛ ذلك أنهم بذلك ، سيلحقون أذى سواء بحقوقهم الخاصة أو بالجنسية المغربية .

" ونحن متأكدون ، أنكم معشر المغاربة ، وبدون استثناء ، ستستجيبون لندائنا ، وستقومون بما ننتظره منكم ، حتى يتم احترام النظام العام ويحافظ عليه في هذا الوطن العزيز ."

تمت تلاوة نداء السلطان في جميع المساجد والبيع . وساهم في تهدئة الخواطر بعض الشيء. ولم تكن الطائفة اليهودية بالطبع ، وهي صهيونية بالفطرة والعقيدة ، تتفق مع هذا التحليل حول أصل النزاع . لكنها ، ونظرا لإخلاصها للشرعية ، وللطاعة التقليدية للسلطات القائمة ، وألغت أي تظاهرة عمومية لمساندة إسرائيل ، واكتفى اليهود بالاحتفال بميلاد إسرائيل يوم 15 ماي 1948 في إطار تام من السرية .

لم يكن بوسع أي يهودي إيقاف حركة الهجرة السرية التي دفعت بمئات الشباب للهجرة إلى إسرائيل ، عبر وجدة والجزائر . وكما كان منتظرا ، ارتفع عددهم بعد ظهور الدولة الفتية ، وخلف إلقاء القبض على ستين مهاجر في بداية ماي ، إحساسا حاد بوجدة ، حيث كان السكان جد متأثرين بنداءات مفتي القدس الدعائية .

ولم يندهش أحد ، في مدينة تعيش أجواء التوتر ، من مشاجرة تافهة توقظ نار الفتنة ، غير سلطات الشرطة الفرنسية . ففي صباح يوم 7 يونيو 1948 ، طعن يهودي بالسكين مسلما عقب اصطدام , وفي غياب تام لقوات الأمن ، تحول الحادث إلى مذبحة ، فتم قتل خمسة يهود ، وسقوط العديد من الجرحى ، ونهب ممتلكاتهم والغريب في الأمر ، أن رئيس المنطقة ، جان برونيل ، وهو معاد معروف لليهود ، كان غائبا عن المدينة بحجة أنه كان مدعوا لحفل زفاف !

نشر المسافرون القادمون من وجدة خبر المذبحة في المدينة المنجمية المجاورة ؛ جرادة التي كانت تعيش على إيقاع إضراب تم قمعه بقوة . وهكذا كان يكفي أي شيء مهما كان تافها - بيع يهودي تذكرة يانصيب خاسرة لمسلم - لتنطلق عملية مطاردة اليهود التي تنتهي بالقضاء تقريبا على الطائفة الصغيرة بالمدينة . وبما أن سلطات شرطة الحماية غير متحمسة لحماية اليهود ، فإنها استغلت ، في المقابل ، هذه المأساة لإلقاء القبض على الزعماء النقابيين .

أما الصحيفة الاستعمارية " لافيجي ماروكان " ، التي وضعت على قدم المساواة الضحايا والقتلة ، فإنها نشرت مقالا بعنوان : " أحداث دموية بين اليهود والعرب بالمغرب . 45 قتيلا ، و 55 جريحا " . ومنه نقتطف هذا الجزء .

" قتل خمسة وأربعون شخصا ، وجرح خمسة وخمسون خلال اضطرابين دمويين وقعا يوم الاثنين بمنطقة وجدة ، بالمغرب ، قرب الحدود الجزائرية . وقد تحولت مناقشات ومناوشات شخصية بين يهود ومسلمين إلى اصطدام عام . وقتل خمسة أشخاص ، من بينهم فرنسي ، مراقب في مصلحة البريد والهاتف والتلغراف [كان يحاول حماية يهود] ، وجرح ثلاثون شخصا . واستغلت عناصر شغب ، انضم إليها حصادون موسميون جاءوا من الجزائر ، هذه الوضعية وقاموا بنهب مائة وخمسين متجرا وعمارات للعرب واليهود .

" ولم يعد الهدوء إلا بعد تدخل قوي للشرطة والجيش الذي اضطر لاستعمال دبابات . وخلال الليل ، اندلعت اضطرابات أكثر دموية وسط مناجم الفحم بجرادة ، على بعد ستين كلم من وجدة ، وبعد حريق بيت خشبي ، لم تعرف أسبابه ، تمت محاصرة مائة يهودي من طرف العرب . وشرع هؤلاء في رجمهم قبل مهاجمتهم بالسكاكين . وسقط تسعة وثلاثون قتيلا ، من بينهم عشرة أطفال ، وأحد الضحايا فرنسي ، إلى جانب خمسة وعشرين جريحا .

" تدخل الجيش لإعادة النظام . وقامت بالأمس طائرات مقاتلة بدوريات على علو منخفض في المنطقة . وحسب النتائج الأولى للتحقيق ، نجد أنفسنا أمام أحداث مدبرة . وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أنه تم منذ بضعة أيام إشعار مغاربة بمرور بعض اليهود بوجدة كانوا يحاولون عبور الحدود الجزائرية سريا قبل الالتحاق بفلسطين ."

ولم تعط شرطة الحماية أي اهتمام للتقرير الذي أوحت به السلطات الفرنسية حول هذه الأحداث التي أخبرت بها ابتداء من شهر ماي ، من طرف رئيس طائفة وجدة ، السيد عوباديا . ومن بين الاهتمامات الأخرى ، ينبغي التذكير بأنه إلى جانب غياب المراقب العام ، لوحظ غياب اللفيف الأجنبي الذي ذهب لإجراء مناورة في اللحظة التي وقعت فيها الاضطرابات ، بالإضافة إلى الحرية التي سمح بها لعصابة وجدة بالاستمرار في أعمال القتل بجرادة .

اعتقد عدد من الملاحظين الموثوق بهم ، بأن هناك مؤامرة بوليسية فرنسية تهدف إلى إظهار أن السلطات عاجزة عن حماية سلامة الطائفة ، كما ترمي في نفس الوقت إلى تجريد التيارات القومية للحركة الوطنية من كل مصداقية . وعموما ، فلم يكن لمذابح وجدة وجرادة أية استمرارية . وتمت الاستجابة ، في جميع أنحاء البلاد ، باستثناء حادث صغير بمراكش ، لنداء

السلطان ، الذي أقلقه كثيرا هذا الإفراط في الكراهية ، ثم لنداء حزب الاستقلال من بعد .

وظلت صحافة حزب الشورى والاستقلال وحدها ، تزايد ، وذلك بالخلط ، بدون حياء، بين اليهود والصهاينة ؛ قائلة :

"[إننا ننـدد] بالتضامن التام لجميع اليهود في هذه القضية ، كانوا صهاينة أم لا ، على افتراض أن هناك يهودا غير صهيونيين ... ولا يمكن للشعب المغربي أن يظل مكتوف الأيدي إلى ما لا نهاية ، أمام تعبئة المتطوعين اليهود وذهابهم إلى فلسطين ... وعلى الإسرائيليين أن يفهموا أن لهم وضعية خاصة بالمغرب ولا تسمح لهم بجرح شعور المسلمين واستفزازهم ."

وبناء على تعليمات من السلطات ، قام الباشوات والقواد بمدن المملكة باستدعاء مسؤولي الطوائف المحليين لطمأنتهم بعناية المخزن مع تحذيرهم ضد مظاهر التعاطف إزاء إسرائيل أو الصهيونية.

وفي مكناس ، دفعت اللهجة الزجرية للباشا ، الذي عوض أن يندد بمذبحه وجدة ، ألح على مسؤولية مزعومة لليهود ، بأحد زعماء الطائفة ، إلييزير بيرديغو الذي رد عليه بأنه لا يمكن أن نطلب من اليهود نسيان روابطهم الدينية مع صهيون ، لأن هذا معناه طلب مستحيل .

وبالرغم من تحفظات أصدقاء إيلييزير برديغو ، فإنه طرح ، بجرأة تخلو من اللياقة ، المشكل الذي سيرهن مستقبل اليهودية المغربية : وابتداء من الآن لم يعد المشكل يتعلق بأمن اليهود بل بوضعهم وهويتهم ، وهما موضوعان يسود حولهما الغموض الكبير .

لقد تبدد أمل التجنيس الذي كان يسكن البعض مع حكومة فيشي ، بينما صرف ميلاد دولة إسرائيل العديد من اليهود عن المقاومة إلى جانب مواطنيهم ،

الوطنيين المسلمين ، بالرغم من الإرادة الحسنة التي لا مراء فيها لهؤلاء . فهل سيكون جميع اليهود المغاربة صهاينة أقحاحا ومرشحين للهجرة إلى إسرائيل ؟ .

لا شيء مؤكد ...

غموض وحيرة في وسط اليهود المغاربة

لقد حفرت فرنسا هوة ثقافية كبيرة بين اليهود والمسلمين . وتحت إغراء النموذج الغربي ، بدأ العديد من اليهود يتخلون عن الإرث الثقافي الذي كانوا يتقاسمونه مع المسلمين ، والذي كان يشكل جانبا أساسيا من التعايش بين الجانبين .

وتظهر فاتورة هذه السياسة على الخصوص في ميدان التربية : فعند الاستقلال ، كان 56.8 % من السكان اليهود الذين تعلموا القراءة والكتابة بالفرنسية ، وذلك خارج الدراسات التلموذية ، في مقابل 13.5 % فقط من السكان المسلمين كما أن الوعود التي قدمتها الحركة الوطنية لم تؤت أكلها ، حيث أن اليهود ظلوا على هامش الكفاح التحريري الذي تحملوا بعض نتائجه المؤلمة . وجاءت وثيقة المطالبة بالاستقلال ، ليوم 11 يناير 1944 ، التي أعلنت تشبث حزب الاستقلال بالإسلام ، وبالعرش ، وبإقامة ملكية ديموقراطية ، تضمن لليهود مساواة تامة مع مواطنيهم المسلمين لكن لم يهتم أحد داخل الطائفة اليهودية بهذه الوثيقة التاريخية التي لم يدع أي من أعضائها للتوقيع عليها .

كان اليهود المتفرنسون يرون من جهتهم ، أن هدف الاستقلال كان شيئا خياليا ، وذلك خوفا من إغضاب فرنسا التي لها حساسية إزاء أية مرجعية حول الإسلام أو العروبة . وتأتي أحداث 1944 و 1955 لتزيد تأكيد شكوكهم . تميزت الفترة بالاضطراب ، وكثرت التجاوزات . فمن مكناس إلى صفرو ، مرورا بالدار البيضاء ووجدة أو سيدي قاسم ، أدى اليهود ضريبة كبيرة ، في الممتلكات وفي الأرواح البشرية ، في سبيل قضية لم تكن قضيتهم .

وفي سنة 1948 ، كانت مذبحتا وجدة وجرادة ـ كما رأينا ـ نتيجة شبه مباشرة لحرب فلسطين . وفي سيدي قاسم ، التي أطلق عليها الأوروبيون اسم " بوتيجان " ذهب اليهود كقرابين الذكرى الأولى لعزل سيدي محمد وكانت وراء كل هذه الأحداث ، حوادث تافهة ، زاد في خطورتها إهمال قوات الأمن الفرنسية، إن لم تكن هناك إرادة في الاستفزاز . ودائما نفس الأثر : ذعر يزيد في توسع الهجرة إلى فلسطين .

وكلما استطاع السلطان أن يستعمل سلطته للتحذير من التجاوزات المعادية لليهود فعل ، وفي هذه الفترة المتميزة بغموض كبير ، حيث تتصادم الوطنية المغربية بالصهيونية ألهب حماس السكان نجد أن [السلطان] بذل جهودا كبيرة من أجل تهدئته .

وبالنسبة لليهود ، فإنهم انقسموا من ناحية نخبتهم ، إلى ثلاثة تيارات غير متساوية الأهمية. المجموعة الأولى ـ وربما هي المجموعة المهمة ـ تلعب ورقة فرنسا . وتلقى التشجيع على الخصوص من طرف الرسميين في الطائفة . ثم المجموعة الثانية التي لها تأثيرها لكنها تمثل أقلية ، تعلن صراحة عن صهيونيتها . بينما المجموعة الثالثة ــ الأقل أهمية ــ والتي يأخذ منها الحزب الشيوعي الغربي أحسن العناصر ، فهي تلعب بورقة مغرب مستقل وديموقراطي.

تأسس الحزب الشيوعي المغربي ، على نهج شقيقه الفرنسي الأكبر ، وذلك سنة 1943 من طرف ليون سلطان ، وهو محام يهودي فرنسي من أصل جزائري ، ويقيم بالمغرب منذ مدة طويلة. وكان هذا الحزب لا يقدم أي دعم للكفاح الوطني ، وذلك إلى غاية نهاية الحرب ، لكن بعد عزل ليون سلطان الذي توفي متأثرا بجروحه في الحرب ، وإحلال علي يعتة محله بعد ستة شهور من نهاية الحرب العالمية ، تحول بصفة جذرية إلى مناصرة الحركة الوطنية .

وبالرغم من أن الحزب يجد أنصاره أساسا ، داخل البروليتاريا الحضرية المسلمة ، فإنه تمكن من جذب عدد لا يستهان به من الموظفين والمستخدمين من اليهود . وهو الحزب الوحيد الذي يمثل هذه الحالة . وحسب شهادة أحد مناضليه الأوائل وهو سمون ليفي ، فأن " هذه الانخراطات لم تكن جميعها واضحة إيديولوجيا . لكنها كانت تعكس يقظة سياسية ، وهمة نضالية ومشاركة في الحركة الوطنية المغربية ، عبر حزب ، يتجاوز إطاره الإيديولوجي الحدود الطائفية " .

ومع هذا وبالرغم من ديناميكية الشيوعيين اليهود ، فإنهم لم يلعبوا دورا مهما داخل طائفتهم .

لم يجلب حزب الاستقلال من جهته ، سوى عدد قليل جدا من المتعاطفين اليهود . وقام رجل الأعمال جو أوحنا بإنشاء حزب صغير ، هو الحركة الوطنية المغربية . وأخيرا وجدنا في تيار " الليبراليين " عددا أكثر أهمية ومعنى من اليهود الفرنسيين .

أما جماهير اليهود ، فهي إما لا مبالية أو مضللة . وتظن ، بطريقة غامضة ، أن فرنسا ظلت وستبقى بالرغم من هزيمتها ضد ألمانيا ، سيدة اللعبة بالمغرب . وكان لكلمة الجنرال ديغول المجاملة للطائفة أثرها النافذ . وهكذا فإن اليهود المغاربة في غالبيتهم الكبرى ، كانوا يرغبون في مصالحة فرنسية مغربية ويقولون ذلك بالصوت العالي وفي كل مرة تتاح لهم الفرصة . وكان ينبغي انتظار سنة 1955 وعودة سيدي محمد ليندمجوا في بوتقة الاستقلال . ولم يكن بوسعهم أن يفعلوا غير ذلك .

وعند نهاية الحرب ، كانت اليهودية العالمية تساند ممثلي توجه الأغلبية. وهذه سابقة في تاريخ اليهودية المغربية ، التي صاغت نخبتها مجموعة

متناسقة من المطالب لم تجد الحماية فيما يبدو تكفيرا عن ماضيها الفيشي ، ولكي تتجنب دفع اليهود إلى الارتماء في أحضان الوطنيين ـ بدا من تلبيتها في أغلبها.

وتتعلق هذه المطالب الأساسية بالمساواة في الحقوق وتخليص اليهود من الباشوات ، ودمقرطة عملية الالتحاق بالوظائف العمومية ، وإيجاد تمثيلية عادلة داخل مجلس الحكومة ، والاعتراف بالحركات الصهيونية ، وتطوير التعليم وحل مشكل السكن , وطالب البعض بتسهيل الحصول على الجنسية الفرنسية ، لكن كل ذلك بدون نتيجة .

هناك ظهير سنة 1945 يخفف من عملية المراقبة الدقيقة للإقامة على منظمات الطائفة . ويسمح بإقامة هيئة للتنسيق والتمثيل عامة ، تتمثل في مجلس الطوائف الذي يتوفر من بعد ، وبالضبط سنة 1949 ـ على نشرة تنسيق .

لم ينسق اليهود وراء الاختيار الصهيوني ، بل حلموا بمغرب حديث تحت قيادة فرنسا على أن يكون خاضعا للسلطة المعنوية للسلطان . وباسمهم تحدث روني كاسان ، رئيس الرابطة الإسرائيلية اليهودية ـ التي أقامت منذ تأسيسها بالمغرب سنة 1860 ، نوعا من الاحتضان المعنوي لليهودية المغربية ـ أمام السلطان ، في مارس 1949 . وكان روني كاسان ، وهو رجل قانون من أصحاب النظرية الإنسانية ذو شهرة دولية ، من أوائل الفرنسيين الذين استجابوا لنداء الجنرال ديغول يوم 18 يونيو 1940 . وفي الحال ، تم تعيينه أمينا دائما للجنة الدفاع عن المملكة ، وكان موقعه يسمح له بتقدير وضعية المغرب في عهد فيشي ، وعلى الخصوص تدخل سيدي محمد لفائدة اليهود .

وبمجرد تنصيب اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة بالجزائر العاصمة سنة 1943 ، أضاف لمناصبه السياسية منصب رئيس الرابطة الإسرائيلية وهو ما يسمح له ، عن قرب ، بمتابعة تطور وضعية يهود المغرب ، حيث شيدت الرابطة أكبر شبكاتها من المدارس .

وبهذه الصفة طلب روني كاسان باعتباره صاحب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، من سيدي محمد ـ الذي عبر له عن تقديره الكبير لموقفه الشجاع خلال الحرب ـ أن يحرر اليهود المغاربة سياسيا واجتماعيا ورد عليه السلطان ، بمزيج من المجاملة والدعابة والضجر ، مذكرا إياه أنه باعتباره ديموقراطيا أصيلا فإنه يعمل من أجل تحرير مجموع شعبه ، بمن فيهم اليهود طبعا ... وهاهي مقتطفات من هذا الرد الذي سلمته الكتابة الخاصة للملك لروني كاسان ، جاء فيها :

" تأثر جلالة الملك ، نصره الله كثيرا لحديثكم عن السياسة المرسومة من طرف أجداده المنعمين لفائدة اليهود المغاربة ... وليس موقفه الواضح إزاءهم ، وقراره الصارم بالدفاع عنهم خلال الحرب الأخيرة ـ كما أشرتم إلى ذلك في رسالتكم ـ سوى تأكيد لهذه السياسة ...

"لقد كلفني جلالة الملك ، حفظه الله ، بأن أثير انتباهكم إلى أنه لا يوجد في مملكته الشريفة ، بالنسبة للمغاربة ، أي أجراء شرعي يفضل عنصرا على حساب الآخر . إن المغاربة اليهود يستفيدون على الخصوص من حماية القانون بالنسبة لممارسة شعائرهم الدينية وتطبيق القانون الخاص بهم .

وفيما يتعلق بالحريات العامة التي ترغبون في رؤية منحها لإخوانكم ، في إطار روح المبادئ التي تبنتها لجنة حقوق الإنسان ، التي تعتبرون أحد أركانها الأساسيين ، يتمنى جلالة الملك تعميم الممارسة لتشمل جميع رعاياه ، من دون فرق ولا تمييز .

" إن الظروف المزرية التي يوجد فيها ، حسب رسالتكم ، جزء من العنصر اليهودي ، هي جزء من الصعوبات الحالية . وهي ليست مسألة خاصة بهم وحدهم ، بل تهم أيضا عددا لا يستهان به من مواطنيهم المسلمين . ولا يدخر جلالة الملك ـ حفظه الله ـ أي جهد للدفاع عن حقوق جميع الطبقات الفقيرة

في شعبه ، كانت من المسلمين أم من اليهود ، وذلك حتى يرتفع مستوى معيشتهم ، ويتحسن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ...

" ويسعدني بهذه المناسبة أن أحيطكم علما بالاهتمام الخاص الذي يتابع به جلالته ... المجهودات النبيلة التي تبذلونها بهدف أن تنتصر حقوق الإنسان وضمان ممارستها ."

وفي الواقع فإن الجزء الأكبر من الموقف السياسي لليهود هو نتيجة التحولات السوسيو اقتصادية التي عرفتها اليهودية المغربية . ونميز من بينها ثلاثة ، كان لها نفوذ عميق في تطور العلاقات اليهودية الإسلامية .

نجد في المقام الأول أن الطائفة تخترقها هجرات داخلية عميقة أدت باليهود الفقراء إلى التكدس في ملاحات المدن الكبرى التي تعرف نموا ، بينما العائلات الميسورة ، القادمة من مجموع المملكة ، تتدفق على الدار البيضاء حيث ينتظرهم دورهم كوسطاء بين جمهور اليهود والمسلمين . هذه الحركية التي تلامس عدم الاستقرار ، تثير تصدعات بين الثقافة القديمة وثقافة المستعمر الذي ، فوق هذا ، يحتقر اليهود . ومن هنا تنتج أزمة هوية قوية .

هناك ، في المقام الثاني ، تطور البنيات السوسيو مهنية التي أدت إلى تبلور ثلاث فئات : على رأس السلم ، أرستقراطية المال ، منعزلة وحريصة على الحفاظ على امتيازاتها ، توجد بالموانئ ، حيث تلعب دورا مهما في تنمية العلاقات التجارية بين فرنسا والمغرب .

وهناك طبقة وسيطة من أرباب العمل الحرفيين التي تتحمل منافسة الأوروبيين والمسلمين ، وتساهم في توزيع السلع الفرنسية الجديدة بالمغرب . وفي أسفل السلم طبقة العاملين الحرفيين ، المستخدمين المياومين في التجارة ، وهي أقرب ، في مستوى معيشتها ، إلى المسلمين من الفرنسيين . وإجمالا ، فإن اليهود يتصرفون ، بجميع طبقاتهم ، كدعاة حداثة ، في مجموع المغرب .

أما التحول الثالث ، فيتمثل في التخلي التدريجـي عن المـلاح والأحيـاء الشـعبية اليهوديـة . إنهـا نهايـة التميز علـى المسـتوى الحضـري والتفرقـة بيـن الطوائف الثلاث ، وهي تفرقة أرادها وخطط لها ليوطي .

سنوات الجنرال جـوان

لنعد الآن إلى تعيين الجنرال جوان سنة 1947 . إنه عسكري متصلب، ولد بالجزائر ، ويشتهر بأنه يعرف المغرب جيدا . وهو ضـابط سـابق فـي قيـادة أركان ليوطي خلال حملة التهدئة ، وقاد فيما بعـد الجنـود الفرنسـيين ، فـي عهـد نوغيس . وقد حاول مرة التعاون مع حكومة فيشي لكن ، كف عن ذلك بسرعة ، وحصل على انتصارات في المعارك التي خاضها ضد الجيش الألماني .

وبـالرغم مـن أنـه ولـد بـالجزائر ، فأنـه كـان مقتنعـا بـالتفوق المطلـق للحضـارة المسيحية على المجتمعات المتخلفـة بـالمغرب العربـي ، ولذلـك اعتـبر الرجل المنقذ الذي تنتظره الجالية الفرنسية بالمغرب .

وكـان التفويـض الـذي حصـل عليـه مـن الوزيـر الأول بـول رامـاديي ووزيره في الشؤون الخارجية ، جورج بيدو ، غاية في الوضوح :

" عليك بإعادة النظام والشروع في إصلاحات لربـط المغـرب بفرنسـا . بصفة أكثر صلابة ، وفي حالـة رفض القصـر ، عليك بـالحصول علـى تنـازل إداري [عن العرش] أو بخلع [للسلطان] تقوم به السلطة الفرنسية نفسها ."

كانت التفاتاته وتصريحاته الأولى تبدو أنها تعـبر عـن رغبتـه فـي نهـج طريق الإصلاحات ، والدخول في حوار مع الوطنيين المعتدلين . لكن لـم يسـتفد من إعلان حسن النوايا هذه ، سوى اليهود، كما سنرى .

وفـي أكتوبر 1947 ، أدخل جوان تعديـلا ، فـي اتجـاه أكـثر ليبراليـة ، علـى تشـكيلة مجلـس الحكومـة ، الهيـأة الاستشـارية حيـث كـان يوجـد الممثلـون الفرنسيون والمغاربة من مجموع المهن .

ولأول مرة يتم قبول ستة مندوبين يهود في هذا المجلس ، طبقا لأحد المطالب الأساسية للطائفة . وكانوا يوجدون في الهيأة الثالثة ، الخاصة بالمهن الحرة "وذات المصالح المتنوعة " ويمثلون لجان الطوائف للمدن الست الكبرى : الدار البيضاء ، مراكش ، فاس ، مكناس ، الرباط ووجدة . وهكذا يتم إشراك الإسرائيليين رسميا لأول مرة في تاريخهم ، في الشؤون العامة ، ولو بطريقة محدودة . وبهذا الإصلاح حاز الجنرال جوان فورا على عطف واعتراف مسؤولي الطائفة .

ولم يقف جوان عند هذا الحد ، بل إنه لبى مطلبا يهوديا آخر ، يتمثل في : منحهم هيئة تمثيلية على الصعيد الوطني ، ذلك أن سلطات الحماية ، التي كانت حذرة إزاء أي هيكلة من شأنها أن تمنح لليهود تمثيلية وطنية ، منحتهم ، في سنة 1945، بنية تنسيق عامة ، وفي سنة 1949 صادق جوان على الوجود الفعلي لمجلس الطوائف ، واعترف بقانونه الداخلي .

وقد أصبح المجلس بنية دائمة مكلفة بالإشراف على المصالح المشتركة لمختلف الطوائف وتمثيلها لدى السلطات . وقام بإدارتها كاتب عام مقيم بالرباط، وتم إبعاد صفة الرئيس بسبب معناها السياسي المجرد . وحاز الكاتب العام ، جاك دحان ، على هذا المقعد ، بعد أن أعطى ضمانات الخضوع للإدارة الفرنسية . وفي خضم هذا أنشأ صحيفة شهرية باسم [صوت الطوائف] " لافو دي كومونوطي " .

وبما أن هذه البنيات الجديدة غير ديموقراطية ، فإنها تعرضت للانتقادات ، لأنها قوت من خضوع الطائفة للإقامة ، كما أنها لم تجلب سوى المسؤولين الميسورين عموما من الناحية المالية ، لكنهم ضعفاء من الناحية الثقافية ، وخاضعون لسلطات الحماية .

ونقلت صحيفة " نوار " النصف الشهرية ، في عدد يناير 1951 ، صدى هذه الثغرات بهذه الصيغة :

" إن لهذه الانتقادات علاقة بمجموعة من المشاكل التي تتعلق ، من جهة ، بالنظام القانوني الداخلي الذي توجد فيه اليهودية المغربية [لجان الطوائف ...] ومن جهة أخرى القانون العام الذي يحدد علاقاته مع السلطات الشريفة والمواطنين المسلمين . ونرى في الحالتين معا . أن الإسرائيليين المغاربة محرومون من حقوقهم ، وأن الوضعية القانونية التي خصصت لهم دون مستوى وضعية مواطنيهم المسلمين .

" إن نضج الإسرائيليين المغاربة ، وتطورهم ، والدور الذي يقومون به في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، ثم التأكيد الذي ما فتئ جلالة السلطان يكرره بأنه لم يكن هناك أي تمييز بين رعاياه من مختلف الديانات ، كل هذا في صالح إصلاح عميق وسريع لليهودية المغربية " .

وفي نفس هذا التوجه ، توصل المؤتمر اليهودي العالمي برخصة فتح تمثيلية له بالدار البيضاء، ليس لمجلس الطوائف الحق في الانخراط بها . وبالرغم من عدم الاعتراف الرسمي بها فإن الحركة الصهيونية استفادت من تسامح كبير للسلطات . وهكذا سمح بعملية " العاليا " [الهجرة] ، التي كانت ممنوعة إلى غاية إنشاء إسرائيل ، كما سمح للوكالة اليهودية بفتح مكاتب ومركز عبور بالمغرب . وأصبح المبعوثون الصهاينة يتنقلون بحرية .

وقبل جوان ، في الأخير ، دراسة باقي المطالب اليهودية التي تتعلق أساسا بتحديث العدالة، ومنح قروض للسكن ، بعناية . وكشفت هذه الالتفاتات الطيبة ، أن الإقامة تحرص على ضمان التعاطف النشط ، أو على الأقل حياد الطائفة اليهودية في الحرب الشرسة ، التي لم تتأخر فرنسا عن الشروع فيها ضد الوطنيين [المغاربة] .

وفيما يتعلق بالسلطان ، فإن جوان كان يشاطر جورج بيدو نفس الشعور بالرفض . فكل واحد منهما يرى في سيدي محمد " حاكما مستبدا وعدوا لدودا لفرنسا " . وكيفما كان الحال ، فأن نواياهما تميزت بالوضوح . وظهرت هذه النوايا كاملة في تفويض الحكومة ، المذكور أعلاه ، الذي يحدد مهمة المقيم العام ، لحظة تعيينه .

إن الأربع سنوات من ولاية جوان [1947 - 1951] تعتبر بمثابة أربع سنوات من الحرب ، المكشوفة في غالب الأحيان ، مع العاهل . وقد أحاط هذا المحارب المولود بالجزائر ، الذي يوحي بمظاهر الحلم والليبرالية ، نفسه بحاشية من المنتفعين ، بينما منفذو الأعمال الخسيسة ، مثل المفوض بونيفاص ، أمكن لهم أن يطلقوا العنان لإبداعهم كجلادين . ومن الجانب المغربي ، اعتمد جوان على أكثر العناصر رجعية ، من ملاكين كبار للأراضي ورؤساء قبائل ضد البورجوازية الصغيرة والمتوسطة بالمدن المتطلعة إلى مثل التقدم والحرية .

وكان سيدي محمد لا يخفي عداءه لجوان في كل لقاء معه حيث يقلص البروتوكول ـ وهذا نموذج من المحادثات ، التي ليس منها سوى الاسم ، كما يسردها جان لاكوتير :

" يجب أن يحضر الشخص لمحادثة بين الملك والجنرال ، في هذه الفترة ، لمعرفة أي حد يعبر محمد بن يوسف عن انزعاجه حين يظهر ممثل فرنسا ، وبلحية تكسو الوجه ، ونظارات سوداء تخفي النظر وسترة الجلباب تصل إلى الجبهة ، من جهة الرأس ، وصوت عبوس : إنها مجموعة حالة من النفور الملكي التي يمكن أن يتحمس لها مختص في علاقات القصر والطبائع الملكية ، مثل سان ـ سيمون.

وكم كان الحوار الذي كان بينهما شاذا ! فإزاء بعض جمل الأدب العادية التي كان يوجهها المقيم العام ، يرد السلطان بكلمات صغيرة ، في لهجة

لاذعة ومتقطعة يعطي طابعها معنى العداء طبعا ."

ومن أجل أن يصل جوان إلى هدفه ، وهو اغتصاب السلطة من السلطان ، فإنه لم يتردد في وضع سيدي محمد أمام حالات قاسية . فعزله تماما عن أصدقائه الوطنيين . وحاول الدفع ببيادقه وهو يتظاهر بالاعتقاد في تراجعه عن تسيير تركته : في نونير 1947 ، تحدث عن " سيادة فرنسية مغربية مشتركة " ، وهو مفهوم مناقض تماما لمعاهدة الحماية . إنه الخطأ الذي كان ينتظر السلطان سقوطه في الكمين ، حيث يرد بالسلاح الوحيد الذي يتوفر عليه ، وهو إضراب عن الختم بالطابع الشريف ، والذي كان ينوي الاستمرار فيه ، حتى ولو أدى الأمر إلى إقبار ظهائر نافعة .

حاول الجنرال ، وهو ينتهك روح ونص معاهدة الحماية ، أن يفرض على السلطان إصلاحا إداريا يهدف إلى إقامة نظام سيادة مشتركة ، مع إنشاء مجلس وزراء متساوي الأعضاء يصبح فيه المديرون الفرنسيون العشرة من القطاعات الإدارية أعضاء برتبة وزير . لكن المقيم كان يعرف جيدا بأنه سيكون من الصعب عليه أن يحول الأمور لصالحه بدون إثارة نزاع مفتوح ، فلجأ ، خفية ، إلى طرق بوليسية خسيسة ، مثل توزيع مناشير للقذف بهدف تجريد السلطان من مصداقيته . وأصبحت العلاقات بين الرجلين جد سيئة . إذن ، فنحن أقرب إلى تجميد المؤسسات .

لم يتمكن جوان ، وهو الذي يتوفر على جميع وسائل تحقيق هدفه الاستراتيجي المتمثل في السيادة المشتركة ، من فرض انتخاب مجالس بلدية متساوية الأعضاء ، بواسطة الاقتراع العام ، التي كان بالإمكان أن تعطي ، فعليا ، حقوقا سياسية للفرنسيين ، بينما هم أجانب قانونيا .

أما من ناحية السلطان ، فإنه نهج بالطبع طريقا آخر نحو هدف متعارض تماما ، وإن كان جد معقول ، والمتمثل في : الوصول إلى الاستقلال

عبر مراحل ، حتى ولو كانت طويلة ، وحاول ، بعد أن يئس من أي حوار مع جوان ، ربط حوار مباشر مع باريس ، لكنه عاد خائبا من زيارة رسمية طويلة لفرنسا في نونبر 1950 .

وهكذا ، دخلت الحماية ، ابتداء من الآن ، في مرحلة أصبح فيها أي شيء ذريعة لحادثة ومواجهة مع الإقامة ، من جهة ، والقصر والوطنيين من جهة أخرى . وهو ما لاحظناه بمناسبة مناقشة ميزانية 1951 بمجلس الحكومة ، وهي المؤسسة الغير السياسية نظريا ، ذات الدور الاستشاري الخالص ، والتي تتكون في الأصل ، من فرعين ، أحدهما مغربي والآخر فرنسي .

وبالرغم من أن هذا المجلس لم يكن بدون سلطة كبيرة ، فقد أعطى على الأقل صورة عن حالة الرأي العام .

وفي سنة 1948 ، سمحت إضافة ممثلين منتخبين من غرف التجارة بفتح أبواب المجلس أمام بعض أعضاء حزب الاستقلال ، الذين وجدوا فيه منبرا للتعبير عن مطالبهم . أما المندوبون اليهود الستة ، ومن بينهم جاك دحان ، فإنهم قاموا بما يستطيعون القيام به حتى لا تقتصر تدخلاتهم فقط على مشاكل الطائفة .

وعلى سبيل المثال ، نشير إلى أن جوزيف برديغو ، اقترح في تقريره حول ميزانية البريد والهاتف والتلغراف ، سنة 1951 المساواة في الأجور بين البريديين المغاربة والفرنسيين الذين لهم نفس الدبلوم . الشيء الذي أدى ، عند الاستقلال ، إلى إعداد عريضة من طرف البريديين ، وزعت في نطاق محدود ، لكي يحتل منصب وزير البريد ، هذا المنصب الذي كان ليهودي فيما بعد .

وفي دجنبر 1950 ، هاجم أحمد اليزيدي ومحمد الغزاوي ، وهما مناضلان معروفان في حزب الاستقلال ، بشدة ، وداخل المجلس ، مشروع الميزانية لسنة 1951 ، حيث لم يروا فيه سوى استمرارية للإجراءات المالية

الموجهة إلى تعزيز امتيازات الجالية الفرنسية . وبغضب ، اضطرهما جوان لمغادرة القاعة . وتبعهما عشرة ممثلين مسلمين ، تضامنا معهما . بينما لم يتضامن معهم الممثلون الإسرائيليون الستة ، وهم أشخاص مرتبطون بالسلطات الفرنسية ، وأبعد ما يكونون عن مشاطرتهم آراء زملائهم في حزب الاستقلال . وظلوا في أماكنهم . وبهذا ، لم يسبق أن ظهر الشرخ بين المجموعتين المغربيتين مفتوحا بهذا الشكل . وقد كتب جاك دحان ، الذي كان يشغل أيضا منصب الكاتب العام لمجلس الطوائف اليهودية ، في مذكراته ما يلي :

" بالنسبة لجميع أولئك الذين ظلوا في أماكنهم ، وهم كثر ، كان الأمر صعبا جدا . وبمغادرة أعضاء حزب الاستقلال للمكان ، فإنهم رسموا حدودا ، وفرضوا اختيارا على أولئك الذين لم يريدوا أو لم يستطيعوا اتخاذ موقف ، ومن بينهم الممثلون اليهود الستة . وليس هناك من يشك في أننا شاهدنا قطيعة . لقد فاجأتنا وأدهشتنا سرعة الأحداث ."

وكما أن السلطان لم يهاجم مباشرة المقيم ، في قضية الميزانية ، مفضلا تقديم حزب الاستقلال لهذا الغرض ، فإن الجنرال جوان رفع من شأن الكلاوي للاستمرار في إقلاق سيدي محمد . وبما أن فرنسا تركت لباشا مراكش القوي والمثير ، التهامي الكلاوي استقلالا ذاتيا كبيرا من الناحية الإدارية والمالية ، فإنه أصبح يتصرف كسلطان حقيقي في الجنوب . وقدم نفسه كبطل لسكان البوادي ، كما اشتهر عنه أنه معجب بالعمل الحضاري للحماية ، ضد " اللصوص" الاستقلاليين في المدن .

ولم يكن الكلاوي، في عهد نظام فيشي ، لطيف المعاملة مع يهودي مراكش الذين منع عنهم استعمال خدم المنزل من المسلمين ، وفرض عليهم غرامات ثقيلة . لكن أعيان الطائفة اعترفوا له بما وفره لهم من أمن .

وقد اصبح سيدي محمد الذي استخدم ، في مرحلة أولى الكلاوي من أجل تقليص سلطة الصدر الأعظم المقري ، يعمل جاهدا الآن ، على احتلال المكان بمراكش بمحاولة تعيين موظفين تابعين له ، إذن ، فجميع عناصر المواجهة بين الرجلين موجودة . وهو ما تم بالقصر الملكي بالرباط ، يوم 21 دجنبر 1950 ، بمناسبة عيد المولد النبوي . فخلال احتفال رسمي ، توجه الكلاوي بهذه الكلمات إلى سيدي محمد : " لم تعد سلطانا للمغرب ، أنت سلطان حزب الاستقلال الشيوعي الملحد ." فتم طرده في الحال ، وأصبح شخصا غير مرغوب فيه بالقصر . ومن هنا ، فإن أحد الرجلين صار يعتبر في رأي المقيم زائدا بالمغرب ...

وإلى جانب الكلاوي ، كان للجنرال جوان علاقة صداقة مع محافظ آخر يحمل حقدا دفينا للعلويين ن وهو عبد الحي الكتاني ، رئيس زاوية دينية ذات نفوذ بفاس . وبضمانه لمثل هذا الدعم ، فإن المقيم العام رأى أنه بالإمكان القيام بالضربة القاضية .

ويوم 21 يناير 1951 ، وادعاء من جوان بوجود خطر حقيقي لثورة بربرية ، أجبر السلطان ، تحت طائلة خلعه عن العرش ، على التمديد والتبرؤ علانية من حزب الاستقلال ، وإبعاد مساعديه المقربين من الحزب . فرفض سيدي محمد رفضا قاطعا . ولكي يعطي جوان الكثير من القوة لتهديداته ، حاصر القصر بواسطة قوات فرنسية يوم 24 فبراير 1951 ، بحجة حمايته من القبائل البربرية المجندة من طرف الكلاوي ، التي جاءت لتحاصر الرباط . وحين شعر سيدي محمد بأنه أمام طريق مسدود ، رضخ لأوامر الإقامة العامة ، منتظرا الفرصة التي يكون فيها ميزان القوى لصالحه .

إذن ، تم تجنب خلع السلطان ، لكن لا شيء تمت تسويته . فالسلطان وضع حدا لإضراب الخاتم ووقع الظهائر المعلقة تحت الضغط ، ولكنه ظل

يرفض إصلاح قانون البلديات الذي طالب به الجنرال جوان بإصرار منذ أربع سنوات .

وكان يوم 25 فبراير 1951 " يوم المخدوعين ". ففي نظر باريس ، أصبح من الضروري استبدال الجنرال جوان . أما السلطان ، فإنه كان يعرف جيدا أنه إذا لم يأخذ الوطنيون مأخذ الجد تراجعه التكتيكي ، فإن عملية خلعه مسألة وقت . وعرف السلطان ، وهو المنتصر ، بأن ذلك لن يطول ، ونرى كيف استفاد من دروس الحادث وهو يتحدث مع ابنيه مولاي الحسن ومولاي عبد الله :

" لقد جاء ممثل المقيم العام يخبرني بضرورة تسفيه الجزء الأحسن في شعبي . وأضاف إذا لم تفعلوا فسيتم خلعكم على العرش . وهناك مثل يقول ، إذا هددك أحد بصفعة ، فإنه يكون كمن صفعك . إذن ، كونوا متأكدين من أن ما لم يتم بالأمس سيتحقق آجلا أم عاجلا ."

من الجنرال جوان إلى الجنرال غيوم

حل المقيم العام الجديد ، الجنرال أوغيستان غيوم ، بالمغرب يوم 2 أكتوبر 1951 ، مسبوقا بشهرة طيبة ، وذلك بالرغم من أنه كان مفروضا من طرف الجنرال جوان . ألم يكن مدير الديوان السياسي لنوغيس ، صديق سيدي محمد ؟ ألم يكلل بالنصر في ساحات القتال الأوروبية على رأس مقاتلين مغاربة شجعان !

وفي الوقت الذي اعتاد فيه لسان مجلس الطوائف آلاّ يتخذ موقفا حول القضايا ذات الأهمية الوطنية ، نشرت " نوار الصحيفة النصف شهرية للجمعية المقربة من الصهيونية شارل نيتر ، عشية قدوم المقيم العام الجديد ، مقالا متفائلا ، للبنكي فيليكس نطاف ، وهو فرنسي من أصل تونسي مصنف بأنه "ليبرالي " . ومما جاء في هذا المقال :

" ينبغي أن تكون الصداقة بين الشعوب ، مثل الصداقة بين الأفراد ، مبنية على أساس احترام متبادل ، وفي إطار احترام كرامة كل واحد ...

وهناك مجموعة من المسلمين والإسرائيليين والمسيحيين بالمغرب يريدون العمل مجتمعين من أجل تحسين ظروف عيش الجماهير الكادحة في هذا البلد ، ويطلق على جمعيتهم : " الصداقة المغربية ".

كان يسود المغرب آنئذ قلق ، لا يعود فقط إلى الأحداث المؤسفة لمجلس الحكومة الأخير ... ذلك أننا نحن المسلمين والمسيحيين والإسرائيليين سكان هذا البلد ، متضامنون ، سواء أحببنا أم كرهنا ، حول نفس المصير ، حتى ولو كان عابرا مثل جميع أشياء الحياة .

" وللوصول إلى هذا ، لا بد من الاحترام وقد برع ليوطي في ذلك " .

ويبدو أن هذا الانتقاد المتستر شيئا ما ، لموقف الجنرال جوان ، وجد أذنا صاغية لدى خلفه الجنرال غيون ، الذي أبدى الكثير من الود والتفاتات حسن النية إزاء السلطان ابتداء من لقائهم الأول ، يوم 7 أكتوبر 1951 بالدار البيضاء .

وكمقياس جيد للجو العام ، فإن الطائفة اليهودية ، وبما أنها كانت متشبثة بأرضها أكثر من التشبث بمزايا الاستعمار ، تركت نفسها يتملكها تفاؤل جميل . ونشر المحامي مايير طوليدانو رئيس تحرير " نوار " يوم 17 أكتوبر 1951 ، افتتاحية بعنوان : " من أجل تعاون خصب " نقرأ فيه هذا السطور :

" بعض كلماته [المقيم] أقنعت الفرنسيين والمغاربة بإمكانية وجود توافق مثمر ؛ وهناك كلمات أخرى ، تطبعها قوة غير مألوفة ، رفعت كل لبس عن أعداء التقدم بالمغرب ، كيفما كانت انتماءاتهم ، وقد تم تحذيرهم بأنهم سيعاملون بقسوة إذا دعت الضرورة ، وذلك في حالة مقاومة من جهتهم للسياسة الجديدة ، التي تعتزم الإقامة الشروع فيها باتفاق مع جلالة السلطان .

"ونحن ، يهود المغرب ، الذين ندعو بكل إخلاص إلى إقامة صداقة فعلية بين جميع سكان البلد ... لنا أسباب وجيهة لقبول التوافق بين الفرنسيين والمغاربة الذين يوجدون في نفس درجة المحبة.. "

وقد حاولت الصحيفة في الشهور التالية فتح نقاش حول مستقبل الطائفة اليهودية ، وإيقاظ زعمائها من خمولهم . لكن بدون نتيجة . وتحت عنوان : "واجباتنا " ، لافتتاحية مؤرخة يوم 4 نونبر 1951 ، دعت " نوار " الطائفة إلى القيام بتحرك ؛ وقالت :

" إن الطائفة اليهودية المغربية ، التي استمرأت العيش في هدوء يشبه الخمول ، لم يعد يهمها تماما مصيرها .

وبما أنها اعتادت العيش تحت حماية سيادة وصائية ، فقد صور لها خيالها أن الأوقات لم تتغير ، وأنه يوجد دائما من يهتم بها . إن كل يهودي يتساءل مع نفسه يرى أنه من العبث ، خارج شؤونه الشخصية ، أن يرتبط بمشاكل لا تهمه مسبقا ...

" كل هذا ناتج عن الخطأ الفادح والخطير الذي يتمثل في الاعتقاد أنه ليس على اليهود الاهتمام بالحكومة ، سواء تعلق الأمر بحكومة القضايا الطائفية أو بحكومة البلاد نفسها ."

إنها طوباوية كريمة ، لكن لا شيء يشير الآن إلى أن الإقامة ستكون مستعدة لترك اليهود أو المسلمين يهتمون بالحكومة . وفي الواقع ، مازال السلطان مستمرا في الإلحاح ، بقدر كبير من اللباقة ، حول ضرورة تطلع المغرب نحن الاستقلال في إطار احترام جميع سكانه . لكن الجنرال كيوم ليس هو رجل الوضعية . إنه السياسي المحدود الأفق ويفتقد إلى الخيال ، وبالتالي فهو عاجز عن القيام بأدنى مبادرة جريئة . وإن كان فظا غليظ القلب . وبما أنه يعتبر نفسه ممثل المعمرين ، فإنه فوض صلاحية مطلقة لعميد الشرطة المشؤوم

بونيفاص ، خاصة وهو يفتقر إلى موهبة العمل ، فبالأحرى موهبة الكلام ، ولذلك فإنه كان يأخذ بمبدأ الحذر . إذن ، فلم يدم شهر العسل سوى بضع أسابيع. ثم إن محاولة التفريق بين السلطان وحزب الاستقلال فشلت ، الشيء الذي دفع الإقامة إلى تخصيص ضرباتها للحركة الوطنية ، وصحفها ومسؤوليها.

وبالنسبة للسلطان ، فقد انتقل إلى الهجوم . وهو يتصرف ، بصفة علنية، كزعيم وطني وزاد من لقاءاته مع حزب الاستقلال . والنتيجة هي أنه جمد جميع الإصلاحات التي تريدها الحكومة الفرنسية ، ومنها انتخاب المستشارين البلديين الفرنسيين بواسطة الاقتراع العام تلك الإصلاحات التي أدت إلى إقامة [السيادة المشتركة] التي رفضها السلطان بأي ثمن . واقترح الوسيلة التي من شأنها أن تساعد إلى الخروج من المأزق ، من خلال مذكرة 20 مارس 1952 التي تنص على إقامة ملكية دستورية حقيقية تضمن للمغرب الاستقلال الذاتي وتحافظ على المصالح الشرعية للفرنسيين . لكن وبكل أسف كان رئيس الجمهورية الفرنسية ، فانسان أوريول ، ووزارة الخارجية ، عاجزين ، فيما يبدو ، على الرد عن التطور السلمي والمعقول الذي قدم لهما .

وأمام عدم الرد الفرنسي ، زاد سيدي محمد في تشديد اللهجة . وظهر أن خطاب العرش ليوم 18 نونبر 1952 ، وهو الأهم منذ خطاب طنجة سنة 1947، لم يعد يدور فيما هو مألوف من التفاف وحذر . وأعاد فيه مطالب حزب الاستقلال ومطالبه الخاصة : استقلال ذاتي سياسي ، وسيادة دولية وحريات سياسية وثقافية ، إصلاحات اجتماعية من كل صنف .

ومن جديد ، وجد سيدي محمد نفسه مضطرا للجوء إلى الإضراب عن وضع الخاتم . ولم يعد يثق في الإصلاحات ، بل أصبح يرى أنه ليس لها أي معنى إلا حين يتم قبول مبدإ ارتقاء المغرب إلى استقلال ذاتي ، لان كلمة الاستقلال كان يتم تجنبها لحد الآن ،

إزاء هذا ، فإن الجالية الفرنسية بالمغرب ومجموعة الضغط الباريسية القوية هي التي أعطت للحماية إيقاعها . وبناء عليه ، فإن غيوم لم يكن سوى الخادم المتحمس للعناصر الأكثر تطرفا المجتمعين داخل حركة " بريزونس فرنسيز " [الحضور الفرنسي] . وهناك مجموعات الفرنسيين الليبراليين ، مثل " الصداقات المغربية " لفليكس نطاف ، أو " الضمير الفرنسي " للدكتور دولاتوي، لكنها ظلت هامشية .

وفيما يتعلق بالطائفة اليهودية ، التي كانت تسيرها نظريا نخبتها ، فإنها تشبثت بفكرة أنها لا ترى أي تناقض بين ولائها للسلطان واستسلامها للإدارة الفرنسية . واحتفلت بابتهاج خاص [18 نونبر 1952] بالذكرى الخامسة والعشرين لتربع سيدي محمد على العرش . ونقرأ السطور التالية في " لافوا دي كومونوتي " " صوت الطوائف " ، عدد دجنبر 1952 :

" تم تخليد عيد العرش من طرف الطائفة الإسرائيلية بالمغرب في إطار من الحماس . ويدخل هذا الفرح في تقاليد اليهودية التي ظلت تطلب من أعضائها أن تحب بصدق وإخلاص ملكها وأن تتعاون معه في الجهود التي يبذلها من أجل السلام ومن أجل رخاء المملكة . وتوجه جيريمي إلى اليهود المشتتين ، وقال لهم . " حاولوا أن تبروا دائما بالبلد الذي احتضنكم واضرعوا إلى الله في أن يحفظه"

المؤامـــــــــرة

كان السلطان فعلا في حاجة إلى مثل هذه الأدعية . فقد أسفرت عملية اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد ، يوم 6 فبراير 1952 ، من طرف أوروبيين عن مظاهرات تضامن في حي " الكاريار سنترال " بالدار البيضاء يومي7و8 فبراير.واستغل بونيفاص المشؤوم ، الذي أصبح واليا على

الشـرطة ، هذا الحـدث للقيام بتنظيم عمليـة استفزاز بوليسـية رهيبـة ، خلفـت عشرات الضحايا بين المتظاهرين .

وقامت الشرطة في جميع التراب الوطني ، بإلقاء القبض على الزعمـاء الوطنيين الاستقلاليين والشيوعيين . وتـم القضـاء علـى رأس الحركـة الوطنيـة . وحين دعا سيدي محمد الشعب إلى التزام الهدوء، غداة المظـاهرات ، وصفتـه الصحافة الاستعمارية ـ " سلطان الكاريار سنترال " ! وكان هذا مصـدر اعـتزاز كبير له .

لم يقف بونيفاص عند هذا الحد . ورأى أنه ، لكي يحل بصفـة نهائيـة ، مشكل المغرب ، بقي عليه أن يقضي على الزعماء الوطنيين ، وعلى محرضهم، السلطان نفسـه . وبعـودة جورج بيدو ، فـي بدايــة سـنة 1953 ، إلــى وزارة الخارجية ، التي يرتبط بها مصير المغرب ، دفع آخر حاجز لخلع السلطان ، هيأ ثلاثي المؤامرة : غيوم ، والكلاوي ، والكتاني ، بدقة ، أجواء الغضب الشعبي ، مع القيام بكل شيء لإعطائه طابعا " تلقائيا " . ولم يتمكنوا من توظيف الطائفـة اليهودية التي احتمت بالحياد الواضح لمجلس طوائفها .

واعتقد أعيان يهود مراكش بسذاجة ، الذين أرعبتهم جرأة باشا المدينـة، أنه بالإمكـان إصـلاح ذات البين بينـه وبيـن السلطان ، كما يورد ذلك الكـاتب الخاص للكلاوي ،ألبير ـ سيمون بيرديغو ، في مذكراته خفايا مؤامرة :

" أتذكر اليوم الذي ... استقبلت فيه وفـدا مـن المجمـع الإسـرائيلي جـاء يطلـب منـي أن أخبر بـاحترام سـعادة الباشـا الكـلاوي بأنـه [الوفـد] جد متـألم وحزيـن بخصـوص هذه الخصومـة [بيــن السـلطان والباشـا] ، وأن الطائفـة الإسرائيلية بالمغرب ظلت دائما تقـدره وتحترمـه ، لكـن صـاحب الجلالـة سيدي محمد بن يوسف هو القائد الروحي الأعلى للبلاد ، سواء بالنسبة للمسلمين ، أو

بالنسبة للإسرائيليين، وأنـه كـان دائمـا محبوبـا ومحترمـا بصفـة مطلقـة ، بسـبب موقفه النبيل والكريم تجاههم .

" وطلب [الوفـد] من صـاحب السعادة الكـلاوي أن يقبـل التصـالح مـع العاهل الشريف بهدف إعادة الهدوء والسكينة إلى العقول الملتهبة .

" كان هذا هو الخطاب الذي كلفـت بنقلـه إلـى الكـلاوي . ومـازلت إلـى اليوم أرتعد حين أتذكر رد فعله الساخط حين قمت بهـذه الخطـوة . وقـد جعلتنـي نظرته الفولاذية أرتعد مدة طويلة ، لدرجة كنت معها أتوقع حدوث الأسوأ " .

وحين شعر سيدي محمد بتصاعد المخاطر بشـكل جـدي ، قـدم تنـازلين كبيرين : قبل الشروع في إعداد دخول المغرب إلى الاتحاد الفرنسي ، وأخـيرا ، دراسة إصلاح قانون البلديات الشـهير والغـالي علـى جميـع المقيميـن . وبمـا أن هذين التنازلين لم يجردا خصومه من سلاحهم ، فقد حاول ، عبثا، ومرة أخرى ، تحويل المفاوضات مع فرنسا صوب مكان محايد ، مثل باريس .

وتابعت الطائفة بقلق تطور الوضعية ، لكنهـا تظـاهرت بالاعتقـاد أن لا شيء تم افتقاده ، بل وبإمكانها المساهمة في تصالح الخصوم . وفي هذا الصدد ، دعا مؤتمر الطوائف ، المجتمع في مطلـع أبريـل 1953 ، تحـت إشـراف ممثـل الإقامة ، موريس بوتبـول ، مفتـش المؤسسـات الإسـرائيلية منـذ 1945 ، جميـع الأطراف إلى الوئام والتفاوض ، وجدد بيعة اليهـود المزدوجـة للسـلطان وللمقيـم العام . وتبنـى ، بعـد أن وضـع المشـاكل الخاصـة للطائفـة فـي الدرجـة الثانيـة ، اقتراحا في مجال السياسة العامة ، يقول :

" بمناسـبة مؤتمـر الطوائـف الإسـرائيلية السـنوي ، يرجـو ممثلوهـا مـن السيد مستشار الحكومة الشريفة أن يتفضـل بـالتعبير لعـاهلهم ، صـاحب الجلالـة سيدي محمـد بيـن يوسـف ، نصـره اللـه ، عـن ولائهـم التـام ، وللجنـرال غيـوم المفوض المقيم العام للجمهورية الفرنسية بالمغرب ، عن امتنانهم العميق.

وبما أنهم متشبثون بصدق بالسلام الاجتماعي ، فهم يتمنون بكل إخلاص أن يتابع المغرب مسيرته نحو التقدم في إطار مناخ من الوئام ، كما يأملون في أن يتم هذا التطور في إطار بناء بعناية من صاحب الجلالة الشريفة وممثل فرنسا السامي ."

إذن ، فإن وقائع اللعبة الصعبة ، التي تمت في أقل من سنة ، ووصلت إلى أوجها يوم 20 غشت 1953 ، جرت بين ست شخصيات أو مجموعة أشخاص حسب جان لاكوتير . الملك معزول عن أصدقائه الوطنيين ، لكن بإمكانه الاعتماد على دعمهم . وهناك مجموعة صغيرة من الفرنسيين الليبراليين المقيمين بالمغرب ، والذين تساندهم بباريس مجموعة من المثقفين مثل فرانسوا مورياك وروبير بارا ، تندد بالعملية التي أعلن القيام بها في المغرب ، لكن ليست لها وسائل الحيلولة دون وقوعها .

وأمام هؤلاء ، نجد تحالفا قويا يتشكل من سامي موظفي الإقامة ، فالات ، فيليب بونيفاص ، جاك دو بليصون، لا يترددون في الكذب على باريس، ويعتمدون على المعمرين ورجال الصناعة الرجعيين المولودين بالمغرب ، ويستخدمون رؤساء القبائل الذين يقودهم الكلاوي والكتاني.

أدرك سيدي محمد ، كاستراتيجي ماهر ، أن ميزان القوى ليس لصالحه. وقام إذن بتبني هذا الموقف الحذق الذي من شأنه أن يهز خصومه ، وذلك باعتماد الشدة بالنسبة للمبادئ ، وتنازلات تكتيكية . وسمحت له جدليته المرعبة بربح الوقت ، وليس بتجنب الأسوإ .

وانتهى الأمر بوزير الشؤون الخارجية ، جورج بيدو ، بالتخوف من المخاطر التي تسبب له فيها الجنرال غيوم ، يوم 11 غشت 1953 ، أعطى تعليمات صارمة للمقيم تتمثل في : التفاوض مع السلطان حول تخليه عن جزء

من صلاحياته وذلك بتهديده بالخلع ، وفي حالة حصول هذا ، إجبار المشاركين في المؤامرة بوضع حد لحركتهم .

لم يجد سيدي محمد ، المهدد بالخلع عن العرش والمحاصر بالقصر الملكي ، بدا من التوقيع ، يوم 13 غشت 1953 ، على سلسلة من الظهائر التي تحرمه من سلطته وتقيم نظاما حقيقيا للسيادة المشتركة . وفوض سلطاته التنظيمية للصدر الأعظم المقري ، وهو شيخ مرتش ووفي للإقامة ، بلغ من العمر عتيا ، كما فوض سلطته التشريعية لمجلس يتكون من أغلبية فرنسية ، ولم يبق له سوى سلطته الدينية ، لبضعة أيام فقط .

كان استسلام السلطان كاملا ، ظاهرا . لكن عزله تم تجنبه . وبقي إذن على الجنرال غيوم القيام بالجزء الثاني من مهمته ، وهي تجريد المتآمرين المجتمعين بمراكش من السلاح ، والذين يخططون بالإعلان عن ابن عرفة سلطانا يوم 14 غشت . وبالفعل ، جردت ، هذا اليوم بالذات ، بمراكش ، القبائل المشاركة في المؤامرة بقيادة الكلاوي ، والمدفوعة من طرف بونيفاص ، سيدي محمد من صفته كإمام ، وأحلت محله ابن عرفة . وهكذا تخلت فرنسا بسرعة عن فكرة الدفاع عما تبقى من الشرعية بالمغرب ، وعن رجل لم يعد له من صفة الملك سوى الاسم .

ولو أن سيدي محمد فضل ألا يتوجه إلى الشارع ، فإن مظاهرات لتأييده انفجرت ابتداء من 16 غشت بالدار البيضاء ، ومراكش ، وخاصة بوجدة حيث كانت قاتلة . أما الكلاوي ، الذي خشي أن يكون ضحية " يوم المخدوعين " مقارنة مع ما وقع في فبراير 1951 ، حيث اختار التمرد فقد أعطى الأمر للفرسان البرابر باحتلال الرباط . هذا العصيان ـ الذي من المحتمل أن يكون مدفوعا من باريس من طرف الجنرال جوان ـ اعتبر فرصة بالنسبة للجنرال غيوم الذي وضع الحكومة الفرنسية أمام اختيار صعب : " إما مساندة الحكومة

لسيدي محمد بالقوة ، وهذا ليس في صالحها ، أو إطلاق الرصاص على صدور مزينة بأوسمة فرنسية [صدور أنصار الكلاوي]

خلع السلطان

بعد مناقشات عنيفة ، خضعت حكومة لانييل بخجل لطلبات المتآمرين : ويوم 20 غشت، أذنت بخلع سيدي محمد . وتم ذلك في نفس اليوم ، وفي المساء أعلن ابن عرفة سلطانا من طرف علماء فاس ، الذين مورست على بعضهم ضغوط قوية من طرف الإقامة .

ولم يتطلب الأمر سنتين للمتآمرين الفرنسيين والمغاربة ، المتورطين في لعبة الخادعين والمخدوعين ، ليظهر لهم أن 20 غشت هو يوم المخدوعين بامتياز أكثر من اليوم الذي أرادوا تجنبه .

لكن سيدي محمد ، في هذه اللحظة ، رفض التنازل ، فألقي عليه وعلى أسرته القبض في نفس اليوم في ظروف مذلة تضاف إلى الإهانة التي تحملها قبل أسبوع . وفي البداية نقلوا إلى جزيرة كورسيكا ، ثم علموا ، يوم 20 يناير 1954 ، باندهال أن الحكومة الفرنسية ، ومن أجل أن تبعدهم ما أمكن عن المغرب ، فإنها قررت نفيهم إلى المحيط الهادي البعيد ، وبالضبط إلى تاهيتي .

وأخيرا ، فإن الحكومة التي أرادت أن تكون " شهمة " ، هيأت للسلطان منفى أقل بعدا ، وذلك في أنتسيرابي ، بمدغشقر . ولو أن سيدي محمد كف عن ممارسة أي نشاط سياسي ، فإنه - وينبغي التذكير بذلك - لم يتنازل عن العرش ، واعتبر نفسه السلطان الشرعي للمغرب . كان شعبيا حين كان يحكم بالرباط ، وأصبح أسطورة في منفاه بمدغشقر . وكتب فرانسوا موررياك ، مدافعه القوي بفرنسا ، في هذا الصدد :

" إنه يحكم انطلاقا من مدغشقر و ... يتوفر على سلطة لم يسبق لسلطان قبله أن كانت له . لم يكن أبدا سيدي محمد أقوى من الآن . ونحن تابعون له أكثر مما هو تابع لنا ."

وزاد شارل ـ أندري جوليان ، فقال : إذا كنا نتحكم في جسده ، فإنه يتحكم في عقل وقلب آلاف المغاربة . "

وقبل بضعة شهور من خلعه ، أنشأ موررياك جمعية مساندة للعاهل وللوطنيين ، باسم " فرنسا ـ المغرب العربي " ، التي كانت تضم مجموعة مؤثرة من المثقفين ، ورجال السياسة ، والصحفيين ، من بينهم : لويس ماسينيون ، شارل أندري جوليان ، روبير بارا ، بيير كلوستيرمان .

وعلى المستوى الدولي ، لم يقبل أبدا خلع الملك . فهذا فرانكو ، شعر بإهانة لعدم الاستشارة معه في عمل جد خطير يهمه ، على اعتبار أن سيدي محمد هو أيضا سلطان المنطقة الشمالية ، فندد بفرنسا ، ومنح حرية التحرك للوطنيين بالتراب المغربي الواقع تحت الوصاية الإسبانية .

خلال هذا الوقت ، كانت هناك حملة في الأوساط المغربية المحافظة جدا ، للطعن والقذف في سيدي محمد من أجل تجريده مما تبقى له من سلطة ، وهي شرعيته ، وخاصة تلك التي تمنحه صفة رفيق التحرير . واتهمت الإقامة وصحافة عائلة " فاس " ، بجرائدها الأربع [اثنتان بالدار البيضاء ، وواحدة بالرباط ، وأخرى بفاس] سيدي محمد بالاستيلاء على لقب منقذ اليهود ، واستندت على وثائق مزورة تقدمه كجاسوس يعمل لحساب ألمانيا النازية ! إزاء هذا فإن الطائفة اليهودية ، التي تميل تقليديا إلى الشرعية ، ثم إنها غير مقتنعة تماما بهذه " الحجج " المشكوك فيها ، وجدت نفسها تحت تأثير الصدمة . ولم يلحق بصفوف الوطنيين سوى أقلية منها ، بينما شعرت الأغلبية الكبرى بالحيرة.

وبالنسبة للبعض ، فإن الإصرار الذي قدمت فرنسا عنه الدليل ، يوحي بأنها ستظل طويلا بالمغرب . وبالنسبة للبعض الأخر ، أكثر وعيا ووضوحا ، فإن المؤامرة التي تمت ضد السلطان ، إنما تدشن مرحلة من الاضطرابات الخطيرة ، حيث رأوا أنه لا يمكن الإفلات منها سوى بالهجرة إلى فرنسا ، وعلى الخصوص إلى إسرائيل . وقد أجهدت " العالية " نفسها لتقدم رصيدا سلبيا، كان عدد العائدين أعلى من عدد المغادرين ، في سنة 1953 ، بسبب صعوبات الاندماج بإسرائيل ، لكنها وجدت نفسا جديدا . وكيفما كان الحال ، وكيفما كانت مشاعرهم ، فإن الممثلين الرسميين لليهودية المغربية تصرفوا بحكمة برفضهم أي اتصال مع السلطان الجديد .

وفي مدغشقر ، وبعد فترة قصيرة من الوهن ، حيث خرج منها سيدي محمد ، بفضل إيمانه، أكثر إصرارا ـ فقد عاد إلى سابق عهده كرجل متخصص في فن التعبئة كما كان من قبل . لقد التزم حقيقة بعدم ممارسة السياسة ، والتفرغ لإدارة ممتلكاته وتربية أبنائه ، لكنه لم يتخل أبدا عن استرداد عرشه بالرغم من أن استسلامه الظاهري أحدث اضطرابا لدى حزب الاستقلال والليبراليين الفرنسيين الذين يساندونه .

وقد أتى الرد من الشعب المغربي الذي تحمل حيرة وضعف زعمائه واستأنف كفاحه ضد المحتل ودميته ابن عرفة في أحسن وجه . أمام النساء اللائى رأين في سيدي محمد محررهن ، فإنهن كن يخصصنه باحترام عظيم . أليس هن اللواتي اعتقدن ، بعد أقل من شهر من خلعه ، برؤية وجهه مرسوما على القمر ؟

لقد ظلت هالته حاضرة ، حتى وهو في المنفى ، لتعكس بأنه سيد الميدان ، إلى درجة أن الحكومة الفرنسية ، وتحت ضغط فشل تجربة ابن عرفة، أرسلت له إلى تنانانريف ، صديقه الدكتور دوبوا روكبير ليطلب منه مساعدته

على إيجاد ... عاهل آخر . وبالفعل ، فإن الوضعية لم تكن تخلو من حرج .
وهاهو الجواب المهذب الذي رد به السلطان على الطبيب :

" إنكم تعلمون أيضا ، أنتم الذين كنتم إلى جانبنا ، أية ظروف أخضعتنا لها حكومة الجمهورية التي كانت في السلطة بباريس ، لنغادر وطننا ـ إننا سنكون على حق إذا أردنا أن نلوم بلدكم . بيد أنه يجب أن تعلموا أن مشاعرنا إزاء فرنسا لم تتغير .

" لقد قررنا مبدئيا أن نقدم لفرنسا مساعدتنا الخالصة والكاملة ... لكن ألا يكون من النزاهة من جانبنا ألا نقوم في الحال بهذا التحفظ : إننا نعلن ، بدون غرور بل عن اقتناع ، أن عهدنا سيحسب في تاريخ المغرب ، وأن اسمنا سيظل مرتبطا بانبعاث المغرب ، حيث سيكون لفرنسا المجد في أن تساهم بطابع عبقريتها في هذا الانبعاث . إننا عازمون على ألا نقوم بأي عمل من شأنه أن يمس بتوهج ملك سيحكم عليه التاريخ ، حتى ولو طالت آلامنا ومنفانا ".

وهكذا ، نعرف أن سيدي محمد يعيش بهدوء منفاه بفندق " تيرم " بأنتسيرابي . يقضي يومه في جولات تأملية طويلة وفي الصلاة ، وسبحته في يده لا تفارقه . ويتردد على المسجد حيث يقرأ ويشرح القرآن لجالية مسلمة من القمريين تعيش بمدغشقر ، ويقدم لها هبات بانتظام .

وفيما عدا ذلك كان الملك يتصرف كأب أسرة محترم ، يهتم بتربية أبنائه ويقوم بنفسه باقتناء الضروريات من السوق . وقد احتفظ له التجار بذكرى رجل مهذب يعرف ثمن كل شيء . وكانت الأميرة للا أمينة التي ولدت بالمنفى سنة 1954 ،موضوع جميع اهتمامات والدها .

خدعة القانون الخاص باليهود

أخذت الأسطورة " اليوسفية " حجما ، في المغرب ، شملت حتى الطائفة اليهودية بل إن الملاح بدأ هو الآخر يسخر من ابن عرفة ، " سلطان

الفرنسيين " . وازداد الليبراليون قوة وجرأة . وطالبت جمعية " الصداقات المغربية " التي تضم في صفوفها اليهود والمسلمين والمسيحيين ، بالتحرر الاجتماعي والسياسي للمغاربة .

لكن تطور المقاومة الوطنية ، الغير المراقبة في بعض الأحيان ، خاصة مع غياب الزعماء الوطنيين المعتقلين والمنفيين ، هو الذي يقلق أكثر سلطات الحماية . وبدأت الهجومات مباشرة بعد نفي السلطان . ولم تستبعد لا الشخصيات السامية للنظام ولا السكان المدنيين الفرنسيين . وكان ابن عرفة هو نفسه موضوع محاولة اغتيال في ساحة القصر بالرباط من طرف وطني شاب [علال ابن عبد الله " قتله الحرس الفرنسي . وكان الكلاوي والجنرال غيوم هما أيضا مستهدفين ، لكن بطريقة أقل مأسوية . ويوم 23 دجنبر 1953 . انفجرت قنبلة بالسوق المركزي للدار البيضاء ، مخلفة عشرات الضحايا ، من القتلى والجرحى الأوروبيين . ويوم 30 يونيو 1954 ، تم اغتيال الدكتور إميل إيرو ، مدير صحيفة " لافيجي ماروكان " ، في قلب الدار البيضاء .

وبما أن فرنسا ارتكبت خطأ بتغيير سياستها ، فإنها غيرت المقيم ، لكن روبير لاكوست ، الذي حل بالرباط يوم 13 يونيو 1954 ، والمساند من طرف الفرنسيين الليبراليين ، لم يفتأ يكذب الدعاية التي أطلقها عليه المتطرفون من كونه " بائع الإمبراطورية بأرخص ثمن " . إذن لم تغير عملية الاستبدال الوضعية في شيء . ورد الإرهاب الفرنسي المضاد على المقاومة المغربية .

وحاول سيدي محمد بالفعل إيجاد مخرج لفرنسا بالإذن للمخلص السي البكاي بالاقتراح على باريس تشكيل مجلس وصاية يتكون من أربعة أعضاء مغاربة من بينهم ... يهودي . وأوضح له فيليكس نطاف ، خلال محادثة جرت يوم 29 يوليوز 1954 ، عدم دستورية هذا الاقتراح النبيل :

" أشكره لكونه أراد أن يمنحني هذا السبق المهم وأهنئه على تجاوزه لتصلبه وإعطاء الدليل على المصالحة من أجل تسهيل الوصول إلى حل في إطار مصلحة البلاد .

" وأضيف أن فكرة إشراك إسرائيلي بمجلس الوصاية يدل على روحه الديموقراطية والمشبعة بالتسامح ، لكن يظهر لي أنه من غير الممكن تعيين وصي غير مسلم داخل مجلس سيمثل ، بصفة مؤقتة ، الملك الذي هو في نفس الآن قائد سياسي وأمير للمؤمنين ".

إذا كان هذا بالون اختبار ، فليس هناك يهودي يمكن أن يجاريه . وقد وجدت الطائفة اليهودية ، التي تلح على البقاء في الظل ، نفسها مرغمة ، بطريقة أخرى مخالفة تماما ، أمام الواجهة .

وباقتراب الذكرى الأولى لخلع سيدي محمد ، يوم 20 غشت 1954 كان التوتر شديدا في جميع أنحاء البلاد . وكان يتوقع حدوث الأسوإ . وأتى بالفعل من سيدي قاسم ، بوتي جان كما سماها الفرنسيون . وفي هذه المرة ، فإن اليهود هم الذين أدوا الثمن ـ كان يقطن بسيدي قاسم ، وهي منطقة فلاحية وملتقى للسكك الحديدية على خط فاس ـ طنجة ، عدد صغير من التجار اليهود الذين يأتون إليها كل أسبوع ثم يلتحقون بعائلاتهم ، بمكناس ، خلال الأعياد .

ففي أواسط صيف 1954 ، وتنفيذا لتعليمات الوطنيين ، أراد التجار اليهود إغلاق متاجرهم . لكن الشرطة الفرنسية أرغمتهم على فتحها ، قائلة بأنها تضمن لهم حماية كاملة . وفي ليلة 2 و 3 غشت 1954 ، قامت الشرطة بسحب صورة للملك المنفي أمام أنظار جمهور ملتهب يردد". عاش الملك " وأمام ملاحقته من طرف المتظاهرين المغاربة ، لاذ مفوض الشرطة ورجاله بالفرار ، ولم يترك وراءه سوى مجموعة صغيرة من رجال الشرطة لحماية الحي الأوروبي .

سادت البلدة فوضى خطيرة راح ضحيتها اليهود وحدهم ، حيث إن المتظاهرين لم يهجموا سوى على متاجر اليهود ، من دون أن يتعرضوا لمتاجر المسلمين ، وكذلك ـ وهذا شيء لا يصدق ـ لمتاجر الفرنسيين .

تم قتل خمسة يهود ، منهم طفل في الثانية عشرة من عمره ، بطريقة وحشية ، ثم أحرقوه في الساحة العمومية . وأصبحت الجثث غير معروفة ، الشيء الذي استدعى دفنهم جماعيا بمقبرة الملاح الجديد بمكناس . ولتجنب أي حادث ، أعطت السلطات أوامر بدفنهم ليلا ، وعلى عجل . ومازال القبر الجماعي ، لحد الآن ، مكانا خاصا للزيارة .

وبالرغم من أنه تم إشعار قوات الشرطة في الوقت المناسب ، فإنها تركت الحبل على الغارب ، في انتظار أوامر من الرباط ، لم تأت . هذا الإهمال الذي لا يصدق أعطى مصداقية لإشاعة حول وجود استفزاز بوليسي فرنسي بهدف ضرب فكرة الاستقلال نفسها .

وسواء كان الأمر يتعلق باستفزاز فرنسي أو بمذبحة قام بها مسلمون ، فإن النتيجة واحدة بالنسبة للطائفة ، وتتمثل في أن يهودا تم اغتيالهم فقط لأنهم يهود . ونددت جمعية الفرنسيين الليبراليين والضمير الفرنسي بالخلط الذي قام به المتطرفون بين الوطنيين وقاتلي اليهود . وفضحت جمعية الصداقات المغربية " أولئك الذين يبحثون عن حفر هوة بين سكان المغرب " . وتعبيرا عن قلقهم ، أرسل الأعضاء المسلمون بالجمعية برقية تعاطف إلى الكاتب العام للطوائف ، جان دحان :

" إن الأعضاء المسلمين بجمعية " الصداقات المغربية " ، بصفتهم حريصين على الحفاظ على وحدة مختلف عناصر الأمة المغربية ، قد علموا بذهول بأنه يوجد ضمن ضحايا أحداث سيدي قاسم إسرائيليون يعتبرونهم جزءا من الأمة المغربية ، وبأنهم يرجون منكم ، بصفتكم المسؤول عن الطوائف

الإسرائيلية ، أن تكونوا لسانهم الأمين لدى العائلات المصابة للتعبير عن أصدق وأخلص عبارات التعاطف معهم . "

وبالنسبة للزعماء الوطنيين ، ووعيا منهم بالخطر الذي تشكله مثل هذه الأحداث على مستقبل العلاقات اليهودية الإسلامية ، فإنهم نددوا بهذه الانحرافات، وعملوا كل شيء لطمأنة الطائفة ، ولتأكيد القول بالفعل ، عينوا مناضلين يهوديين ، جو أوحانا وصمويل بينازيراق ، ليكونا ضمن وفد الشخصيات ، القريبة من حزب الاستقلال ، المتوجه إلى باريس بغرض إخبار الرأي العام بالتدهور الخطير للعلاقات الفرنسية المغربية .

كل هذه الالتفاتات المتعاطفة والمتضامنة لم تكن تكفي لتهدئة الاضطراب النفسي الذي بدأ يسود الطائفة . وفي الوقت الذي كان فيه مجلس الطوائف يقوم في باريس بخطوات سرية لضمان مستقبل لليهودية المغربية ، ظهر [المجلس] عاجزا بصفة مؤلمة . كان الهدف جد خطير ، الشيء الذي كان يستدعي إحاطته بالسرية الكاملة ، وعلى الخصوص عدم ترك أي شيء منه يظهر لا للإقامة ولا للأحزاب الوطنية . وأنشأ الكاتب العام جاك لجنة تنسيق لحمل قضية اليهود المغاربة مباشرة إلى باريس.

ضمنت اللجنة ، التي يترأسها روني كاسان ، ممثلين عن الرابطة الإسرائيلية ، والمؤتمر اليهودي العالمي ، واللجنة الأمريكية لليهود . وبالرغم من سمعة كاسان الكبيرة ، فإنه لم يستطع أن يجعل اللجنة تستقبل من طرف رئيس المجلس ، بيير منديس فرانس ، بل فقط من طرف وزير الشؤون المغربية والتونسية ، كريستيان فوشي .

ويوم 24 غشت 1954 ، وفي أعقاب لقاء تميز بالاحترام والحرارة ، سلم الوفد للوزير وثيقة منفجرة بعنوان : " مذكرة حول الوضعية المالية وتطلعات اليهودية المغربية " ، والتي لا تطلب شيئا أقل سوى قانون خاص

لطائفة صدمتها مظاهرات بوتي جان [سيدي قاسم] وانطلاقا من مسلمة دونية قانون الذمي في نظام تيوقراطي ، عاجز عن التطور نحو الديموقراطية ، طالب محرر الوثيقة بضمانات خاصة للسكان اليهود ، جاء فيها : " بالنسبة إذن للفترة الانتقالية ، تطلب اليهودية المغربية أن تضمن لها فرنسا التنقل الحر للأشخاص والممتلكات ، في نفس الظروف التي تضمنها للفرنسيين ، وعموما ، لغير المسلمين الذين يسكنون بالمغرب .

" أما بالنسبة للنظام النهائي : ففي حالة ما إذا كانت الأمور تسير نحو استقلال ذاتي تام ، مع الاحتفاظ للمغرب ببنيته الديموقراطية ، أو في حالة الشروع في إصلاحات أساسية من شأنها أن تقلب المظهر والبنية الحاليين بالمغرب في اتجاه دمقرطة عميقة بالبلاد ، فإن الإسرائيليين المغاربة ، حرصا منهم على شخصية المغرب وسيادته ، يرغبون بأنفسهم بأن يكونوا جزءا من الأمة المغربية حسب الشروط التالية :

1 ـ ضمانات قطعية فيما يتعلق بحرية الأشخاص والممتلكات مثل التي تمنح للفرنسيين ، وبصفة عامة ، لغير المسلمين الساكنين بالمغرب .

2 ـ الإعلان عن مساواة جميع الرعايا أو الموطنين المغاربة كيفما كانت ديانتهم وجنسيتهم.

3 ـ الاعتراف بالحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وتلك التي تتعلق بالعبادات، وجميع هذه العناصر الورادة في التصريح العالمي لحقوق الإنسان ، كما صادقت عليه منظمة الأمم المتحدة ...

لم يكن لهذه المبادرة أي حظ للنجاح وبما أن الوثيقة تقوم على مقدمات منطقية متجاوزة، وعلى نظرة قانونية متصلبة ، فقد تم استقبالها بفتور من طرف الحكومة الفرنسية ، وأثارت سخط الوطنيين المغاربة ، وكان صاحبها الأساسي، دحان ، واعيا بهذا كما أورد ذلك بنفسه في مذكراته .

" كنا نعرف أن هذه الفقرة الأخيرة سوف تصطدم بالأحزاب الوطنية التي لا يمكن أن تؤولها بطريقة أخرى غير اعتبارها علامة عن عدم الثقة إزاء السلطات المغربية في عهد الاستقلال . لكن هذه الحرية الأساسية هي وحدها ، في نظرنا ، وبتحملها من الطرفين المتعاقدين ، يمكن أن تأتي بالأمن لليهود المغاربة ، والسماح لهم بتحرير طاقاتهم لبناء المغرب الجديد ."

لكن ساعة بناء هذا المغرب الجديد لم تحن بعد ، وأدى تصاعد انعدام الأمن ، بالإضافة للركود الاقتصادي لدى بعض طبقات السكان اليهود ، إلى حدوث اضطراب نفسي حقيقي والشروع في التفكير في مغادرة البلاد . وحاصر عشرات الآلاف من المرشحين للهجرة إلى إسرائيل مكاتب الوكالة اليهودية من أجل مغادرة المغرب قبل أن يفوت الأوان .

وبعد فراغ سنة 1953 ، تميزت سنة 1954 بنشاط مكثف لـ " العالية"، بتسجيل ما يقرب من عشرة آلاف عملية مغادرة . وبالرغم من أن الإقامة كانت حائزة في موضوع هجرة اليهود الذين تعتبرهم كمساندين للحماية ، فإنها اضطرت للاستسلام للضغط المحلي والدولي الذي أرغمها على مضاعفة عدد تأشيرات الخروج .

ومن هذا الجانب ، وبالرغم من إجراءات لاكوسط الجيدة ، المتعلقة بالمغادرة ، ومنها إطلاق سراح معتقلين معروفين ، من بينهم المهدي ابن بركة والمحجوب ابن الصديق ، فإن اللوبي الاستعماري شل حركته .

وفي الحقيقة ، فإن حل الأزمة المغربية لم يعد بالمغرب . إنه يوجد بمدغشقر ، حيث يفكر سيدي محمد في عمليات تسوية ، مثل إنشاء مجلس وصاية مؤقت ، لكنه لا يتصور في أية حالة التنازل. واضطرت حكومة مانديس فرانس إلى أن تطلب من السلطان إخراجها من أزمة ورثتها عن الحكومة السابقة. إنها حالة غريبة يرجو فيها الجلاد من ضحيته أن يساعده على محو

جرمه ...

لكن العقلية في باريس ، حيث تم إسقاط مانديس فرانس، لم تتضح بعد لإيجاد حل معقول. وفي 11 يونيو 1955 ، قام المتطرفون الفرنسيون بالمغرب أنفسهم بسبق الأحداث ، وذلك باغتيال الصناعي الليبرالي لوميغر ، دوبروي بالدار البيضاء . وتحت تأثير الصدمة ، عينت حكومة إدغار فور مقيما قويا ، وهو جيلبير غراندفال ، الذي حل بالمغرب يوم 7 يوليوز 1955 تحت صيحات ليسقط اليهود ! ، وهي إشارة ذكية لأصله اليهودي .

وبعد أسبوع تقريبا من قدومه ، انفجرت قنبلة بملتقى طريق مرس السلطان ، في قلب الحي الأوروبي بالدار البيضاء ، مخلفة عشرات القتلى والجرحى . ونظم الفرنسيون ، تحت الأنظار المجاملة للشرطة ، عملية دموية بالمدينة . وفي جميع أنحاء البلاد ، التزم اليهود بالبقاء في بيوتهم أو تجمعوا ليكونوا في وضع أفضل لحماية أنفسهم ، لكن داخل الطائفة الفرنسية التي هدتها هذه الهجومات بالجملة ، بدأ الوعي يتشكل حول ضرورة التفكير في مستقبل الحماية .

لم يستطع العنف أن يجعل غراندفال يتراجع ، فضاعف من مشاوراته مع ممثلي جميع سكان المغرب ، ومنهم مسؤولو الطائفة اليهودية الذين استقبلهم بصفة فردية .وكان هناك شخص واحد ، حسب ما حكاه في مذكراته ، صمويل حمو ، رئيس طائفة فاس ، قال له بأنه ليس هناك أي حل آخر للأزمة [المغربية] سوى عودة سيدي محمد .

نحو نهاية الأزمة

عقب هذه المشاورات ، أعد غراندفال مخططا في أربع نقط ، وهي : استقالة ابن عرفة ؛ وإنشاء مجلس وصاية ؛ وتشكيل حكومة مغربية للتسيير

والتفاوض ؛ وأخيرا ، عودة سيدي محمد إلى فرنسا لإعطاء موافقته بكيفية حرة على هذا المخطط .

خرج مسؤولو مجالس الطوائف عن تحفظهم ، وأعلنوا مساندتهم لهذا المخطط في برقية موجهة يوم 12 غشت 1955 إلى جيلبيير غراندفال بباريس حيث توجه للدفاع عن مشروعه :

" إن الطوائف الإسرائيلية بالمغرب تأمل بحماس في إيجاد حلول للخروج من المأزق الحالي . وهي تعبر بالمناسبة عن إيمانها في مستقبل فرنسي مغربي ، وتريد أن توجه إليكم جميع متمنياتها بالتوفيق في مهمتكم النبيلة . "

هناك منظمة أخرى ، وهي المؤتمر اليهودي العالمي الذي لعب دورا مهما في تطور اليهودية المغربية . ومباشرة بعد مؤتمر أطلانتيك سيتي سنة 1944 ، تشكلت ، بالدار البيضاء ، لجنة محلية للمؤتمر . وبعد بضع سنوات بدون نشاط ، خرجت هذه اللجنة من سباتها بتحريك من جاك لازاروس ، مندوب المؤتمر اليهودي العالمي لإفريقيا الشمالية ، الموجود مقره بالعاصمة الجزائر. وكان لازاروس يتابع عن قرب مشاكل اليهود المغاربة ، معتقدا أنه من واجبه مساعدتهم في اجتياز هذه الفترة الحرجة ، طبقا لتوجه المؤتمر بالدفاع عن مصالح اليهود عبر العالم ، تجنب دفعهم إلى اتخاذ موقف سياسي جماعي .

وبتوفر المؤتمر على فروع بفاس ، ومراكش ، ومكناس ، والرباط ، والقنيطرة ، تنشطها شخصيات مستقلة عن الإدارة ، فإن الفرع المغربي للمؤتمر اليهودي العالمي تبنى منهج سلوك مؤيد لإجراء حوار مع الوطنيين . وهكذا يحتج كاتبه العام ، مايير توليدانو ضد صيغة المذكرة الشهيرة المسلمة للحكومة الفرنسية ، والتي تطالب ، بطريقة مبالغ فيها ، بقانون خاص لليهود المغاربة :

" إن طلب إلغاء البيعة الدائمة من طرف أولئك الذين يعتبرون " الممثلين المؤهلين لليهودية المغربية " ، لا يمكن تصوره من طرف المغاربة .

" ولا يمكن أيضا تصور حكومة مغربية تتخذ التزامات لدى حكومة أجنبية ، لفائدة جزء من المواطنين المغاربة ، بسبب عقيدتهم أو عرقهم . كما أن الحكومة الأجنبية لا تضمن في نفس المعاهدة هؤلاء المواطنين الذين ليسوا مواطنيها ".

وفي اتفاق مع الرئيس ناحوم غولومان ، ضاعف المدير السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي لأوربا وشمال إفريقيا ، السيد إستيرمان ، ابتداء من النصف الثاني لسنة 1955 ، من الاتصالات السرية مع ممثلي الأحزاب السياسية المغربية ، وأساسا حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال.

وبعد أحد هذه اللقاءات ، نشر الأمين العام لحزب الاستقلال أحمد بلافريج ، يوم 13 غشت ، بيانا موجها لطمأنة السكان اليهود الذين بدأ قرب الحصول على الاستقلال يزرع فيهم الرعب ؛ جاء فيه :

" لا يوجد أي تبرير للخوف من أن اليهود ، في المغرب المستقل ، سيعانون من أي شكل من أشكال التمييز العنصري . فاليهود المغاربة موطنون ، قانونيا وفعليا ، مثل المسلمين".

ويوم 18 غشت ، أدلى عبد القادر بنجلون ، نائب الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال ، بتصريح للأسبوعية الباريسية " الأوبسرفاتور " ، تسير في نفس الاتجاه :

" إن الوعد القاطع الذي جاء في التصريح الأخير الموقع من طرف أحمد بلافريج ... وكذا برنامج زعماء حزب الاستقلال بالمغرب الذي يؤكد بدون غموض ضمان نفس الحقوق والواجبات لجميع المواطنين المغاربة ، بمن فيهم اليهود ، يشكلان مساهمة جدية لحل أزمة تثير حاليا قلقا كبيرا جدا ... وقد استقبلنا بارتياح هذا التصريح الذي جاء في وقت حرج بالنسبة لمستقبل المغرب. كما أنه شجعنا في التفكير في أن هؤلاء الزعماء الوطنيين سيستعملون نفوذهم

للحيلولة دون استغلال الأزمة الحالية من طرف متطرفين يفتقدون أي حس من المسؤولية ، لأغراض معادية لليهود .. "

وبالفعل ، فإن المسؤولين الوطنيين وجهوا تعليمات لمناضليهم بعدم التعرض لليهود بأذى . لكن نتائج الأحداث بينت أن هذه التعليمات لم تحترم في كل مرة .

وبدأ العد العكسي الجهنمي للذكرى الثانية لنفي الملك ، يوم 20 غشت 1955 ، في جو من التوتر يمكن أن نتعرف عليه بسهولة . لقد اتخذت الشرطة جميع الإجراءات لتجنب تكرار مأسوي لأحداث السنة الماضية . ولم يرتكب سوى خطأ واحد ، يتمثل في أن الاضطرابات المنتظر حدوثها في المدن التي تم تقسيمها أمنيا بكيفية فعالة ، وقعت في القرى التي كانت ، في أعين الفرنسيين، معروفة بعدائها للسلطان .

وفي وادي زم ، قامت عدة قبائل بربرية بالهجوم على السكان الأوروبيين . وإذا كان الهجوم لم يشمل اليهود نسبيا ، فإن الطائفة اليهودية تأسفت على وفاة ثلاثة أشخاص دون الحديث عن الجرحى ولا المنازل والدكاكين التي تم نهبها .

وبوزان ، حيث أخذت المظاهرات من أجل عودة السلطان منعطفا معاديا لليهود ، سقط أربعة جرحى ، وتم نهب عشرين مسكنا ومتجرا . وإذا كان لابد من تقديم حصيلة للرعب ، فإن ذلك تم بمدينة الجديدة ، حيث تحولت الوضعية إلى مسار جد مأسوي ، بدون أن تسفر عن قتلى : ففي فترة ما بعد زوال يوم 20 غشت 1955 ، شرع المتظاهرون في الهجوم على مدرسة تابعة للرابطة ، حيث كانت توجد مئة فتاة من مجموعة للتخييم . ثم جاء دور الملاح حيث أحرق المتظاهرون عشرين منزلا . وفي اليوم الموالي كان الرعب وراء

هروب جميع سكان الملاح ، أي 1500 شخص الذين لجأوا إلى قاعة بلدية للرياضة .

وفي القنيطرة ، دمرت مدرسة الرابطة ، وفي مدينة أبي الجعد ، قتل رجل مسن في الشارع

كانت حصيلة هذا اليوم ، حقيقة ،كارثة بالنسبة للسكان الفرنسيين والمسلمين ، ذلك أن الضحايا كانوا يعدون بالمئات . والبعض منهم فقط من اليهود . لكن التأثير النفسي كان كارثيا عند هذه الطائفة ، لأن الاتصالات الإيجابية مع الوطنيين كانت سرية ، أي غير معروفة من طرف السكان اليهود . وفي المقابل ، فإن أصداء الابتزاز والاغتصاب ، التي ضخمتها الإشاعة ، انتشرت بسرعة بشكل أدى إلى ازدياد حركة مغادرة للبلاد : 25 ألف يهودي أخذوا الطريق نحو إسرائيل ، في سنة 1955 . ويبدو ، في هذا الظرف ، أن الأحداث بررت هروبهم .

وخلال تشييع جنازة الجنرال جوفال ، تم احتقار جيلبير غراندفال بصفة علنية ، اضطر هذا الأخير معها إلى تقديم استقالته ، وغادر المغرب يوم 27 غشت 1955 . ودامت ولايته أقل من شهرين . وحل محله الجنرال بويي الذي لم يكن يثير اهتمام أي شخص ، لأن القرارات أصبحت تؤخذ ، ابتداء من الآن ، بباريس .

دفع تدهور الوضعية بالجزائر إدغار فور إلى التعجيل بالبحث عن حل سريع للأزمة المغربية. وقبل أن تحدد الحكومة الفرنسية موقفها بصفة نهائية ، قامت بتنظيم استشارة واسعة ، بإيكس ليبان ، مع ممثلي جميع تيارات الرأي وجميع الطوائف . وكان هناك في الجانب المغربي " اليوسفيون " و " العرفاتيون " ؛ ممثلو حزب الاستقلال ، وحزب الشورى والاستقلال ، دون نسيان " المتعاونين " مع فرنسا مثل الكلاوي والكتاني ...

وأثار تشكيل الوفد اليهودي بعض المشاكل ، وقبلت الإقامة بالطبع إرسال وفد عن مجلس الطوائف ، لكنها رفضت أن تقوم بنفس الشيء مع الفرع المغربي للمؤتمر اليهودي العالمي الذي حصل في الأخير على حق إرسال أحد مناضليه المعروفين ، " بصفة شخصية " ، وهو الدكتور بن زاكين ، و " بصفة خاصة " ، كاتبه العام ، مايير توليدانو . وبالنسبة للوفد الرسمي ، الذي ترأسه جاك دحان ، فإنه ضم إلى جانب نائب الكاتب العام لمجلس الطوائف ، جوزيف بيرديغو ، أمين صندوقه العام ألبير ليفي ونائبه جورج بنعبو .

وقبل ذهابه إلى إيكس ليبان ، أدلى رئيس الوفد الذي كان قد اتخذ قبل بضعة شهور ، موقفا واضحا معاديا للوطنيين ، بتصريح يعبر كثيرا عن اضطرابه ، إن لم نقل اضطراب السكان اليهود. وجاءت المبادرة من جوزيف بيرديغو ، الذي نصب نفسه مدافعا عن المساواة في الحقوق والواجبات لفائدة اليهود .

" ... من غير المفيد الحديث عن القلق الذي شدنا خلال الأيام المأسوية التي عشناها ، والشفقة التي شعر بها السكان اليهود أنفسهم الذين تضرروا كثيرا في مناطق معينة ...

" واليوم ، فإن الاختيار واضح أكثر من أي وقت مضى : إما المضي في طريق كراهية لا تغتفر وبالتالي الحكم على الذات بالعيش في حياة كلها قلق، أو إيجاد حل عقلاني للمشكل المغربي . كل شيء قيل وتكرر حول انعكاسات الجمود والمماطلة التي ، إن كتب لها الامتداد ، ولو بشكل قليل، فإنها ستؤدي بالمغرب مباشرة إلى انهياره ."

وعند استقبال الوفد من طرف إدغار فور ، ثم طلب رأي الطائفة حول الوضعية العامة للبلاد ، وحول المشاكل الخاصة بالطائفة اليهودية . وعقب هذا اللقاء ، الذي تم يوم 26 غشت 1955 ، نشر الوفد البلاغ التالي :

" نريد التذكير هنا أن جذور طوائفنا ضاربة عروقها في المغرب منذ أكثر من ألفي سنة ، وأنها أعطت لبلدها ، في جميع الظروف ، أكثر من دليل على تشبتها وولائها .

" إننا نتمنى بحرارة ، ولكي تخرج بلادنا من الأزمة الخطيرة التي تجتازها ، أن تجد جميع التيارات السياسية بالمغرب ، بسرعة ، طريق التهدئة والوحدة .

" ونحن مقتنعون أخيرا [مضيفين لهذا القول العمل بروح ونص التصريحات التي قيلت ، خلال المدة الأخيرة في حقنا] بأن المغرب ينخرط بإصرار في طريق الديموقراطية ."

وعلى هامش المحادثات مع الحكومة الفرنسية ، نظم المؤتمر اليهودي العالمي للوفد أول لقاء له مع ممثلي الأحزاب السياسية المغربية ، وهذا ما قاله جاك دحان في هذا الصدد :

" كانت الاتهامات حادة بدون أن تخلو من لباقة . وبالطبع ، عيب علينا. وهذا ما كنا ننتظره كوننا دخلنا في لعبة فرنسا ضد الوطنيين ، وسهلنا ، بسلوكنا ومواقفنا ، الاستراتيجية الكلاسيكية للإمبريالية التي تقوم على مقولة : فرق تسد .

" ورفضنا بشدة هذا الاتهام ، وذلك بتحدينا لمخاطبينا تقديم أدنى دليل على تصريح مخالف لمطالبنا . وبالنسبة للانتقاد حول أننا لم ننخرط في كفاحهم من أجل الاستقلال ، وأنه لم تكن لنا ثقة في مستقبل المغرب ، ذكرنا مخاطبينا أن عزلتنا في الماضي القريب والغياب الكامل لكل رد فعل عمومي ، وانتهاك القانون الدولي ، للخضوع لقوانين استثنائية لنظام فيشي ، دفعنا إلى الحذر .

" كان عاديا وطبيعيا أن نبحث عن ضمان مستقبل طائفة نتكفل بمصالحها . وتحول الحوار فيما بعد إلى محادثة ودية ، وقررنا أن تلتقط لنا صورة تذكارية عن هذا اللقاء الذي دار بدون جدل ، وفي مناخ ودي ."

وبالتعرف اليوم على ما كان عليه موقف سيدي محمد خلال الحرب ، لاحظنا عدم الدقة في هذا التقرير حين يتحدث دحان عن " غياب تام لأي رد فعل عمومي " على قوانين فيشي . وهي عدم دقة أيضا حيث أكد أن اليهود كانوا أجانب عن كل طلب مناقض للمطالب الوطنية ، ناسيا المطالب الواردة بوضوح في مذكرة 24 غشت 1954 ، التي أوحى بها روني كاسان ، والتي ذكرناها سابقا .

وفي مدغشقر ، حيث مازال سيدي محمد ، السموح ، يستشير كثيرا ، تطرق على الخصوص ، مع مخلصيه وممثلي الأحزاب ، لقضية اليهود المغاربة. وفي تقرير أمام لجنة تنسيق المنظمات اليهودية المعنية بوضعية اليهودية المغربية المجتمعة بباريس ، يوم 19 شتنبر 1955 ، قال المدير السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي من جانبه :

" تم إطلاع المؤتمر اليهودي العالمي على أنه عقب المحادثات بمدغشقر بين السلطان سيدي محمد ، والسي البكاي ، وعبد القادر بنجلون ، تم التطرق للقضية اليهودية .

" وأعطى السلطان موافقته ، في حال تشكيل الحكومة المغربية ، على اعتبار اليهود متساوين مع المسلمين . وستتم حماية حقوقهم ، وحريتهم ، ومؤسساتهم ، وستعلن الحكومة عن تصريح في الموضوع .

" كما تم التطرق لقضية التنقل الحر . ووافق السلطان أيضا على هذه النقطة ، ولن يكون هناك أي تضييق على الهجرة ، ويمكن لجميع المواطنين الذين يرغبون في ذلك ، مغادرة البلاد ."

وقد نقل عبد القادر بنجلون تفاصيل أخرى من هذه المحادثات للسيد إيستيرمان ، الذي أصبحت تربطه صداقات بالزعماء الوطنيين ، وأسر له بنجلون بأنه رأى في موقف سيدي محمد ، حول موضوع اليهود ، اختيارا جيدا لصراحته الديموقراطية . وفيما يخص موضوع الهجرة الحساس ، صرح السلطان لزعيم حزب الشورى والاستقلال بأنه يتأسف لذهاب كل يهودي ، لكن، واحتراما منه للحرية الفردية ، فلن يضع أي حاجز .

وفي الرباط ، وبالرغم من تردد بويي دو لاتور ، تم تنصيب مجلس الوصاية على العرش ، المقرر من طرف اتفاقيات إيكس ليبان . يوم 16 أكتوبر 1955 . وقد أعلن أنه بمجرد تشكيل الحكومة ، ستتم دعوة " جميع المغاربة ، مسلمين وإسرائيليين ، إلى التوحد ... [وأوضح أن المغرب سيدخل] في عهد ديموقراطي جديد يضمن لجميع المغاربة ، كيفما كانت ديانتهم ، المساواة في الحقوق والواجبات "

ولم يمنع هذا اليهود من الإحساس بقرب ساعة الاختيار بكثير من التفهم، وقرر المؤتمر اليهودي ، الذي أصبح أكثر حرية في تحركاته من مجلس الطوائف ، وقويا بحسن علاقاته مع الزعماء الوطنيين ، إسراع الخطى .

في هذا الإطار ، حل وفد عن الفرع الأوروبي للمؤتمر اليهودي العالمي ، برئاسة إيستيرمان، بالمغرب ، وأقام فيه من 13 إلى 25 أكتوبر . وأقنع أعضاء لجنة التنسيق ـ المكونة من ممثلي مجلس الطوائف ، واللجنة المغربية للمؤتمر اليهودي العالمي ، وجمعية قدماء تلاميذ الرابطة ـ بتبني ميثاق مطالب موحدة جد مفصلة يقدم لمخاطبيه الفرنسيين والمغاربة . وينبغي الإشارة إلى أن ممثلي مجلس الطوائف والرابطة كانوا أقل واقعية من ممثلي المؤتمر اليهودي العالمي الأكثر " وطنية " .

إذن ، تم توحيد المقتضيات الأساسية لهذا الميثاق ، وهي المساواة والحرية ، تحت جميع الأشكال ، لكنها تجنبت بعناية الاصطدام بحساسية الوطنيين . ويفسر لنا السجل الطويل والممل للحقوق والضمانات الشيء الكثير حول مخاوف مؤلفيه . وهو يعكس ، بالرغم من تحذيرات المؤتمر اليهودي العالمي ، حذرا كبيرا إزاء مسؤولي الغد بالبلاد الذين يصعب عليهم الانخراط فيه . وفي الحقيقة ، فإن مسؤولية مثل هذا الجو تعود لمجلس الطوائف وممثلي الرابطة ، الذي أثر فيه روني كاسان باسم فرنسا ، أكثر من مسؤولية الزعماء الوطنيين ...

ومن شأن تسارع الأحداث أن جعل هذه الوثيقة تتساقط بالتقادم . ذلك أن الكلاوي انضم إلى سيدي محمد ، بينما أعلن ابن عرفة عن تنازله [على العرش] يوم 29 أكتوبر 1955 . وخلال الأسابيع السابقة ، لم تتعطل المفاوضات حول رجوع السلطان . وبمجرد رفع القيود عن العائلة الملكية في شهر شتنبر 1955 ، التحقت مباشرة بفرنسا ، حيث أقامت بـ "لاسيل ـ سان ـ كلود " .

لقد كان السلطان واقعيا وشهما في نفس الوقت ، فشمل بعفوه الجميع . وقال لأنطون بيناي ، الذي كان وقتها وزيرا للشؤون الخارجية : " إن الله خلق المنفى للملوك ، حتى يمكنهم من التفكر ، والتأمل وإصلاح نفوسهم ... فلنضرب صفحا عن الماضي ... "

شمل العفو أيضا الكلاوي ، ذلك أن سيدي محمد يعتبر بمثابة أب لجميع الرعايا ، بمن فيهم أولئك الذين غرر بهم . ومد يده لفرنسيي المغرب ، ومنهم المعمرون ، يدعوهم للمشاركة في بناء المغرب المستقل . أما الطائفة اليهودية ، التي ليست في حاجة إلى عفو ، فإنها وعدت بمكانة مهمة في المغرب الجديد .



الباب السابع

المغرب المستقل 1956-1961

بعد هذه التخوفات ، يصعب على المرء ، اليوم ، إدراك الغبطة والارتياح اللذين تملكا اليهود المغاربة ، غداة الاستقلال . فبعد أن كانوا ، طيلة قرون ، محميين من قبل السلاطين مستريبين في نفس الوقت وذلك قبل أن يسوقهم إلى الخضوع للإقامة العامة زعماء لهم كانوا ، في بعض الأحيان ، مجرد بيادق ، هاهم اليوم ، يدعون إلى ممارسة مواطنة قانونية كاملة الحقوق . بل أكثر من ذلك يدعوهم المغرب المستقل . سلطانا وقادة وطنيين على اعتبار أن البلاد محتاجة إلى كفاياتهم لكي تحقق نماءها ، - والحال أنهم لم يقوموا في سبيل تحرير هذا الوطن " الجديد " إلا بالنزر اليسير . وهذا الحدث يحاكي في أهميته ما حققته الثورة الفرنسية من إطلاق شامل لحريات اليهود الفرنسيين .

لم يساوم اليهود المغاربة على هذا العرض ، فاستجابوا للنداء كافة ؛ سواء منهم : المقربون من الإقامة العامة ، أو المتشبعون بحب الثقافة الفرنسية ، أو الصهيونيون ، أو التقليديون . وهاهم أصبحوا يعمرون الدواوين الوزارية ، أو يخلفون الفرنسيين في عدة أعمال ومشاريع . وصار للأطباء والمحامين منهم زبانة مسلمة تفضلهم على غيرهم ! كان هذا الطور الفريد من تاريخ اليهودية المغربية بمثابة " عصر ذهبي " بالغ القصر ! إذ لم يدم سوى سنتين : من 1956 إلى 1958 فقد استأنف اليهود النزوح الجماعي بعيدهما بوتيرة أكبر . وكان هذا النزوح جاريا من قبل ذلك ، لم ينقطع قط . وهكذا وجد محمد الخامس نفسه يجابه بذات الوقت مفارقة داهية : فسياسته السّماحة المطلقة للحريات أسفرت عن نتائج متعارضة مع ما كان يرجوه .

وفي واقع الأمر ، طبع علاقة اليهود بالمغرب الجديد إذ ذاك أمران اثنان : سوء تفاهم واحد؛ وقدر محتوم واحد . فأما الأول فقد تمثل في أن اليهود. وقد تمت " إعادة مغربتهم " تصوروا ، بسذاجة ، أن بلدهم ترسى" نهائيا في نطاق الفرنكفونية ؛ هذه التي تؤمن ، في رأيهم ، الانفتاح على العالم ؛ في حين يشعرهم تعريب البلاد بنوع من الاختناق ، يدفعهم إلى النزوح ، وهو تعريب مشروع في نظرنا ؛ إلا أنه يمكن الأخذ والرد بشأن أسلوبه السياسي .

وأما القدر المحتوم فقد تمثل في أن المغرب ، بوصفه عربي الصبغة ، وقف إلى جانب القضية الفلسطينية ؛ في حين أن الأقلية اليهودية المغربية لم يكن سهلا عليها كتم تعاطفها مع إسرائيل ؛ أي أن الطلاق كان أمرا محتوما ؛ على أنه تم في ظروف حفظت ماء الوجه بالنسبة لكل من الطرفين .

تمغرب اليهود من جديد

كل ما حاكه الفرنسيون وعملاؤهم المغاربة يوم 20 غشت 1953 تقوّض يوم 29 أكتوبر 1955 حينما انسحب السلطان الألعوبة ، ابن عرفة إلى طنجة ، " متنازلا " عن العرش ، داعيا إلى عودة سيدي محمد إليه .

عندئذ ، قامت فرنسا ، وقد انزاح عنها ثقل كبير ، قامت تلتمس من ضحيتها مساعدتها على الانفلات من الورطة التي أوقعت نفسها فيها ، هي بنفسها ؛ وبادرت إلى التعجيل بتحريك الأحداث .

هكذا غادر سيدي محمد مدغشقر إلى باريز يوم 30 أكتوبر 1955 . وإذا بقادة الطائفة اليهودية . الذين كانوا أمسكوا ، إلى ذلك الحين ، عن مؤازرة العاهل المبعد في منفاه ، مؤازرة رسمية ـ بينما ظلت عامة اليهود على موالاتها إياه ....، إذا بهم يعكسون موقفهم دفعة ، ويعلنون ، في اجتماع لهم بالرباط بنفس التاريخ [30 أكتوبر 1955] أنهم : " يباركون بفرح جم عودة جلالة

سيدي محمد بن يوسف وأسرته الكريمة إلى فرنسا " ؛ و "يدعون السكان اليهود إلى مشاركة مواطنيهم المسلمين الاحتفال بعودته الوشيكة إلى عرش مملكته ".

وما إن وصل سيدي محمد إلى باريز حتى أدلى بتصريحات استرضائية ، خالية من أية نزعة ثأرية . كان وجدان الملك منطبعا بطابع السماحة فقد قال : " إن أول خطاب نوجهه إلى الآمة المغربية وجميع سكان المملكة الشريفة ، هو ، إذن ، خطاب : أمل وتبصر وتصالح ".

وتقاطرت إليه الوفود ، من المغرب وفرنسا ، تقدم التحايا والتبريكات . وبعد أن استقبل يوم 2 نونبر 1955 كلا من حزب الاستقلال ؛ والاتحاد المغربي للشغل ، تفضل باستقبال جو أوحنا، بوصفه ممثلا لثلة وطنية من اليهود تضم في صفوفها مثقفين وتجارا [الحركة الوطنية المغربية] . وقد خاطب هذا الرجل ، الذي قدم نفسه على أنه : " ناطق جد متواضع بلسان الرعايا الأوفياء اليهود المتضامن في حضن " الحركة الوطنية المغربية " ؛ خاطبه معيدا تأكيد مبادئه الثابتة :

" لم يحدث أن حصل ميز أو تفرقة قط بين المغاربة المسلمين واليهود ، ولن يحدث ذلك أبدا . فاليهود المغاربة هم مواطنون بقوة القانون مثل مواطنيهم المسلمين ."

ويوم خامس نونبر من سنة 1955 ، صرح لوفد من " مجلس الطوائف" بتقدمه كل من كاتبه العام : جاك دحان ؛ وموريس بوطبول ، مفتش المؤسسات اليهودية بالمغرب . برغم أن هذا الأخير كانت روابطه بالإقامة الفرنسية رسمية . صرح لهذا الوفد بما يلي :

" إن عصرا جديدا سيفتح لفائدة رعاياي اليهود ؛ ستلمسون قريبا شاهدا على ذلك . ومن الآن فصاعدا ، سيتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنوهم المسلمون ، دون تقييد من أي صنف كان ".

ويوم 7 نونبر جاء دور وفد حاخامات يتقدمه : صاؤول دانان ، رئيس المحكمة العليا للحاخامات . مصحوبا ب : موريس بوطبول . لتلقي عبارات تشجيعية . وكان المبلغ . دائما . متين الصيغة ، مطمئنا :" ستعيشون في جو مساواة تامة مطلقة ، وفي جو حريات ". وهذه اللقاءات والتصريحات العديدة هدأت من توجسات الطائفة ، ومن جانب آخر ، أبانت واقعة العفو عن الكلاوي، من شهامة العاهل قدر ما أبانت من حسن تدبيره ، وتوقعاته . فبحكم كونه رئيس دولة فطنا أدرك أن المغرب يحتاج ، لكي يتم إعادة بنائه ، إلى تصالح جميع سكانه : فرنسيين كانوا أو مغاربة ؛ يهودا أو مسلمين إذ قبيل مغادرته مدغشقر أوصى بنيه ، قائلا :" ثمة كلمتان لا أريد ، بعد الآن ، سماعهما في أحاديثكم ؛ ألا وهما : الحقد ؛ والثأر." وكان ذلك كافيا لاستمالة أكثر اليهود تخوفا .

وبموازاة نجدد صلته برعاياه ، واصل سيدي محمد ، مع الحكومة الفرنسية ، محادثات رسمية، سرعان ما أثمرت. وفي 6 نونبر 1955 أعلن تصريح " لاسيل سان كلو " : " مفاوضات ترمي إلى تبويئ المغرب وضع دولة مستقلة تجمعها بفرنسا روابط دائمة متمثلة في تبعية متبادلة موافق عليها وممدّدة بحرية ".

إذ ذاك ، غادر السلطان فرنسا ، يوم 16 نونبر 1955 ، إلى الرباط ، للاحتفال بآخر ذكرى لعيد العرش حلت في مرحلة نظام الحماية . وهللت الطائفة اليهودية ، وقد استقرت في اطمئنانها ، وأطلقت العنان لأفراحها . وهي التي عادة ما تكون حذرة ، ذات حساسية أثناء أي حشد جماهيري .

وفي خطاب يوم 18 نونبر ، عبر الملك عن تقديره للحضور الفرنسي بالمغرب :

" ينبغي ألا نغفل أن المغرب يعد بين سكانه نسبة معتبرة من الرعايا الفرنسيين الذين ساهموا في تطوره العام ، وخاصة في ازدهاره الاقتصادي ...

ونحن ما نزال جاهزين لضمان مصالحهم وحقوقهم ووضعهم القانوني الشخصي؛ وذلك في إطار احترامهم للسيادة المغربية . ونأمل أن نرى المغاربة والفرنسيين يتعاونون لتحقيق ازدهار المغرب ، ولمنفعة الجميع ، وصولا إلى الحفاظ على الصداقة التي تربط بلدينا ".

وأعاد الملك الخطاب بهذه التطمينات ، يوم فاتح دجنبر 1955 ، في مكتب الصداقات المغربية ". وكانت هذه الجمعية الصغيرة ، هي الوحيدة الداعية في أحلك أيام الاستعمار إلى الوفاق بين اليهود ، والمسيحيين والمسلمين . وكان مكتبها يضم 9 أعضاء ، من بينهم 3 يهود : فيليكس نطاف [الذي اعتنق الديانة المسيحية] والأستاذ ميير طوليدانو وجاك بيريت .

وإذ اطمأن اليهود ، على مصيرهم ؛ وعلى إقرار استمرارية روابط المغرب بفرنسا ـ فإنهم بدأوا يكتشفون من جديد لذة المواطنة . وفي ذلك يقول الكاتب الطنجاوي اليهودي : كارلوس دي نسري :

" عادوا [أي اليهود] زرافات ، زرافات ، إلى مهد الوفاء الطبيعي ، أوفياء للأرض التي شهدت مولدهم والتربة التي أطعمتهم . أيدوا الاستقلال من بعد أن كان قد حصل . تلقفوا ما استجد. كان ذلك أسلوبهم الخاص بهم في الإخلاص للوطن . هل كان ذلك لا حبا في الأوطان بل ظرفيا ؟ هل كان انتهازيا ؟ منفعيا ؟ بل كان الأمر مجرد يقظة ضمير ، ووقوف على واقع الحال جاء ذلك في صورة جزر ، في صورة لما وراء سرابات كانت متراثية ثم انقشعت .وسارت اليهودية المغربية بخطى على خطى الأمة . وئيدة في النهج الذي يعيد للمغرب مغربيته " .

وكان تشكيل حكومة تسيير ومفاوضة فرصة اغتنمها الملك ليقدم إلى رعاياه اليهود هدية ما كانوا ليحلموا بها : منصبا وزاريا .

ولأجل تشكيل الحكومة أخذ رئيس الدولة بعين الاعتبار. وكان كمن يمارس عملا برلمانيا دونما وجود لبرلمان . جميع القوات السياسية وتمثلاتها المشايعة ؛ متلافيا أن يصير ألعوبة في يد هذه القوات ؛ ولذلك عمد أن يحل محل الحكم الذي يقرر بنفسه التوجهات الكبرى .وفي طريقه ، صادف حليفه بالأمس حزب الاستقلال . حزب علال الفاسي الذي ينازع النظام الملكي شرعية وطنية قاسى هو الكثير في اكتسابها أيام خوضه معركة الاستقلال ؛ واضعا نصب عينه رهان التحكم بجهاز الدولة.

وعلى مثال ما جرى في جميع بلدان العالم الثالث ، فإن حزب الاستقلال ، هو الحركة الرئيسية للتحرير الوطني ، طالب بحق التفرد في تمثيله للشعب . وفي المؤتمر الذي عقده بفاس ، أوائل شهر دجنبر ، لم يتحرج من المطالبة بحق :" التكفل برئاسة وتشكيل الحكومة المغربية الجديدة " ، وبالإشراف على الوزارات الأهم ؛ مخلفا البقايا إلى كل من : منافسه الدائم : حزب الشورى والاستقلال ؛ والأطراف عديمة التحزب .

واستغل الملك بمهارة ، هذه الانقسامات ، فألقى بثقله لتنصيب السي البكاي ، الرجل المخلص له ، على رأس الحكومة التي شكلت يوم 7 دجنبر 1955 . وحصل الاستقلال على تسع وزارات . دون أن يشارك في الحكومة أي من أساطينه ؛ وحزب الشورى والاستقلال ، على خمسة وزارات ؛ والمستقلون . المخلصون للملك ، غير المرتبطين بأي حزب . على ستة مناصب. والمنصب الواحد والعشرون ، وهو الآخر . وزارة البريد والمواصلات . تم وضعه جانبا ...

حدث تاريخي غير مسبوق : يهودي على رأس وزارة

أراد سيدي محمد تجسيد مسألة المساواة في الحقوق بين اليهود والمسلمين . تلك المساواة التي طال ما نادى بها . ولتحقيق هذا التجسيد عين

يهوديا على رأس وزارة البريد ن إلا أن العملية كادت تنقلب إلى كابوس ، من جراء الانقسامات التي كانت تشق وحدة زعامة الطائفة . وكما يحدث دائما في مثل هذا الصنف من القضايا ، اختلط المبدأ بالأشخاص فأسفر الأمر عن أوضاع ساخرة فأما قضايا المبدإ فقد تمثلت في التساؤل التالي : أكان صائبا ، من الوجهة السياسية ، أن تفرد طائفة بإسناد وزارة إليها ، علما بأنها . وكما هو معروف . طائفة ليس لها وضع قانوني بصفة أقلية عرقية ؟ عدا أن هذه الطائفة لم يكن لها أي وزن سياسي من حيث أنها ظلت على إحساسها بالقرب من المستعمر السابق . وكان القرار الملكي يرمي بالخصوص إلى هدفين ، أولهما ؛ نفساني بيداغوجي : إقناع أقلية بأن لها مستقبلا طيبا في أرض الإسلام . وثانيهما عملي : تشجيعها على وضع كفاياتها في خدمة وطنها الجديد . على أنه لم تكن مسألة اختيار شخصية يهودية لتقلد المنصب مسألة سهلة . على عكس ما كان احتمل : فالشخصية المرشحة لنيل هذه الحظوة لا تستطيع تمثيل الطائفة بصفتها الطائفية هذه ؛ وأقل من ذلك إمكانا أن يحوز رضاها وتزكيتها . إذ الشخص المرشح للوزارة لم يكن مقبولا منه أن يكون ممثلا لزعامة الطائفة ؛ ولا أن يكون يهوديا مدجّنا . لا مفرط " الفرنسة " ؛ ولا مفرط " المغربة " .

هذه المعادلة السياسية التي استعصى حلها بعد في حينه ، زادها ، من بعد ذلك ، تعقدا نشوب تنازعات شخصية سيئة الذكر . فالمرشحون لمنصب وزير البريد بلغت جملتهم اثنين وثلاثين مرشحا في أدنى تعداد ! . كان الواحد منهم ما إن يبدو أنه موشك على أن يتم اختياره حتى يتعرض لحملات مناهضة. وأحيانا مجرحة . تلك الحملات التي كانت تتعب السي البكاي الرجل الطيب الخدوم، الذي عهد إليه باستكشاف " العنصر النفسي " . من ثم أدرك السي البكاي سريعا أنه لا شيء مما هو خاص باليهود يمكن أن يكون سهلا . ذلك أن احتمال شغل منصب وزاري صار عندئذ يطير صواب كل اليهود الطامحين ،

ويكذّب كلية الأسطورة الزاعمة بوجود تضامن يهودي . ولا يمكن القول بأن الطائفة أنجحت عملية ولوجها ساحة السياسة . وهاهنا كارلوس نيسري ، يعرض وصفا ممتعا لهذا الطور من اللعبة :

" أصيبت اليهودية المغربية ، بفعل انعكاس ، بأول أزمة وزارية لها . حصل ذلك لدى تشكيل أول حكومة مغربية . وكانت الأزمة عاصفة ، وغير مشرفة ، في آن واحد ، وظلت هي الشاهد الأبرز على تفاقم الحمى السياسية التي طبعت عملية عودة انسلاك اليهود المغاربة في دواليب الدولة . وكان المتطلعون إلى الوزارة اليهودية متعددين متبايني الأوصاف . كان منهم المتوفر على كفايات لا بأس بها ؛ لكن كان منهم أيضا من لم يكن يتوقع تطلعه ذاك سوى القليل ؛ وهو الأمر الذي جعل عملية المبارزة هذه تتصف بكل من : التراجيدية . الكوميدية ؛ والصرامة التي لا ترحم ."

ولولا أن جاك دحان . الذي كان إذاك هو الكاتب العام لمجلس الطائفة، والشخصية اليهودية الأولى التي أخبرها الملك بقراره . لولا أنه سبق له أن كان مقربا من الإقامة العامة لكان هو المرشح الطبيعي . لكن ذلك أبعد ترشيحه . فسيدي محمد يتمسك بالأخلاقية وينادي بها ، برغم نزوعه إلى نسيان الماضي . عندئذ برز اسمان اثنان دفعة واحدة : جو أوحنا ؛وماير طوليدانو .

أما الأول فهو تاجر ثري من الدار البيضاء ، أسس سنة 1955 حزبا صغيرا وطنيا يحمل أسس سنة 1955 حزبا صغيرا وطنيا يحمل اسم :" الحركة الوطنية المغربية " ويستهدف سوق النخبة المثقفة اليهودية إلى خوض معركة الاستقلال . وهذا العمل هو ما جعل جو أوحنا أول شخص يهودي يعرض عليه أمر الاستوزار . لكن ترشيحه أثار كمّا هائلا من الأصوات المعارضة في أوساط الطائفة ـ وهو الرجل الذي كان ، إلى ذلك الحين ، متعاليا عليها ؛ مما

اضطر السي البكاي إلى الإسراع بالعدول عن سعيه ذاك . هكذا تمت تنحية الرجل ؛ إذ اعتبر أن " مغربيته " غير كافية .

وأما المحامي ماير طوليدانو . الذي كان رئيسا للتحرير بالجريدة اليهودية الوحيدة " noar " ومؤسسا مشاركا لجمعية "الصداقات المغربية " ؛ ومعروفا بموقفه الشجاع المؤيد للنضال من أجل الاستقلال . فقد كان يدعمه كل من زعيم حزب الاستقلال المهدي بن بركة ، الذي كان تعرف عليه يوم فاتح ماي 1955 من خلال فلكس نطاف ؛ ومجموعة شبان يهود متأثرين بالنزعة الوطنية . إلا أن مجرد دعم الزعيم الاستقلالي إياه كان أمرا كافيا لأن يقصيه حزب الشورى والاستقلال . وعندئذ ، رد حزب الاستقلال على هذا الموقف الشوري بأن رفض ترشيح صامويل بنازراف . رئيس ديوان وزير المالية : عبد القادر بنجلون ، أحد القادة الشوريين ، إذ ذاك .

وإذ صار السي البكاي يتهمه الكل بالتردد والعجز عن البت ، فإنه اتجه إلى التنقيب ، بعيدا عن كل من الأوساط السياسية ؛ والطائفية . وأسفر ذلك عن وقوع اختياره على الدكتور بنزاكن ، مؤسس " الرابطة الإسرائيلية لمكافحة السل." وقد ترك لنا فليكس نطاف ، في مؤلفه :" استقلال المغرب " وصفا ممتعا لمتاعب هذا البحث عن شخصية يهودية يكون استوزارها موفّقا :

" مرت الأيام ، ثم الأسابيع ، دونما وقوع اختيار . وبدأ يهود المغرب يتململون . وهو الذين اعتادوا التريث والتصبر ، وأخذوا على الحكومة تلبثاتها، دافعين بأن هذه التلبثات ربما أسفرت عن تدمير الرأي العام منها .

وكان أن أخبرني ، ذات يوم ، الرئيس البكاي بأنه ينوي استدعاء جميع اليهود الممكن إستوزارهم وسؤالهم واحدا واحدا في محاولة لاستخلاص اسم يحظى بأكبر قدر من التأييدات . وكنت مقتنعا بأن لاشيء سينجم عن هذا الصنف من المواجهة ؛ التي تتطلب من الإيثار فوق طاقة الحاضرين المستطلع

آراؤهم . وابتسم الرئيس ، وقال لي : بالفعل ، قام البارحة باستقبال هذه الشخصيات ، وأنه مع الأسف لم يتأت له من ذلك اختيار أي أحد . وتركته على هده الحال . لكن ما إن مضت ساعات حتى وجدت نفسي بديوانه من جديد ، في قضية أخرى . فسارع للعودة إلى المسألة التي تشغل باله أكثر ، وقال لي : أرى أنه لا بد من إقناع الدكتور بنزاكن بالرجوع عن رفضه . فهل تتفضل أنت "بحمل هذا العبء ؟ "

وقبل فلكس نطاف القيام بالمهمة ، وتمكن ، في وهلة أولى ، من التغلب على رفض بنزاكن ، واستطاع إقناعه بمقابلة السي البكاي . وفي واقع الأمر ، كان بنزاكن يتشوف إلى وزارة الصحة أو وزارة الشؤون الاجتماعية ، التي كانت تلائم صلاحياته أكثر . وأتى رئيس المجلس على مقاومة الدكتور باللجوء إلى استنهاض حسه الوطني .

وفي يوم 26 دجنبر تم تقديم بنزاكن إلى سيدي محمد . الذي كان عندئذ منشغل البال بهذا التأخر الثقيل . وكان نظام المراسيم التشريعية يقضي بأن يخاطب السلطان باللغة العربية الفصحى. وحيث أن الوزير الجديد لم يكن له إلمام كاف بهذه اللغة ، فقد هيئ له خطاب بها ؛ إلا أنه لم يكلف نفسه قراءته ، وانطلق ، في تلقائية يتحدث إلى الملك بالمغربية الدارجة ، بنبراتها التي تميّز يهود المغرب ، وبدا أن سيدي محمد استحب أصالة هذا التصرف العفوي الذي تجاوز نظام المراسيم . وفي يوم الغد ، أدلى الوزير الجديد للصحافة بالتصريح القصير التالي : " استقبلني صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف ، بحفاوة ، هزت مشاعري . وقد أوضح صاحب الجلالة أنني موجود هنا بصفة : وزير مغربي ؛ وأن هذه المقابلة كانت ، بالنسبة لجلالته ، فرصة لتأكيد العطف الذي يكنه لإخواني في الديانة ، بقدر ما يكنه للمغاربة المسلمين . إن تعيين وزير يهودي هو مجرد مسألة رمزية . ذلك أن هذا المنصب إذا كانت توليته تمت

لشخص يهودي فما ذلك إلا بوصف هذا الشخص مغربيا، وليس بوصفه ممثلا ليهود هذه البلاد

" وإذ اكتملت حكومة السي البكاي صار المغرب جاهزا للشروع في مرحلة المفاوضات من أجل الاستقلال . وفي يوم 15 فبراير 1956 ذهب الملك بنفسه إلى فرنسا من أجل إزالة الحواجز الآخرة ذات الطبيعة القانونية . وهي التي تمثلت في ضرورة تحديد مفهوم : " الاستقلال في إطار التبعية المتبادلة " . وما إن حل يوم 2 مارس حتى أعلن التصريح المشترك للاستقلال . وبعد ثلاث أيام من ذلك ، احتفل الناس كافة بعودة الملك إلى الرباط . وكان الاحتفال كبير ، حارا ، شارك فيه جميع السكان مسلمين ويهودا وفرنسيين ؛ إذ اكتمل بذلك اطمئنان الجميع على مستقبلهم .

الحركة الوطنية ، واليهود

إن عملية توحيد طرفي المغرب تمت فورا ، إذ لم يحل يوم 7 أبريل حتى كان العاهل قد حصل على عودة المنطقة الشمالية إلى ظل السيادة المغربية؛ وذلك في أعقاب مفاوضات شارك فيها المحامي ماير طوليدانو . أما الوضع القانوني الدولي لطنجة فقد تم إنهاؤه بالتوقيع على معاهدة دولية يوم 29 أكتوبر 1956 .

لقد حلت ساعة إدارة الاستقلال أما مسألة استئناف العمل بصيغة النظام الملكي التقليدية السابقة لعهد الحماية فلم تكن واردة قط . كان لا بد من إعادة النظر في المؤسسات القديمة ؛ بل ، إن اقتضى الحال ، استحداث مؤسسات جديدة تتماشى مع كل من طموحات الشعب ؛ والتطورات العامة للعصر . وإذ لم يكن لسيدي محمد مخطط واضح بشأن هذا التجديد ، فإنه اقتحم الاختيار معتمدا بالأساس على كل من حدسه ، وبصيرته ، ومرونته ، ومعرفته الحميمة بطبائع الشعب المغربي.

ولأجل مواجهة كل من التيارات الفاعلة التي تصدع وحدة البلاد ؛ ومنازعة حزب الاستقلال للسلطة الملكية ، بادر الملك إلى اعتماد إستراتيجية ، تبين من بعد ، أنها كانت صائبة ـ تمثلت في قيامه باتخاذ موقف العنصر الحكم ؛ وبالاحتفاظ لنفسه بالسلطات الأساسية ، واقتسام السلطات الأخرى مع الأحزاب . كل ذلك بهدف تجنيب النظام الملكي انتقادات أية جبهة معارضة وظل هاجس الإبقاء على هذا التوازن الهش . بين القصر وحزب الاستقلال الذي عرض نفسه: " الحزب الحقيقي الوحيد للوطن " . ظل هذا الهاجس هو المهيمن على كل من : الحياة السياسية ؛ وتشكيل حكومتي البكاي وحكومات بلافريج المتتالية [حزب الاستقلال] ، وحكومة عبد الله إبراهيم [حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية] ؛ إلى أن كان شهر ماي 1960 ، حيث قرر الملك قيامه مباشرة بممارسة المسؤوليات الحكومية .

وكان السي البكاي ، قد احتفظ لنفسه بمراقبة كل من الأمن الوطني ، والدفاع ، والقوات المسلحة ؛ مسلما الداخلية ، والشؤون الخارجية ، لحزب الاستقلال وترك لحزب الشوري والاستقلال، وللأطراف اللا متحزبة اقتسام وزارات أقل أهمية . وإذ لم يرض حزب الاستقلال بأن يعامل وكأنه مجرد حزب ، وسط مجموعة أحزاب ، فإنه قام ، خلال المؤتمر الذي عقده شهر غشت 1956 بفاس ، يطالب بأن يمارس هو وحده المسؤوليات الحكومية . وكان الرد الملكي على قدر من البراعة ؛ إذ أكد الملك . وقد صعد من مستوى النقاش . أن الذي يجب أن يشرك في الحياة الديمقراطية هو مجموع المغاربة . وعلى الإثر ، أسس لهذا الغرض ، مجلسا وطنيا استشاريا . من 76 عضوا يمثلون الأحزاب ؛ والقوات الحية للبلاد . وقام ، هو نفسه ، بتعيينهم جميعا وسنحت عندئذ ، فرصة لأن يقدم سيدي محمد إلى الطائفة اليهودية هدية ثانية فعين منها خمسة ممثلين ، من الرجال الجدد ، المشربين بالحس الوطني غير المقربين من المؤسسات

السابقة للطائفة ؛ وهم كالتالي : المحامي جاك القايم، وهو من الرباط ؛ والحاخام بنصباط ، وهو من العرائش ؛ ولوسيان بنسيمون ، من الدار البيضاء ؛ ورجلا الأعمال البيضاويان : جو أوحنا ؛ ودافيد بنازراف .

وفي هذه الفترى السعيدة ، كانت الأحزاب ذاتها تتنافس في الاحتفاء باليهود والتلطف بهم ؛ إذ قام كل من الاستقلاليين والشوريين بالتعبير عن رغبتهم في أن يسهم اليهود في الحياة العمومية ، وأن يمثلوا في المؤسسات . وتختزن الذاكرة أن بعضا من قادتهم عجزوا ، فيما مضى ، عن مقاومة نواقيس فللا سامية ، خالطين غير ما مرة بين : مناهضة الاستعمار ، والتعاطف مع ألمانيا النازية . كان عبد الخالق الطريس قد حيا ، بصخب ، في تطوان الانتصارات العسكرية لهتلر . وبلافريج ، الاستقلالي ، سافر إلى برلين ، والحرب حامية الوطيس . أما علال الفاسي فرفض ، وهو في منفاه بالغابون مساندة معسكر " فرنسا الحرة " . وأما بعض العلماء النابهين ، من أمثال محمد المكي الناصري ، والشيخ الكتاني ، فقد اندفعوا إلى معاداة اليهود بكلام بالغ السخف !

وتبدل موقف الاستقلاليين رأسا على عقب ، أوان حصول البلاد على استقلالها ، وهم المعروفون بإديلوجيتهم الإسلامية ؛ إذ اندفعوا يحتفون باليهود، ويتقربون إليهم . وقام فيهم علال الفاسي وأحمد بلافريج يعلنان على الملأ تعلقهما بمسألة المساواة بين اليهود والمسلمين . وعمد حزب الاستقلال إلى إعفاء المنخرطين اليهود المحتملي الانتساب من أن يؤدوا قسم الولاء للحزب ، ما سكين بالمصحف . وتم انتخاب اليهودي : ماير عبادية ، عضوا بالمجلس البلدي للدار البيضاء ، على قائمة لهذا الحزب .

وحين عقد حزب الاستقلال مؤتمره أثناء شهر دجنبر 1955 ، تبنى ، وهو يأخذ بعين الإعتبار فلسفة المساواة لسيدي محمد ، تبنى القرار التالي :

" اعتبارا لكون اليهود المغاربة هم من أهل هذا البلد ، بكل مفهوم الكلمة القانوني منه والتاريخي واعتبارا لضرورة تمتيعهم بالحقوق والحريات المعترف بها لمواطنيهم المسلمين ، وإتاحة الفرصة لممارستهم هذه الحقوق والحريات ، على قدم المساواة الأتم مع المسلمين ؛ وتنبيها إلى أن هذا الإدماج لا يجوز إطلاقا أن يلحق ضررا ما بشعائرهم الدينية ، أو بوضعهم القانوني الشخصي ؛ فإنه يطلب [من الحكومة المغربية] أن يتم رسميا إعلان المساواة بين جميع أهالي المغرب ، دون تمييز بينهم فئويا كان أو دينيا ؛ كما يطلب أن تكرس هذه المساواة في نصوص لقوانين ؛ كما يقترح على اللجنة المركزية للحزب أن تقوم بتشجيع أجراء الاتصالات بين اليهود والمسلمين ، وبتنظيم واستحداث أنشطة مشتركة في مختلف الميادين ؛ وذلك من أجل التغلب على الأحكام المسبقة ، ومن أجل تفعيل تقارب حقيقي أخوي ."

وتطابق الفعل مع القول ، فلم يحل شهر فبراير 1956 حتى أسس حزب الاستقلال منظمة للحوار اليهودي الإسلامي دعاها باسم : " الوفاق " . وعلى الإثر ، عمّ الحبور والبهجة الأوساط اليهودية ، وشرعت أعداد منهم في تعلم اللغة العربية الفصحى وآخرون منهم اغتنموا فرصة انسحاب الأطر الفرنسية ، فشغلوا أعدادا من المناصب في الإدارات الرسمية العالية وفي دواوين الوزراء؛ فماير طوليدانو عين مستشارا اقتصاديا في سفارة المغرب في واشنطن؛ وصامويل بنازراف عين مديرا لديوان وزير المالية ؛ وروني أوحنا ، التحق بديوان وزير الصحة ؛ وهنري أوحنا بديوان وزير التجارة؛ والمحامي بردوغو التحق بالشؤون الخارجية ؛ ودافيد بردوغو ، بالفلاحة ؛ وجاك أبرجيل بالشؤون الاقتصادية ؛ وروني كوريات بالمفتشية المالية . وما هذه إلا بعض أمثلة من بين عشرات المناصب الأخرى ، وكلها ذات رتب هامة .

ولئن كان حزب الشورى والاستقلال مارس ، قبل ، سياسة مناهضة لليهود بالغة العنف تميز بها فإنه صار في سنة 1956 هذه ، أشد الأطراف تحمسا في التودد إلى اليهود . كذلك صارت أعداد من اليهود تتعاطف معه ، وتنخرط فيه ؛ وذلك في أعقاب مناداته الصاخبة بمذهب اللائيكية .

وكان الكاتب العام لحزب الشورى والاستقلال ، الأستاذ ابن جلون قد صرح في خريف سنة 1955 ، لصحيفة " جيوويّش كرونيكل " بأن حزبه كان أول من عبر عن رغبته في أن يشارك شخص مغربي يهودي في حكومة التفاوض ، مشاركة تجعل أبناء البلاد يعتادون على فكرة أنه لا يجوز وجود أي ميز بين المغاربة قائم على اعتبارات دينية ."

حيـرة اليهـــــود

وللمرء أن يتصور مدى الاضطراب الذي تملك اليهود ، من جراء ذلك الزخم من حسن النوايا ، والقرارات المدهشة ، وهم الذين لم يسبق لهم ، على مدى تاريخهم الطويل ، أن عوملوا بوصفهم مواطنين ، ولم يسبق لهم أن دعوا إلى المشاركة في أنشطة الحياة السياسية . فلا نستغرب إن كانت ردود أفعالهم على ذلك التقدير الجديد متجانسة . والواقع أنه لم يكن من السهل على المرء ، إطلاقا ، أن يكون يهوديا ، في السنوات الأولى من عهد الاستقلال !

ولقد تساءلت عامة اليهود عن الثمن الذي يكون عليها أن تدفعه لقاء هذا الإطلاق المفاجئ للحريات . والإقرار لها بداهة بكافة الحقوق . والكثير منهم تخوفوا من أن يكون عليهم أن يتخلوا عن جزء من ثقافتهم الدينية لينصهروا في الأغلبية المسلمة . ومما عزز هذا التخوف موقف أقلية يسارية يهودية تدعى محاربة " انعزالية " فآت عريضة من إخوانهم في الديانة ؛ منادية بإلغاء المؤسسات الطائفية ! وكان عدد هؤلاء اليهود القائلين بمذهب العالمية على أكبره في حزب على يعتة ؛ الحزب الشيوعي المغربي الصغير ، خاصة .

وكان معظم اليهود المغاربة ينوون الاندراج في سلك الدولة المغربية الجديدة ، ويرغبون في ذلك ، على أن تظل خصوصياتهم سالمة . إلا أن رغبة الاندماج هذه كان يكبحها فيهم ارتباطان اثنان لهم : أحدهما بإسرائيل . دون أن تكون لهم ، بالضرورة ، رغبة في الرحيل إليها . والآخر بالثقافة الفرنسية ، هذه التي صارت تهددها سياسة التعريب . عدا ذلك ، قام حزب الاستقلال ، ابتداء من سنة 1958 خاصة حينما أزعجه حسن سير كل من التعليم اليهودي باللغة الفرنسية ؛ والمؤسسات الخيرية [مثل : منظمة رعاية الصحة والطفولة]، قام يطالب بتأميم هذه المؤسسات ، أو بفتحها أمام الأشخاص المسلمين ، على الأقل .

وفي محصلة الأمر فإنه لم يلب المناداة الملكية بإطلاق حريات اليهود سوى أقلية منهم ، ما بين مهندسين ، واقتصاديين ؛ وأطباء ؛ ومحامين ؛ ورجال أعمال كبار . من تلك النخبة التي كأنما خامرها ندم على تبلدها أوان النضال من أجل التحرير الوطني ، فقامت تسارع إلى الوقوف عند لحظة العزم على تشييد مغرب معصرن ، يستعيد التاريخ فيه :"لحياة الأندلسية المنسجمة " على حد تعبير الكاتب : فكتور مالكا وسنظن عبثا أن بإمكان التاريخ أن يسمح بتجاوز ثقل الحقائق التاريخية مثل عروبية المغرب ، خصوصا إذا داهمتها اعتبارات سياسية مشوشة .

إذ طرأ حدثان خارجيان بالغا الخطوة ، أجبرا الملك على سلوك مسلك التحفظ من العالم الغربي ، وعلى توجيه دفة سياسته الخارجية نحو الجانب العربي . مما كان كافيا لزعزعة استقرار الطائفة اليهودية ؛ وكفيلا بإرضاء حزب الاستقلال من جهة أخرى . وكان هذا الحزب لا ينفك يطالب ، على لسان بن بركة ، بتشكيل حكومة أكبر تجانسا . وبعد أن كانت القضية اليهودية ، حتى

تلك اللحظة ، موضوع إجماع وطني ، صارت ، بالنسبة لحزب الاستقلال محل تذرع لخوض معارك ضد السلطة العليا للبلاد .

أما الحدث الأول فقد جرى يوم 21 أكتوبر 1956 ، وتمثل في اختطاف الطائرة الملكية المغربية ، كانت تقل ابن بلة ورفاقه الأربعة إلى تونس العاصمة ، حيث كان مقررا اجتماعهم بسلطان المغرب والرئيس التونسي بورقيبة في مؤتمر حول المغرب العربي . وكانت العلاقات مع فرنسا قد توترت؛ بعد من جراء تواطؤ عناصر ذات حنين إلى مغرب " متفرنس " مع الزعيم البربري [المتمرد] الحسن اليوسي ؛ فإذا بواقعة الاختطاف هذه تصدع تلك العلاقات صدعا . واستدعى الملك سفيره لدى باريز ، دون أن يبلغ الأمر قطع العلاقات الدبلوماسية . مقدرا أنه أسيئت مقابلة اعتدال دعمه للشعب الجزائري الشقيق ؛ حسب نص كلامه بالذات . : " أهينت كرامته ، سواء بوصفه عربيا أو بوصفه مسلما ، أو بوصفه ملكا " . والأدهى من ذلك أن قلاقل شعبية نشبت بمكناس ، من بعد هذه الحادث مباشرة ، حيث قتل بوحشية نادرة خمسون شخصا فرنسيا . وعم الفزع الجالية الفرنسية ، فسارع الكثيرون من أبنائها إلى مغادرة البلاد مرعبين منفيين . أما اليهود فلم ينلهم أذى ، إذ كان الجيش يحرس مداخل الملاح بكل صرامة .

ولم تكد التأثيرات النفسانية للفاجعة تهدأ حتى صعق الناس بواقعة ثانية. دفعت بالمغرب إلى التقدم أكثر في طريق النضال العربي . ففي يوم 28 أكتوبر 1956 اجتاح الجيش الإسرائيلي شبه جزيرة سيناء ، مدعوما من كل فرنسا وبريطانيا العظمى ؛ وذلك في أعقاب قضية قناة السويس

واضطر المغرب إلى إبراز تضامنه مع العالم العربي ؛ وذلك ، لأول مرة ، في عهد استقلاله. أما الجماهير المغربية فقد اهتاجت أيما اهتياج ، واعتنقت كلا من قضية مصر ؛ والعروبة السياسية التي كان عبد الناصر هو

المجسّد لها عندئـذ . وأمـا السمعة الفرنسية فقد هبطت إلى الحضيض ، بعد اختطاف طائرة ابن بلـة علـى أن الذي أثـار حقد الجماهير تمثـل فـي كـل مـن إسرائيل والصهيونية ، إلى حد أن خيف مـن هيجـان يستهدف يهود المغـرب . فعمد سيدي محمد إلـى الأمـر باتخـاذ إجراءات أمنيـة اتقائيـة ؛ بينمـا قـام حـزب الاستقلال يشـرح للجماهير أنـه لا يجوز الخلط بيـن رعايـا إسـرائيل ويهـود المغرب، معززا في ذلك من لدن جمعية التقارب اليهودي الإسلامي " الوفـاق " إذ أذاعت هذه منشورا محررا بكل من اللغات : العربية ، الفرنسية ، والعبريـة ، تدعو الجماهير فيه إلى التزام الهدوء . وكانت الجمعية قد نالت نجاحـات فائقـة ، منذ تأسيسها شهر فبراير 1956 . وجاء في هذا المنشـور الـذي تجنـب مهاجمـة إسرائيل مهاجمة مفرطة العنف ؛ واستند إلى فلسفة السلطان ما يلي :

" إن القوات الإنجليزية الفرنسية الإسرائيلية أعلنت الحرب علـى مصـر ... ويلزمنا نصرة مصر نصرة كاملة لكـي نحـول دون المعتدين ونجـاحهم فـي مغامرتهم . أيها الإخوة الأعزاء إن التطورات الراهنة تملي علينـا أن نقوم فيمـا بيننـا ، نحـن المسلمين واليهود ، بإرسـال وتقويـة التلاحم والصداقـة والوحـدة والوفاق ، إذ هي وحدها التي تؤمن بقاء استقلال وطننا .

ليس هنـا فـي المغـرب سـوى مواطنيـن مغاربـة : مسلمين ويهود وإن مستقبل بلدنا رهين بوحدتنا ، ويقظتنا وثقتنا التامة فـي كـل مـن صـاحب الجلالـة الملك وحكومته . "

وفعلت فلسفة سيدي محمد وخطاباته الداعية إلى التسـامح . وإمتداداتهـا لدى الوطنيين ، وخاصة منهم الاستقلاليين . فعلت فعلها فـي الجمـاهير ، فحدّت كثيرا من التحمس الشعبي المناصر للعروبة ؛ وبالتالي ، تم تلافي وقـع تـأثيرات سالبة على العلاقات اليهودية الإسلامية .

إن الطائفة اليهودية ، مع كونها كانت وفية لوطنها الجديد القديم ، لم تكن عاطفيا أقل ارتباطا بإسرائيل ، وأقل حرصا على احتفاظها بعلاقاتها المتميزة مع فرنسا .

ولئن كان ميل المغرب إلى جانب العروبة ؛ وتعاظم تأثير حزب الاستقلال ذي الإديلوجية الإسلامية المؤكدة ، لم يثيرا فزعا في أوساط الطائفة اليهودية ، فإنها سببا لها انزعاجا كبيرا أسفر عن بزوغ سوء تفاهم يهودي إسلامي . وذلك برغم تدفق أمارات حسن النوايا .

وتضافرت جملة عوامل على إقناع سيدي محمد بتلبية مطالب حزب الاستقلال ، وشكلت جملة هذه العوامل مآسي خارجية ، وصعوبات اقتصادية راجعة إلى توتر العلاقات مع فرنسا ؛ وتشاغبات سياسية أثارتها المزايدة الوطنية " لجيش التحرير الوطني " . فقام السي البكاي ، الرجل الوفي ، يوم 27 أكتوبر 1956 بتشكيل حكومة ثانية له ، أكثر تجانسا من سابقتها ، خص فيها حزب الاستقلال بعشر وزارات منها : الاقتصاد ، والمالية من جملة ست عشرة وزارة ؛ فضلا عن نزوله عند رغبة الحزب في إقصاء الشوريين عن الحكومة إقصاءا تاما , على أن الملك احتفظ لنفسه بالهيمنة المطلقة على " مجاله الخاص به " ؛ الدفاع ؛ والأمن الوطني ؛ والداخلية ؛ دون أن يغفل إيلاء الدكتور بنزاكن وزارة البريد والمواصلات ، للمرة الثانية . وكان أن انجذب إلى هذا المنصب وارتاح له .

لكن هذه الحكومة لم تحقق ما علق عليها من أمل ، ذلك أنها من جهة ، جبهت بمنظور اقتصادي عكّر صفوه كل من هروب رؤوس الأموال ؛ ونزوح الفرنسيين المكثف عن البلاد ؛ وإغلاق المؤسسات المقاولاتية ؛ ومن جهة أخرى زلت الحكومة بعض زلات . فاكتمل بهذا إنهيار مصداقيتها. إذ اندفع حزب الاستقلال في رد له على مزايدات جناحه اليساري ، الذي كان يقوده ابن بركة،

اندفع في شهر شتنبر 1957 ، إلى تبني تدابير " مصادرة الثروات التي جمعها الإقطاعيون وأذناب الاستعمار أيام الحماية " . هكذا تم تجميد أموال مائة وثلاثة وتسعين شخصا من " العملاء " الذين كان اشتهر أمرهم دون أن يتعلق أمر المصادرة بأي يهودي ، بالرغم من إلحاح جناح ابن بركة إلا أن الملك بادر . من بعد أشهر من ذلك إلى إصدار عفو شامل ، تفاديا لطروء أي خطر محتمل .

وقد أثارت ديماغوجية الوطنيين هذه ، لدى كل من المحافظين والمعتدلين ، احتجاجات صاخبة على " دكتاتورية حزب الاستقلال :" . ففي تافيلالت قام عامل قصر السوق عدي أوبيهي ، يوم 18 يناير 1957 وكان قائدا من الجيل التقليدي . قام بحركة تمرد . وأكد ، حينما سلّم نفسه إلى الأمير مولاي الحسن ، أنه إنما تمرد على السلطة ، سعيا إلى حماية العرش العلوي من خبث ومكر أهل فاس [المحسوبين على حزب الاستقلال] . عندئذ عزم سيدي محمد على انتزاع المبادرة من جديد ؛ ذلك أن دكتاتورية حزب الاستقلال كانت توشك على المس بوحدة البلاد .

عناية محمد الخامس باليهود

تخلّى العاهل بتاريخ 15 غشت 1957 عن لقبه : "سلطان الإمبراطورية الشريفة " . وعوضه بلقب عصري هو : " ملك المغرب " ، مضافا إلى اسم : " محمد الخامس " ؛ وذلك لزيادة إبراز الأهمية التي يوليها هو للدور المنوط به في مجال ضمان وحدة البلاد . وجاءت هذه المبادرة العميقة الرمزية تتم إصلاحا دستوريا كان الملك قرر إجراءه قبل ذلك بأسابيع ، وهو تعيين أبنه البكر وليا للعهد ووارثا للعرش . ونظم حفل التنصيب في أبهة لافتة للأنظار يوم 9 يوليوز 1957 ، يوم الذكرى الثامنة والعشرين لميلاد مولاي الحسن . وحضر الحفل ، بدعوة رسمية ، ممثلو الطائفة اليهودية وبهذه الدعوى، اعتبر أن الطائفة أدمجت إدماجا مؤسساتيا في جملة الهيكل الوطني وسنحت

فرصة قام الملك فيها ، من جديد ، بتحديد معالم هذه الإدماج ؛ وذلك حين استقبل يوم 13 شتنبر 1957 . أي من بعد ذلك بنحو شهرين - ممثلي الطائفة اليهودية للدار البيضاء :" إني أعبر لكم عن ارتياحي لمبادراتكم وللأعمال التي تريدون القيام بها . غير أن الوجود المتوازي لمؤسسات خيرية إسلامية ، وأخرى يهودية، لا يمكن أن يكون .وكما ذكره رئيسكم . إلا مؤقتا ، في انتظار دمجها في بعضها البعض ... فكما أننا جميعا أبناء بلد واحد ، كذلك يلزم أن تكون اهتماماتنا واحدة . يجب أن تجرى أعمالنا دائما ضمن مستوى وطني وليس ضمن مستوى عقدي . فجميع المغاربة هم رعايا لنفس الوطن ، سواء كانوا مسلمين أم يهودا ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ونفس الالتزامات إن عليهم أن يعملوا متضامنين ، على المستوى الوطني . ويجب علينا أن نضم جهودنا ووسائلنا إلى بعضها البعض ، من أجل أن نقدم المساعدة إلى جميع الأشخاص المعوزين ، كيفما كانت ديانتهم ؛ ذلك أنه ، حينما يكون الأمر متعلقا بخدمة اجتماعية ، فإن البؤس لا تكون له عندئذ أية ديانة .

وينبغي لي أن أذكركم بأنه ، فيما عدا الديانة ، يلزم وضع حد لجميع الحواجز الاصطناعية التي تقوم بين المسلمين واليهود ، سواء أكانت اجتماعية أم نفسانية ، ولئن كانت الظروف السياسية أثارت في الماضي تفرقنا فإن هذه الظروف لم يعد الآن لها وجود ؛ وبالتالي فإن المطلوب اليوم ، هو أن يتغلب حس المواطنة على نزعة التفرقة والانغلاق .

ويطيب لي كذلك أن أطلب منكم القيام بعمليات ترغيب وإقناع في الأوساط اليهود المغاربة ، حتى تمتنع هذه الأوساط عن مغادرة المغرب ، فمحلها الأمثل هو هنا . ذلك أن المغرب يحتاج إلى جميع أبنائه ، مسلمين كانوا أو يهودا ؛ يحتاج إلى جمعية أطبائه ، وجميع مهندسيه ، وجميع محاميه ...

المغرب محتاج إلى جميع أبنائه ويلزمنا اعتبار أنفسنا بمثابة مجندين في خدمة الوطن . والذين يهجرون هذا الوطن يلزم اعتبارهم بمثابة هاربين من خدمة وطنية إجبارية ... وعلينا وضع المصلحة الوطنية فوق مستوى إنشغالاتنا الفردية . تلك نصائح أبوية رغبت في إسدائها إليكم . وبمناسبة احتفالكم بعيد " يوم كبور " أجدني حريصا على مقاسمتكم هذه الأفراح . وأعلم أن المسلمين ، مواطنيكم وإخوانكم ، يشاركونكم هذه المشاعر ، هم أيضا ، فأفراحنا هي أفراح لكم ، وأفراحكم هي أفراح لنا ."

هذا التصريح المطول يلخص موقف محمد الخامس من اليهود . فإرادته في إطلاق حرياتهم تقوم على مذهب شامل ؛ وتصرف إرادي ولئن كان تصوره يقاوم على مبدإ المساواة بين اليهود والمسلمين غير القابل للمساس ، مع كونه هو موجودا في بلد له ديانة دولة فلا شك أن ذلك يعود إلى اتصافه بروح عصرية تثير الإعجاب والاستغراب .

ولئن كان الوضع " الشرعي " للذميين سقط بعد أن عفى عليه الزمن ؛ وسقطت معه ، بالتالي ، كل التحريمات . كتحريم ممارسة وظيفة عمومية . فإن محمدا الخامس يرفض الانغلاق ، برغم كونه رئيس دولة إسلامية . فلا بد لليهود من أن يسعوا جنبا إلى جنب مع المسلمين إلى ضم جميع مواردهم بعضها إلى بعض ، ووضعها رهن إشارة مصلحة الوطن . وخاصة في ميداني التعليم، والخيريات . وما دامت أوجه الشبه كبيرة بين اليهود والمسلمين ، في ثقافتهم وديانتهم فإن المفترض هو أن يتمكنوا جميعا من كسر الحواجز الفاصلة بينهم ، سواء منها الاجتماعية أو السياسية أو النفسانية . ويكاد الملك يكون لائيكيا ، عندما يكون الأمر متعلقا بالموقف من اليهود .

ولم يخلط محمد الخامس بين رعايا إسرائيل واليهود قط . وإذا كان يعتبر اليهود النازحين إلى إسرائيل بمثابة هاربين من خدمة وطنية ، فإنه ، بحكم

كونه في مقام الأب بالنسبة لجميع رعاياه ، قادر علـى مسـامحتهم . ومهمـا يكـن فإن أفضل أسلوب للاحتفاظ باليهود في ديـار الوطـن ، هـو ترغيبهـم فـي ذلـك ، وليس إكراههم عليه . ولقد دأب الرجل على إسقاط التقييدات التـي كـان موظفـوه يحاصرون بها حرية تنقل اليهود . غير أنه . وكما تبين من سوء التفـاهم الـذي شب في السنوات الأخيرة لعهده بين اليهود والمسلمين . صعب عليه أحيانا السير على صراط بين موقفه التقليدي الحامي لليهود ، رغـم تعلـق هـؤلاء بإسـرائيل ، وموقف المغرب الملتزم بالشأن العربي الإسلامي . وهل يستطيع أحد أن يواخـذه على ذلك ؟

ليسـت المسـاواة ، فـي عـرف محمـد الخـامس ، مسـاواة قـاصرة علـى الشكل؛ بل إنها تقتضي التخلي عن جميع الانفراديـات ، باسـتثناء الديانـة . وهـو الأمر الذي لم يعه اليهود جيدا ؛ إذ كانوا مهووسين في تحمسهم الوطني . وكانت هذه الانفراديات تتمثل في المدارس المنفصلة ؛ والخيريات المستقلة ؛ والحركـات المناصرة للصهيونية . ولـم يقـف اليهـود علـى روح هـذه المسـاواة ، بـل اكتفـوا بظاهرها ، بأريحية في النوايا .

ومن مظاهر هذا التحمـس الوطنـي قيـام جماعـات مـن الشـبان اليهـود بالتمرد على مؤسساتهم الطائفية ـ تلك التـي اشـتهر عنهـا أنهـا مفرطـة الارتبـاط بالإقامة العامة الفرنسية . وتصعد هذا التمرد ، في مراكش ، إلى أعمال عنف . وفـي مكنـاس وفـاس انـتزعت تلـك الجماعـات حـق انتخـاب ممثليهـا انتخابـا ديمقراطيا. أما في الدار البيضاء والرباط فإن السلطات المحليـة واصلـت إجـراء تعيين المسؤولين . وفي مسألة تحديد شخصية رئيس الطوائف ، تدخلت تـأثيرات من الاستقلاليين ومن الشـوريين معـا . فبينمـا كـان مجلـس الطوائـف راغبـا فـي تثبيت جوزيف بردوكو . الذي كان نائبا للكاتب العام ، إذا بدافيد عمار يقذف به إلى قمة الطوائف ، خلفا لجاك دحان ، الذي أخذ عليه إفراط تعلقـه بالفرنسـيين .

واستفاد عمار في ذلك من دعم حزب الشورى إياه ـ وكان قد انخرط في هذا الحزب من قريب ، كما استفاد من دعم صديقه الغرباوي ، وزير الفلاحة الاستقلالي : أحمد النجاعي .

ومن مظاهره كذلك ، تطوع مآت من الشباب اليهود لبناء " طريق الوحدة " . وهم المعروفون بالنفور من الأشغال البدنية . كان ذلك صيف سنة 1956 ، إذ اشتغل هؤلاء ، جنبا إلى جنب ، مع آلاف من الشباب المسلم ، بوسائل بدائية ، في مهمة ربط المنطقتين الشمالية والجنوبية . وخصصت عشرة أوسمة ذهبية ، بلقب " طريق الوحدة " تكريما للبارزين من هؤلاء الخدام ، تسلم جو أوحنا أحدها من يد محمد الخامس .

وفي سنة 1957 ، ترأس مولاي الحسن ، من جانبه ، بالدار البيضاء سباق " رالـــي" كبيرا للشبيبة اليهودية ، ضم آلافا من المندوبين ، قدموا من أطراف المغرب . وألقى فيهم ولي العهد خطابا حمل من الإشارات ما خبر بجلاء عن صورة سياسته المستقبلية السليمة :

" إذا كانت أبصار البعض منكم تتجه قبلة القدس ، كما تتجه أبصار المسلمين قبلة مكة ، فإن أقدامنا جميعا مرسخة هنا في التراب المغربي " . إلا أنه ما كادت تمضي سنة من بعد ذلك حتى وقع عكس كلمات مولاي السحن الأريحية المتفائلة . وإلى أن حصل ذلك كانت صور محمد الخامس، محفوفا بحاخامات وأعيان للطائفة ، تتصدر قاعات معظم بيوت الأسر اليهودية .

جرح النزوح النـــازف

إن سياسة المغرب ، وكما ذكرنا قبله ، أمالت نحو مناصرة العروبة ، على إثر وقوع أمرين: اختطاف طائرة ابن بلة ؛ وحرب السويس . وهما اللذان هاجا الجماهير ضد الإمبريالية الفرنسية " وحليفتها الصهيونية " . فلما كان الأمر

الثالث : انضمام المغرب إلى حظيرة " جامعة الدول العربية سنة 1958 ، مثل ذلك المرحلة الحاسمة بالنسبة لمستقبل اليهود المغاربة .

أما بعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء ؛ واتخاذ حكومة اليسار تدابير اقتصادية ديماغوجية فإن تضايق اليهود تحول إلى قلق يقض مضاجعهم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تصعد القلق إلى رتبة الهلع ، حين عمدت الحكومات المغربية المتتالية . في مواجهة لها إزاء تكاثر وتسارع النزوحات إلى إسرائيل . إلى اتخاذ تدابير هوجاء ، من بينها إيقاف تسليم جوازات السفر . الأمر الذي أحدث عكس المقصود ، حيث ازداد تيار الهجرة زخما .

ولا شيء أشد على الإنسان اليهودي من الحؤول بينه وبين التنقل في أرض الله ألم يكن أمرا متناقضا أشد التناقض أن يقوم المغرب ، لأول مرة ، بمنح صفة المواطنة لليهود ثم يسارع إلى حرمانهم من وثيقة أكثر رمزية ألا وهي جواز السفر ؟ ! ولئن كان محمد الخامس قام بتدخلات لتطويق هذه التجاوزات التي أعنتت اليهود ، فإن ذلك لم يكن كافيا لمعالجة الضرر معالجة شافية قط

على أن مشكل الهجرة إلى إسرائيل لم يكن أمرا طارئا ، فقد ابتدأ ، منذ الأيام الأولى لمرحلة الاستقلال . لكن حله بأسلوب إنساني أكثر منه أسلوبا سياسيا كان عندئذ سهلا ، نسبيا ؛ على الرغم من المعارضة الملتهبة لحزب الاستقلال . وبينما كان عدد الراحلين إلى إسرائيل ، في الفترة 1912 - 1947 لا يكاد يبلغ ألفا واحدة فإنه تضخم في الفترة : 1948 - 1955 إلى مقدار : 75000 شخص . وازداد الأمر استفحالا بحصول المغرب على استقلاله ؛ إذ تسجل للهجرة ، في مكاتب " القادمة " [إلى الأمام] : 60000 يهودي مغربي، عدا 20000 يهودي الذين كانوا حائزين على جوازات سفر مسلمة

إليهم من قبل سلطات الحماية . وهي الجوازات التي جهد حزب الاستقلال في إلغائها دون أن يتم له ذلك ، وطالبت الجريدة اليومية ، " الرأي العام " ، باسم التضامن العربي ، بالإيقاف التام لحركة الهجرة :

" لا يمكننا السماح للصهاينة الإمبرياليين أن يجندوا ، من بين صفوف اليهود المغاربة . الذين هم رعايا المملكة معمرين جددا يتسلطون على أرض عربية يملكها الفلسطينيون . لا يمكننا أن نصير شركاء في ارتكاب هذا الظلم . لذا يجب على وزارة الداخلية اتخاذ التدابير اللأزمة عاجلا : الإمساك النهائي عن منح جوازات جماعية لليهود ؛ والإمساك عن الترخيص بمغادرة أولئك الذين يريدون الرحيل إلى إسرائيل . ولم يكن مضى من مرحلة الاستقلال ثلاثة أشهر [متم ماي 1956] حين أعلنت السلطات نيتها في وضع حد للرحلات المنظمة وإقفال معسكر التهجير لطريق الجديدة ، خاصة . ووقف رجال الشرطة على باب المعسكر يمنعون السيل المتدفق من المرشحين للهجرة . الذين تعالت أعدادهم حين أشيع أن باب الهجرة يوشك أن يقفل . وكانت الأكواخ الخشبية المؤقتة المنصوبة على عجل قد اكتظت بعد في تلك الأوقات ، أيما اكتظاظ ؛ إذ بعد أن كانت مرصودة لاستقبال 1500 شخص صار يتكدس فيها 9000 شخص ، في ظروف من انعدام النظافة وسلامة الصحة ، تشمئز منها النفوس وفشلت كل المحاولات الرسمية التي رامت ترغيبهم في العودة إلى منازلهم .

هكذا وجد المغرب المستقل نفسه يواجهه تناقض سياسي بقدر ما هو إنساني : فإن هو منع أولئك المرشحين العازمين على المغادرة يكون خرق "إعلان حقوق الإنسان " وهو قد وضع إمضاءه عليه ، والتزم به من قريب . وإن سمح لهم بالذهاب يكون خان قضية التضامن العربي . فانتهى الأمر بالحكومة إلى أن تشرع في مفاوضات سرية مع ممثل " المؤتمر اليهودي العالمي " : جو غولان ، خلصت ، منتصف شهر يونيو ، إلى قرار نصوح ؛

إعطاء مهلة 3 أشهر لجميع الأشخاص الحائزين على جواز سفر ساري الصلاحية ، لكي يغادروا البلاد ؛ شريطة أن يفعلوا ذلك بكتمان ؛ إذ كان أعد لهم وسائل نقل خاصة ، تسري ليلا ، خارج ساعات الشغل القانونية لكل من ميناء ومطار الدار البيضاء .

ولم يكن سهلا تطبيق هذا الاتفاق السري ؛ ذلك أن التوتر بالشرق الأوسط عاد إلى التصاعد [حين تم تأميم قناة السويس ، شهر يوليو 1956] ؛ ومن جهة أخرى تصدى حزب الاستقلال معارضا هذا التطبيق . وإذ خشي السلطان من أن تخدش هذه القضية سمعة بلاده في الخارج. خدشا ليس له ما يبرره في الواقع - ؛ ولما كان غير ميال إلى اعتماد الإكراه ، فإنه اختار ، بعد أن استشار وزراءه في مجلس لهم معه ، منعقد في 20 شتنبر 1956 . اختار سبيل التهدئة ، فأعلن أن :

" اليهود أبنائي هم أيضا . وأنا أحبهم . وأتساءل عن السبب ، الذي يجعل البعض منهم راغبين في المغادرة . غير أنه إذا كان لا بد لهم من المغادرة فإني أرجو من الله أن يغفر لهم ذلك " .

واضطر محمد الغزاوي ، مدير الأمن الوطني . وهو المعروف بالصرامة والتشدد . اضطر إلى غض الطرف ؛ فتساهل رجال الشرطة حارسو المعسكر ، وأتاحوا الدخول لأربعة آلاف وارد جديد ؛ فكان هؤلاء يخلفون المغادرين شيئا فشيئا بوتيرة الذهاب ويحلون في أماكنهم .

هكذا لقيت الأزمة الأولى للهجرة حلا إنسانيا يرتقي إلى مستوى شهامة محمد الخامس . على أن الملك لم يكن ليتصور مدى ضخامة أعداد اليهود الذين أصروا بعدئذ على مغادرة دولة كانت قد منحتهم على التو صفة مواطنين كاملي الحقوق . أما مشكل الهجرة 000 220 يهودي الباقين فإنه إنما طرح نفسه بعد

منعرج سنة 1958 خاصة . وكان مشكلا سياسيا ظل يسمّم العلاقات اليهودية الإسلامية حتى وفاة محمد الخامس ، وحتى بعدها .

الحل المستحيل

على أنه لا يمكن القول بأن هذا المشكل طرح نفسه فجأة . فالمسؤولون اليهود حاولوا ، منذ البداية ، أن يجدوا له حلا قارا صريحا .. إذ كان الأمين العام للطوائف قد طالب لفائدة اليهود المغاربة ، حين انطلاق مفاوضات الاستقلال ، بنظام انتقالي يأخذ في الحسبان تخييرهم بين ولاآت لهم ثلاثة : وطنهم الجديد ؛ وفرنسا وإسرائيل . ونص هذا القانون على فترة تأقلم يكون مضمونا للشهود فيها خيار الهجرة . وكان جاك دحان يرى أن أفضل طريقة لاستقبال اليهود هي أن يضمن لهم حق الرحيل ... إلى فرنسا . وكان رأيه هذا موفقا .

ومع أن هذا الحل كان على قدر كبير من البراعة ، فإنه اشتمل على نقيصة فاحشة تمثلت في تعريض انطلاقة التعايش اليهودي العربي في المغرب إلى جو من الحذر والارتياب . فالمؤتمر اليهودي العالمي حصل في حقيقة الأمر على حل أكبر تقديرا إذ كان هذا المؤتمر قد صار . من بعد دعمه للنضال من أجل الاتسقلال ، هو المخاطب المفضل لدى السلطات المغربية الجديدة . واستند هذا الحل، فيما يخص حرية التنقل ، إلى " ميثاق حقوق الإنسان " الذي يضمن الحق القار في التنقل وفي الهجرة إلى أي بلد بما في ذلك إسرائيل .

وخلال شهر نونبر من سنة 1955 نقلت جريدة " لافوا دي لكمنوطي " [صوت الطائفة] التي كان يسيرها عندئذ فكتور مالكا ، تصريحات مطمئنة كان أدلى بها للصحافة اليهودية اللندنية قادة للحزبين الرئيسيين المغربيين الاستقلال والشورى ، وكانت طمأنة جد مدهشة ؛ فحتى في الوقت الحاضر يكاد المرء لا

يصدق كل ذلك الاعتناء والأريحية هاهو الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد يصرح لـ " جيوويّس أوبزرفر " باسم حزب الاستقلال :

" إن حرية التنقل أو مغادرة المغرب هي من بين الحريات الفردية التي يجب أن يتمتع بها جميع المغاربة ؛ إلا في حالات استثنائية مثل حالة الحرب ... وإنني بصفتي الشخصية ، لا أرى أن هناك أي ضير في أن يقيم اليهود المغاربة روابط عائلية أو ثقافية أو روحية مع [إخوان لهم] يهود مقيمين في إسرائيل . إن أعز ما نترجاه هو أن يعود السلم والهدوء إلى الشرق الأوسط ، حتى تصير العلاقات بين المسلمين والمسيحيين واليهود علاقات جارية بصفة عادية "

وباسم حزب الشورى والاستقلال صرح الأستاذ بنجلون ، من جهة ، للمراسل الباريزي لصحيفة " جيوويس كرونكل " بالقول :

ما دمنا قد أكدنا لكم ، على التو ، أننا نقر حرية تنقل الأشخاص ، فإنا نرى أن هذا الحق لا يجوز أن يحرم منه أي مواطن ، كيفما كانت ديانته . ولم يدر في خلدنا قط أن نحرم مواطنينا اليهود من هذا الحق ؛ ولا أن نعترض على حريتهم في هذا الميدان . ونرى أن هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل ترجع ، جزئيا ، إلى فقدان الثقة في المستقبل . كما نرى أنها موضع تشجيع من طرف أبواق دعائية خادعة . إننا نلح على أن نداءنا هو ذو طبيعة من شأنها أن تقنعهم بأن جميع ميادين الحياة المغربية مفتوحة في وجوههم بدون قيد ولا شرط كما نلح على أن هذا الاعتبار ينبغي أن يحبب إليهم البقاء في بلدهم ." هكذا إذن كانت الأحزاب السياسية في أول أيام عهد الاستقلال ، تتبنى وجهة نظر محمد الخامس بشأن الهجرة اليهودية . أما بعد تصفية معسكر الجديدة ؛ وبالتالي منع الهجرة المنظمة ، فقد صار على كل يهودي أن يتدبر أمره لمغادرة البلاد بصفة فردية . وللأسف ، فإن " الحاكم بأمره " في الأمن الوطني محمد الغزاوي انتهك كل التزامات المغرب الدولية ـ وأفرغ هذا الحق من محتواه ، حين جعل حيازة

جواز السفر صعبة على اليهود المغاربة إن لم نقل : مستحيلة . والظاهر أنه كان في ذلك ، واقعا تحت تأثير حزب الاستقلال . وفي يوم 27 شتنبر 1956 ، وفي أكبر قدر من السرية قام بإصدار أمره إلى الولاة بأن يمسكوا عن تسليم جوازات السفر لليهود المحتمل التحاقهم بإسرائيل ؛ وذلك لأحد سببين : أولهما : استبقاء رجال لا بد من وجودهم لعصرنة البلاد ؛ وثانيهما: إرضاء نزعة حزب الاستقلال العروبية لكن كيف للمرء أن يتكهن بنوعية استخدام اليهود المغاربة لهذه الوثيقة الغالية حينما يجدون أنفسهم خارج التراب المغربي ؟ وبما أنه لا يمكن الوثوق بذلك ، فقد صار لازما الإمساك عن تسليم جوازات السفر لليهود حيثما كانت وجهتهم !

هذا السلوك البرقراطي أثار في أوساط الطائفة موجة اضطراب نفساني عام . صار الجميع " يهذي " بالجواز ؛ كلهم رغبة عارمة في حيازته ؛ خاصة أولئك الذين ليست لهم أية نية في الرحيل. ذلك أن الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل يعلمون حق العلم أنه لا يلزمهم إطلاقا التوفر على جواز . فثمة شبكات سرية جاهزة نصبتها المنظمات الصهيونية تحت إشراف جهاز " الموساد " المخابراتي الذي كان نجح عندئذ في إقناع بن غوريون بتكليفه هو ، تفضيلا له على " الوكالة اليهودية " ، ب " ملف " اليهود المغاربة .

ولأول مرة ، يتخذ مجلس الطائفة موقفا شجاعا . بعد أن كان ، في ظل الإدارة السابقة ، تعرض لمؤاخذات كثيرة على تخاذله وخنوعه ؛ ذلك أنه قام الأمين العام الجديد : دافيد عمار يوم 4 يوليوز 1957 ، وقد حضر ملفا إدانيا بمقابلة مدير الشؤون السياسية لوزارة الداخلية : أحمد الحمياني، عارضا عليه قلق الطائفة اليهودية ؛ فخاطبه هذا وهو يحاول التكتم على موقفه ، بالقول : "كثيرا ما أمعنت النظر في هذه القضية ، وتساءلت أي جانب ينبغي لي أن أحالفه، أهو معسكر 70 مليون إنسان عربي أم هو 240 000 رعية يهودي؟"

عندئذ اندفع دافيد عمار في رد أشد ما يكون الرد صرامة . بل يمكن القول إنه كان ردا مغاليا ، مقارنا وضعية اليهود بما كانوا عليه أيام ألمانيا الهتليرية : " تلفظتم بالعبارة التي ما كان ينبغي لكم التلفظ بها . فنحن مواطنون مغاربة وهو ما صرحتم به أنتم ، غير ما مرة . وكل من صاحب الجلالة والحكومة أكد لنا ذلك . فإما أن تعطونا جوازات السفر ، وإما أن تقولوا لنا إننا نحن اليهود المغاربة لسنا مواطنين . إن هذه الفترة المأساوية التي نجتازها هي أشبه ما تكون بفترة ألمانيا الهتليرية ."

ولئن كان أحمد الحمياني أنهى هذه المقابلة بعبارات تلطفية ، فإن مجلس الطائفة قام فورا بتوجيه إنذار حاسم بأنه إذا لم تكن هناك استجابة في ظرف عشرة أيام فإنه سيرفع الأمر إلى الملك ؛ وأنه ، في حال صمت الملك ، يقدم رؤساء الطوائف كافة استقالة جماعية . وأتمر هذا التحدي بعض الإثمار . والراجح أن الشوريين وشخصيات سياسية أخرى من خصوم حزب الاستقلال هم الذين أوعزوا به ، ذلك أنه تم عندئذ رفع الحظر عن تسليم جوازات لليهود الذين يثبتون أنهم ليسوا مهاجرين إلى إسرائيل . لكن المشكل ظل على حاله بالنسبة لمعظم اليهود الآخرين الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل لدواع اقتصادية ، أو عائلية ، أو شعائرية .

وسارعت الحكومة الإسرائيلية برمتها إلى السخرية من سذاجة المؤتمر اليهودي العالمي ، آخذة عليه تصديقه لأقوال السلطات المغربية .

ولما كان محمد الخامس على وشك القيام بأول زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحركات الصهيونية سعت للضغط عليه ، وذلك بإشهار المشكل في أوساط الرأي العام الغربي . إلا أن رئيس المؤتمر اليهودي العالمي : " ناحوم غو لدمن " أشار باعتماد الدبلوماسية المتكتمة تفضيلا منه لها على المواجهة المباشرة . إذ عارض تنظيم مظاهرات يهودية ضد محمد الخامس

في شوارع نيويورك . وأبرز أنه ليس من اللياقة تكدير خاطر ملك عرف بصداقته لليهود . وروى عن سفير الولايات المتحدة لدى الرباط : " دافيد بورتر" أنه أخبره بأن : " العالية " تجري ، سرا ، بخطى حثيثة في المغرب ، وأنه لفت النظر إلى ، أن الشرطة المغربية لو أرادت وضع حد لهذه الهجرة لتم لها الأمر وذلك ، باعتقالها في ليلة واحدة جميع المناضلين الصهاينة . وهذا الإخبار يعزز أيما تعزيز الافتراض القائل بوجود تفاهم خفي بين الأعوان الإسرائيليين ووزارة الداخلية المغربية [التي يؤيدها الأميركان في ذلك] لفائدة الهجرة المتكتمة .

وفي نيويورك ، أكد محمد الخامس لوفد يهودي أميركي أنه يعارض أي ميز ؛ وأعلن لممثلين من المؤتمر اليهودي العالمي ، بصورة متكتمة ، أنه سيتم إلغاء التقييدات المفروضة على تسليم جوازات السفر ؛ وأكد نفس الشيء للرئيس إزنهاور .

وقام وزير الداخلية فعلا – حتى قبل عودة الملك . يوم 28 نونبر 1957 ، بنشر بلاغ يذكر عزم الملك على السماح بالهجرة لجميع اليهود الذين يرغبون في ذلك ، هم وأسرهم . وقام مدير الأمن الوطني ، في نفس يوم عودة الملك [12 دجنبر 1957] ، وبنفس الروح الانضباطية المعهودة فيه ، ببعث تعليمات سرية جديدة إلى ولاة الأقاليم :

" قررت الحكومة المغربية أخيرا الإمساك عن أي تمييز بين اليهود والمسلمين بشأن التزويد بجوازات السفر ، وذلك تطبيقا لحق كل مواطن في التنقل بحرية داخل البلاد وخارج حدودها الترابية. ويجب تلبية كل طلب للجواز أو أية وثيقة تحديد للهوية . وهذا الإجراء الجديد يطبق على جميع الرعايا المغاربة . وقد اتخذته الحكومة حتى لا تجعل الأبرياء يؤدون ثمن خطأ المخطئين . إلا أن هذا لا يعني أن الصهاينة يمكن لهم أن يواصلوا أنشطتهم ، ويعززوا وسائل دعايتهم في أوساط المنظمات اليهودية . ولا بد من إشعار

أعضاء وقادة الحركات الصهيونية ، عند كل فرصة ، بأن نشاطهم يتعارض مع مصالح الدولة وبالتالي ، يكون قابلا للمتابعة القضائية ."

إن محتوى هذه التعليمات ينطوي على قدر كبير من التهديد . فمع أن المغرب ينحني فعليا أمام ضرورة احترام حرية التنقل ، فإنه لا يسمح بأن يستفيد منها العدو الصهيوني . ولئن كان تم ظاهريا ، حل مشكل دقيق حلا مؤقتا فإن المأزق الذي طوق السلطات المغربية حمل في طيه بوادر أزمة نائمة انفجرت من جديد ، تحت تأثير مشترك للتيار الناصري والأوضاع السياسية الداخلية الملتبسة .

مزايدات تحزبيـــــة

صارت مطالبات حزب الاستقلال أكثر إلحاحا ، وذلك تحت تأثير جناحه اليساري خاصة. وكان المهدي بن بركة هو الذي يقود هذا الجناح . وتمثل هذا التصعيد في تأكيد الحزب أن الفشل الحكومي ، في ميدان : الاقتصاد والدبلوماسية [قضيتا الصحراء ؛ وموريطانيا] يعود إلى نقص تجانس حكومة السي البكاي الثانية . وهو الأمر الذي أسفر عن استقالة هذه الحكومة يوم 17 أبريل 1957 .

وتمكن الملك ، بتدبير بارع ، من تهميش الجناح الأيسر لحزب الاستقلال . على أنه عين أحمد بلافريج الرجل الوفي ، الأمين العام للحزب ، في منصب الوزير الأول . وكان جميع الوزراء الجدد ، عندئذ ، استقلاليين . باستثناء ثلاثة ، هم وزراء الصحة ... البريد ، والداخلية . وهؤلاء عينهم الملك مباشرة . ولاحظ الجميع أن محمدا الخامس لم يستخدم حقه الملكي هذه المرة ، لاستبقاء الدكتور بنزاكن وزيرا للبريد والمواصلات . وكان هذا الرجل الخدوم قد ارتاح لأجواء السياسة فإذا به يصرف عنها ليعاد به إلى مرضاه .

وفي خضم هذه الأحداث ، كان لا بد من أن تعود القضية اليهودية إلى بساط الدرس . وكان اليسار هو الذي أطلق النقاش . إذ قام " الاتحاد الوطني لطلبة المغرب " في مؤتمره الثالث المنعقد صيف سنة 1958 . وهي المنظمة التابعة كليا لابن بركة ـ بالتصويت لصالح قرار يدعو إلى استيعاب شبه تام للعنصر اليهودي ؛ وذلك بذريعة المساواة بين اليهود والمسلمين

" إن على كل من الحكومة والمنظمات الوطنية مكافحة الدعاية الصهيونية ؛ وذلك بإعداد وسائل كفيلة بإزالة الأحكام المسبقة من الروح الجديدة التي ينبغي أن تطبع المغرب المستقل .

ففيما يتعلق بإجراءات حيازة جوازات السفر ، ينبغي التخفيف من هذه الإجراءات ؛ كما ينبغي حذف عبارة " ديانة يهودية " من الجوازات التي كانت وضعت عليها .

ويلزم اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها إلغاء الميز الديني في الشؤون المدرسية . "

ومن جهة أخرى فإن ، المزايدات التي ثارت في حضن حزب الاستقلال ثبطت جهود المؤتمر اليهودي العالمي الرامية إلى إيجاد حل لكل من مسألتي : الهجرة السرية ؛ وجوازات السفر ؛ هذا المشكل الذي تجاوز الحد في التلوي والالتفاف .

وكنتيجة لهذه المزايدات ، قامت الحكومة ، في مسعى للفت الأنظار ، ولتثبيط الميولات الصهيونية معا .. قامت بتنظيم محاكمة ليهود بائسين ، اعتقلوا قرب حدود سبتة ، وهم يحاولون نزوحا سريا . وحرصت الحكومة على إشهار هذه المحاكمة ، والترويج لأخبارها . ولئن كان الحكم الذي صدر ضدهم جد مخفف ، فإن الحدث ضاعف من الحيرة والفزع اللذين كانا قد تملكا الطائفة اليهودية . وقد عبر " كارلوس دي نسري " ، بصورة ملطفة ، عن مشاعر البلبلة

التي اعترته ، في قطوف من مقال نشر بصحيفة " أنفرمسيون جويف " بالجزائر العاصمة :

" أثبت الأستاذ ابن جلون [وزير شوري سابق ، ومدافع عن الأشخاص المتهمين] أثبت انعدام أي قانون يمنع اليهود من مغادرة البلاد ؛ وبالتالي ، أبرز مقدار الاعتباط الذي يطبع الممارسات الإدارية ، ومقدار تعسفية المعوقات التي تنصب دون الرحيل ؛ وأبرز بالخصوص ، فداحة الظلم المرتكب عندما يتم اعتقال من يحاولون المغادرة ، ثم الإقدام على محاكمتهم وفق نصوص قانونية مزعومة ، ليس لها أي وجود . وذكر الأستاذ ابن جلون بالسياسة الليبرالية التي اعتمدت إزاء هذا المشكل الحكومة المغربية الأولى . وعتب على الحكومة التالية لها كونها لم تواصل السير على ذلك النهج الموفق المتبصر . كما ذكر بالتصريحات التي سبق للملك أن أدلى بها مرارا حول مساواة جميع الرعايا المغاربة .

وإذن ، فنحن لم نخسر كل شيء ، وكذلك جميع الناس . فلقد هبت نسمة كنسمات الأمل في القاعة المليئة ، حيث توافد بكثافة أفراد الأسر ، والأصدقاء والملاحظون ، وحيث حضرت البقية الباقية من الأشخاص المتشبثين بروح العدالة ، متطلعة إلى معرفة ما آلت إليه العدالة المغربية ."

ولكن هذا الأمل ما تجسد ولا تشخص . فحكومة بلافريج سرعان ما بلغت ، وبصورة يرثى لها ، نهاية لوجودها . ولم تكن عمرت إلا قليلا ؛ ذلك أنها دوهمت من جانبين اثنين : اضطراب عام [وكان الأول من نوعه في المغرب المستقل] ؛ وقلاقل مسلحة شبت بكل من منطقتي الريف ، والأطلس المتوسط . ذات خصوصيات بربرية . هكذا إذن رفضت ديكتاتورية حزب الاستقلال ، رفضا اجتماعيا ، وعرفيا . ولم يكن اليهود وحدهم هم الذين تضرروا من سياسة هذا الحزب ، إذ كان علال الفاسي قد صار عندئذ يطالب

بالعودة إلى العمل بوضعية " الذمي " الشرعي . على أن الأمر ، مع حكومة اليسار التي أعقبت ، كان أدهى وأمر !

وسلم بلافريج استقالة حكومته يوم 25 نونبر 1958 . وبعد شهر واحد قام محمد الخامس [يوم 24 دجنبر 1958] بتكليف عبد الله إبراهيم ، الزعيم النقابي المنتمي إلى اليسار لحزب الاستقلال ، بتشكيل حكومة جديدة .

إن حدث وجود الحكومة المغربية الرابعة هذه أثار تساؤلات كثيرة لدى المعلقين السياسيين. فكيف تأتي لملك شهر بممارسته حكما مطلقا . حتى ولو كانت هذه الممارسة مشفوعة بقدر من الليبرالية . أن يتكيف [إن لم نقل يرغب] مع تشكيل أول حكومة يسار مغربية ؟ ثم يكون عمر هذه الحكومة ، من بعد ذلك، أطول مما كان لأي من الحكومات التي سبقتها ؟

ويلمح المرء في تحسبات محمد الخامس مزيج دوافع ، منها ما هو أخلاقي الطابع ، ومنها ما هو ، إضافة إلى ذلك ، سياسي الصبغة . ومن بين الصنف الأول : الرغبة في ممارسة تربية ديمقراطية ؛ وحسبان وزن القوات السياسة المتواجدة . وفي خانة الدوافع الأساسية يمكن إدراج العزم على تفتيت حزب الاستقلال . وهو ما تحقق بعضه سريعا ؛ والنزوع إلى إثبات أن الملك يقوم حقيقة بدور الطرف الحكم ؛ واستهداف تفخيخ اليسار ، عبر تسليمه السلطة دون تزويده بجميع الأدوات التي تمكنه من استخدامها بالكامل ؛ وذلك قصد إسقاط مصداقيته إسقاطا يكون جاريا بصورة " عفوية "؛ وعندها ينساق اليسار ، دون قصد ، إلى أن يدلل هو بنفسه على افتقار نظرته إلى الواقعية وحقائق الأشياء . ولا حاجة لتسجيل أن محمدا الخامس نجح في كل ذلك نجاحا تجاوز ما كان مؤملا .

ضـاعفت حكومـــة عبـد اللـــه إبراهيـم ، التـي وصفـت عندئـذ ب : " المناهضة للإمبريالية " ، إجراءات إديلوجية تبين مـن بعد أنهـا كـانت إجـراءات كارثية سواء في الميدان الاقتصادي أو الميدان الدبلوماسي . وما يـزال المغـرب إلى الآن يؤدي ثمن قرارات اعتبرها الكثيرون يومها سابقة لأوانهـا ، أو مفرطـة على كل حال : إنهاء ارتباط العملة الجديدة [الدرهم] بـالفرنك الفرنسـي إنهـاء متسرعا ؛ إلغاء وضعية الميناء الحر لطنجة إلغاء لم يسبقه أي إعداد أو تخطيط؛ تأميم القطاعات الصناعية الرئيسية.

ولـم يكـن الوزيـر الأول يخفـي إعجابـه بنموذجـي التنميـة : الصينــي ، واليوغسلافي . وعلى المستوى الاجتماعي أجرى سياسة تعريب داهمة , حددتها اعتبارات سياسية أكثر مما حددها هم المحافظـة علـى الهويـة الوطنيـة . وكـانت عاقبتها هبوطا حادا لدرجة جودة التعليم .

أمـا الدبلوماسـية المغربيـة فأصابهـا دوار عالمتـــالتي ، كـانت دواماتـه تعصف بإفريقيا والشرق الأوسط خاصة . وكان المغرب قد انضم إلـى " جامعـة الـدول العربيـة " والمنظمـات التابعـة لهـا ، يـوم فـاتح أكتوبـر 1958 ، وجـاء انضمامـه هـذا بعـد سـنتين مـن الـتردد . ومـن بيـن تلـك المنظمـات التـي التحـق المغرب بها : مكتب مقاطعة إسرائيل ؛ وبالخصوص : " الاتحاد البريدي العربي « وهو الأمر الذي أصاب الطائفـة اليهوديـة بصدمـة حـادة ، إذ انجـر عـن ذلـك الانضمام إلى الاتحاد البريدي الانقطـاع التـام لجريـان المراسـلات المتبادلـة بيـن أفراد أسر نازحة إلى إسرائيل .

وبتزايد المساعدة لجهـة التحريـر الجزائريـة تولـد جـو توتـر دائـم مـع فرنسا إلى حد أن اثر سلبا علـى مشـاعر التقديـر المتبـادل بيـن دوعـول ومحمـد الخامس . وفي الشرق الأوسط ، قامت حكومة عبد اللـه إبراهيم بربـط علاقـات

متميزة مع مصر عبد الناصر ـ هذا الذي كان يومئذ في قمة توهجه إثر الوحدة الشاملة مع سوريا [فاتح فبراير 1958] ، وإثر الثورة البعثية في العراق [14 يوليوز 1958] . أما في إفريقيا ، فإن المغرب صار ينظر إليه على أنه زعيم المجموعة التقدمية . التي تطورت من بعد إلى : " مجموعة الدار البيضاء". ومثل هؤلاء التقدميين : مصر عبد الناصر ؛ وغانا نكروما ؛ وغينيا سيكو توري ؛ وزائر باتريس لومومبا . الذي لم يعمر طويلا . ومن بعدما كان توجه النظام مواليا لفرنسا ، وللعالم الغربي ، تحول التوجه إلى سياسة عدم الانحياز ، وهو ما أسفر عن إقامة روابط جديدة مع المعسكر الشرقي ، ومع الصين .

وانزلقت ، بطبيعتها ، سياسة عبد الله إبراهيم المناهضة للإمبريالية نحو موقف كراهة صريح للأجانب . واتسم بغضه للأجنبي [الغربي] بما يشبه السخافة ؛ إذ أقدم على حظر نشاط جمعيتين فرنسيتين إحسانيتين ، بكامل التراب الوطني ، وهما جمعية أرامل الحرب ؛ وجمعية المكفوفين. أكان لليهود في مثل هذا الجو القاتم ، أن يرجوا معاملة عادية ؟ لقد كانت حصيلة اليسار مخيبة للآمالا بالنسبة لليهود فقط بل بالنسبة للجميع أيضا .

وما إن انضم المغرب إلى " جامعة الدول العربية " حتى انتهى العهد الذهبي الشديد القصر للعلاقات اليهودية الإسلامية . ليس ذلك البتة بسبب تحول فجائي كان محمد الخامس قام به فصار مناهضا للسامية ، بل على العكس من ذلك ؛ أو بسبب قرار مباغت لليهود بتولية الظهر للوطن الجديد . وإنما هي الأحداث الخارجية ، والقرابات الطبيعية التي كانت لهؤلاء وأولئك . وهي ميولات مشروعة لكن متناقضة ؛ ذلك كله هو ما وضع حدا للألفة اليهودية ، الإسلامية . لكن هذا التنافر إن كان حتمي الوقوع ، فإنه كان متأتيا تلافي

التجاوزات المعادية لليهود ، والعديمة الفائدة في نفس الوقت ، مما قامت به حكومة اليسار .

وسافر محمد الخامس إلى الشرق الأوسط [يناير . فبراير 1959] في رحلة ذات طابع ديني ، وأقام هناك مدة شهر ؛ وكانت أراد بهذه الرحلة تأكيد توجه المغرب السياسي الجديد المناصر للعروبة وأثناء زيارته للقدس الشرقية . وكانت واقعة يومئذ تحت الإشراف الأردني . سرت حكاية تقول إن أعداد من اليهود ذوي الأصل المغربي لمحوا الملك في الجانب الآخر ، من وراء الأسلاك الشائكة الفاصلة بين الجهتين : العربية، واليهودية ، للمدينة المقدسة ؛ وأن محمدا الخامس رد على تهللاتهم وإشاراتهم بتحيات ودية حادة . ولئن كانت هذه الحكاية تدل على شيء فإنها دلت على مدى السلامة والثبات اللذين حافظت عليهما شعبية الملك على رغم العثرات التي طبعت مسيرة حكومة عبد الله إبراهيم .

تنغيصات مضادة لليهـود

إن انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول " جامعة الدول العربية " ، لأول مرة في المغرب ، خلال شهر شتنبر 1959 ؛ ثم زيارة الملكين : حسين الأردن وفيصل العربية السعودية ، أثارا انطلاقا حادا لدعاية معادية للصهيونية تحولت تحولا صار اعتياديا إلى دعاية معادية لليهود

وبدرجة ما فإن المنغصات التي صارت الطائفة اليهودية ضحية لها كانت تجعل اندماجها في البلاد محل شك ومراجعة . أما الأزمة الاقتصادية ، وخاصة فصل الدرهم ، قبل أن يتم الاستعداد لذلك ، فأنهما أصابا مقتلا من القطاعات التقليدية اليهودية ، مثل التجارة والصناعة التقليدية . وأما سياسة التعريب الفجائية فإنها جعلت الطائفة تتخوف على مستقبل شبيبتها . وبصفة عامة ، فإن عدم الاستقرار السياسي ، وصراع التيارات داخل حزب الاستقلال ولدا جوا ليس من شأنه تسهيل تفتح الطائفة وترعرعها . فأبواب الإدارة العليا ،

التي كانت مفتوحة على مصاريعها صارت تنسد أمام الأطر اليهودية ؛ إذ طبق حصر مكتوم لنسبهم .

لكن ما حول الضيق إلى قلق ثم إلى هم ثقيل هو ، أولا وقبل كل شيء، انسلاك المغرب، بدون تحفظ ، في التيار العربي المعادي للصهيونية ؛ وقيامه بمنع حركة الهجرة . ليس ذلك ، البتة ، لكون اليهود المغاربة لا يدركون أن للمغرب التزامات تجاه البلدان التي تربطه بهم روابط أخوة وإنما الذي صدمهم هو حكومة عبد الله إبراهيم ، زايدت في ذلك ، فاعتنقت الطروحات الأكثر تطرفا ؛ واتخذت إجراءات تطبيقية محقرة ، مثل إيقاف تسليم جوازات السفر مرة أخرى وقطع العلاقات البريدية بين إسرائيل والمغرب .

هذا الإجراء الأخير كان يمس جميع الأسر اليهودية . فمن هو هذا الذي ليس له قريب مقيم في إسرائيل ؟ . وهو الأمر الذي اشتد إعناته اشتدادا على اليهود المغاربة .

وقد ذكر موفد المؤتمر اليهودي العالمي ، السيد إيسترمن ، في إحدى زياراته المتكتمة إلى المغرب ، السلطات المغربية بأنه جرى العرف في حالة الحرب على أن يسمح للصليب الأحمر الدولي بتمرير البريد بين الطرفين المتحاربين ...

وإذ أدرك عبد الرحيم بوعبيد . وبعض وزراء آخرين . الصورة اللا إنسانية لهذا الوقف للتراسلات ، فإنه بدا عليه أنه لأول وهلة ، استوعب ملاحظة " إسترمن " . لكنه تراجع ، من بعد ذلك ، خشية ردود الفعل الديماغوجية لحزب الاستقلال . وكان على اليهود أن يتلقوا . مرة أخرى ، ويلات المزايدات الحزبية . لكن الوكالة اليهودية عمدت من بعد تقليب للأمر ، إلى تنظيم شبكة سرية تنقل البريد عبر فرنسا . وتم الإقبال بكثافة على هذه الشبكة . فصار بذلك

إجراء التوقيف البريدي ذاك إجراءا فجا ، أجبر اليهود المغاربة على الانتهاك الجماعي المنتظم لقوانين بلادهم .

وتقدم أن ذكرنا أن محمدا الخامس كان أمر وزارة الداخلية باستئناف تسليم الجوازات ، لكن تدفق سيل الطلبات بلغ من الضخامة بحيث قررت الإدارة العودة إلى التقليصات السابقة ، مما تفاقمت معه ظاهرة النزوح السري ، كما تضاعفت الاعتقالات . وكان من بينها أن اعتقل خلال شهر ماي 1959 ، قرب الناضور ومليلية ، مجموعتان من 40 شخصا تقريبا . ونشر الخبر في الصحافة الأجنبية ؛ ورغم أن الصحافة الوطنية أخفته ، فإنه انتشر في الملاحات انتشار النار الهشيم ، وأحدث ثمة بلبلة وهوسا بالغين . وكتب في ذلك "كارلوس دي نسري " . الضمير المصدوع لليهودية المغربية . في مجلة : "انفورماسيون جويف " لشهر يونيو 1959 :

" كنا نقف ، يوما في انتظار المعجزة ، على شاطئ البحر الأحمر ، في ليلة من ربيع التوراة كما وقف على شاطئ بوغاز جبل طارق والبحر الأبيض المتوسط بحيرتنا نحن المختارين من عباد الله إخوان لنا ينتظرون معجزة مثيلة ... ؛ بأياد غليظة تلقي عليهم القبض والإهانة والنبذ في محابس ... فياله من قدر ظلوم ! ... "

وحسب الأخبار الواردة ، تم القبض على حوالي ثلاثين أو أربعين شخصا كما أضافت هذه الأخبار أن اليهود تعرضوا للتعذيب ، كقرابين لعملية " العالية " التي كانت من صنع الأقدار

وكان الحرب ضد الصهيونية تتخذ أشكالا تعسفية مخيفة كلما ازداد التقارب مع مصر ؛ من ذلك أن الشرطة المغربية قامت بمكناس . غداة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية بلدان جامعة الدول العربية خلال شهر شتنبر 1959 ، بالدار البيضاء . قامت باعتقال تاجر يهودي معروف بتخلقه ومروءته [هو ،

السيد : بن عمرم] بذريعة وجود روزنامة " كيرين قيمة لإسرائيل " [الصندوق الوطني اليهودي] لسنة 1956 - 1957 ، في هري له . وأقر الرجل ، بكل براءة أنه اشترى الروزنامة من السوق ببضعة فرنكات ، أوان كان بيعها متغاضى عنه ، وحاجت الشرطة بأنه كان مكتوبا على غلاف الرزنامة الدعوة اليهودية الاعتيادية إلى الإحسان والوحدة ؛ ثم قدمت الرجل إلى المحكمة حيث أصدر القضاة ضد هذا البائس حكما نافذا بالسجن 18 شهرا .

هذه المحاكمة اللا معقولة صعقت الطائفة ، وصار المرء يتحرى ما إذا كان في منزله أية ورقة مهملة منسية تحمل اسم : إسرائيل ، أو أية كتابة باللغة العبرية . ولئن كان هذا الحكم الصادر تم استئنافه فإن الضرر كان قد حصل بعد، إذ شعر اليهود في مرارة بالغة ، بأن الحكومة لم تعد ترغب في وجودهم ، في نفس الوقت الذي تمنعهم فيه من الرحيل . وتراءى لليهود أن سياسة التسامح صارت تبتعد في وقت كانت فيه الوضعية السياسية الداخلية آخذة في التدهور بصورة تقلق البال .

ولما كانت حكومة عبد الله إبراهيم قد أدركها وهن من جراء الانشقاق عن حزب الاستقلال ؛ وطغى عليها من يسارها فيض مجموعة منظرين ؛ وعجزت عن تخليص البلاد من الأزمة الاقتصادية ، فإن محمدا الخامس قام يوم 23 ماي 1960 بإعفائها . وكان الحزب قد تهاوى ، ابتداء من شهر شتنبر 1959 ، تحت ثقل التناقض المتقادم بين جناحه المحافظ البرجوازي الذي يقوده علال الفاسي ، وجناحه [الراديكالي] الذي كان يجمع ، تحت " صولجان " المهدي بن بركة ، النقابيين والطلاب ، والمثقفين ، وقدماء المقاومين في جيش التحرير الوطني . أسس هؤلاء الراديكاليون حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . واستمال بن بركة إلى هذا الحزب بعض المناضلين اليهود من أمثال : جو أوحنا ، وماير طوليدانو .

ولم يكشف هذا الانقسام غيوم الجو السياسي للبلاد . كان الأمر يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير فمع التناقض الظاهر المتمثل في يمين سياسي ملقى به في المعارضة ، في ظل نظام ملكية محافظة ، انضاف تناقض آخر متمثل في يسار حاكم وعاجز عن ترويض جناحه اليساري . الذي وصفه البعض بأنه " انقلابي " . وكان هؤلاء اليساريون قد بدأوا ينتقدون أفراد الأسرة المالكة .

وما إن كان يوم 15 دجنبر 1959 حتى تم اعتقال كل من الفقيه البصري ، الزعيم التاريخي لجيش التحرير الوطني ؛ وعبد الرحمن اليوسفي ، رئيس تحرير جريدة " التحرير " لسان حال " الاتحاد الوطني للقوات الشعبية " وذلك بتهم : " إهانة صاحب الجلالة ؛ والتحريض على ارتكاب جرائم ضد الأمن الداخلي للدولة ؛ والقيام بأنشطة من شأنها المس بالنظام العام . "

أما يوم 13 فبراير 1960 فقد تم فيه إعلان اكتشاف مؤامرة لليسار المتشدد للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تستهدف اغتيال الأمير وولي العهد مولاي الحسن ؛ وعلال الفاسي . وعلى الإثر ، شنت حملة اعتقالات في مجموع البلاد؛ فلجأ المهدي بن بركة إلى بون .

وبادر الأمير ولي العهد مولاي الحسن إلى ترأس جماعة الضغط المحافظة ، التي تسعى إلى صرف الوزير الأول . هذا الذي كان ازداد تشبثه بالسلطة ، في أعقاب نجاح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في انتخابات الغرف التجارية لتاريخ 8 ماي 1960 ، وبتأكيد هذا النجاح تعاظمت شعبية الاتحاد . إذ ذاك عمد حزب الاستقلال إلى الحط من مصداقية ابن بركة ورفاقه ، حيث لم يتردد في اللجوء إلى منطق بدائي ؛ فوصفهم بأنهم : " أصدقاء اليهود " إذ نشرت صحيفة " استقلال " يوم فاتح يناير 1960 مقالا بعنوان : " ابن بركة يتقرب إلى اليهود " ، كان مما جاء فيه :

" طلب ابن بركة ، وبوعبيد ، خلال حفل استقبال ، من ناطقين غير رسميين بلسان يهود الدار البيضاء ، طلبا منهم الانخراط في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وقال ابن بركة إن أول تعاون يهودي إسلامي هو الذي سيتم في ميدان انتخابات الغرف التجارية ، ثم في ميدان الانتخابات البلدية ، وكان منشط ومنظم الندوة هو المحامي اليهودي المتعاون مع بوعبيد : ماير طوليدانو ". .

وأضافت صحيفة حزب الاستقلال هذه ، وهي تأسى على النتائج المخيبة للحزب في انتخابات غرف التجارة " عندما كان العنصر اليهودي ، أو العنصر السوسي [البربري الجنوبي] يشكل أكثرية ، في أية منطقة ، كان المنتخبون في كثير من الأحيان ، مرشحين غير رسميين للحكومة [أي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية] ؛ أما المرشحون التابعون للحزب فكان يتم إسقاطهم ."

ولو أن اليسار كان بقي في السلطة لكانت حظوظه كبيرة جدا في ربح الانتخابات الجماعية ـ التي كانت يومئذ وشيكة الجريان .

لكن ، وقبل أسبوع واحد من إجراء الانتخابات المحلية ، قام محمد الخامس نزولا عند إلحاح ابنه البكر ، بوضع حد للحكومة . وشهد ت هذه الانتخابات . التي كان محمد الخامس يريدها منزوعة الصفة السياسية . شهدت نسبة مشاركة وطنية عالية [75 %] وهي المرة الأولى التي يقوم فيها المغاربة المسلون بمن فيهم من نساء . بالاقتراع العام المباشر . أما اليهود فكانت نسبة مشاركتهم أقل من ذلك ؛ وخاصة في الدار البيضاء . ومثل ذلك علامة واضحة دلت على أن : 170000 يهودي الذين ظلوا مقيمين ، لا يظهر عليهم أنهم مطمئنون إلى مستقبلهم بالمغرب . وكان إعفاء حكومة إبراهيم ؛ وتولي محمد الخامس الممارسة المباشرة للسلطة أمرين كانا بمثابة آخر أمل لليهود .

وإذا اهتم محمد الخامس لضرورة وضع حد للمفعول الكارثي الذي نجم عن المزايدات الحربية ، فإنه قرر أن يخرج من دور الحكم لكي يحكم القبض المباشر على مقاليد السلطة . فرأس بنفسه الحكومة الجديدة التي كانت شكلت يوم 27 ماي 1960 . إلا أنه ، بالنظر إلى حالته الصحية، فوض أمر التسيير اليومي إلى الأمير ولي العهد ، معينا إياه في منصب نائب رئيس مجلس الحكومة . ووكل مولاي الحسن ، بدوره ، السلطة التنظيمية لمدير ديوانه المحامي : أحمد رضا كديرة ـ هذا الذي كان هو المدبر الرئيسي لذلك التحول السياسي . وأعلن الملك أن هذه الحكومة إنما هي انتقالية ؛ وأن مأموريتها يلزم أن تنتهي قبل متم سنة 1962 على أبعد مدى ؛ إذ يكون تمت يومئذ صياغة دستور للبلاد . ولكي يعطي مصداقية لهذه الإدارة الحسنة أسس مجلسا دستوريا ، رأس عليه علال الفاسي ـ وقاطعه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ . وكان من بين أعضاء هذا المجلس حاخام صفرو دافيد عبادية . وباستثناء الاتحاد المذكور الذي سحب نفسه من تلقاء ذاته ، لمرة أخرى ، فإن الحكومة الجديدة تمثلت فيها جميع الأحزاب . وكان الملك راغبا في أن تكون هذه الحكومة حكومة إجماع وطني .

وفيما يخص الواجهة اليهودية ، فإن محمد الخامس وجد نفسه في مأزق بالغ الحرج ؛ فمشاعره إزاء اليهود ظلت على طيبتها . لكن انتهاج سياسة عالمثالثية مناضلة . مع ما يرافقها من مقولات متعالية مناهضة للصهيونية . أدى إلى وقوع عثرات في كل من الإدارة والشرطة . وكان الملك يدين هذه العثرات ، وأحيانا يعاقب مرتكبيها ؛ لكن الارتياب الذي أوقعه في النفوس هذا التأرجح والتذبذب استرسل فعله في ضمائر اليهود ، دافعا إياهم إلى النزوح

السري . ومن ذلك ما كان محفوفا بأخطار رهيبة ، مثلما جرى في مأساة سفينة " بيسيس" .

وفي الحين ، كان الانفراج الذي أراده يترجم بأمرين اثنين ، أولهما : عودة موفد المؤتمر العالمي اليهودي ؛ السيد : ايسترمن ، إلى المغرب . وثانيهما : بعض بوادر رمزية مثل تلك المتمنيات التي قدمها نائب الرئيس عبد الخالق الطريس ، إلى الطائفة ، بمناسبة احتفالها بيوم " كبور " لسنة 1960 ؛ مصرحا للمؤمنين المجتمعين بالبيعة :

" تعلمون ، كافة ، إخواني الأعزاء ، مبلغ عناية جلالة الملك بكم ومبلغ الاهتمام الذي يخصكم به . فاليهود جزء لا يتجزأ من هذا الوطن ، ولا أحد ينتوى منازعتكم حقوقكم بوصفكم مواطنين . هذه الأرض وأرى ترابها رفات آبائكم ؛ وهي التي تشهد ولادة أبنائكم . وحقوقكم على هذا البلد هي في تعداد حقوقنا نحن . وفي هذا اليوم الذي تحتفلون به ، بوصفه يوم غفران ورحمة ، أجدني حريصا على ترديد أن سياسة صاحب الجلالة الملك ، إزاء مشاكلكم ، تتصل طبيعتها ولا تتغير ، أنتم وطنيون كاملو الصفة ؛ فدوموا على سعيكم لصالح هذا البلد الذي هو وطنكم الوحيد . لا توجهوا أنظاركم قبل وطن آخر . فبلدكم الأوحد هو هذا الذي نحن فيه . فينبغي لكافة خواطركم أن تكون منصبة فيه . "

ولما كانت هذه البوادر مجرئة حفازة ، فإن مجلس الطائفة للدار البيضاء ، أعلن على الملإ مطالب كان لا يتجرأ على التصريح بها لحد تلك الساعة ؛ إذ نشر خطابا موجها إلى اليهود المغاربة يقول فيه :

" نحيطكم علما ، في الأول ، بالمساعي التي قام بها مجلس الطوائف لدى الحكومة بشأن حرية التنقل ، وحرية التراسل مع أعضاء الأسر المقيمة خارج المغرب ؛ وجميع القضايا التي يخصنا مباشرة . وقد أجرينا بأنفسنا

مساعي جديدة لدى والي الدار البيضاء تتعلق ، خصوصا ، بمسائل منح جوازات السفر ؛ والحريات الفردية ؛ والصعوبات التي تعترض هذه الحريات . "

لكن جو الطمأنة هذا لم يصمد ، ويا للأسف ، لنشاط معاد للغرب من قبل الدبلوماسية المغربية . مما أوقع اليهود في دوامة لا نهاية لدورانها فعادوا ضحايا أحداث خارجية تتجاوز إدراكاتهم وإراداتهم . كانت الأحداث تدور في تسلسل نجس رهيب : فكلما زاد توتر النزاع الإسرائيلي العربي اشتدادا إلا زاد حركة النزوح دفقات ، وهذه ، بدورها تثير حساسية السلطات ؛ وهو الأمر الذي يسفر عن تزايد أعداد اليهود المرشحين للهجرة سرا ، وياله من مسلسل ! يوذن "بانقراض " الإنسان اليهودي . وانقطاع وجوده من التربة المغربية . . وبينما بلغ عدد الملتحقين بإسرائيل ، في الفترة 1955 - 1957 . وهي فترة نسمات ليبرالية 61590 شخصا تقلص هذا العدد إلى 10200 مهاجر مرغم ، معظمهم سريون ، في فترة السنوات الشداد : 1958 - 1961 .

ومن جملة الأحداث الخارجية التي انهالت أبعادها ومنعكساتها على اليهود : عودة توتر العلاقات بين المغرب وفرنسا فبعد فترة تلاطف قصيرة . تمثل تلاطفها هذا في إبرام اتفاقية 3 نونبر 1960 التي نصت على مغادرة الجيوش الفرنسية التراب المغربي قبل حلول سنة 1963 ، مغادرة شاملة ونهائية. هاهي تعود إلى التقبض من جديد ، على إثر تبني محمد الخامس مقولة علال الفاسي التي تعتبر موريتانيا " أرضا مغربية " . وذلك برغم تحفظ الأمير ولي العهد مولاي الحسن من هذه المقولة . وقد أثار هذا " الادعاء " استياء البلدان الإفريقية الموصوفة ب : المعتدلة ، هي أيضا .

ورد الملك على ذلك باستنهاضه إفريقيا التقدمية ؛ إذ قام خلال شهر غشت 1960 باستقبال لومومبا ، بحفاوة كاملة ، وبعث إليه بمفرزة من وحدات القوات المسلحة الملكية لأجل نصرته ضد انفصاليي كاطانغا .

وفي قمة الدار البيضاء بتاريخ 3 ينـاير 1961 تكرست صـورة محمد الخامس كرائد إفريقيا التقدمية ؛ هذه القمة التـي ضمنـت حـول المغـرب ، الدول الأكثر راديكالية للقارة : الجمهورية العربية المتحدة ؛ الجزائر ؛ غانـا ، غينيـا : مـالي . ودارت أشـغال هـذا المؤتمـر الأول حـول : الكونغـو ؛ وفلسـطين، بـالخصوص . وصعب علـى المراقبيـن الأجـانب تبيـان الرصانــة ذات الشـهرة الواسعة لمحمد الخامس من وراء البلاغات الثوريـة المتعالمـة التـي طغـت علـى القمة . وكانت الطائفة اليهودية هـي التـي تلقـت صدمـة أشـد مـن هـذا الحـدث إذ تمثلت في وجود عبد الناصر في العاصمة الاقتصادية للمملكة ، وكان قد برز في المؤتمر أيما بروز وقد انطبع هذا الحدث في الذاكـرات ، منقوشـا بعمـق ، تحـت معلمة : " يناير الأسود.

يناير الأسود ، ومأســاة الباخرة : بسيـز

كـانت زيـارة عبد النـاصر سيئة الاستهلال ؛ إذ لـم يـدع إلـى حفـل الاستقبال أي مـن مسـؤولي الطـائفـة ولا أي حاخـام ، مخالفـة لتقـاليد المراسـيم التشريفية . وجرى هذا الاستقبال يوم 2 يناير 1961 بمينـاء الـدار البيضـاء ، حيث رسـا يخت الزعيم . وانطلقت الصحـف تنـدد بإسـرائيل ، يزايـد بعضهـا بعضا، وترمي بانتقاداتها الطائفة اليهودية للمغرب خالطة بين العنصريـن خلطـا اعتادت عليه ويا للأسف ! . أما صحيفة " التحرير " [الاتحاد الوطني للقـوات الشعبية] فترجمت هذا الغياب علـى أنـه مقاطعـة لعبد النـاصر قررهـا اليهـود . وزادت على ذلك أن قادة الطائفة قرروا أن يعتبروا يوم 2 يناير ذاك يوم حزن . وكان هذا الافتيات من الفحش . بحيث اضطر الصحيفة إلى نشر اعتذار ، بعد 3 أيام من ذلك ، لكن الضرر كان قد حصل .

والذي يفسر هذه المزايدات والزلات هو ما أحاط بمسألة التحضير لمقام عبد الناصر . فالأعوان الأمنيون المصريون الذين بعث بهم إلــى عيـن المكـان ،

قبل ذلك بأيام ، ذهلوا لكل من ضخامة أعداد يهود الدار البيضاء ؛ ومبلغ الحرية المتاحة لهم هناك . فأعلنوا لنظرائهم المغاربة . وهم يتظاهرون بالخلط بين اليهود والإسرائيليين . أنه يستحيل عليهم ضمان أمن " الزعيم " في هذه " المدينة ذات الهوية اليهودية " [كما بدت لهم الدار البيضاء آنئذ] .

وسرت العدوى في صفوف نظرائهم المغاربة ، واستبد الفزع بهم ، فصاروا كلما أبصروا شخصا يهوديا اشتبهوا به . وأجروا عشرات الاعتقالات تحت ذرائع تجاوزت كل المعقول . حتى أنهم اعتقلوا وسجنوا حاخاما سويسريا هو السيد فانيكوف " بتهمة " تنظيم مظاهرة معادية " وهو إنما كان يقود إلى مدرسة [يشيقا] ، بكل هدوء وصمت ، خمسة وعشرين تلميذا . والأدهى من ذلك أن الشرطة المغربية مارست عليه أصنافا من التعذيب ، منها أنها حلقت شعر لحيته ، وقلعت أسنانه ، ولم ينج تلاميذه أنفسهم من سوء المعاملة ، بل أهينوا في شعورهم الديني ، إذ أرغموا على انتهاك حرمة " السبت " بإشعال النار . ولمّا شرع في إجراءات إطلاق سراحه ، بتدخل من القنصل السويسري ، بعد ذلك بيومين . رفض الحاخام مفارقة تلاميذه ، وظل متعلقا بهم إلى أن تم تسريحهم.

حتى لون القلنسوة [كيبّاس] كان يتخذ ذريعة لعمليات الاعتقال . فاللونان المقترنان : الأزرق والأبيض ، [راية إسرائيل] وجد أنهما يمثلان تظاهرة صهيونية . واللون الأسود [علامة الحزن] اعتبر تظاهرة مناهضة لزيارة عبد الناصر . وخلال إجراء عمليات الاعتقال ، كان رجال الشرطة يصرخون : " أنتهم يهود نجس . سنطحنكم ، ونستخلص من أجسادكم صابونا ، بمجرد ما يغادر عبد الناصر البلاد ! واتهم رجل من خدام الحاخامات ، كان يؤذن للصلاة على عادته ، بأنه يهتف بشعارات تدعو بالموت على عبد الناصر. وما لبث التهوس ضد اليهود أن سرى بين الطبقات الشعبية . وفي قاعة عرض

سنمائية بالدار البيضاء ، صفق النظارة لفيلم عن الفظائع الوحشية لجلادي النازية ، وتعالت هتافاتهم أسفا على كون هتلر لم يتمم عمليات الإبادية المرهقة .

وأجريت ، دون تكتم أحيانا ، عمليات دورية للمراقبة ، حول معابد اليهود ، لأجل التحقيق مما إذا كانوا يجعلون من مؤتمر الدار البيضاء فرصة لتلاوة صلوات على صهيون . وانطلقت الصحف من يسار ويمين . متحدة في هذه المرة في مزايدات هوجاء شديدة اللهجة . وصفت بأنها "مناهضة للصهيونية " مما اضطر الساكنة اليهوهية إلى أن تقبع في ديارها ، متوجسة من أن يرى سواد الناس في تلك المقالات نداءات إلى الإغارة على اليهود ، والفتك بهم . ولحسن الحظ ، فإن نوازل الدار البيضاء هذه لم تمتد إلى بقية أطراف البلاد . وقد كان من شأن هذه الأحداث أن تحزن الأوساط اليهودية التي رأت فيها تخلي السلطات العمومية عما دأبت عليه من عناية واهتمام ، واغتمت للطابع الفجائي لتلك الأحداث أكثر مما اغتمت لخطورتها الفعلية . إذ لم تكن في المجمل ، شديدة الخطورة . تلك كانت أول مرة في عهد الاستقلال ، يصاب فيها اليهود بمثل هذه الرجّة . وتساءلوا كافة ما إذا كان " يناير الأسود " هذا يمثل منحرفا حاسما في سياسة المغرب إزاء مواطنيه اليهود ، أو كان مجرد هفوات وعثرات ليس لها أي امتداد لاحق .

وسعى رئيس الطائفة للدار البيضاء : ماير عبادية إلى مقابلة والي المدينة لكن لم يفد سعيه ذاك . فبادر الدكتور بنزاكن إلى مقابلة الأمير ولي العهد. مستخدما ثقله السياسي بوصفه وزيرا سابقا ، وحصل منه على أوامر بإيقاف المعاكسات والإهانات . وسرعان ما عادت السكينة إلى مجراها الاعتيادي . وتصرف الجميع كما لو أن ذلك الحدث الأليم لم يقع ، أو كما لو أنه كان مجرد طارئ عابر لا وزن له في ثبوت مشاعر الصداقة التي يكنها محمد

الخامس لليهود . وبينما الحال هكذا إذا بمأساة السفينة . " بيسيس " تروع الضمائر ، وتهزها هزا .

كان منظمو الهجرة السرية قد استنفدوا مقدرات الشبكة الاعتيادية للثغرين المغربيين سبتة، ومليلية ـ وهي شبكة ساعدهم على نصبها مهربون مغاربة ؛ وذلك في صراعهم الصامت مع الشرطة المغربية . وبسبب ذلك ، صاروا يجازفون أكثر : فيحملون زبناءهم ليلا ، انطلاقا من ، شواطئ المتوسط.

كانت السفينة بيسيس . وهي كاسحة ألغام ، بريطانية ، صغيرة ، من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، لا تتجاوز حمولتها الخالصة : 40 شخصا . تقوم برحلات مكوكية بين شاطئ الحسيمة المغربية ومخيم عبور بجبل طارق نصب بموافقة سلطات بريطانية مواسية .

كان المعتاد وقف الرحلات شتاء ، تلافيا لغضبات البحر . لكن المنظمين الصهاينة قرروا هذه المرة تجاوز حد الحيطة ؛ ومقارعة الأهوال المحتملة . وذلك بغية رفع معنويات الراغبين في النزوح، من الذين أفزعتهم أخبار الاعتقالات التي أطبقت على مهاجرين سريين ؛ ومضايقات وتنكيدات " يناير الأسود " .

هاهي ليلة 11 يناير 1961 ، باردة ، صافية . وها بيسيس في رحلتها الثالثة عشرة تم إركاب 43 مسافرا متسللا ، عند شرم خال ، دون متاعب والبحر في منام تام . لا شيء يشي بقرب طروق تراجيديا . لكن ما إن قطعت السفينة أميالا معدودة حتى انطلقت ، فجأة . رياح قوية في عاصفة هوجاء . فلم تكن دقائق حتى غاص المركب الصغير ، قبل أن يتمكن ربانه من بث إشارات استغاثة ولم يفلت سوى القبطان الإسباني ، هو وصهر له ، نجحا في استخدام زورق النجاة الوحيد ، وخلصا بجلدهما . أما الأربعة والأربعون الآخرون ـ ما بين مسافر وطاقم ـ سبع أسر ، تضم واحدا وعشرين طفلا من سنة واحدة إلى

ست عشرة سنة ، وثلاثة عزاب ؛ ومأمور راديو ؛ وعون " للموساد " من أصل مغربي ؛ وبحار إسباني فلقوا مصرعهم من برد مياه البوغاز المثلجة قبل أن تجيء الإغاثات الأولى .

وسرى الخبر في الملاحات كالبرق ، فور أن بثته الإذاعات الأجنبية ، مروعا أهالي لم يعتادوا تلقي أخبار من مثل هذا الصنف من الملاحم . وذاعت أخبار الاستنكار اليهودي والإسرائيلي، فلحقت الرأي العام العالمي .

كتبت جريدة " لوموند " الفرنسية عن وجود مشكل يهودي بالمغرب ، قام منذ الاجتماع الأخير لجامعة الدول العربية بالدار البيضاء [شتنبر 1959] وكأنها اكتشفت هذا الوجود ، بعد أن لم يكن لها به علم ؛

كما وضعت صحيفة " لورور " الفرنسية لمقال لها عنوان : " التشرد الجديد للأمة اليهودية، بينما عرضت " باريماتش" صور الجثة التي ألقي البحر بها إلى البراري ، معلقة عليها بالقول: " هولاء لم يروا تراب الأرض المقدسة !" وفي جميع البلدان الغربية علقت الصحافة على الحدث الرهيب ، وأبرزت مبلغ مسؤولية الحكومة المغربية عن هذه التراجيديا . وفي باريز أقدم طلبة يهود مغاربة ، لأول مرة ، على تنظيم أنفسهم على هامش المنظمة ذات التأثير القوي " الاتحاد الوطني لطلبة المغرب " وبعثوا إلى محمد الخامس خطابا يلتمسون منه فيه ، بأدب جم إقرار حرية التنقل.

ولما كانت هذه الإدانة اجتماعية عامة فإن الحكومة المغربية وجدت نفسها في موقف دفاع ، واشتد ارتباكها ، فصدرت عنها ردود فعل تشنجية عكس ما اعتادت عليه . وقام مولاي أحمد العلوي ، وزير الإعلام ، بإلقاء اللوم على المنظمات الصهيونية ؛ فكر في الساحة ، زاعما أن الحملة الصحافية المضادة للمغرب هي أمر يعود إلى تنديد مؤتمر الدار البيضاء بالإمبريالية الإسرائيلية في إفريقيا أكثر مما يعود إلى قضية بيسيس : " إن مستقر اليهودي

المغربي هو هنا في تراب الأرض المغربية، وليس في موضع شخص عربي مقيم بفلسطين . إن الهجرة إلى إسرائيل تشكل فعلة خيانة ، وهروب من واجب وطني . ولا حق للمرء في أن يتخلى عن وطنه ، بل عليه أن يتعلق به ، فمصائرنا مشتركة ؛ فالطائفتان تعايشتا دوما أحسن التعايش ، إلى حد استحالة التمييز في الأطلس الكبير خاصة، بين يهودي ومسلم ... وإذا كان هناك محرضون صهاينة يزرعون الحقد وينمونه إنماء فقد لزمهم تحمل مسؤولية عواقب حملتهم " .

ولم يكن من شأن هذه التحليلات والذرائع أن تطيب الخواطر ، بل على عكس ذلك ، زادت من بلبلة اليهود المغاربة ؛ إذ جعلت منهم رهائن مغلولين إلى بلدهم منتهكة حرمة ميثاق حقوق الإنسان ؛ هذه الحقوق التي طالما استند محمد الخامس إليها . وعمدت صحيفة " الفجر " الموالية للحكومة إلى المزايدة ؛ فنددت بـ : " الاندساس الصهيوني في المغرب : "

لقد منحنا يهود المغرب المساواة في الحقوق ، مع أنهم لم يقوموا بمثل ما قمنا به نحن من تضحيات في المعارك التي خضناها للحصول على الاستقلال وليس ذلك فقط بل إن هؤلاء اليهود قاموا ، متواطئين مع السلطات الفرنسية ، بإنشاء مؤسسات صهيونية ، ونشروا دعاياتهم . لقد اندسوا في الإدارة العمومية وشغلوا بها مناصب هامة ، مما أتاح لهم الإطلاع على أسرار الدولة ، وكشفها . وبدل أن تسلك المنظمات اليهودية في مسلسل الكفاح الوطني إذا بها تتحول إلى أوكار جوسسة وتخريب ، معرضة بذلك أمن البلد إلى الخطر . لقد تبين أن الوضعية أشد خطورة بكثير مما كنا نتصوره ، فينبغي إذن إعادة النظر في القضية اليهودية ، واتخاذ التدابير الضرورية ضد أولئك الذين يلطخون هيبة الدولة ، وينتهكون القوانين ، ويعرضون مؤسساتنا المقدسة للخطر . " وانطلقت،

من جهتها ، جريدة " العلم " الناطقة بلسان حزب الاستقلال ، تنذر اليهود " الطيبين " بضرورة الابتعاد عن النشاط الصهيوني :

" آن الأوان لأن يندد اليهود . أو من يتحدث باسمهم ، على الأقل . بالدسائس الصهيونية التي تدسها إسرائيل في المغرب . ومن واجبهم إجتثات المعتقدات الساذجة من أدمغة المغامرين الموجودين بينهم . فإن قاموا بذلك برهنوا على أن أغلبية اليهود الراغبين في العيش بسلام في المغرب لم تسمح لهؤلاء المغامرين اللا مسؤولين أن يستدرجوها إلى اتخاذ مواقف تطرفية " .

محمد الخامس يقوم الوضع

كان القادة اليهود مقتنعين ، عندئذ ، بأن ذلك الغلو والفحش الصحافيين لا يعكسان إطلاقا موقف الملك وحاشيته . لذا سارع وفد من مجلس الطوائف ـ يقوده أمينه العام ، دافيد عمار ؛ ويعززه حضور كل من الدكتور بنزاكن ، والحاخام الأكبر للمغرب : شالوم مساس ـ سارع إلى الاتصال بالأمير ولي العهد مولاي الحسن ، ولم يكن اكتمل مرور يومين فقط على كارثة السفينة بيسيس ؛ إذ استقبل الأمير الوفد يوم 13 يناير 1961 ؛ مقرا إقرارا بأن شرطة الدار البيضاء اندفعت إلى تجاوزات يؤسف لها . وهي التجاوزات التي استنكرها والده، إلا أنه لم يتطرق لقضية السفينة ذات الأبعاد اللاهبة . وأقدم عمار وبنزاكن ، بحق ، على الإلحاح بشأن مصير فتيات وجديات كان اختطفهن من أسرهن غلمان مسلمون ، رغبوا في الزواج بهن . لكنهما " نسيا " ذكر الغرق التراجيدي ، ومصرع أربعة وأربعين شخصا . أزيد من نصف عددهم نساء وأطفال . لم يكن بحوزتهم جوازات سفر .

وعلقت وسائل الإعلام الوطنية بتوسع على هذا اللقاء ؛ معتبرة إياه : " فرصة جديدة أتيحت لقادة الطائفة اليهودية لأن يعبروا عن تعلقهم بالعرش ، ووفائهم له ." وتم بكتمان صرف أو نقل رجال الشرطة من مرتكبي تلك

التجاوزات . وأكثر من ذلك أنه تم الترخيص للطائفة بدفن جثث الغرقى ال 22 التي ألقت بها المياه ، على أن يجرى الدفن سرا . وقاد مراسم الدفن حاخام تطوان : أبراهام بيباس ؛ وممثل مجلس الطوائف : إسحاق حليوة . وقد سورت البقعة المخصصة التي ووريت فيها جثتهم بالمقبرة المسيحية وحظر دخولها . أما أسر الضحايا فلم تعلم بوجود هذا المدفن السري إلا أوائل الثمانينات !

على أن الانفراج الذي رامه الكبار لم يشع في عموم الطائفة ؛ خاصة وأن " المنظمة الصهيونية السرية للدفاع الذاتي قررت ، بهدف الرفع من معنويات مجنديها ، الإقدام على إحداث رجة نفسانية تكون شديدة الوقع . وهو الأمر الذي أسفر إنجازه عن انهيار لذلك الانفراج الذي سعى إليه كل من القصر ، وقيادات الطائفة ؛ فقامت ليلة 9 فبراير 1961 ، بتوزيع منشور ، في الأحياء اليهودية ، يدعو إلى وقفة صمت مدة دقيقتين بمثابة ذكرى مرور شهر واحد على تراجيديا بيسيس .

وبوصفه حدثا ذا خطورة ، وغير مسبوق المثال ، ومتعارض مع تقاليد شعب يخلط بين السلوك والخضوع ـ فقد مثل تحديا للسلطة وكان عزم كل من الوكالة اليهودية ، والحكومة الإسرائيلية على تعبئة الرأي العام الذلول بشأن مشكل حرية الهجرة الساخن عزما قويا .

هذا وقد تلافى المنشور ، في نسخه التي وزعت بالآلاف ، توجيه النقد إلى الملك أو القصر [وهو الأمر الذي لو كان حصل لأزعج من وجه إليهم] إلا أنه كان صارما تجاه " أولئك الذين يكيدون لليهود " وجاء في نصه :

"إلى إخواننا يهود المغرب !

أربع وأربعون نفسا زاكية ، هائمة بحب العيش في الأرض المقدسة ، طافحة بالآمال في مستقبل بهي ، غاصت بها المياه في ظلمات البحر . ولم يكفن

منهم طبق شريعتنا إلا عدد قليل . أما الآخرون فالتقمتهم القيعان . وإنا ، وعائلاتهم ، وجميع شعب إسرائيل نبكيهم ونأسى على مصيرهم

ومنذ أكثر من عشرين قرنا واليهود تدفعهم إلى القدس وإلى صهيون آمال " جارفة "، يقتحمون بها كل ما وسعت الأرض من سبل ، وكل ما في الدنيا من حيلة ووسيلة . واليوم ، لم يعد في المغرب المستقل مكان أمين . وقد لا يكون للقصر أي يد في الموجة المعادية لليهود التي تجتاح البلاد حاليا . ولئن كنا نعلم أن معاداة اليهود تتعارض مع مبادئ الإسلام ، فإنا على علم أيضا بوجود عناصر عزمت على مطاردتنا وإلحاق الإهانات بنا ، فليعلم هؤلاء أن مصارعهم ستكون شديدة الإيلام . وقوائم الإعداد الذين سلط عليهم القدر فسحقوا طويلة ؛ فماذا لقي أمالك ، وهامان ؛ وهتلر ؛ وإيخمان ؟ !

إننا لسنا مفردين !

إن جميع أبناء إسرائيل في العالم يبكون أمواتنا ، ويقتحمون الأهوال في سبيل أن ننتزع حقوقنا وحرياتنا . ألا ترون صحف العالم كيف تعالت تنديراتها جميعا ؟ ! وكيف اهتزت المنظمات من يهودية وغير يهودية ؟ وكيف ضجت البرلمانات بالشكوى ؟ فلنتوحد إذا ، زوالا ، في اليوم الثلاثين للحداد ، ولنلتزم دقيقتي صمت نتلو فيهما عليهم صلواتنا . تلكم بادرة واحدة أولى فقط ! فلا تهنوا، واستجمعوا قواكم ، وأقدموا فالمعارك التي نخوضها ، من أجل حرياتنا وحقوقنا ، مسترسلة لم تتوقف بعد " .

ولئن جازف محضرو المنشور ، بتوزيعه ، فذلك لأنهم اعتقدوا أنهم اتخذوا كل حيطتهم لتلافي الوقوع في أيدي شرطة متيقظة . لكن حسن الطابع لم يحالفهم ؛ مما أعاد تحريك مسلسل الريبة اليهودية الإسلامية . ذلك أن ثلة من فتيان مناضلين صهاينة بمكناس اجترأوا على بدء توزيع المنشور قبل انتشار الظلام بالغين في الاستفزاز إلى حد إلصاق نسخة على جدار لمفوضية الشرطة !

وأسفر الاعتقال عن تفكيك لقطاع من الشبكة ، في ظرف أيام . وألقي القبض في كل من فاس والرباط والدار البيضاء ، على واحد وعشرين ظنينا حبسوا بمكناس حيث الحبس صارم معنت . وإذ عثرت الشرطة على مسدس بمنزل أحد المشتبه بهم فإنها تصورت أنها أمام شبكة إرهابيين خطيرة . فأنزلت بهم أنواع العذاب إلى حد وفاة أحدهم . وهو المسمى :" رافي واكنين " . بباريز فور إرساله استعجالا إلى مستشفى هناك . على أن هذه الثلة جرى إطلاق سراحها بعدئذ ، بصورة متكتمة ، وبدون محاكمة .

ومن الذين أبرزوا محنة اليهود المغاربة ووصفوها الكاتب : كارلوس دي نسري ، وهو الذي اختار المقام في المغرب المستقل ! إذ خط في مقال نشرته صحيفة " لاقوا دي كمونوطي " [صوت الطائفة] :

" أيكون علينا ـ مثلما ابتلينا به قديما في بيزنطة . أن يلقى بابتهالاتنا الخلاصية جانبا ، وأن نمحو من متوننا الدينية كل إشارة إلى عودة لله على الأرض ؟ ... مهما يكن فقد خيل إلينا ، مدة ، أننا عدنا لملاقاة أحداث جسام كانت قد شاخت في أعماق ذاكراتنا الموغلة في القدم . "

على أن زمرة من مثقفين يساريين يهود قامت تندد ب : " التصعيد الصهيوني " ، عائدة إلى الإشارة ب : تعايش توادي تلقائي ، بين المسلمين واليهود :

" تم ، في مدن مغربية توزيع منشور صهيوني الطابع يوجه انتقادات إلى المغرب ... إننا ، نحن اليهود المغاربة الموقعين أسفله ، نندد بالصهيونية بوصفها أداة في يد الإمبريالية ، وسلاح تفرفه معملا في كيان الشعب المغربي . إننا ندين الأنشطة الصهيونية التي تدفع باليهود المغاربة إلى مغادرة البلاد .

إن علينا ، مسلمين ويهودا ، ضم جهودنا لاستكمال استقلالنا ، ولإيجاد شروط حياة سعيدة تؤمن الديمقراطية والسلامة للجميع . ولما كان الدفاع عن

بلدنا هو همنا الأسمى فإنا نصدع بالاحتجاج ضد المكائد الاستعمارية الرامية إلى نشر جو من الهلع في المغرب بين أبنائه . "

وأمضى هذا المقال . الذي نشر في صحيفة : " التحرير " [لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية] . كل من : أبراهام السرفاتي ، جودا أتويلوس، جوزيف ليفي ، سيمون ليفي .

اللقاء الآخر

لئن كان أكثر اليهود المغاربة استغربوا جرأة موزعي المنشور فإنهم كانوا على وعي كبير بمحدودية تأثير مثل هذه البوادر . وكما فعلوا سابقا فإنهم وضعوا رجاءهم في الاتصالات التقليدية المستورة بين السلطات ويهود البلاد . وما إن استقبل وزير الداخلية يوم 15 فبراير 1961 ، ممثلي مجلس الطوائف ، حتى أعلن فيهم : إسقاطا آنيا لجميع التقييدات على تسليم الجوازات . لكن هذه الوعود لم تكف لطمأنة السكان ، فقد كان الجو العام بالغ الهياج والكدر . ولم يكن ثمة من يطبع هذه الوعود بالمصداقية سوى محمد الخامس .

ووجد الملك نفسه ، يوم 18 فبراير 1961 ، رغم معاناته من أوجاع بأذنيه ، مدفوعا إلى استقبال وفد على رأسه : دافيد عمار والدكتور بنزاكن . وسلم الرجلان إليه مذكرة خطت بترج وامتنان بقدر ما خطت بالقلق وسوء التوقعات . ولم يرد فيها أي ذكر لموضوع فاجعة بيسيس ـ كما لو صار يومئذ موضوعا محرما طرقه . ومما أتت عليه هذه المذكرة :

" مولاي ، منذ اعتلاء جلالتكم العرش أدرك المغاربة ذوو الديانة اليهودية أنهم واجدون فيكم حليفا طبيعيا ، فبادروا إلى التعبير لجلالتكم عن تعلقهم وولائهم ؛ وفي ذاكرتهم نبل التقاليد التي جرت عليها الأسرة العلوية المالكة . وزاد من امتنانها ومحبتها لجلالتكم كل من ثبات عنايتكم السامية بمصيرهم ومصالحهم المادية والمعنوية ؛ ومقاومتكم الباسلة لقوانين الاستثناء

الجائرة لحكومة فيشي الاستسلامية . وما إن عادت جلالتكم من المنفى حتى أعلنتم أن اليهود ينبغي اعتبارهم رعايا كاملي الحقوق ؛ مما أثلج صدر الجماهير اليهودية وطمأنها أيما طمأنة . وبمجرد ما تم إعلان الاستقلال تحمست هذه الجماهير فسارعت إلى الإسهام في العمل الوطني المشترك .

لكن إجراءات صدرت ، انطلاقا من سنة 1956 ، أحبطت ذلك الحماس ، وأشارت تخوفات أولى فالتقييدات التي انصبت على حرية التنقل زلزلت تصورات الجماهير اليهودية ، آنئذ ، من حيث شدة تعلق هذه الجماهير بذلك الحق ـ إذ ترى فيه جوهر حرياتها ـ

ورغم صدور إجراءات أخرى ، انضافت إلى تلك التقييدات ، فإن اليهود حافظوا على سلامة ثقتهم ، واضعين في اعتبارهم تأثير التحولات السياسية الخارجية على البلاد . وللأسف ، ساءت الحال بسبب الأحداث الخطيرة التي وقعت بمناسبة انعقاد مؤتمر الدار البيضاء . فالحملات الصحافية التي رافقت وتلت هذا المؤتمر ؛ والديماغوجية الصارخة التي طبعت لغة بعض المنظمات . التي تتخذ من قضية اليهود ذريعة مثلى في تخاصماتها السياسية ؛ هذان الأمران كدّرا الخواطر بصورة منذرة ، وزرعا رعبا في كافة الأوساط اليهودية .

وتلافيا لتدهور الوضع ؛ ورغبة في عرض التدابير التي قد تعيد السكينة والثقة إلى مجراهما على مقام جلالتكم ، التمس مجلس الطوائف اليهودية للمغرب هذه المقابلة مع جلالتكم ... "

وعدت المذكرة القضايا الأربع التي تقلق راحة الطائفة :

- التعويقات المنصبة على حرية التنقل ؛
- التغرير بفتيات قاصرات ؛
- تجاوزات الشرطة ؛

ـالوضع القانوني لمجلس الطوائف ؛

فأما بشأن القضية الأولى فإن الملك أكد إجراءات إطلاق الحريات التي اتخذها وزيره في الداخلية ؛ لكنه أضاف ـ بصدق وبراءة . أنه لم يدرك بعد ما الذي يدفع رعايا مغاربة أوفياء إلى المخاطرة بأرواحهم في سعيهم إلى مغادرة وطنهم . وناشد محمد الخامس مخاطبيه . وهو يشيد بالقدرة النشاطية للطائفة . أن يسعوا لإقناع إخوانهم في الديانة بأنه متاح لهم أن يلعبوا دورا هاما في النهوض بالمغرب . إلا أن الملك لا يرى إطلاقا أن يتم إكراههم على البقاء .

وفيما خص النقطة الثانية ، الدائرة حول مسألة : أسلمة " فتيات قاصرات ، أوردت المذكرة أن :

" مجلس الطوائف للمغرب يرجو لفت العناية السياسية لجلالتكم إلى قضية فيها من الخطورة قدر ما فيها من الحرج ، ومن شأنها أن تروع أية امرأة والدة ربة أسرة كيفما كانت ديانتها. ونعني : تزوج فتيات قاصرات وتحويلهن عن ديانتهن ؛ مما يبرز وجود ميز صراح على حساب اليهود المغاربة ، كما هو ميسر تبينه . فالوالد المغربي اليهودي لبنت قاصرة له الحق ، إذا شاء ، في رفض تزويج ابنته من أخ لدى الديانة . لكنه يجد نفسه عاجزا عن القيام بأي شيء عندما " تؤسلم " ابنته القاصرة، وتزوج ... وعلى الصعيد الإنساني يكون الأمر أليما شديد الوقع بالنسبة لأسرة تفقد ابنتها القاصرة إلى غير رجعة ..."

ووعد الملك بالنظر في هذا الالتماس الثاني ، بعطف . كذلك استجيب رجاء الوفد بشأن تجاوزات الشرطة التي حددتها المذكرة فيما يلي :

" لقد ارتاع المغاربة اليهود للقساوة البالغة التي عومل بها بعض اليهود، بمناسبة انعقاد المؤتمر الأخير للدار البيضاء . زيادة على ذلك جرت اعتقالات اعتباطية مشفوعة بسوء معاملة ، كل ذلك لمجرد اشتباه طفيف ، دار بخلد بعض موظفي الشرطة القليلي الوعي بمسؤولياتهم القانونية . "

وختاما تطرق موفدو الطائفة إلى موضوع وشرعية مؤسساتهم ؛ متخذين منه سببا لفتح نافذة المستقبل . فواعدهم محمد الخامس بإتاحة الوسائل القانونية لعصرنة هذه المؤسسات ، وتجديد دمائها ؛ وخاصة وسيلة تعميم انتخاب المسؤولين . وبهذه " الشرعنة " سقط في يد الزمرة اليهودية الداعية إلى الاندماجية المطلقة ، وإلى إلغاء جميع المؤسسات الطائفية - على أن هذه الزمرة لها الحق في موقفها الرافض للمؤسسات التي ما يزال قادتها يعينون ، بدل أن يخضعوا لانتخاب يصوت فيه جميع أعضاء الطائفة .

لم يكد يمر أسبوع واحد على هذا اللقاء الراسخ في الذاكرة حتى بانت منه ثمرات أولى ؛ إذ أكد وزير الداخلية ، لصحيفة " نيويورك تايمز " الأمريكية ، يوم 23 فبراير 1961 ، أنه من الآن فصاعدا يمكن لليهود الحصول على جوازات طبق نفس الشروط التي يخضع لها مواطنوهم المسلمون . غير أنه حذر ، بنفس الوقت ، أولئك الذين يلتحقون بإسرائيل ، قائلا سيتحملون عواقب أعمالهم ؛ أي ضياع كل من مواطنتهم المغربية ؛ التي تركوها بالمغرب " .

وتوالت التحذيرات من هذا الصنف . لكنها ، على النقيض مما تصور عندئذ ، كانت نابعة من رغبة في تلطيف الأجواء المتوترة . وتجسيد بعض هذا التلطيف في تفريغ انتقادات المعارضات من شحناتها . سواء منها اليمينية أو اليسارية ، إذ كانت جميعا شديدة الاندفاع إلى اعتبار إعادة إقرار الحق الأولى في حيازة الجواز " إخلالا خطيرا بواجب التضامن العربي " .

وكانت المنظمات اليهودية العالمية على وشك الدخول في مفاوضات مع الحكومة المغربية ، من أجل ضبط حل قار لمشكل حرية الهجرة الساخن . هذا المشكل الذي كان يسمم الأجواء ، عبثا ؛ ويصم سمعة المغرب بالخارج وصما لا يليق به . لكن القدر كان على الطريق ، فلم يترك لمحمد الخامس الفرصة الزمنية لإنجاز هذا المشروع . فقدر لابنه الحسن الثاني إنجازه .

وفـــاة الملـــــك

كانت الحالة الصحية للعاهل المغربي ، يوم استقبل وفد مجلس الطوائف بالقصر الملكي [18 فبراير 1961] ، بادية التدهور ؛ ولم يخف ذلك على هذا الوفد ، لكنه أمسك عن تغذية القيل والقال المروعة ، التي كانت سارية يومئذ في الشارع المغربي بشأن الحالة الصحية لمحمد الخامس . كذلك أمسك الوفد عن إعلان همه بهذا الصدد . وكان الملك قد قرر الموافقة على عملية جراحية ، تخلصه من دوار وطنين عائدين إلى انحراف في الحاجز الغضروفي الذي بين المنخرين . ووصف الجراح السويسري العملية بأنها طويلة ، مؤلمة ؛ لكنها قلية الخطورة ؛ ولا مناص من إجرائها .

وتم ذلك يوم 25 فبراير . وحم القضاء وتوفي الرجل الذي لم يعمر سوى إحدى وخمسين سنة . وكان السبب الفزيلوجي هو مضاعفات عملية التخدير . ولم يبلغ الدكتور " دوبوا روكبير" ، الصديق القديم ، جدوى جهده في إعادة الروح ـ وكان قد نصح بالامتناع عن إجراء تلك الجراحة

فأما اليهود . وهم الأعلمون بمدى ما قد تأتي به الأيام أثناء فترة انتقال الحكم من ملمات ودواه ، في المغرب . فقد أحزنوا ضعفين ، أصيبوا لا في رئيس دولة فقط ، بل وكذلك ، على الأخص ، في راع كبير العناية بشؤونهم ولئن كانت سنوات ما قبل الوفاة شهدت قلاقل ، فإنها دخلت سريعا ظلمات النسيان . ولم يبق بارزا وضاحا سوى صورة ملك عظيم ، حماهم من اضطهاد قوانين الاستثناء الفيشية ؛ وجعل منهم سنة 1956 ، مواطنين كاملي الحقوق .

لذا اندفعت الجماهير اليهودية في الشوارع تعبر تلقائيا ، عن أساها ، مولولة نواحه ـ وهي التي اعتادت أن تقبع في دورها ، متوجسة كلما توفي سلطان .

ففي مكناس . هاته المدينة التي رجتها أيما رج فتن هائجة مناهضة لليهود . نظم موكب جنائزي رمزي يتقدمه حاخامات ، سار من الملاح الجديد إلى المدينة القديمة ؛ نافخا في الشوفار [قرن الحمل] ؛ صادحا بترتيل مزامير داوودية ، يتوجه بها إلى القديسين ؛ إذ رفع اليهود مقام محمد الخامس إلى صف القديسين .

وأما جماهير المسلمين ، بمكناس فما إن شاهدت موكب اليهود ومهابته، حتى سارعت إلى الانضمام إليه ؛ وذلك إنها كانت مشتتة جارية ، تهيم في كل اتجاه .

وبعد هذا المأتم الرمزي عاد اليهود إلى ديارهم ، ساكنين سائلين هم أنفسهم كيف أقدموا على كل ذلك دونما ترخيص لهم من أية سلطة .

وقد وصف الأستاذ : الحرار الحراري مبلغ حداد يهود الرباط ، في مؤلفه : " تاريخ يهود المغرب الكبير ".

" تشكل في شوارع العاصمة ، موكب من رجال لابسين للسواد ، مرتلين مزامير بنغم شجي حزين ، يهز أوتار أشد القلوب قساوة . وكان الدمع السخين المنهمر من مآت الأعين شاهدا حاسما على صدق الأسى ، وعظيم المصاب بفقد راع أمين . وانضاف إلى الموكب نساء وأطفال فازداد إلتياعا وإشارة الشجن .

وإذ سمعت النساء المسلمات مراثي النائحات اليهوديات ، غادر الكثير منهن منازلهن ، مهرعات ، منضمات إلى الموكب ، متبوعات بأعداد من رجال في مثل أساهن . وكانت العين الملاحظة المجردة يحصل لها انطباع بأنها إنما تعاين موكب جنازة لأشقاء وشقيقات يبكون أبا واحدا مشتركا . فلم يكن حزن اليهود مصطنعا متكلفا ، بل كان صرخة صادحة من أعماق قلب مصدوع ممزق ... وهو الأمر الذي عمر قلوب المسلمين بمشاعر التعاطف والتآخي والتآسي

وسرى خبر الموكب سريان النار في الهشيم ... وكان المسلم في ذلك اليوم ، إذا صادف يهوديا لا يعرفه هم بأن يقول له : " أنت أخ لي " .

وفي مدينة صفرو ، ألقي الحاخام الأكبر دافيد عبادية ، مرثية أمام المؤمنين المجتمعين بالبيعة الكبرى للملاح :

" أيها الخالد الأزلي ، إلاهنا وإلاه آبائنا ، تقبل قربان شفاهنا ، في هذه الساعة من قداس "منها " أنت الصخرة العظمى للكون ! أنت الغفور الرحيم الرحمن ، تقبل روح ملكنا محمد الخامس . أنت يا مليك ! ارحمه ، واغفر له ، وخذه تحت أجنحتك ضعه وسط الأرواح الزكية الطاهرة ، بين العادلين من أممك، تحت بوابات عطفك وإحسانك . فليقم بين يديك في راحة وسلام . آمين ".

وفي برقية التعزية التي بعث بها أكبر الأعيان الدينيين للبلاد : الحاخام الأكبر : " صاؤول آبن دانان " رئيس المحكمة العليا الحاخامية ، وردت عبارات في مستوى الحدث الجلل :

" الله الأكبر القاهر فوق عباده ، الرحيم الرحمن . باسم الحاخامية العظمى للطائفة اليهودية ؛ وباسمي الشخصي ، أعبر لإخواني المسلمين ، عن عمق الأسى ، وهول الحزن اللذين أوقعنا فيهما هذا الغياب الأليم الجسيم . في هذا اليوم النحس أصبنا بخسارة لا معوض لها : توارى ضياء أعيننا وضاع التاج النفيس منا ، وكنا به نعتز ونفخر . لقد رفع الله مالك الكون عاهلنا وحبيبنا محمدا الخامس إليه . فليرافقه إخلاصه لشعبه المغربي ، وتفانيه في خدمته ، ولترافقه حسناته وتضحياته، إلى مملكة الله العليا ؛ هناك ستقيم روحه بين العادلين أولياء الله .

لندع الله العزيز الجبار اللا متناهي القدرة أن يلهم الأسرة الملكية الكريمة ، وأن يلهمنا ، نحن جميعا ، القدرة على الصبر والسلوان ولنشكر الله

على أن أنعم على عاهلنا الفقيد بوارث يخلفه ويسير على هديه : أعني إبنه البار الحسن الثاني . فاللهم انصره وأعنه .

إن أمنيتنا الغالية هي أن يكون صاحب الجلالة الحسن الثاني رحمة من السماء لوطننا العزيز ولمجموع الشعب المغربي . ونتمنى له من أعمق أعماق قلوبنا كل السعادة والرفاه وطول العمر . آمين" .

وقام الأمين العام لمجلس الطوائف اليهودية للمغرب : دافيد عمار ، من جهته ، بنشر بلاغ على أسلوب متفاخم ، يميل هو إليه ؛ وإن كان الصدق فيه باديا :

" لقد زلزلت مهج الشعب المغربي قاطبة ، بالإعلان عن الكارثة الوطنية غاب محمد الخامس . قلوبنا دميت ، وأرواحنا تصدعت لفقد عاهلنا الحبيب ... وإن الكلمات لتقصر عن وصف محمد الخامس وبيانه وأريحيته وعظمته ، وأبوته ، والمعيته ، وتفتحه ونفاسة طبعه ، وثبات مزاجيته ... فليقمه الله بين يديه ، مع العادلين من أوليائه ... وسيظل محمد الخامس هو المحرر الأكبر ، وصانع النهضة الوطنية ...

ونذكر ، بجزيل الشكر والامتنان نضاله الصارم ضد تطبيق قوانين الاستثناء الفيشية في المغرب . ولا يمكننا أن ننسى أبدا أنه هو الذي أعلن ، أول الاستقلال المواطنة المطلقة لليهود المغاربة ، مساويا إياهم تمام المساواة بنظرائهم المسلمين . وقبل عشرة أيام فقط ، أكد لنا بعزم أن ذلك ثابتة من ثوابت السياسة المغربية ؛ موصيا إيانا بضرورة التوحد والتلاحم في هذه الأمة التي نحن قطعة منها ، غير قابلة للعزل ."

ومن كثير من بقاع العالم بعثت الطوائف اليهودية الغربية برقيات تعزية .

وما كادت تصعد روح محمد الخامس السماء حتى سرى بين اليهود المغاربة . وهم الولوعون بعالم ما وراء الطبيعة . حكايات أسطورية عنه ، انضافت إلى سابقات لها . تقول إحداها إنه : تراءى لابنه الحسن الثاني في المنام ، وألقى إليه بآخر وصاياه : " اليهود أمانة في عنقك فاحفظ الأمانة " .. وأثبت التاريخ أن هذه الوصية لم تكن ضرورية قط - حتى ولو أنها كانت ميمونة.

مصادر ومراجع

• عبو إسحاق
مسلمو الأندلس واليهود الإسبان
1953 – الدار البيضاء

• أبطبول ميشال
يهود شمال إفريقيا في عهد فيشي
1983 – باريس

• العلوي عبد الهادي
المغرب من معاهدة فاس إلى التحرير
1994 – الرباط

• أطال ربير
يهود شمال أفريقيا / بيبليوغرافيا
1944 – القدس

• أطال ربير
يهود شمال أفريقيا / حوليات 1944 – القدس

• بنزهار ميكائيل
ابن غريون : النبي المسلح 1987 – باريس

• بنهاروش إيلي
فرنسا والصهيونية 1912 – 1956
1984 – إكس أن بروفانس

• بونبوا ميشان جاك
تاريخ العلويين 1994 – باريس

• بنسمون دونات دوريس
مهاجرون من شمال إفريقيا 1970 – باريس

• بنسمون دونات دوريس
تطور اليهودية المغربية في عهد الحماية الفرنسية
– 1968 – باريس

• بنونة المهدي
مغربنا – 1951 – باريس

• برديكو ألبير سيمون
خبايا مؤامرة أنهت الاستعمار بالمغرب
1956 – نيس

• شوراكي أندري
تاريخ اليهود بشمال إفريقيا 1985 – باريس

• شوراكي أندري
الوضعية القانونية لإسرائيليي المغرب
1950 – باريس

• شوراكي أندري
الرابطة الإسرائيلية العالمة والنهضة اليهودية الحديثة – 1965 — باريس

• كوهين دافيد
ليوطي والصهيونية / المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار 1980 – باريس

• كوهين روسبير
المؤتمر اليهودي العالمي : مؤتمر حربي إستثنائي – 1946 – الدار البيضاء

• كوادان إيتيين
الصهيونية بالمغرب / مساهمة في دراسة اليهودية المغربية – 1946 – الرباط

• دحان جاك
نظرة يهودي مغربي في التاريخ المعاصر لبلاده – 1946 – باريس

• **دولانوي كي**
ليوطي وجوان ومحمد الخامس : نهاية الحماية
- 1988 - باريس

• **إليزبيت موريس**
اليهود بالمغرب / نصوص تاريخية
1948 - الجزائر

• **دوفوكو شارل**
اكتشاف المغرب ـ 1888 - باريس

• **دوكول شارل**
مذكرات الحرب 1954 - باريس

• **جنجي ألبير**
دراسة أحادية للطائفة اليهودية المغربية -
مكناس 1974 - باريس

• **هاريس وولتر**
المغرب في عهد السلاطين 1994 - باريس

• **الحسن الثاني**
التحدي / مذكرات ـ 1976 - باريس

• **الحسن الثاني**
ذاكرة ملك / مجموعات أحاديث
1993 - باريس

• **هوية وحوار**
يهود المغرب / محاضر المؤتمر الدولي
1980 - غرونوبل

• **جوليان شارل اندري**
أفريقيا الشمالية تتحرك - 1972 - باريس

• **جوليان شارل اندري**
المغرب تجاه الامبرياليات - 1978 - باريس

• **كاربيتز بينحاس**
التنظيم والتوجهات السياسية ليهود المغرب منذ
الاستقلال - 1962 - باريس.

• **كنبيب محمد**
اليهود والمسلمون بالمغرب - 1994 - الرباط

• **لاكوتور جان**
أربعة رجال وفرنسا - 1961 - باريس

• **لاكوتور جان وسيمون**
المغرب في حالة اختبار - 1958 - باريس

• **لاندو دور**
المشكل المغربي - 1956 - لندن

• **لاسكي ميكائيل**
الرابطة الإسرائيلية العالمية والطوائف اليهودية
بالمغرب

• **لوتورنو روجي**
تاريخ المغرب الحديث

• **لوكان برنار**
تاريخ المغرب من بداية التاريخ إلى اليوم -
1992 - باريس

• **مالكا فيكتور**
الذاكرة المصدومة ليهود المغرب
1978 - باريس

• **مييج جان لوي**
المغرب وأوروبا - 1989 - الرباط

• **محمد الخامس**
المغرب في عهد الاستقلال -
1960 - الرباط

• **موان أندري**
الابعاد والمقاومة بشمال إفريقيا
1976 - باريس

• **منجب المعطي**
الملكية المغربية والصراع من أجل السلطة
1992 - باريس

• **مونتانيي ربير**
تطور الشبيبة الشرقية / السياسة الخارجية
1936 – باريس

• **مويفارين ادمون**
دراسة تاريخية حول الظروف القضائية ليهودي المغرب – 1941 – الجزائر

• **نطاف فيليكس**
آستقلال المغرب / شهادات – 1975 – باريس

• **نطاف فيليكس**
يهود المغرب المغربي – 1978 – باريس

• **نصري كارلوس**
اليهود المغاربة ساعة الاختيار 1958 – طنجة

• **روزفيلت إليوت**
قال لي أبي – 1947 – باريس

• **سيرلز ميشال**
تاريخ يهود طنجة – 1991 – نيويورك

• **اسبيلمان جورج**
ذكريات معمر – 1968 – باريس

• **تيراس هنري**
تاريخ المغرب -- 1975 – الدار البيضاء

• **طالبوط روجي**
المغرب في فترة حكومة فيشي
1976 – باريس

• **تيمول عبد القادر**
البحر في تاريخ المغرب من الحسن الأول إلى الحسن الثاني 1988 – الدار البيضاء

• **طوليدانو جوزيف**
في زمن الملاح / تاريخ اليهود بالمغرب حوليات طائفة مكناس 1982 – القدس

• **طوليدانو جوزيف**
ذهنية الملاح / نكت وفلكلور اليهود بالمغرب
1986 – القدس

• **طوليدانو جوزيف**
الحكايات العائلية – 1944 – تل أبيب

• **فلوف جان**
ملحمة عبد الخالق الطريس –
1994 – لبيضاء

• **زعفراني حايم**
البداغوجية في أرض الإسلام
1969 – باريس

• **زعفراني حايم**
نص بربري لـ «هكادا بيساح» نص من تنغير
1970 – باريس

• **زعفراني حايم**
يهود المغرب / حايتهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية – 1972 – باريس

• **زعفراني حايم**
ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب
1983 – باريس

• **زعفراني حايم**
يهودي الأندلس والمغرب –
1996 – باريس.

☐ مراجع باللغة العبرية

• **دحان حنانيا**
ربي رافاييل انكاووا – 1977 – تل أبيب

• **مرشبيرك حايم**
تاريخ اليهود بشمال إفريقيا –
1965 – القدس

• **مرشبيرك حايم**
بلاد غروب الشمس - 1951 - القدس

• **لاسكيير ميكائيل**
يهود المغرب في ظل فيشي والصليب المعقوف - 1992 - تل أبيب

• **مساس يوسف**
أوتسار حاميتبيم - 1979 - القدس

• **عباديا دافيد**
فاس وأحبارها - 1979 - القدس

• **عباديا دافيد**
طائفة صفرو - 1977 - القدس.

• **طوليدانو موشي**
نور الغرب - 1911 - القدس

□ الجرائد والدوريات

• **لافونير إلوستري**
الدار البيضاء - 1926 - 1940.

• **لونيون ماروكين**
الدار البيضاء - 1932 - 1940

• **نوار**
الدار البيضاء - 1932 - 1940

• **لافوادي كومونوطي**

• **بي إي دروا**
باريس

• **لي نوفو كايي**
باريس

• **لوطان**
باريس

• **لافوا جويف**
تونس

• **لافيجي ماروكين**
الدار البيضاء

• **لوبوتي ماروكين**
الدار البيضاء

• **الجريدة الرسمية**
الرباط

• ماروك بريس

• **بياميم**
القدس [بالعبرية]

• **شوراشيم باماعراب ايفال**
[بالعبرية]

□ الأرشيف

• أرشيف وزارة الشؤون الخارجية - باريس
• أرشيف وزارة الشؤون الخارجية - نانت
• الأرشيف الوطنية - باريس
• أرشيف الرابطة الإسرائيلية العالمية - باريس
• مركز الوثائق اليهودية - باريس
• خزانة مؤسسة ابن زفي - القدس
• الخزانة الوطنية - فرساي
• أرشيف باد فاشيم - القدس
• الأرشيفات الصهيونية - القدس
• الأرشيفات المركزية لتاريخ اليهود - القدس
• أرشيف فاد إدات حمعرا ابيم - القدس
• أرشيف مؤتمر الطوائف الإسرائيلية بالمغرب ـ الدار البيضاء.

فهرس

al-maktabeh
مكتبة المهتدين

الباب الخامس

الباب السادس

الباب السابع